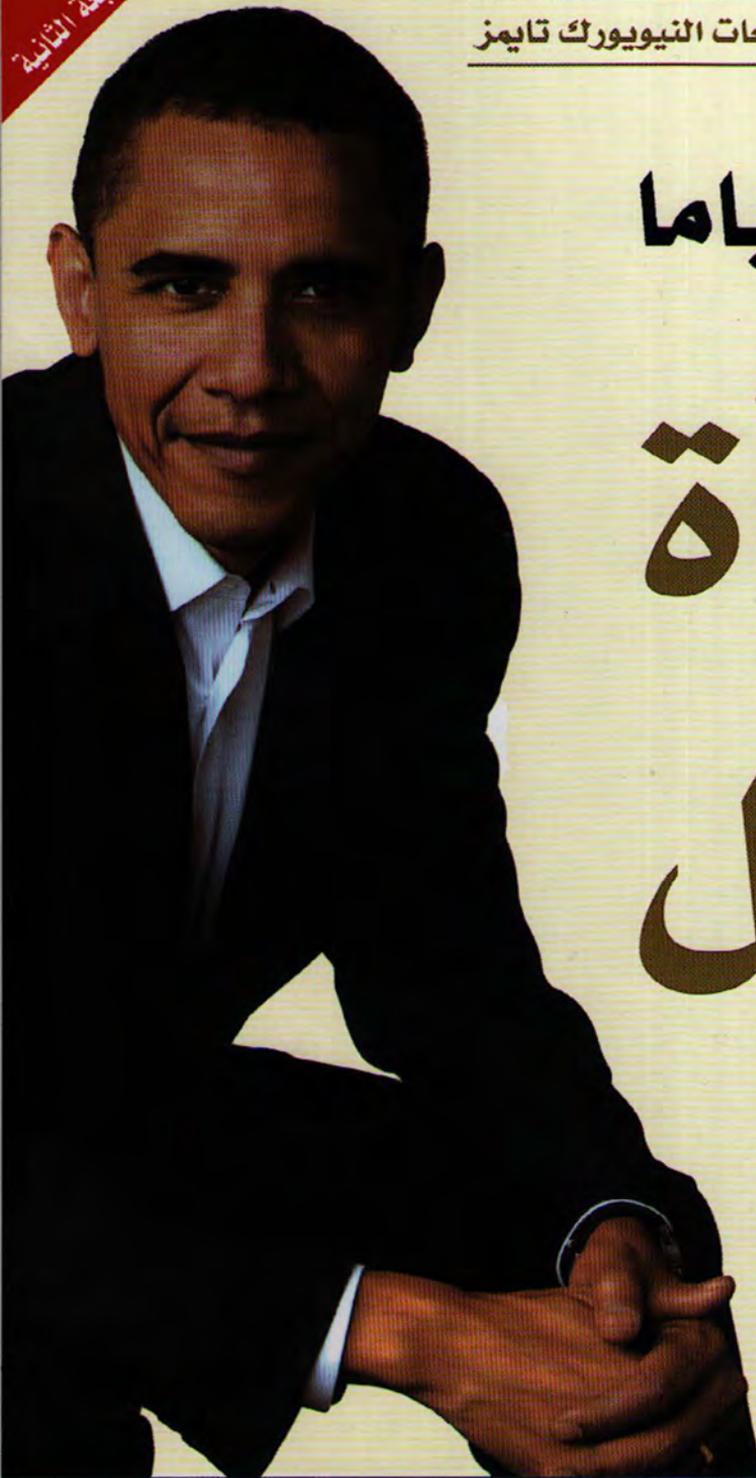


الطبعة الثانية

الكتاب الأول على قائمة مبيعات النيويورك تايمز



باراك أوباما

جراحة

الأمل

أفكار عن استعادة
الرحم الأمريكي

نقله إلى العربية
معين الإمام



مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم
MOHAMMED BIN RASHID
AL MAKTOUM FOUNDATION

العبدان
Obekan

منتدى اقرأ الثقافي

www.iqra.ahlamontada.com

رسالة مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم



عزيزي القارئ،

في عصر يتسم بالمعرفة والمعلوماتية والانفتاح على الآخر، تنظر مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم إلى الترجمة على أنها الوسيلة المثلى لاستيعاب المعارف العالمية، فهي من أهم أدوات النهضة المنشودة، وتؤمن المؤسسة بأن إحياء حركة الترجمة، وجعلها محركاً فاعلاً من محركات التنمية واقتصاد المعرفة في الوطن العربي، مشروع بالغ الأهمية، ولا ينبغي الإمعان في تأخيرها. فمتوسط ما تترجمه المؤسسات الثقافية ودور النشر العربية مجتمعة، في العام الواحد، لا يتعدى كتاباً واحداً لكل مليون شخص، بينما تترجم دول منفردة في العالم أضعاف ما تترجمه الدول العربية جميعها.

أطلقت المؤسسة برنامج (ترجم)، بهدف إثراء المكتبة العربية بأفضل ما قدمه الفكر العالمي من معارف وعلوم، عبر نقلها إلى العربية، والعمل على إظهار الوجه الحضاري للأمة عن طريق ترجمة الإبداعات العربية إلى لغات العالم.

ومن التبشير الأولى لهذا البرنامج إطلاق خطة لترجمة ألف كتاب من اللغات العالمية إلى اللغة العربية خلال ثلاث سنوات، أي بمعدل كتاب في اليوم الواحد.

وتأمل مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم في أن يكون هذا البرنامج الإستراتيجي تجسيدا عملياً لرسالة المؤسسة المتمثلة في تمكين الأجيال القادمة من ابتكار وتطوير حلول مستدامة لمواجهة التحديات، عن طريق نشر المعرفة، ورعاية الأفكار الخلاقة، التي تقود إلى إبداعات حقيقية، إضافة إلى بناء جسور الحوار بين الشعوب والحضارات.

للمزيد من المعلومات عن برنامج (ترجم) والبرامج الأخرى المنضوية تحت قطاع الثقافة، يمكن زيارة موقع المؤسسة:

www.mbrfoundation.ae

عن المؤسسة :

انطلقت مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم بمبادرة كريمة من صاحب السمو الشيخ محمد ابن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وقد أعلن صاحب السمو عن تأسيسها، لأول مرة، في كلمته أمام المنتدى الاقتصادي العالمي في البحر الميت - الأردن في أيار/مايو 2007. وتحظى هذه المؤسسة باهتمام ودعم كبيرين من سموه، وقد قام بتخصيص وقفٍ لها قدره 37 مليار درهم (10 مليارات دولار).

وتسعى مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم - كما أراد لها مؤسسها - إلى تمكين الأجيال الشابة في الوطن العربي، من امتلاك المعرفة وتوظيفها بأفضل وجه ممكن لمواجهة تحديات التنمية، وابتكار حلول مستدامة مستمدة من الواقع، للتعامل مع التحديات التي تواجه مجتمعاتهم.



جرأة الأمل

أفكار عن استعادة الحلم الأمريكي

باراك أوباما

نقله إلى العربية
معين الإمام

 مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم
MOHAMMED BIN RASHID
AL MAKTOUM FOUNDATION

 Obeikan

Original Title

The Audacity of Hope

Thoughts on Reclaiming the American Dream

BARACK OBAMA

Copyright © 2006 by Barack Obama

ISBN 0-307-23769-9

All rights reserved. Authorized translation from the English language edition

Published by Crown Publishing Group, a division of Random House, Inc., New York. U.S.A.

حقوق الطبعة العربية محفوظة للمبكان باتماقد مع مجموعة كراون للنشر - نيويورك - الولايات المتحدة.

©  2008 - 1429

ISBN 978 - 9960 - 54 - 647 - 6

الناشر  للنشر

المملكة العربية السعودية - شارع العليا العام - جنوب برج المملكة - عمارة موسى للمكاتب
هاتف 2937574 - 2937581 فاكس: 2937588 ص.ب: 67622 الرمز: 11517
الطبعة العربية الثانية 1430 هـ - 2009 م

ح مكتبة المبكان، 1430 هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

باراك، أوباما

جراة الأمل / باراك أوباما؛ معين الإمام - ط2 - الرياض 1430 هـ

370 ص؛ 17 × 24 سم.

ردمك: 6-647-54-9960-978

1. الولايات المتحدة - الأحوال السياسية

2. الولايات المتحدة - تاريخ

أ. معين الإمام (مترجم)

ب. العنوان

1430 / 955

ديوي 973



مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم
MOHAMMED BIN RASHID
AL MACTOUM FOUNDATION

صدرت هذه الطبعة باتفاقية نشر خاصة بين الناشر  ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم غير مسؤولة عن آراء المؤلف وأفكاره، وتعتبر الآراء الواردة في هذا الكتاب عن وجهة نظر المؤلف وليس بالضرورة عن رأي المؤسسة.

امتياز التوزيع شركة مكتبة 

المملكة العربية السعودية - العليا - تقاطع طريق الملك فهد مع شارع العروبة

هاتف 4160018 - 4654424 فاكس 4650129 ص.ب 62807 الرمز 11595

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو نقله في أي شكل أو واسطة، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير بالنسخ «فوتوكوبي»، أو التسجيل، أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من الناشر.

إلى الامراتين اللتين ربّتاني صغيرا

جدتي (أُمّي)، توتو،

التي كانت صخرة من الاستقرار طوال حياتي

وأُمّي،

التي ما زالت روحها المحبة تقدم لي الدعم والتشجيع والعون

المحتوى

9	تمهيد
	الفصل الأول:
21	جمهوريون وديمقراطيون
	الفصل الثاني:
51	القيم
	الفصل الثالث:
77	دستورنا
	الفصل الرابع:
107	السياسة
	الفصل الخامس:
143	الفرصة
	الفصل السادس:
203	الدين
	الفصل السابع:
233	العرق
	الفصل الثامن:
277	العالم فيما وراء حدودنا
	الفصل التاسع:
329.....	العائلة
357.....	خاتمة
367	كلمة شكر

تمهيد

انقضت الآن قرابة عشر سنوات على دخولي معترك السياسة. كنت آنذاك في الخامسة والثلاثين، وقد تزوجت حديثاً بعد حصولي على شهادة الحقوق من الجامعة (قبل أربع سنين) وعيل صبري من الحياة عموماً. شغل مقعد في مجلس شيوخ ولاية الينوي، وأشار علي عدد من الأصدقاء بالترشح، على أساس أن عملي معامياً متخصصاً في الحقوق المدنية، وصلاتي واتصالاتي منذ عملت في ميدان التنظيم الاجتماعي، تجعل مني مرشحاً مؤهلاً. بعد مناقشة الأمر مع زوجتي، دخلت السباق وفعلت ما يفعله أي مرشح أول مرة: تحدثت مع كل من يريد الإصغاء. ذهبت إلى لقاءات أعضاء نوادي الأحياء السكنية، والاجتماعات التي تعقدتها الكنائس، وصالونات التجميل والحلاقة. وحتى إن وجدت رجلين يقفان على زاوية الشارع، أعبره إليهما وأناولهما كتيبات الدعاية. في كل مكان ذهبت إليه، واجهني الناس بسؤالين اثنين بصيغ مختلفة:

«من أين حصلت على هذا الاسم الغريب؟».

ثم: «يبدو أنك رجل نظيف وصالح. لماذا تريد دخول معترك قذر وكرهه كالسياسة؟».

تعودت مثل هذه الأسئلة، فقد واجهت تنويعات منها قبل سنوات، عندما وصلت أول مرة إلى شيكاغو لأعمل في حي معظم سكانه من محدودي الدخل. وهي تؤثر على شك وريبة لا في السياسة وحسب بل في فكرة العمل في الحياة العامة ذاتها، غذاهما — على الأقل في أحياء ساوث سايد التي سعيت إلى تمثيلها — ما ساد عبر الأجيال من نكث بالوعود ونقض للعهود. رداً على ذلك، كنت ابتسم عادة وأومئ برأسي وأقول: إنني أتفهم مشاعر الشك والريبة هذه لكن هناك (وسيزل دوماً) تراثاً مختلفاً للسياسة، امتد من أيام تأسيس البلاد إلى أمجاد حركة الحقوق المدنية، واعتمد على فكرة بسيطة مفادها أن من مصلحتنا اهتمام أحدنا بالآخر، وأن ما يجمعنا يفوق ما يفرقنا، وإذا اعتقد ما يكفي من الناس بحقيقة وصوابية هذه الفكرة المقترحة،

وعملوا وفقا لها، فإنتا لن تتمكن من حل المشكلات كلها فقط، بل من إنجاز أهداف مهمة أيضا.

برأيي، كان كلامي مقنعا. وعلى الرغم من عدم تيقني أن كل من سمعه تأثر به، إلا أن العديد من الناس قدروا قيمة ما لدي من حماسة وجدية وخيلاء الشباب، وهكذا أصبحت عضوا في المجلس التشريعي لولاية إلينوي.

بعد ست سنوات، حين قررت الترشح إلى مجلس شيوخ الولايات المتحدة، لم أكن واثقا من نفسي إلى هذا الحد.

وفقا لجميع العلامات الظاهرية، بدا اختياري لحياتي المهنية موفقا. وبعد أن نجحت في تجديد العضوية مدة أخرى، حيث جاهدت ضمن الأقلية، سيطر الديمقراطيون على مجلس الشيوخ، واستطعت من ثم تمرير عدد من مشروعات القوانين، بدءا بإصلاح نظام حكم الإعدام في ولاية إلينوي، وانتهاء بتوسيع برنامج الرعاية الصحية لأطفالها. تابعت التدريس في كلية الحقوق بجامعة شيكاغو، وهو عمل أحببته واستمتعت به، ودعيت مرارا لإلقاء الخطب والمحاضرات في مختلف أرجاء المدينة. استطعت المحافظة على استقلاليتي، وسمعتي الجيدة، وحياتي الزوجية، وكلها، من الناحية الإحصائية، تتعرض لخطر داهم لحظة دخول عاصمة الولاية.

لكن السنوات فعلت فعلها أيضا. بعضها لا وظيفة لها سوى أن تحسب من أعمارنا، فكل سنة تجعلنا أكثر تعودا على أخطائنا وألفة مع عيوبنا - نقاطنا العمياء، وعاداتنا في التفكير، الخلقية أو المكتسبة، التي تزيد سوءا بمرور الزمن حتما، مثلما تتحول الوخزة الخفيفة في الساق عند المشي إلى ألم ممرض في الورك. لقد سبب أحد هذه العيوب والمثالب قلقا مزمنًا لي: عدم تقديري للنعم والآلاء التي أراها أمامي حتى لو كانت الأمور تسير على خير ما يرام. أعتقد أن هذه النقيصة تصيب بدائها الحياة الحديثة - وهي متوطنة أيضا في الشخصية الأمريكية - ولا تبدو أكثر وضوحا منها في ميدان السياسة. لكن ليس من الواضح هل تشجع السياسة هذه النزعة فعلا أو تكفي بمجرد جذب أولئك المصابين بها. قال أحدهم ذات مرة: إن كل إنسان يحاول إما

الارتقاء إلى مستوى توقعات أبيه أو تفادي أخطائه، وأفترض أن ذلك ربما يفسر العلة لدي إضافة إلى كل شيء آخر.

على أي حال، قررت نتيجة لهذا القلق تحدي مرشح ديمقراطي قوي ومنافسته على مقعده في الكونغرس في انتخابات عام 2000. كان قراري يجال في الحكمة ويفتقد الروية فخسرت السياق - بدت الخسارة نوعاً من الهزيمة النكراء التي تفتح العينين لرؤية حقيقة أن الحياة ليست ملزمة بالسير حسبما خططنا. بعد سنة ونصف السنة، اندملت الندوب التي خلفتها تلك الخسارة إلى حد كاف، فضربت موعداً مع مستشار إعلامي كان يشجعني للترشح لمنصب على مستوى الولاية كلها. وبمحض الصدفة، حدد موعد الغداء في أواخر شهر سبتمبر 2001.

قال المستشار وهو يأكل من طبق السلطة: «أنت تدرك طبعاً أن الديناميات السياسية قد تغيرت»

سألته، وأنا أعرف مقصده: «ما الذي تعنيه؟» نظرنا إلى الصحيفة الموضوعية قربه، وشاهدنا على الصفحة الأولى صورة أسامة بن لادن.

قال وهو يهز رأسه: «الوضع صعب أليس كذلك؟ لسوء الحظ، لا تستطيع تغيير اسمك طبعاً. الارتياح يملأ نفوس الناخبين. لو كنت في بداية حياتك المهنية لاستطعت استخدام لقب آخر. لكن الآن...»، انخفض صوته وهز كتفيه معتذراً، ثم أشار إلى النادل ليحضر الحساب.

حسبت أنه أصاب الرأي، وسبب لي هذا الإدراك قلقاً مدة طويلة. فلأول مرة في حياتي المهنية، بدأت أعاني الحسد والغيرة من رؤية سياسيين أصغر عمراً يحققون النجاح حيث يعيقني الفشل عن بلوغ ما أطمح إليه وإنجاز ما أريد. وأخذت متع السياسة - حماسة المناظرات والمجادلات، حرارة مصافحة الأيدي الممدودة ولقاء الجماهير المحشودة - تبهت إزاء المهمات الوضيعة للمنصب: استجداء التمويل للحملة الانتخابية، العودة إلى البيت بعد حضور مأدبة طالت ساعتين عن الموعد المقرر، الطعام الرديء والجوامل، الأحاديث الهاتمية السريعة مع زوجة وقفت معي

حتى الآن لكن سئمت تربية البننتين بمفردها وبدأت تضع أولوياتي موضع المساءلة. حتى العمل التشريعي، أي رسم السياسة الذي دفعني للترشح أصلاً، بدا إضافياً وزائداً عن الحاجة وبعيداً كل البعد عن المعارك الكبرى - على الضرائب، والأمن، والرعاية الصحية، والوظائف - التي كانت تشن على المستوى الوطني. بدأت أشك في السبيل الذي اخترته؛ كما يشعر الممثل أو المتسابق الذي يدرك، بعد سنوات من التزام فريق معين، وانتظار نتائج الاختبارات أو اللعب في دوري الدرجة الثانية، أنه بلغ الحد النهائي لما يملكه من مهارة أو حظ. الحلم لن يتحقق، وهو الآن يواجه خيار قبول هذه الحقيقة بوصفه شخصاً بالغاً راشداً والسعي لأهداف معقولة، أو رفضها، ليغدو شخصاً مزعجاً بل حتى سيئاً وبائساً يرثى لحاله.

الإنكار والغضب والمساومة واليأس - لست واثقاً من أنني مررت بجميع هذه المراحل التي وصفها الخبراء والمختصون. لكن في نقطة ما وصلت إلى مرحلة القبول - الاعتراف بالحدود التي تقيدني، أي بأنتي من البشر الفنانين. أعدت التركيز على عملي في مجلس شيوخ الولاية وشعرت بالرضى على الإصلاحات والمبادرات التي أستطيع القيام بها عبر منصبتي. قضيت مزيداً من الوقت في المنزل، وشاهدت البننتين تكبران، وأظهرت الحب والحنان لزوجتي، وفكرت بالتزاماتي المالية على المدى الطويل. مارست الرياضة، وقرأت الروايات، وبدأت أقدر وأعجب بدوران الأرض حول الشمس وتوالي الفصول دون جهد مبدول من البشر.

وكان هذا القبول، كما أعتقد، هو الذي أتاح لي التوصل إلى فكرة الترشح لمجلس شيوخ الولايات المتحدة، وهي فكرة غير معقولة دون شك. فكرت بإستراتيجية لإبلاغ زوجتي بالأمر، الطلقة الأخيرة لاختبار أفكار قبلي الرضى بحياة أكثر راحة واستقراراً وأعلى أجراً. ووافقت - ربما بدافع الشفقة لا الاقتناع - على هذا السباق الأخير، مع الإشارة إلى أنني يجب ألا أعتد على صوتها، نظراً للحياة المنظمة التي تفضلها لأسرتها.

تركزت احتمالات فوزي القليلة والصعوبات الجمة التي تعترض طريقي تملؤها بالارتياح. فقد أنفق خصمي، المرشح الجمهوري بيتر فيتزجيرالد، 19 مليون دولار

من ثروته الشخصية للفوز بمقعد عضو مجلس الشيوخ السابق كارول موسلي براون. لكنه لم يتمتع بشعبية كبيرة؛ وفي الحقيقة لم تكن السياسة تمتعه كثيرا. ومع ذلك، فهو يملك ثروة غير محدودة في أسرته، إضافة إلى قدر كاف من الأمانة والنزاهة جعله يحظى باحترام من الناخبين يجب أن أعترف به.

حين عاودت كارول موسلي براون الظهور، بعد أن عادت من السفارة في نيوزيلندا وفكرت باستعادة مقعدها القديم، أوقف احتمال ترشحها ما وضعته من خطط. لكن عندما قررت الترشح للرئاسة بدلا من الكونغرس، بدأ الجميع يتطلعون إلى السباق وبحلول الوقت الذي أعلن فيه فيتزجيرالد أنه لن يسعى إلى إعادة ترشيحه، بدأت السباق مع ستة خصوم رئيسيين، منهم المفتش المالي للولاية، ورجل أعمال تقدر ثروته بمئات ملايين الدولارات؛ وكبير موظفي محافظ شيكاغو السابق؛ وامرأة سوداء، مختصة في مجال الرعاية الصحية، فكان من المرجح أن تنقسم أصوات السود وتتضاءل الفرص المتاحة أمامي أصلا.

لم أبه لذلك كله. تحررت من إسار سقف التوقعات المنخفض، وتعزز ما لدي من مصداقية من عدة جهات مؤيدة، فدخلت السباق بكل الطاقة والمتعة اللتين حسبت أنني فقدتهما. وظفت أربعة من المساعدين الأذكاء الشباب (في العشرينيات والثلاثينيات من العمر) بأجر زهيد. وجدنا مكتبا صغيرا، ووصلناه بخطوط الهاتف، وابتعنا عددا من الحواسيب، وطبعنا صفحات لها ترويسة. كنت في كل يوم أتصل طوال أربع أو خمس ساعات بالمتبرعين الديمقراطيين الرئيسيين محاولا الحصول على دعمهم. عقدت مؤتمرات صحفية لم يأت لحضورها أحد. شاركنا في موكب عيد القديس باتريك، فخصص لنا آخر مكان، حيث وجدنا أنفسنا، أنا والمتطوعين العشرة، نسير على بعد عدة خطوات من سيارات جمع القمامة، ونلوح بأيدينا لمن بقي على الطريق من الجماهير في حين كان عمال النظافة يكنسون الشارع ويزيلون الملصقات عن أعمدة الإنارة.

ومع ذلك، تنقلت في مختلف أحياء شيكاغو أولا، ثم عبر المقاطعات والبلدات، ثم الولاية، لأقطع مسافات كبيرة، وحدي على الأغلب، عبر حقول الذرة والبقول والسكك

الحديدية وصوامع الحبوب. افتقدت حملتي الانتخابية الكفاءة. ففي غياب الجهاز التنظيمي للحزب الديمقراطي في الولاية، ودون لائحة المراسلات والإنترنت، وجب علي الاعتماد على الأصدقاء أو المعارف ليفتحوا بيوتهم لمن يأتي، أو لترتيب زيارتي إلى كنائسهم أو قاعات نقاباتهم أو مباني جمعياتهم ونواديهم. في بعض الأحيان، بعد رحلة بالسيارة تمتد عدة ساعات، كنت أجد شخصين أو ثلاثة في انتظاري حول طاولة في مطبخ أحد البيوت، كان علي أن أطمئن المضيفين بأن العدد كاف ثم أشكرهم على المرطبات التي حضروها. في أحيان كثيرة، كنت أحضر المراسم كلها في الكنيسة، ثم ينسى القس قضيتي، أو يسمح لي رئيس النقابة المحلية بالحديث أمام أعضائها قبل أن يعلن أن النقابة قررت اختيار مرشح آخر.

لكن بغض النظر هل كنت أقابل شخصين أم خمسين، في منزل فخم من منازل نورث شور الظليلة، أو شقة عادية في طابق مرتفع (في مبنى دون مصعد) في ويست سايد، أو بيت في مزرعة خارج بلومنغتون، وبغض النظر أكان الجمهور ودودا أم لا مباليا أم معاديا بين الحين والآخر، بذلت قصارى جهدي لأغلق فمي وأفتح أذني لما كان يقول. أصغيت إلى الناس وهم يتحدثون عن وظائفهم وأعمالهم، وتجاريتهم، ومدارسهم المحلية؛ عن غضبهم على بوش وعلى الديمقراطيين؛ عن كلابهم، والأمهم، وخدمتهم في الحرب، وذكرياتهم عن الطفولة. بعضهم كانت لديه نظريات متطورة عن فقدان الوظائف في مجال التصنيع، أو ارتفاع تكلفة الرعاية الصحية. بعضهم الآخر أعاد ذكر ما سمعه من روش ليمبو أو عبر الإذاعة. لكن معظمهم انهمكوا في العمل أو انشغلوا بأطفالهم بحيث لا يركزون اهتماما كبيرا على السياسة، وتحدثوا بدلا من ذلك عما شاهدوه أمامهم: مصنع يغلِق، ترقية تقدم، فائرة تدفئة مرتفعة، أب أو أم في مأوى العجزة، أول خطوة لطفل بدأ المشي.

لم تظهر رؤى عمي البصيرة من تلك الأحاديث واللقاءات التي دامت شهورا. لقد فوجئت بتواضع توقعات وآمال الناس، ومدى تجاوز ما يعتقدونه لحدود العرق والدين والطبقة الاجتماعية. اعتقد معظمهم أن من حق كل من يريد أن يعمل على العثور على وظيفة بأجر يكفي لضروريات الحياة. وأن من غير اللائق أن يعلن المواطن إفلاسه

إذا أصابه المرض. وأن من حق كل طفل الحصول على تعليم جيد - وأن ذلك يجب ألا يكون مجرد كلام في الهواء - ودخول الجامعة حتى وإن كانت أسرته فقيرة. أرادوا أن يعيشوا في أمان، من المجرمين والإرهابيين؛ في بيئات هواؤها نظيف وماؤها سائغ، وأن يكون لديهم الوقت الكافي لقضائه مع أولادهم. وحين يبلفون أرذل العمر، يريدون التقاعد مع التمتع بما يكفي من الكرامة والاحترام.

هذا كل ما في الأمر. لم تكن المطالب استثنائية. ومع أنهم فهموا أن مستوى معيشتهم يعتمد غالباً على جهودهم وكدهم وكدهم - لم ينتظروا من الحكومة حل جميع مشكلاتهم، ولا تبديد ضرائبهم الدولارية بالتأكيد - إلا أنهم اعتقدوا أن من واجب الحكومة مساعدتهم.

قلت لهم: إنهم على حق، فليس بمقدور الحكومة حل جميع مشكلاتهم. لكن عبر إجراء تغيير بسيط في الأولويات يمكننا ضمان الرعاية الكريمة لكل طفل ومواجهة التحديات التي تعترضنا كأمة. في معظم الأحوال، كان الناس يوافقون ويسألون كيف يشاركون. وحين أعود من اللقاء بهم، والخريطة مفتوحة على المقعد بجاني، وأتوجه إلى المحطة التالية في رحلتي، أعرف مرة أخرى لماذا دخلت معترك السياسة.

شعرت بدافع لبذل جهد أكبر من أي جهد بذلته في حياتي.

* * *

هذا الكتاب مستمد مباشرة من الأحاديث التي أجريتها مع الناس خلال حملتي الانتخابية. لم تؤكد لي مقابلاتي ولقاءاتي مع الناخبين ما يتمتع به الشعب الأمريكي جوهرياً من لياقة وذوق وحشمة فقط، بل ذكرتني أيضاً بأن جملة من المثل العليا التي ما تزال تحرك ضميرنا الجمعي تقع في صميم التجربة الأمريكية؛ مجموعة مشتركة من القيم التي تجمعنا معاً على الرغم من الاختلافات التي تفرقنا؛ خيط ممتد من الأمل يجعل تجربتنا التي لا تصدق في الديمقراطية تعمل بنجاح. ولا تجد هذه القيم والمثل التعبير عنها في الكتابات والشعارات على رخام المعالم والأوابد الأثرية ولا في الكتب التاريخية، بل تبقى حية في قلوب غالبية الأمريكيين وعقولهم، ويمكن أن تشكل مصادر إلهام للفخر والواجب والتضحية.

أدرك مخاطر الحديث بهذه الطريقة. ففي حقبة العولمة والتغيير التقاني الذي تسبب سرعته الدوار والتشوش، والسياسة العنيفة التي لا تعرف الرحمة، والحروب الثقافية التي لا تتوقف، لا نملك، حتى ظاهريا، لغة مشتركة يمكن بواسطتها مناقشة مثلنا العليا، فضلا عن الأدوات اللازمة للتوصل إلى نوع من الإجماع التقريبي على طريقة عملنا معا، كأمة، لتطبيقها. معظمنا يعرف الكثير عن طرق وأساليب مسؤولي الدعاية، واستطلاعات الرأي العام، وكتاب الخطب، والخبراء العارفين. نعرف كيف يمكن للكلمات الطموحة المخلصة أن توضع في خدمة الأهداف الأنانية المريبة، وكيف يمكن لأنبيل العواطف أن تتعرض للتخريب والتشويه بواسطة السلطة أو القوة أو الذريعة أو الطمع أو التعصب. حتى كتب التاريخ المعيارى في المدارس الثانوية تلاحظ - منذ بدايته - درجة انحراف واقع الحياة الأمريكية عن مثلها الأسطورية. في مثل هذا المناخ، لا بد أن يبدو أي توكيد على المثل أو القيم المشتركة ساذجا إلى حد اليأس، إن لم يكن محفوفا بالخطر - محاولة للتستر على الاختلافات الجدية والعميقة في السياسة والأداء، أو أسوأ من ذلك، وسيلة لكبت شكاوى أولئك المحرومين من الخدمات الجيدة التي تقدمها الترتيبات المؤسسية الراهنة عندنا.

لكن حجتي هي أننا لا نملك خيارا آخر. فأنت لا تحتاج إلى استفتاء لتعرف أن الأغلبية الساحقة من الأمريكيين - جمهوريين وديمقراطيين ومستقلين - أرهقتهم وأسأمتهم الحالة الجامدة التي وصلت إليها السياسة، حيث المصالح الضيقة تتنافس على الفوائد والمكاسب، والأقليات الأيديولوجية تسعى إلى فرض نسختها الخاصة عن الحقيقة المطلقة. وبغض النظر هل ننتهي إلى الولايات الحمراء أم الزرقاء، نشعر في أعماقتنا بافتقار الصدق والأمانة والحيوية والمنطق السليم في مناظراتنا ومناقشاتنا السياسية، ونكره ما يبدو أنها لائحة مستمرة من الخيارات المزورة أو الضيقة. وبغض النظر عن كوننا متدينين أم علمانيين، وعن لون بشرتنا (سودا أو بيضا أو سمرا)، نشعر - ونحن على صواب في شعورنا - أن أهم التحديات التي تواجه الأمة يجري تجاهلها، وأنها إذا لم نغير المسار قريبا، سنصبح أول جيل منذ زمن طويل يترك خلفه

أمريكا وهي أكثر ضعفا وتشظيا وانقسامًا من تلك التي ورثناها. ولربما نحتاج أكثر من أي وقت مضى في تاريخنا القريب، إلى نوع جديد من السياسة، سياسة يمكن أن تنقب وتحفر وتبني على أسس التفاهات المشتركة التي تجمعنا معا كأمركيين.

هنالك موضوع رئيس في هذا الكتاب: كيف يمكن أن نبدأ عملية تغيير سياستنا وحياتنا المدنية. هذا لا يعني القول إنني أعرف الطريقة الفضلى. لا أبدا. ومع أنني أناقش في كل فصل عددا من أهم التحديات الضاغطة في السياسة، وأقترح السبيل العام الذي أعتقد أن علينا اتباعه، إلا أن معالجاتي للقضايا تظل غالبا جزئية وناقصة. فأنا لا أعرض نظرية توحيدية للحركة الأمريكية، ولا تقدم هذه الصفحات بيانا ثوريا "مانيفستو" للعمل، تكمله المخططات والرسوم البيانية، والجدول، وخطط مؤلفة من عشر نقاط.

بدلا من ذلك، أعرض شيئا أكثر تواضعا: تأملات شخصية عن تلك القيم والمثل التي قادتنا إلى الحياة العامة، وبعض الأفكار عن الطرق التي يستخدمها الخطاب السياسي الراهن لتفريقنا دون داع، وأفضل تقييم لي - اعتمادا على تجربتي كمضو في مجلس الشيوخ ومحام، وزوج وأب، ومسيحي ومؤمن بمذهب الشك - للسبل التي يمكن أن تؤسس عبرها سياستنا على فكرة الصالح العام.

دعوني أكون أكثر تحديدا فيما يتعلق بكيفية تنظيم وترتيب الكتاب. الفصل الأول يستمد مادته من تاريخنا السياسي المعاصر ويحاول شرح وتفسير مصادر السياسة الحزبية المريرة في أيامنا هذه. في الفصل الثاني، أناقش تلك القيم المشتركة التي قد تخدم كركيزة مؤسسة لإجماع سياسي جديد. الفصل الثالث يستكشف الدستور، لا كمصدر للحقوق الفردية فقط، بل كوسيلة أيضا لتنظيم حوار ديمقراطي حول مستقبلنا الجمعي المشترك. في الفصل الرابع، أحاول عرض بعض القوى المؤسسية - المال، وسائل الإعلام، جماعات الضغط، العملية التشريعية - التي تكبت وتخفق حتى أصدق السياسيين مقصدا وأصفاهم نية. في الفصول الخمسة الباقية، أقترح الطرق الكفيلة بتجاوز انقساماتنا في سبيل التصدي بفاعلية للمشكلات المحسوسة المتعينة: تنامي حالة انعدام الأمان الاقتصادي للعديد من الأسر الأمريكية، والتوترات

العنصرية والدينية داخل ميدان السياسة، والتهديدات العابرة للحدود الوطنية - من الإرهاب إلى جائحات الأمراض - التي تتجمع فيما وراء شواطئنا.

أظن أن بعض القراء ربما يجدون عرض هذه القضايا غير متوازن إلى حد كاف. وأعترف أنني مذنب بهذه التهمة. فأنا على الرغم من كل شيء ديمقراطي؛ وآرائتي فيما يتعلق بمعظم الموضوعات والقضايا أقرب إلى افتتاحيات صحيفة نيويورك تايمز منها إلى وول ستريت جورنال. وأشعر بالغضب على السياسات التي تحابي باستمرار الأغنياء والأقوياء على حساب الأمريكيين العاديين، وأصر بإلحاح على أن للحكومة دورا مهما في توفير الفرص للجميع. أوّمن بالارتقاء والتطور، والاستقصاء العلمي، ويقلقني الاحتباس الحراري؛ أوّمن بحرية الكلام، بغض النظر عن صوابيته السياسية، وأرفض استخدام الحكومة لفرض المعتقدات الدينية - حتى معتقداتي أنا - على غير المؤمنين. فضلا عن ذلك، أنا أسير سيرتي الذاتية: لا أستطيع إلا معاناة التجربة الأمريكية من منظور رجل أسود مختلط التراث، ولا يفيب عن ذهني أبدا كيف أخضعت أجيال من أمثالي، وقهرت، ووصمت بالعار، والطرق المراوغة وغير المراوغة التي يستمر عبرها العرق والطبقية في صياغة حياتنا.

لكن ذلك ليس كل شيء عني. فأنا أعتقد أيضا أن حزبي يمكن أن يعاني أحيانا الزهو والخيلاء، والانفصال عن الواقع، والدوغمائية. أوّمن بالسوق الحر، والتنافس، وروح المبادرة التجارية، وأحسب أن عددا غير قليل من المشروعات الحكومية لم ينجح كما روجت الدعاية. أود لو يكون في البلد عدد أقل من المحامين وعدد أكبر من المهندسين. وأعتقد أن أمريكا كانت في أغلب الأحوال قوة للخير لا للشر في العالم. ليست لدي أوهام كثيرة فيما يتعلق بأعدائنا، وأجل شجاعة وكفاءة قواتنا المسلحة. وأرفض السياسة القائمة على الهوية العرقية، أو الجندرية (النوع الاجتماعي)، أو ذات التوجه الجنسي، أو الشعور بالاضطهاد والقهر. وأعتقد أن معظم البلاء في أحياء مدننا الداخلية ناجم عن انهيار في الثقافة لن يكون بالمستطاع معالجته بالمال وحده، وأن قيمنا وحياتنا الروحية على القدر نفسه من أهمية ناتجنا المحلي الإجمالي على أقل تقدير.

وبلا شك، سوف تعرضني بعض هذه الآراء للمشكلات. أنا جديد على المشهد السياسي الوطني بحيث أبدو كشاشة بيضاء يمكن للناس من مختلف المشارب السياسية أن يعرضوا عليها آراءهم. ومن ثم، لا بد أن أصيب بعض الناس بخيبة الأمل، إن لم يكن كلهم. وهذا يشير ربما إلى موضوع ثان وأكثر أهمية في الكتاب - ألا وهو: كيف يمكن لي، أو لأي مسؤول في منصب عام، أن يتجنب شراك الشهرة، وأفخاخ الرغبة في الإمتاع والإرضاء، والخشية من الخسارة، ومن ثم يحتفظ بجوهر الحقيقة، ذاك الصوت المتميز الخارق داخل كل منا، الذي يذكرنا بأعمق التزاماتنا وواجباتنا.

منذ مدة قريبة، أوقفنتي صحفية تتابع أخبار الكونغرس وأنا في الطريق إلى مكثبي، وقالت إنها استمتعت بقراءة كتابي الأول: «أتساءل، هل تكون على القدر نفسه من الإثارة في كتابك الثاني» وكانت تقصد: أتساءل، هل تكون صادقا وأمينًا بعد أن أصبحت عضوا في مجلس الشيوخ؟

أطرح السؤال على نفسي أنا أيضا. وأمل أن تساعدني كتابة هذا المؤلف على الإجابة عنه.



- 1 -

جمهوريون وديمقراطيون

في معظم الأيام، أدخل مبنى الكونغرس عبر القبول. إذ ينقلني قطار أنفاق صغير من هارت بيلدنغ، حيث يقع مكتبي، عبر نفق تحت الأرض تحفه أعلام وشعارات الولايات الخمسين. يتوقف القطار وأترجل منه لأشق طريقي عبر موظفين يعملون بنشاط، وطواقم صيانة، ومجموعات من الزوار تتجول في المبنى أحياناً، وصولاً إلى المصاعد القديمة التي تحملني إلى الطابق الثاني. وحين أغادر المصعد ألوح للصحفيين المتجمعين عادة هناك، وألقي التحية على شرطة الكونغرس، وأدخل عبر مجموعة من الأبواب الضخمة المزدوجة إلى قاعة مجلس الشيوخ الأمريكي.

لا تعد القاعة أجمل مكان في مبنى «كابيتول هيل»، لكنها مهيبه مع ذلك. فلون الجدران البني المائل إلى الرمادي تغايره ألواح مستطيلة من الدامسكو الأزرق وأعمدة من الرخام المعرق الجميل. في حين يأخذ السقف شكلاً بيضاوياً حليبي اللون يربض في مركزه نسر أمريكي، وتتصب فوق شرفة الزوار - بوقار ومهابة - تماثيل نصفية لأول عشرين رئيساً.

وتبرز من أرضية القاعة مئة من المنابر المتدرجة المصنوعة من خشب الماهوغني على شكل حدوة فرس من أربعة صفوف. بعض هذه المنابر يعود تاريخ صنعه إلى عام 1819، وفوق كل منبر دواة للحبر والريشة. وعند فتح درج أي منبر ستجد داخله أسماء الأعضاء الذين استخدموه ذات يوم - تافت ولونغ، ستينيس وكنيدي - خطتها أيديهم. في بعض الأحيان، حين أفق هناك، أتخيل بول دوغلاس أو هيوبرت همفري، يقف أمام واحد من هذه المنابر ويطالب بإلحاح بتبني تشريع الحقوق المدنية؛ أو جو مكارثي يبحث في اللوائح ويستعد لتسمية الأسماء ومهاجمة أصحابها؛ أو آل بي جي يتجول في الممرات خلسة، ويقبض على طيات صدور المعاطف ويجمع الأصوات. في أحيان أخرى، أذهب إلى المنبر الذي جلس أمامه ذات يوم دانييل ويبستر وأتخيله

يقف في الصالة المحتشدة بزملائه، في حين احمرت عيناه وهو يدافع بصوت مدو عن الاتحاد ضد قوى الانفصال.

لكن هذه اللحظات تبهت بسرعة. وباستثناء الدقائق القليلة المطلوبة للتصويت، لا نمضي أنا وزملائي وقتا طويلا في قاعة المجلس. ومعظم القرارات – المتعلقة بمشروعات القوانين والتعديلات عليها، وكيف يُقنع الأعضاء غير المتعاونين بالتعاون – يعمل عليها مقدما زعيم الأغلبية، ورئيس اللجنة المعنية، وموظفوهما، ونظراؤهم الديمقراطيون (اعتمادا على درجة الجدل الخلافي وشهامة تعامل الجمهوريين مع مشروع القانون). وبحلول الوقت الذي نصل فيه إلى قاعة المجلس ويبدأ الموظف المسؤول إعلان جدول الأعمال، يكون كل عضو قد قرر – بالتشاور مع طاقم مساعديه، ورئيس أعضاء حزبه، ومجموعات الضغط المفضلة، والدائرة الانتخابية، والميول الأيديولوجية – موقفه من القضية.

يساعد ذلك كله في تعزيز كفاءة العملية، ويقدر قيمته الأعضاء، الذين يعملون مدة اثنتي عشرة أو ثلاث عشرة ساعة ويريدون العودة إلى مكاتبهم لمقابلة الناخبين أو الرد على المكالمات الهاتفية، أو الذهاب لاجتماع مع المتبرعين في فندق مجاور، أو إلى الاستديو لإجراء مقابلة تلفزيونية على الهواء مباشرة. لكن إذا بقيت بعد أن تفضض الجلسة فلربما تجد عضوا وحيدا يقف أمام منبره، يسعى للحصول على الحق في إلقاء بيان في القاعة. قد يكون تفسيرا لمشروع قانون يقدمه، أو تعليقا أوسع على تحد لم تتم مواجهته على الصعيد الوطني. ربما يتفجر صوت المتحدث حماسة وقوة، وتبدو حججه – فيما يتعلق بتخفيضات ميزانية البرامج المخصصة للفقراء، أو اعتراضات على التعيينات القضائية، أو الحاجة إلى استقلالية الطاقة – دامغة ومفحمة. لكن المتحدث يخاطب قاعة خالية تقريبا، لا تضم سوى الضابط المسؤول، وبعض الموظفين، ومراسل يتابع أخبار مجلس الشيوخ، وعين كاميرا المحطة الكبلية التي لا تطرف. وحين ينتهي، يأتي حاجب يرتدي حلة زرقاء ويجمع صامتا البيان لتسجيله رسميا. عندها قد يأتي عضو آخر ويكرر الطقوس ذاتها.

في أعظم هيئة تشاورية في العالم، لا يصفني أحد إليك على ما يبدو.

ترك الرابع من كانون الثاني/ يناير 2005 – اليوم الذي قمت فيه، أنا وثلاث أعضاء مجلس الشيوخ بأداء القسم بوصفنا أعضاء في الكونغرس التاسع بعد المئة – ذكرى مشوشة وجميلة في آن. كانت الشمس مشرقة، والهواء دفيئا (على غير العادة في الشتاء). احتشدت عائلتي والأصدقاء من الينوي وهاواي ولندن وكينيا في شرفة الزوار ليهللوا ويصفقوا حين وقفت أنا وزملائي الجدد جانب المنصة الرخامية ورفعنا اليد اليمنى لأداء قسم تسلّم المنصب. في قاعة المجلس القديمة، انضمت إلي زوجتي، ميشيل، وابنتاي للالتقاط الصور التذكارية مع نائب الرئيس تشيني (صافحت ماليا التي كانت في السادسة آنذاك نائب الرئيس بوقار واحترام كما تقضي الشكليات، في حين قررت ساشا، وكانت في الثالثة، أن تدق كنفها بكف تشيني قبل أن تلوح لآلات التصوير). بعد ذلك، شاهدت الطفلتين تنزلان درج مبنى الكابيتول الشرقي، وتطابير ثوباهما الوردي والأحمر مع نسيمات الهواء اللطيفة، ولعبتا حول الأعمدة البيضاء المهيبة لمبنى المحكمة العليا. أمسكنا أنا وميشيل بأيديهما، ومشينا معا إلى مكتبة الكونغرس، حيث التقينا ببضع مئات من المهنيين الذين أتوا من مسافات بعيدة، وقضينا الساعات التالية نصافحهم ونعانقهم وتلتقط لنا الصور معهم ونوقع على دفاترهم.

كان يوما متخما بالابتسامات وكلمات الشكر، والمجاملات المؤدبة والاستعراضات الرائعة – هكذا بدا حتما لزوار الكابيتول. لكن حتى لو أظهر جميع سكان واشنطن أفضل سلوك عندهم في ذلك اليوم، وأكدوا جميعا استمرارية ديمقراطيتنا، فإن فضلة من الهواء الراكد الثقيل ظلت مخيمة على المكان، علامة على أن الجو الاحتفالي لن يدوم. فبعد ذهاب الأصدقاء إلى بيوتهم، وانتهاء الاحتفالات، واختباء الشمس خلف أستار الشتاء الرمادية، سيطرت على المدينة حتمية حقيقية وحيدة لا يمكن تغييرها على ما يبدو: البلد مقسم سياسيا، وكذلك واشنطن، إلى درجة لم يشهدها منذ عهد ما قبل الحرب العالمية الثانية.

بدت الانتخابات الرئاسية ومختلف المعايير والمقاييس الإحصائية وكأنها تؤكد الحكمة التقليدية. هنالك طيف واسع من القضايا التي يختلف عليها الأمريكيون: العراق، الضرائب، الإجهاض، الأسلحة، الوصايا العشر، الزواج المثلي، الهجرة،

التجارة، السياسة التعليمية، أنظمة وقواعد البيئة، حجم الحكومة، دور المحاكم. لم نكتف بالاختلاف الهادئ، بل تنازعنا بحدة، حيث لم يعد لدى الحزبيين على طرفي خط التقسيم أي ضوابط وكوابح في نقدهم اللاذع للخصوم وهجومهم الجارح على المناوئين. اختلفنا على مدى ومجال اختلافاتنا، وطبيعتها، ودواعيها. كل شيء أصبح محل خلاف، من سبب تغيير المناخ إلى حقيقة تغيير المناخ، ومن حجم العجز في الميزانية إلى المواطنين الذين يجب تحميلهم مسؤولية العجز.

فيما يتعلق بي، لم يمثل أي من هذه القضايا مفاجأة تامة. فقد تابعت من قبل تصاعد حدة المعارك السياسية في واشنطن: إيران - كونترا واولي نورث، ترشيح بورك وويلي هورتون، كليرانس توماس وانيتا هيل، انتخاب كلينتون وثورة غينغريتش، وايت ووتر وتحقيق لجنة ستار، مساءلة الحكومة وإخضاعها للمحاكمة، قصاصات الورق التي تلقى من نوافذ المكاتب، بوش مقابل غور. وراقبت مع باقي الأمريكيين سرطان ثقافة الحملات الانتخابية ينتشر في مختلف أعضاء الجسم السياسي على شكل صناعة كاملة من الإهانة - الدائمة والمربحة إلى حد ما - برزت لتهمين على محطات التلفزيون الكبلية، والأحاديث الإذاعية، ولائحة أفضل الكتب مبيعا في صحيفة نيويورك تايمز.

وعرفت طوال ثمانية أعوام في المجلس التشريعي لولاية إلينوي أصول اللعبة. وبحلول الوقت الذي وصلت فيه إلى سبرينغفيلد (عاصمة إلينوي) عام 1997، كانت الأغلبية الجمهورية في مجلس شيوخ الولاية قد تبنت القواعد ذاتها التي كان رئيس المجلس غينغريتش يستخدمها للحفاظ على السيطرة المطلقة على مجلس النواب في الولايات المتحدة. وفي غياب القدرة على تبني أكثر الصيغ اعتدالا للجدل حول إدخال تعديلات على القوانين، فضلا عن تمريرها، اكتفى الديمقراطيون بالصراخ والصياح والاحتجاج والتذمر، ثم الوقوف عاجزين أمام الجمهوريين وهم يتبنون قانون خفض الضريبة على الشركات الكبرى، أو فرض ضرائب على القوة العاملة، أو تقليص الخدمات الاجتماعية. ويمرور الوقت، انتشر غضب يتعذر تهدئته بين الأعضاء الديمقراطيين، وكان زملائي يسجلون كل إهانة أو انتهاك يرتكبه الأعضاء

الجمهوريون. بعد ست سنوات، سيطر الديمقراطيون، لكن سلوك الجمهوريين لم يتغير. بعض قدامى الأعضاء يتذكرون بتشوق تلك الأيام التي كان فيها الجمهوريون والديمقراطيون يلتقون على العشاء معا، ويتوصلون إلى التسويات وهم يتناولون قطع اللحم ويدخنون السيجار. لكن حتى مثل هذه الذكريات العريضة لدى بعض هؤلاء تبهت بسرعة حين يختارهم الناشطون السياسيون من الطرف الآخر أهدافا لهجماتهم، ويرسلون إلى الناخبين في مناطقهم وابلا من الرسائل التي تتهمهم بمخالفة القانون، والفساد، والعجز وعدم الكفاءة، والدناءة الأخلاقية.

لا أزعم أنني بقيت متفرجا مستكينا وسلبيا في خضم ذلك كله. لقد فهمت السياسة بوصفها رياضة عنيفة، ولم آبه للكم والركل والضرب تحت الحزام. لكن تمثيلي لدائرة ديمقراطية حديدية أنقذني من أسوأ انتقادات وطعنات الجمهوريين. بين الحين والآخر، كنت أشارك حتى أشد المحافظين من زملائي العمل على تشريع قانون، ونستنتج ونحن نلعب الورق أو نتناول قدحا من الجعة أن العوامل المشتركة بيننا تفوق ما نعترف به علنا. وهذا يفسر ربما سبب تشبثي طوال سنواتي في سبرينغفيلد بفكرة أن السياسة يمكن أن تأخذ صيغة مختلفة، وأن الناخبين يريدون شيئا مختلفا؛ وأنهم سئموا التشويه والتحريف، والسباب والشتم والإهانات، والحلول الوجيزة المؤقتة للمشكلات المعقدة؛ وأنتي لو استطعت الوصول إلى هؤلاء الناخبين مباشرة، وتأطير القضايا كما أراها، وشرح الخيارات بأسلوب صادق كما عرفته الآن، فإن فطرة الناس التي تدفعهم إلى النزاهة والمنطق البدهي السليم سوف تجمعهم حولي. وإذا ركب عدد كاف منهم هذه المخاطرة، كما حسبت، فلن تتغير سياسة البلاد نحو الأفضل فقط بل سياسات الأمة بأسرها.

بهذه الذهنية دخلت سباق الترشح إلى مجلس الشيوخ عام 2004. وطوال مدة الحملة بذلت قصارى جهدي لإعلان ما أفكر به، والحفاظة على نقائه، والتركيز على الجوهر. وحين فزت بالانتخابات التمهيدية ثم العامة، بهامش كبير، شعرت ياغراء الاعتقاد بأنني أثبتت حجتي.

بقيت مشكلة واحدة: سارت حملتي الانتخابية على ما يرام بحيث بدت وكأنها رمية من غير رام. ولاحظ المراقبون السياسيون أن المرشحين الديمقراطيين السبعة

في الانتخابات التمهيدية لم يعرضوا أي إعلانات سلبية على شاشة التلفزيون. وأغنى المرشحين، وهو تاجر سابق تناهز ثروته 300 مليون دولار، أنفق مبلغ 28 مليون دولار، معظمه على سلسلة من الدعايات الإيجابية، ولم تفقد الحملة اندفاعتها إلا في الأسابيع الأخيرة بسبب ملف طلاق مسيء فتحته الصحافة. أما خصمي الجمهوري، وهو رجل وسيم وثري كان شريكا لفولدمان ساكس، ثم عمل مدرسا في الأحياء الداخلية، فقد بدأ الهجوم على سجلي على الفور تقريبا، لكن قبل أن تتطلق حملته، اجتاحت فضيحة طلاق أخرى. وبقيت قرابة شهر أسافر في مختلف أنحاء الينوي دون أن أتعرض للهجوم، قبل أن يتم اختياري لإلقاء الخطبة الرئيسة أمام المؤتمر الوطني الديمقراطي - استمرت سبع عشرة دقيقة تبث على الهواء مباشرة دون انقطاع. وأخيرا، اختار الحزب الجمهوري في الينوي، دون تفسير معقول، المرشح السابق للرئاسة الان كيز خصما لي، مع أنه لم يقم في الينوي أبدا، وثبت أنه عنيف وعنيد في موافقه إلى حد أن الجمهوريين أنفسهم كانوا يخشونه.

فيما بعد، عدني الصحفيون والمراسلون أكثر السياسيين حظا في الولايات الخمسين كلها. في السر، أعرب المساعدون العاملون معي عن سخطهم على هذا التقييم، لأنه يقلل من أهمية الجهد الذي بذلوه، وجاذبية رسالتنا. ومع ذلك، ليس ثمة ضرورة لإنكار حقيقة حظي السعيد. فقد كنت غريبا وخارجا عن المألوف؛ ولم يثبت انتصاري شيئا للسياسيين المطلعين على بواطن الأمور.

لا عجب إذن أنني شعرت، عند وصولي إلى واشنطن في شهر كانون الثاني / يناير، كأنتي لاعب هاو غرير ينضم إلى الدوري الممتاز، ويخرج بعد أول مباراة نظيف الملابس ويتشوق للعب مباراة أخرى مع أن زملاءه في الفريق قد لطخ الوحل ملابسهم وما يزالون يعالجون جراحهم. وفي حين كنت منهمكا ومشغولا بالمقابلات والوقوف أمام عدسات المصورين، ومتربعا بالأفكار الأخلاقية السامية حول الحاجة إلى تقليص حدة الحزبية والنزاعات، كان الديمقراطيون يتعرضون للضربات عموما - الرئاسة، ومقاعد مجلس الشيوخ ومجلس النواب. لقد رحب بي زملائي الديمقراطيون الجدد أجمل ترحيب؛ ودعوا انتصاري واحدة من نقاطنا المضيئة القليلة. لكن في الممرات، أو

عندما يخف النشاط في قاعة المجلس، كانوا يذكرونني بالنمط الذي أصبحت تتخذه الحملات في مجلس الشيوخ.

أخبروني عن زعيمهم الذي سقط، توم داشل (داكوتا الجنوبية)، بعد أن تعرض لقصف حملات دعائية سلبية كلفت ملايين الدولارات — منها إعلانات احتلت صفحات كاملة في الجرائد ودعايات تلفزيونية، تبلغ جيرانه كل يوم أنه يؤيد قتل الأطفال وارتداء الرجال أثواب الزفاف، بل إن بعضها أشار إلى أنه كان يسيء معاملة زوجته الأولى، على الرغم من حقيقة أنها سافرت إلى داكوتا الجنوبية للمساعدة على إعادة انتخابه. وتذكروا ماكس كليلاند، الذي شغل مقعد جورجيا، وخسره في الدورة السابقة بعد أن اتهم بعدم الوطنية، ومساعدة واسترضاء أسامة بن لادن، مع أنه من قدامى المحاربين في المعارك وبترت ثلاثة من أطرافه.

ثم هناك المسألة المتعلقة بجمعية سويقت بوت لقدامى المحاربين في سبيل الحقيقة: الكفاءة الصادمة التي يمكن عبرها للإعلانات الدعائية المناسبة وصيحات وسائل الإعلام المحافظة أن تحول بطلا خاض حرب فيتنام وتقلد وساما لشجاعته، إلى خائن مستسلم يسترضي العدو.

لا شك في أن هنالك جمهوريين شعروا بتعرضهم للإساءة وسوء المعاملة أيضا. وقد تكون افتتاحيات الصحف التي ظهرت في الأسبوع الأول من الجلسات على صواب؛ لربما حان الوقت لكي نضع الانتخابات خلفنا، ويتجاوز الحزبان العداوات بينهما، مدة سنة أو اثنتين على الأقل، والالتفات إلى حكم البلد. قد يكون ذلك ممكنا لو لم تكن الانتخابات على هذا القدر من التنافس، أو لم تكن الحرب في العراق مستعرة، أو لم تستهدف مجموعات الضغط، والخبراء والعارفون، ووسائل الإعلام تحقيق الكسب والمنفعة عبر الإثارة والتهيج. لربما كان السلام سينجولوا أن في البيت الأبيض إدارة مختلفة، إدارة أقل التزاما بشن الحملات الدائمة — إدارة تعد انتصارا بنسبة 51-48 دعوة للتواضع والتسوية بدلا من تفويض لا يمكن دحضه.

لكن مهما كانت الشروط والظروف المطلوبة لمثل هذا الانفراج، إلا أنها لم تكن متوفرة عام 2005. لم تظهر أي إشارات على تنازلات أو صفاء النية. فبعد يومين

من الانتخابات، ظهر الرئيس بوش أمام عدسات الكاميرات وأعلن أن لديه رأسمال سياسيا وأنه يتوي استخدامه. وفي اليوم ذاته، لاحظ الناشط المحافظ غروفز نوركويست، دون أن يكبحه الوقار المطلوب في منصبه أن «أي مزارع سيخبرك أن بعض الحيوانات تكره التجول بحرية، لكن حينما توضع في قفص تسعد وتهادأ، وذلك في معرض الإشارة إلى وضع وحالة الديمقراطيين. وبعد يومين من أدائي القسم، وقفت عضو الكونغرس ستيفاني تويس جونز (من كليفلاند) في مجلس النواب متحدية صحة وموثوقية ناخبي اوهايو، مستشهدة بالشكاوى من المخالفات التي حدثت في الولاية يوم الانتخابات. وتجهم الأعضاء الجمهوريون العاديون (وسمعتهم يتمتمون: «خاسرون فاشلون»)، لكن حدق كل من رئيس المجلس هاسترت وزعيم الأغلبية دي لاي من فوق منبره مكفهر الوجه، وبدا رابط الجأش وهو يعلم أنه يمتلك أغلبية الأصوات والمطرفة. عضو مجلس الشيوخ باربرا بوكسر (من كاليفورنيا) قبلت التحدي، وحين عدنا إلى قاعة المجلس، وجدت نفسي أصوت أول مرة إلى جانب ثلاثة وسبعين من أصل أربعة وسبعين صوتوا في ذلك اليوم، لإعادة انتخاب جورج بوش رئيسا للولايات المتحدة لولاية ثانية.

تلقيت أولى الاتصالات الهاتفية والرسائل السلبية بعد هذا التصويت. اتصلت ببعض أنصاري الديمقراطيين الساخطين، وأكدت لهم أنني مطلع على المشكلات في اوهايو، وأظن أن التحقيق يجري بصورة منتظمة، لكنني مازلت أعتقد أن بوش فاز في الانتخابات، ولم أتخل عن القضية ولم يجرفني التيار، إذ لم ينقض سوى يومين على دخولي المجلس. في ذلك الأسبوع نفسه، قابلت صدفه السيناتور المتقاعد زيل ميلر، الديمقراطي التحيل الحاد العينين (من جورجيا) وعضو إدارة جمعية السلاح الوطنية، الذي اختلف مع الحزب الديمقراطي، ووافق على بوش، وألقى خطبا لاذعة في مؤتمر الحزب الجمهوري — تنتقد بأسلوب مسرحي استعراضى خيانة جون كيري وضعفه المزعوم في مجال الأمن القومي. كان حديثا قصيرا ومليئا بالسخرية المبطنة — خروج الجنوبي العجوز، دخول الشمالي الأسود الشاب، والتفاير الذي لاحظته الصحافة في خطبنا أمام المؤتمر. كان السيناتور ميلر كريما وتمنى

لي حطاً سعيداً في عملي الجديد. قرأت فيما بعد مقتطفات من كتابه «قلة أدب»، قال فيها إن خطبي أمام المؤتمر كانت من أفضل ما سمع في حياته، قبل أن يلاحظ — وتخيبت أن على وجهه ابتسامة ماكرة — إنها ليست الأكثر فاعلية فيما يتصل بالمساعدة على الفوز بالانتخابات.

بكلمات أخرى: خسرت أنا وفاز زيل ميلر. ذلك هو الواقع السياسي القاسي البارد، وكل ما عداه عواطف ومشاعر.

سوف تخبرك زوجتي أنني، بالطبيعة، لست شخصاً ممن يستفزون أو يستثارون بسهولة. وحين أشاهد أن كوتلر أو شون هانيتي يصرخان ويصيحان على شاشة التلفزيون، يصعب علي أخذ أي منهما على محمل الجد؛ وأفترض أنهما يفعلان ذلك أساساً لترويج مبيعات كتاب ما أو تعزيز أهميته، مع أنني أتساءل: من يهدر أمسيته الثمينة مع شخص نكد وسيئ الطبع كهذين. عندما كان الديمقراطيون يؤكدون لي في بعض المناسبات ويلحون بإصرار على أننا نعيش في أسوأ العصور السياسية، وأن قبضة فاشية زاحفة تطبق على خناقنا، أذكر لهم احتجاز الأمريكيين من ذوي الأصول اليابانية في عهد فرانكلين روزفلت*، أو قوانين الأجانب والتحرير في عهد جون آدمز**، أو الإعدام بلا محاكمة على يد الفوضى طوال مئات السنين وفي عهد عشرات الإدارات، بوصفها حالات أشد سوءاً، وأقترح أن نأخذ جميعاً نفساً عميقاً. وحين كان الناس يسألونني في حفلات العشاء كيف يمكنني أن اشتغل في البيئة السياسية الحالية، مع كل الحملات السلبية والانتقادات والهجمات الشخصية، كنت أذكر نيلسون مانديلا، أو ألكسندر سولجنيتسين، أو بعض الأشخاص في السجون الصينية أو المصرية. وفي الحقيقة، إن السباب والشتائم ليست أمراً سيئاً ومهدداً إلى هذا الحد.

ومع ذلك، لا أتمتع بالحصانة التامة من القلق والتوتر. وعلى شاكلة معظم الأمريكيين، أجد صعوبة هذه الأيام في التخلص من الإحساس بأن ديمقراطيتنا ضلت سواء السبيل وانحرفت إلى حد خطر.

* (1882-1945)، الرئيس الثاني والثلاثون للولايات المتحدة (1933-1945). (م).

** (1735-1826)، الرئيس الثاني للولايات المتحدة (-1797 1801) وأحد زعماء الثورة الأمريكية. (م).

الأمر لا يقتصر على وجود فجوة بين مثلنا المعلنة التي نعترف بها كأمة وبين الواقع الذي نشهده كل يوم. بل إن هذه الفجوة وجدت بشكل أو بآخر منذ ولادة أمريكا. فقد سُنت الحروب، وأصدرت القوانين، وأصلحت الأنظمة، ونظمت النقابات، وأعلنت الاحتجاجات في سبيل تقريب الوعد المأمول إلى الممارسة العملية.

لا أبداً، فإن ما يقلق هو الفجوة بين اتساع حجم التحديات التي تواجهنا، وضيق أفق سياستنا - السهولة التي يشتم بها انتباهنا بالتافه والسطحي، ومشكلتنا المزمنة المتمثلة في تجنب القرارات الصعبة، وعجزنا الظاهر عن التوصل إلى إجماع عملي للتصدي لأي مشكلة كبرى.

نعلم أن التنافس العالمي - فضلاً عن أي التزام حقيقي بالقيم المرتكزة على الفرص المتساوية والحراك والارتقاء - يتطلب منا ترميم وتجديده نظامنا التعليمي من القمة إلى القاعدة، وتحديث ورفد هيئاتنا التدريسية، وبذل جهد مركز على تدريس الرياضيات والعلوم، وإنقاذ أطفال الأحياء الداخلية من الأمية. ومع ذلك فإن الجدل المحتدم بيننا فيما يتعلق بالتعليم يبدو أنه محاصر بين الراغبين في تفكيك نظام المدارس العامة، والمدافعين عن الوضع القائم الذي يتعذر الدفاع عنه، بين الذين يقولون إن المال لا تأثير له في التعليم والذين يريدون مزيداً من المال دون إظهار أنه سيستخدم في المكان المناسب.

نعرف أن نظام الرعاية الصحية لدينا منهار: باهظ التكلفة، وعاجز إلى أبعد حد، وغير قادر على التكيف مع اقتصاد لم يعد مبنياً على الاستخدام مدى الحياة، نظام يعرض الأمريكيين المجدين في عملهم إلى حالة مزمنة من انعدام الأمان الاقتصادي وربما يوصلهم إلى حافة الفقر المدقع. لكن سنة بعد أخرى، أدت الإيديولوجية وفن الفوز على الخصوم إلى حالة من العطالة والشلل، باستثناء عام 2003، حين أصدرنا قانون وصفات الدواء الذي جمع أسوأ ما في القطاعين العام والخاص - ارتفاع الأسعار والتخبط البيروقراطي، والفجوات في التغطية والضوابط المذهلة لدافعي الضرائب.

نعلم أن المعركة مع الإرهاب الدولي هي في الوقت ذاته صراع مسلح وحرب أفكار، وأن أمننا على المدى الطويل يعتمد على إبراز قوتنا العسكرية بأسلوب حصيف وحكيم وعلى زيادة التعاون مع الأمم الأخرى، وأن التصدي لمشكلات الفقر في العالم والدول الفاشلة أمر حيوي لمصالح أمتنا وليس مسألة إحسان وصدقة. لكن عند متابعة معظم الجدل فيما يتعلق بسياستنا الخارجية، قد تحسب أن أمامنا خيارين لا ثالث لهما: الحرب أو الانعزال.

نعتمد أن الدين مصدر للراحة والفهم، لكننا نجد تعبيراتنا عن الدين تزرع بذور الانقسام؛ نظن أننا قوم نتصف بالتسامح، حتى حين تهيمن على المشهد التوترات العرقية والدينية والثقافية العاصفة. وبدلاً من حل هذه التوترات أو التوسط لتسوية هذه الصراعات، تعمل سياستنا على تأجيجها، واستغلالها، وزيادة الفرقة بيننا.

في السر، يعترف المسؤولون في الحكم بهذه الهوة الفاصلة بين السياسة التي نتبعها والسياسة التي نحتاجها. ومن المؤكد أن الديمقراطيين لا تسرهم الحالة الراهنة لأنهم على الأقل حالياً في الجانب الخاسر، وخاضعون للجمهوريين الذين يهيمنون، بفضل الانتخابات التي يأخذ فيها الرابع كل شيء، على كل فرع من الحكومة ولا يشعرون بالحاجة إلى التسويات والتنازلات. لكن يجب على العقلاء من الجمهوريين ألا يغالوا بالتفاؤل، فإذا واجه الديمقراطيون صعوبة في الفوز، فإن الجمهوريين لا يستطيعون الحكم، بعد أن كسبوا الانتخابات على أساس التعهدات والالتزامات التي تناقض الواقع غالباً (تخفيض الضرائب دون تقليص الخدمات، خصخصة الضمان الاجتماعي دون تغيير في المنافع، شن الحرب دون تقديم تضحيات).

لكن في العلن، يصعب العثور على من يراجع ضميره أو يتفحص ذاته على جانبي خط التقسيم، أو حتى أوهى اعتراف بالمسؤولية عن الأزمة المأزقية المتشابكة. وما نسمعه بدلاً من ذلك، لا في الحملات فقط بل في افتتاحيات الصحف والكتب ومواقع الإنترنت، مجرد تحريف وتضليل وتحويل لوجهة النقد وتحميل المسؤولية. واعتماداً على الذائقة، يصبح وضعنا الراهن نتيجة طبيعية إما للمحافظين المتطرفين أو الليبراليين المنحرفين، توم دي لاي أو نانسى بيلوتشي، شركات النفط الكبرى أو

المحاميين الجشعين، المتزمتين من المتدينين أو الناشطين من المثليين. محطة فوكس الإخبارية أو صحيفة نيويورك تايمز. سوف تتفاوت بلاغة رواية هذه القصص، ومكر ومراوغة الحجج المقدمة، ونوعية الأدلة والبيانات وفقا للكاتب، ولن أنكر ميلي إلى تفضيل القصة التي يرويها الديمقراطيون، ولا اعتقادي أن حجج الليبراليين مؤسسة غالبا على المنطق والحقيقة. لكن التفسيرات والشروحات في صيفها المصفاة التي يقدمها اليمين واليسار كلاهما أصبحت صوراً مرآوية لكل منهما. إنها قصص المؤامرة، وأمريكا التي يختطفها متآمر شرير. وعلى شاكلة جميع نظريات المؤامرة، تضم حكايات الطرفين ما يكفي من الحقيقة لإرضاء أولئك المستعدين لتصديقها أصلا، دون الاعتراف بأي تناقضات قد تززع ركائز تلك الافتراضات. فهدفها ليس إقناع الطرف الآخر بل الإبقاء على القواعد الشعبية مهتاجة ومتيقنة صوابية قضاياها - واستمالة وغواية أنصار جدد لإجبار الطرف الآخر على الخضوع والاستسلام.

هنالك بالطبع قصة أخرى تروى، من جانب ملايين الأمريكيين الذين يذهبون إلى أعمالهم ووظائفهم كل يوم، أو الذين يبحثون عن عمل، أو يبدؤون مشاريعهم التجارية، أو يساعدون أطفالهم في كتابة واجباتهم المنزلية، ويكافحون ويعانون فواتير الغاز المرتفعة، وعدم كفاية الضمان الصحي، والتعويض التقاعدي التي جعلته بعض محاكم الإفلاس غير قابل للتطبيق. وهم بدورهم يملؤهم الأمل ويضنهم الخوف من المستقبل. وحياتهم متخمة بالتناقضات والغموض. ولأن السياسة لا تعبر كثيرا عن معاناتهم - حيث السياسة اليوم تجارة لا رسالة، وليس الجدل المحتدم سوى مشهد مسرحي استعراضى - فهم يتحولون إلى الداخل، بعيدا عن الضجيج والصخب والغضب واللفو الذي لا نهاية له.

المطلوب من الحكومة التي تمثل حقا هؤلاء الأمريكيين - وتخدمهم فعلا - نوع مختلف من السياسة. نوع يحتاج إلى التعبير عن حياتنا كما نعيشها على أرض الواقع. ولن يكون مسبق الصنع، يمكن سحبه من على الرف، بل يجب أن يشيد على أفضل ما في تقاليدنا التراثية ويفسر الجوانب المظلمة في ماضينا. نحن بحاجة إلى فهم كيف وصلنا إلى هذا المكان، أرض الفصائل المتحاربة والقبائل المتصارعة. وسوف

نحتاج إلى تذكير أنفسنا، على الرغم من اختلافاتنا، بالعوامل المشتركة بيننا: الآمال والأحلام روابط لا ينفصم عراها.

من أول الأمور التي لاحظتها عند وصولي إلى واشنطن الود (النسبي) الذي يتمتع به أعضاء مجلس الشيوخ الأكبر سنا: اللطف الدائم الذي يحكم كل علاقة تفاعلية بين جون وارنر وروبرت بيرد، أو الرابطة الحقيقية من الصداقة التي تجمع الجمهوري تيد ستيفنز والديمقراطي دانييل اينوي. كان من الشائع القول إن هؤلاء الرجال يمثلون بقية جيل منقرض، رجال لا يحبون المجلس فقط لكنهم يجسدون السمة التي هي أقل تزمًا حزبيًا في السياسة. وهي في الحقيقة واحدة من السمات القليلة التي يتفق عليها المعلقون المحافظون والليبراليون، إنها حقبة ما قبل السقوط، العصر الذهبي في واشنطن، حين سادت الدماثة والتهديب وأدت الحكومة واجبها، بغض النظر عن الحزب الموجود في السلطة.

في حفل استقبال أقيم في إحدى الأمسيات، بدأت حديثًا مع أحد المساعدين الذين عملوا في «الكابيتول» وحواله طوال خمسين سنة تقريبًا. سألته عن رأيه بالسبب الكامن وراء اختلاف الجو بين أمس واليوم.

أجاب دون تردد: «اختلاف الأجيال. ففي ذلك الحين، كان كل مسؤول في واشنطن تقريبًا قد خدم في الحرب العالمية الثانية. ربما تجادلنا وتنازعنا باستمرار حول القضايا. والعديد منا أتوا من خلفيات وأحياء متباينة، وتبنوا فلسفات سياسية مختلفة. لكن الحرب مثلت عاملاً مشتركاً بيننا. لقد تطورت التجربة المشتركة إلى نوع من الثقة والاحترام. وساعدتنا على العمل والإنجاز على الرغم من الخلافات بيننا».

حين كنت أستمع إلى الرجل وهو يسترجع ذكرياته، عن دوايت ايزنهاور وسام ريبيرن، ودين اتشسون وايفريت ديركسن، صعب علي مقاومة اكتساح الصورة الضبابية التي رسمها، عن زمن سبق الأخبار المستمرة مدة أربع وعشرين ساعة، وعن جمع التبرعات دون توقف، زمن الرجال الجادين وهم ينجزون عملهم الجدي

المحذوف بالخطر. ذكرت نفسي بأن حبه لهذه الحقبة السالفة شمل ذكريات انتقائية معينة: فقد مسح من الصورة اللجان الحزبية الجنوبية وهي تدين تشريع الحقوق المدنية المقترح في قاعة المجلس؛ والقوة القادرة للمكارثية؛ والفقر المخدر والمدفع الذي سلط عليه الضوء بوبي كندي قبل مقتله؛ وغياب النساء والأقليات عن مركز صنع القرار.

أدركت أيضا أن مجموعة من الظروف الفريدة ضمنت استقرار الإجماع الحاكم الذي كان جزءا منه: لا مجرد التجربة المشتركة في الحرب، بل الإجماع شبه العام الذي تشكل نتيجة الحرب الباردة والتهديد السوفييتي، وربما الأهم، الهيمنة التي لا تضاهى للاقتصاد الأمريكي خلال الخمسينيات والستينيات، بينما كانت أوروبا واليابان تخرجان من ركاب ما بعد الحرب.

ومع ذلك، لا يمكن إنكار أن السياسة الأمريكية في سنوات ما بعد الحرب كانت أقل تمسكا بالأيديولوجيا - ومعنى الارتباط بالحزب أقل تحديدا وتبلا - مقارنة بالحال اليوم. فالتحالف الديمقراطي المسيطر على الكونغرس طوال معظم هذه السنوات كان خليطا من الليبراليين الشماليين، مثل هيوبرت همفري، والديمقراطيين الجنوبيين المحافظين، مثل جيمس ايستلاند، والموالين الذين ترقبهم الآلات الانتخابية في المدن الكبيرة. أما ما جمع هذا التحالف معا فكان الشعبية الاقتصادية للبرنامج الجديد - رؤية للأجور والمنافع العادلة، والرعاية والأشغال العامة، ومستوى المعيشة الذي يرتفع باستمرار. وفيما وراء ذلك، رعى الحزب ونمى فلسفة «عش ودع الآخرين يعيشون»: فلسفة اتصلت اتصالا وثيقا بالخضوع للقمع العنصري في الجنوب أو بترويجه وتشجيعه؛ فلسفة اعتمدت على ثقافة أكثر اتساعا، حيث المعايير الاجتماعية - طبيعة الجنسانية، مثلا، أو دور المرأة - لا تخضع للمساءلة غالبا؛ ثقافة لم تمتلك بعد المفردات اللازمة لإثارة الانزعاج والقلق، فضلا عن الجدل السياسي، حول مثل هذه القضايا.

أظهر الحزب الجمهوري أيضا طوال الخمسينيات وأوائل الستينيات تسامحا مع أنواع التصدعات والانقسامات الفلسفية - بين ليبرتارية باري غولدووتر الغربية

وأبوية نيلسون روكفلر الشرقية؛ بين الذين استدعوا التوجه الجمهوري لابراهيم لينكولن وتيدي روزفلت، الذي اعتنق النشاطية الفيدرالية، وأولئك الذين اتبعوا التوجه المحافظ لادموند بيرك، الذي فضل التقليد التراثي على التجريب الاجتماعي. ولم تكن عملية مواءمة هذه الاختلافات الإقليمية/ المناطقية والمزاجية، فيما يتعلق بالحقوق المدنية والتنظيم الاتحادي أو حتى الضرائب، منسقة ولا مرتبة. لكن مثلما هي الحال مع الديمقراطيين، كانت المصالح الاقتصادية هي التي تربط الحزب الجمهوري معاً عبر فلسفة الأسواق الحرة والتحفيز المالي التي يمكن أن تجتذب جميع أجزائه التكوينية وشرائح ناخبيه، من صاحب المتجر في الشارع الرئيس إلى مدير النادي الريفي (ربما اعتنق الجمهوريون أيضاً شعاراً أشد تحمساً في معاداة الشيوعية في الخمسينيات، لكن مثلما أثبت جون كنيدي، كان الديمقراطيون على أتم الاستعداد لتجاوز الجمهوريين في هذا الصدد كلما اقترب موعد الانتخابات).

الستينيات هي التي أنهت هذه الاصطفافات السياسية، لأسباب وبطرق تالت زمنياً وتاريخياً بترتيب منطقي. ظهرت أولاً حركة الحقوق المدنية، التي تحدث حتى في أيامها الهادئة المبكرة، أساس البنية الاجتماعية القائمة وأجبرت الأمريكيين على تحديد موقفهم. في نهاية المطاف، اختار ليندون جونسون الجانب الصحيح في هذه المعركة، لكن بوصفه ابن الجنوب، فهم أكثر من غيره التكلفة المتضمنة في هذا الخيار: حين وقع قانون الحقوق المدنية عام 1964، قال لمعاونه بيل مويرز: إنه بجرة قلم سلم الجنوب إلى الحزب الجمهوري في المستقبل المنظور.

ثم أتت الاحتجاجات الطلابية على حرب فيتنام وبرزت الإشارة إلى أن أمريكا ليست دائماً على حق، وأن أعمالنا ليست مبررة على الدوام - وأن هناك جيلاً جديداً لن يدفع أي ثمن أو يحمل أي عبء، يفرضهما زعماء من أجيال سابقة.

وبعدئذ، مع اختراق جدران الوضع السائد، عبر كل شكل من أشكال «الفريب اللامنتمي» البوابات: النسويات، والأمريكيون من ذوي الأصول اللاتينية (سندعوهم اللاتين في هذا الكتاب)، والهيبيون، والفهود السود، والأمهات المحتاجات للمعونة

الاجتماعية، والمثليون، وجميعهم يؤكدون حقوقهم ويصرون على الاعتراف بهم، ويطالبون بمقعد على الطاولة وقطعة من الكعكة.

سيطلب الأمر عدة سنوات ليبرز المنطق الكامن وراء هذه الحركات. غلت إستراتيجية نيكسون الجنوبية، وتحديه لنظام نقل الطلاب إلى المدارس البعيدة لأسباب تتعلق بالتمييز العنصري كما أمرت به المحاكم، وجاذبيته للأغلبية الصامتة، أرباحا انتخابية فورية. لكن فلسفته في الحكم لم تتحول أبدا إلى أيديولوجيا راسخة ومتماسكة – فنيكسون على الرغم من كل شيء هو الذي ابتدأ أول برامج لتشجيع تمثيل النساء والأقليات (خصوصا في الاستخدام) على المستوى الاتحادي ووقع على إنشاء وكالة حماية البيئة وإدارة الأمان الوظيفي والمهني والصحي لتصبح قوانين سارية. وسيثبت جيمي كارتر إمكانية جمع وموالة دعم الحقوق المدنية مع الرسالة الديمقراطية المحافظة تقليديا؛ وعلى الرغم من الانشقاقات في صفوف الديمقراطيين الجنوبيين من أعضاء الكونغرس، إلا أن الذين اختاروا البقاء في الحزب سيحتفظون بمقاعدهم اعتمادا على قوة مؤهلاتهم، وهذا ما ساعد الديمقراطيين على الاحتفاظ بالسيطرة على مجلس النواب على الأقل.

لكن الصفائح التكتونية لأمريكا تحركت. إذ لم تعد السياسة مجرد قضية تتعلق بالمال فقط بل بالأخلاق أيضا، حيث أصبحت تخضع لضرورات أخلاقية ومطلقات معنوية. السياسة أمر شخصي حتما لكن تدس أنفها في كل علاقة تفاعلية – بين السود والبيض أو الرجال والنساء مثلا – وتتورط في كل توكيد للسلطة أو رفضها.

ووفقا لذلك كله، جرى تعريف الليبرالية والمحافظة في المخيال الشعبي بواسطة الطبقة لا الموقف – الموقف الذي يتخذ إزاء الثقافة التقليدية والقوى المضادة للثقافة. وما كان مهما لم ينحصر في الموقف من الحق في الإضراب أو ضريبة الشركات، بل شمل الموقف من الجنس أو المخدرات أو موسيقى «روك اند رول»، أو القداس اللاتيني، أو القانون الكنسي الغربي. وفيما يتعلق بالناخبين الاثنيين البيض في الشمال، والبيض في الجنوب عموما، لم تكن هذه الليبرالية الجديدة تعني الكثير. فالعنف في الشوارع والذرائع التبريرية لهذا العنف في أوساط المفكرين والمثقفين، وانتقال السود ليسكنوا

في المنزل المجاور ونقل تلاميذ المدارس البيض في الحافلات إلى مناطق أخرى، وحرق الأعلام والبصق على المحاربين القدماء، بدأ ذلك كله إهانة وتجنيا، إن لم يكن هجوما على هذه الرموز - الأسرة والدين والعلم والحي والمزايا المقتصرة على البيض - التي يقدرها ويجلها هؤلاء (الناخبون البيض في الشمال والبيض في الجنوب عموما). في خضم هذه الحقبة التي انقلبت فيها الأمور رأسا على عقب بعد الاغتيالات وحرق المدن والهزيمة المنكرة والمرة في فيتنام، حين أفسح التوسع الاقتصادي المجال إلى خطوط الغاز والتضخم وإغلاق المنشآت والمصانع، وكان أفضل ما يقدر عليه جيمي كارتر هو اقتراح خفض ضوابط درجة الحرارة، واستطاعت حفنة من الراديكاليين الإيرانيين إضافة الملح إلى الجرح المفتوح الذي سببته منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) - بدأ جزء كبير من تحالف البرنامج الجديد يبحث عن بيت سياسي آخر.

شعرت دوما بعلاقة غريبة تربطني بحقبة الستينيات. وبمعنى من المعاني، أنا نتاج صرف لتلك الحقبة: كطفل ولد من زواج مختلط، كانت حياتي مستحيلة، وفرصي معدومة كلية، لولا الثورات والاضطرابات الاجتماعية التي حدثت آنذاك. لكن كنت صغيرا حينها ولم أفهم تماما طبيعة تلك التغييرات، وبعيدا جدا - في هاواي واندونيسيا - عن رؤية آثارها وتبعاتها على روح أمريكا. معظم ما تشربت به من حقبة الستينيات أتى عبر والدتي، التي ظلت حتى اليوم الأخير من حياتها فخورة بكونها ليبرالية لم تعد صياغة أفكارها. إذ استلهمت احترامها من حركة الحقوق المدنية على وجه الخصوص؛ وكلما سنحت الفرصة كانت تفرس في القيم التي وجدتتها هناك: التسامح، والمساواة، والدفاع عن المحرومين والمضطهدين.

لكن فهم والدتي لحقبة الستينيات كان محدودا من جوانب عديدة، بسبب بعدها المكاني (غادرت البر الأمريكي عام 1960) ورومانسيتها الودودة العنيدة. على الصعيد الفكري، ربما حاولت فهم «القوة السوداء»، أو منظمة «الطلاب من أجل مجتمع ديمقراطي»، أو أولئك النسوة من صديقاتها اللاتي توقفن عن إزالة الشعر عن سيقانهن، لكن غابت مشاعر الغضب وروح المعارضة عن نفسها. وعلى الصعيد العاطفي/ الوجداني، بقيت ليبراليتها تنتمي انتماء حاسما إلى ما قبل عام 1967،

وكان قلبها مثل «كبسولة الزمن»*، مترعا بصور برنامج الفضاء، وفيلق السلام، و«ركاب الحرية»**، ومهيليا جاكسون***، وجوان بايز****.

ولم أتمكن إلا بعد أن تقدم بي العمر (خلال السبعينيات) من تقدير الدرجة التي بدأت عندها الأمور تخرج عن زمام السيطرة - في نظر أولئك الذين خبروا بطريقة مباشرة أحداث الستينيات وما أفرزته من عوامل أثرت في التطورات اللاحقة. فهمت ذلك، جزئياً، عبر تدمير جدي وجدتي (لأمي)، وكانا من الديمقراطيين المخلصين الذين اعترفوا بأنهم صوتوا لمصلحة نيكسون عام 1968، وهو فعل عدته والدتي خيانة محرجة لا يمكن أن تتسى. أتى فهمي لحقبة الستينيات على الأغلب نتيجة استقصاءاتي الخاصة، حين سعى تمرد المراهقة لدي إلى تبرير للتغيرات السياسية والثقافية التي بدأت تتحسر آنذاك. في سنوات المراهقة، سحرتني سمة الحقبة الديونيسية المتاحة لمن يشاء، وتشربت بواسطة الكتب والأفلام والموسيقى برؤية للستينيات مختلفة اختلافاً كبيراً عن تلك التي تحدثت عنها أمي: صورة هيوي نيوتن، والمؤتمر الوطني الديمقراطي عام 1968، والفرار بالحوامات من سايقون، والصخور في التامونت. ومع أنه لم يكن لدي أسباب مباشرة للثورة، إلا أنني قررت أن أصبح تائراً في الأسلوب والموقف، دون أن تكبلني الحكمة الراسخة لمن هم فوق الثلاثين من العمر.

في نهاية المطاف، تسرب رفضي للسلطة إلى الانغماس في شؤون الذات وإلى تدمير الذات، وبحلول الوقت الذي التحقت فيه بالجامعة بدأت أرى كيف يضم كل تحدٍ للتقليد السائد احتمال الفلور والإفراط وإمكانية التشدد والتزمت. شرعت في إعادة تفحص افتراضاتي، وتذكرت القيم التي تعلمتها من أمي وجدتي. وفي هذه العملية البطيئة المتقطعة لفرز معتقداتي، بدأت بأسلوب صامت تسجيل النقطة في

* حاوية تضم وثائق وأشياء تميز الحقبة الراهنة، تدفن في الأرض لتكتشفها أجيال المستقبل. (م)
** مناهضون لسياسة الفصل العنصري في المرافق العامة قاموا برحلات بالحافلات إلى ولايات

الجنوب الأمريكي خلال ستينيات القرن العشرين. (م)

*** (1911 - 1972)، منشدة ترانيل إنجيلية شهيرة في الولايات المتحدة. (م)

**** مغنية شعبية أمريكية ولدت عام 1941. (م)

الأحاديث التي دارت في مهاجع النوم حين كنا أنا وزملائي في الجامعة نتوقف عن التفكير وننزلق إلى مستوى اللغة الطنانة والرياء والتظاهر: النقطة التي تأتي عندها إدانات الرأسمالية أو الإمبريالية الأمريكية بسهولة، وتُعلن الحرية من قيود الزواج الأحادي أو الدين دون فهم كامل لقيمة مثل هذه القيود والكوابح، ويُعتنق دور الضحية بأسلوب جاهز كوسيلة للتهرب من المسؤولية، أو توكيد الحق المخول، أو ادعاء التفوق الأخلاقي على أولئك الذين لا يعدون من الضحايا.

ربما يفسر ذلك كله، السبب الذي جعلني أتفهم جاذبية رونالد ريفان، على الرغم من القلق الذي سببه انتخابه رئيساً عام 1980 (وعدم اقتناعي بجون واين في فيلم «الأب أفضل من يعرف»)، وسياسته القائمة على الطرائف والحكايات المسلية، وهجومه دون مبرر على الفقراء. فهي الجاذبية نفسها التي شعرت بها إزاء القواعد العسكرية في هاواي حين كنت صبياً، بشوارعها المنظمة النظيفة ومعداتنا الحديثة، والبذات والتحيات العسكرية السريعة والواثقة. وهي تتصل بالمتعة التي ما أزال أشعر بها عند مشاهدة مباراة جميلة بالبيسبول، أو باستمتاع زوجتي عند مشاهدة برنامج «ديك فان دايك» خاطب ريفان تشوق أمريكا إلى النظام، وحاجتنا إلى الإيمان بقدرتنا على صياغة مصائرنا الفردية والجمعية، ما دمننا نستطيع إعادة اكتشاف الفضائل التقليدية: العمل الجاد والدؤوب، وحب الوطن، والمسؤولية الشخصية، والتفاؤل، والإيمان.

قدرة رسالة ريفان على العثور على تلك الأذان المصغية لم تثبت مهارته الاتصالية فقط؛ بل دلت أيضاً على فشل الحكم الليبرالي، خلال حقبة من الركود الاقتصادي، في تزويد ناخبي الطبقة الوسطى بأي إحساس بأنه يحارب من أجلهم. لأن الحكومة على كل مستوى أصبحت مغالية في تعجرها فيما يتعلق بإنفاق أموال دافعي الضرائب. وفي كثير من الأحيان، أغفلت البيروقراطيات كلفة التفويض الذي منح لها. وبدا معظم الخطاب البلاغي الليبرالي أنه يقدر قيمة الحقوق أكثر من الواجبات والمسؤوليات. ربما بالغ ريفان في تضخيم ذنوب وخطايا دولة الرعاية الاجتماعية، وكان الليبراليون على حق بالتأكيد في الشكوى من أن سياسته المحلية تحابي بشدة النخب الاقتصادية،

حيث حقق الذين استولوا على الشركات مرباح كبيرة طوال الثمانينيات، في حين تفتت النقابات وبقي دخل العمال العاديين على مستواه المنخفض ذاته.

ومع ذلك، قدم ريفان للأمريكيين، عبر الوعد بالوقوف إلى جانب أولئك الذين يعملون ويكدحون، ويطيعون القانون، ويهتمون بأسرهم، ويحبون وطنهم، إحساسا بالهدف المشترك الذي لم يعد الليبراليون قادرين على تحقيقه. وكلما تعاظم اعتراض منتقديه بالغوا في لعب الدور الذي رسمه لهم - عصابة من النخب الجاهلة، المبدرة، التي تلقي اللوم على أمريكا أولا، وتدعي الصوابية السياسية.

ما وجدته لافتا ومشهودا ليس نجاح تلك الصيغة السياسية التي طورها ريفان آنذاك، بل ديمومة الرواية السردية التي ساعد في ترويجها. وعلى الرغم من مضي أربعين سنة على حقبة الستينيات، ما زال ضجيجها وصخبها وردود الأفعال اللاحقة تحرك خطابنا السياسي. فهي تؤكد في جزء منها مدى عمق الإحساس بصراعات الستينيات لدى جيل من الرجال والنساء بلغوا سن الرشد آنذاك، والدرجة التي بلغها فهم حجج وأدلة الحقبة لا كمجادلات ومنازعات سياسية فقط بل كخيارات فردية حددت الهوية الشخصية والموقف الأخلاقي.

أفترض أنها تسلط الضوء أيضا على حقيقة أن القضايا الحاسمة في أهميتها التي شكلت بؤرة العنف في الستينيات لم تجد الحل أبدا. فقد تحول غضب الأفكار المضادة للثقافة السائدة إلى نزعة استهلاكية، وخيارات لأسلوب الحياة، وتفضيلات موسيقية بدلا من التزامات سياسية، لكن لم تختف مشكلات العرق والحرب والفقير والعلاقات بين الجنسين.

وربما يتعلق الأمر بمجرد حجم جيل ارتفاع نسبة المواليد بعد الحرب العالمية الثانية، وهذه قوة ديمغرافية مارست التأثير الجاذب في السياسة نفسه الذي مارسته في الميادين الأخرى جميعا، بدءا بالسوق وانتهاء بـ «الفايغرا»، مروراً بعدد الأبطال الفائزين الذين وضعتهم الشركات المصنعة للسيارات في سياراتها.

ومهما كان التفسير، سوف ترسم الخطوط الفاصلة بين الجمهوري والديمقراطي، والليبرالي والمحافظ بتعابير أيديولوجية أكثر حدة ودقة بعد رونالد ريفان. ويصدق

هذا بالطبع على القضايا الخلافية المتفجرة فيما يتعلق بتمثيل النساء والأقليات (المساواة في الاستخدام مثلا)، والجريمة، والرعاية الاجتماعية، والإجهاض، والصلاة في المدارس، وجميعها استقطالات لمعارك سابقة. لكنها أصبحت تنطبق الآن أيضا على كل قضية أخرى، كبيرة أو صغيرة، داخلية أو خارجية، حيث تقلصت كلها إلى لائحة من إما/ أو، مع أوضد، وخيارات جاهزة مستمدة من الخطب السياسية التي تناقلتها وسائل الإعلام. لم تعد السياسة الاقتصادية مسألة تتعلق بإقامة التوازن بين الأهداف المتنافسة للإنتاجية وعدالة التوزيع، بين تضخيم الكعكة وتقسيمها. أنت إما مع خفض الضرائب أو رفعها، مع الحكومة التدخلية في كل شيء أو الحكومة التي تتبع سياسة عدم التدخل. لم تعد السياسة البيئية مسألة توازن بين حماية مواردنا الطبيعية ومطالب الاقتصاد الحديث؛ فإما أن تؤيد التطوير غير المنضبط، وحفر واستنفاد المناجم وغيرها، أو تدعم البيروقراطية الخائفة والروتين الكابح للنمو. في السياسة، أصبح التبسيط فضيلة.

في بعض الأحيان أظن أن الزعماء الجمهوريين أنفسهم الذين جاؤوا بعد ريفان مباشرة لم يشعروا بالارتياح التام إزاء الوجة التي اتخذتها السياسة. فوفقا لقادة مثل جورج بوش الأب وبوب دول، بدأ الخطاب الاستقطابي وسياسة الاستياء والاعتراض مفروضين فرضا على الدوام، طريقة لاقتناص الناخبين من القاعدة الديمقراطية لا وصفة للحكم بالضرورة.

لكن فيما يتعلق بالجيل من الناشطين المحافظين الذين سيعمدون قريبا إلى السلطة، مثل نيوت غينغريتش وكارل روف وغروفر نوركوست وراف ريد، كان الخطاب الناري أكثر من مجرد إستراتيجية للحملات الانتخابية. فقد آمنوا حقا بما يقولون، وما يرفعون من شعارات مثل «لا ضرائب جديدة» أو «نحن أمة مسيحية» وفي الحقيقة، فإن هذه القيادة المحافظة الجديدة، بعقائدها ومبادئها المتصلبة، وأسلوبها القائم على القطع والحرق (ثم الزرع)، والإحساس المغالي بالتعرض للظلم، تذكر بطريقة غريبة ببعض زعماء اليسار الجديد خلال الستينيات. ومثلما هي الحال مع النظراء اليساريين، رأت هذه الطليعة الجديدة لليمين السياسة بوصفها مباراة

تنافسية لا بين الرؤى السياسية المتصارعة فقط، بل بين الخير والشر أيضا. فقد بدأ الناشطون من الحزبين كليهما بوضع وتطوير اختبارات صارمة، وتنظيم قوائم ولوائح بأسماء المؤيدين المتشددين، وهذا جعل الديمقراطي الذي يضع الإجهاض موضع المساءلة يشعر بالوحدة باطراد، والجمهوري المناادي بالسيطرة على انتشار الأسلحة يشعر بالعزلة والإقصاء. في هذا الصراع الثنوي (بين الخير والشر)، يبدو أي تنازل وهنا وأي تسوية ضعفا، ويجب معاقبة كل من يلجأ إليهما أو طرده وتصفيته. إما أن تكون معنا أو علينا. عليك أن تختار معسكرك.

من مساهمات بيل كلينتون الفريدة محاولته السمو على هذا الخلاف الأيديولوجي المستحکم، مدركا لا مجرد الفائدة التي تعود على الجمهوريين بتصنيف الناس إلى «محافظةين» و«ليبراليين» كما أصبح يعني، بل عدم كفاية هذه التصنيفات للتصدي للمشكلات التي نواجهها. فخلال حملته الانتخابية الأولى، كانت إشاراته أحيانا إلى غدر الديمقراطيين الذين أيدوا ريغان تبدو خرقاء ومفضوحة («ماذا حصل للأخت سولجاء؟»)، أو تفتقد التعاطف والإحساس إلى حد مرعب (السماح للجدل حول إعدام سجين متخلف عقليا بالظهور عشية انتخابات تمهيدية مهمة). وخلال أول سنتين من ولايته، أجبر على التخلي عن بعض من العناصر الجوهرية في برامجه السياسية - الرعاية الصحية الشاملة، والاستثمار الجريء في التعليم والتدريب - التي ربما عكست بصورة حاسمة النزعات البعيدة المدى التي أضعفت وضع العائلات العاملة في الاقتصاد الجديد.

ومع ذلك، فهم غريزيا زيف الخيارات المعروضة على الشعب الأمريكي. فقد رأى أن الإنفاق والتنظيم الحكومي يمكن أن يمثلنا، عند تصميمهما بأسلوب صحيح، مكونات حيوية، لا كوابح، للنمو الاقتصادي، وكيف يمكن للانضباط المالي وضبط الأسواق أن يساعدا في تشجيع وتعزيز العدالة الاجتماعية. وأدرك أن الحاجة إلى محاربة الفقر لا تتطلب المسؤولية المجتمعية فقط بل المسؤولية الشخصية أيضا. في برنامجه السياسي، إن لم يكن في سياسته اليومية، تجاوز «الطريق الثالث» الذي تبناه كلينتون الفارق التقسيمي، فقد استفاد من الموقف البراغماتي غير الأيديولوجي للغالبية العظمى من الأمريكيين.

في الحقيقة، وبحلول نهاية ولاية كلينتون، تمتعت سياساته - التقدمية وإن كانت معتدلة في أهدافها - بتأييد شعبي واسع. على الصعيد السياسي، انتزع من الحزب الديمقراطي بعض التجاوزات المغالية التي منعتة من الفوز في الانتخابات. لكنه فشل، على الرغم من انتعاش الاقتصاد، في ترجمة السياسات التي تحظى بالشعبية إلى ما يشابه تحالفا حكوميا يتناول الصعوبات الديمغرافية التي كان الديمقراطيون يواجهونها (خصوصا التحول في النمو السكاني إلى جنوب جمهوري راسخ على نحو متزايد) والمزايا البنوية التي تمتع بها الجمهوريون في مجلس الشيوخ، حيث عادل صوتان لعضوين جمهوريين عن ولاية وايومنغ التي يبلغ عدد سكانها 493، 782 صوتين لعضوين ديمقراطيين عن كاليفورنيا، التي يبلغ عدد سكانها 33،871،648 نسمة.

لكن الفشل أيضا يشهد على مهارة غينغريتش وروف ونوركويست وأمثالهم وقدرتهم على ترسيخ ومأسسة الحركة المحافظة. فقد استقادوا من الموارد غير المحدودة للشركات الراعية والمتبرعين الأثرياء لإيجاد شبكة من المستشارين ومنافذ وسائل الإعلام. واستخدموا أحدث التقانات في مهمة حشد وتعبئة قواعدهم الجماهيرية، وقوتهم المركزة في مجلس النواب لتعزيز وتقوية الانضباط الحزبي.

وأدركوا تهديد كلينتون لرؤيتهم القائمة على أغلبية محافظة على المدى الطويل، وهذا يساعد في تفسير الحماس والعنف في مطاردته. ويفسر أيضا السبب وراء استثمار ذلك الوقت الطويل في مهاجمة مبادئه الأخلاقية، فإذا لم تكن سياسات كلينتون راديكالية تماما، فقد ثبت أن سيرته الذاتية (المسلسل الطويل لسودة الرسالة، نفخ الماريجون، فكر مثقفي جامعات الساحل الشمالي الشرقي، الزوجة المهنية التي لا تعرف خبز الفطائر، والأهم: الجنس) ذات منفعة مثالية للقاعدة المحافظة. فمع ما يكفي من التكرار، وتحريف الحقائق، والدليل الدامغ والنهائي على هفوات وأخطاء الرئيس الشخصية، تحول كلينتون إلى نموذج يجسد ليبرالية الستينيات التي ساعدت في تحفيز الحركة المحافظة أصلا. ولربما كانت نتيجة صراع كلينتون مع تلك الحركة المتعادل، لكنها ستخرج أشد قوة منه - وخلال ولاية جورج بوش الأولى، سوف تستولي الحركة على الحكم في الولايات المتحدة.

أعرف أن أسلوب رواية هذه القصة مبالغ في التنظيم والترتيب. فهو يتجاهل الخيوط والنزعات الحاسمة في السرد التاريخي. كيف أثر انحطاط وركود التصنيع وطرده ريغان للمراقبين الجويين تأثيرا حاسما، وجارحا، في الحركة العمالية الأمريكية؛ وكيف ضمن إيجاد مناطق أغلبية/ أقلية في المناطق الانتخابية في الجنوب مزيدا من الممثلين السود وقلص مقاعد الديمقراطيين في الوقت ذاته؛ والافتقار إلى التعاون بين كلينتون والديمقراطيين في الكونغرس، حيث أصيبوا بالترهل وقتعوا بحالهم ولم يدركوا أنهم في معركة. ولا يصور الدرجة التي وصل إليها التقدم في إعادة رسم الدوائر الانتخابية في استقطاب الكونغرس، أو مدى كفاءة المال والدعايات التلفزيونية السلبية في تسميم الجو.

ومع ذلك، حين أفكر بما قاله لي في تلك الأمسية ذاك المساعد العجوز المطلع على أسرار واشنطن، وأتأمل في عمل جورج كينان أو جورج مارشال، وأقرأ خطب أمثال بوبي كينيدي أو ايفريت ديركسن، لا أستطيع منع نفسي من الشعور بأن سياسة هذه الأيام تعاني من حالة من توقف التطور. ففي نظر هؤلاء الرجال لم تكن القضايا التي تواجهها أمريكا مجردة ونظرية، ومن ثم لم تكن بسيطة. قد تكون الحرب شرا لا بد منه. ويمكن للاقتصادات أن تنهار على الرغم من أفضل الخطط الموضوعية. وقد يعمل الناس بجهد ودأب طوال حياتهم ومع ذلك يخسرون كل شيء.

وفيما يتعلق بالجيل التالي من الزعماء، الذين ترعرعوا في بيئة مريحة نسبيا، أعطت التجارب والخبرات المختلفة موقفا مختلفا إزاء السياسة. ففي الجدل الذي احتدم بين كلينتون وغينغريتش، وفي انتخابات عامي 2002 و2004، شعرت أحيانا كأنني أشاهد دراما نفسية لجيل حقبة زيادة المواليد*، - حكاية تجذرت في الأحقاد وخطط الانتقام القديمة التي رسمت في حفنة من الجامعات قبل زمن طويل - تمثل على المسرح الوطني. الانتصارات التي حققها جيل الستينيات - منح حق المواطنة الكاملة للنساء والأقليات، تقوية وتعزيز الحقوق الفردية والرغبة الإيجابية في مساءلة السلطة - جعلت أمريكا في وضع أفضل بكثير لجميع مواطنيها. لكن ما ضاع

* حقبة امتدت في الولايات المتحدة بين عامي 1946 - 1965 تقريبا وشهدت ارتفاعا حادا في عدد

في العملية، ولم يستبدل حتى الآن، تلك الافتراضات المشتركة - تلك النوعية من الثقة والشعور بالزمالة - التي تجمعنا معا كأمركيين.

إذن، أين يتركنا ذلك كله؟ نظريا، ربما ينتج الحزب الجمهوري نسخة خاصة به عن كلينتون، على هيئة زعيم من يمين الوسط يعتمد على السياسة المالية المحافظة لكلينتون مع التحرك بجراة أكبر من أجل ترميم البيروقراطية الاتحادية المتصدعة وتجريب حلول مرتكزة على السوق أو الدين للسياسة الاجتماعية. وفي الحقيقة لم يظهر هذا الزعيم بعد. فلا يسهم جميع المسؤولين الجمهوريين المنتخبين في مبادئ الحركة المحافظة الحالية. في مجلسي النواب والشيوخ كليهما، وفي عواصم الولايات في شتى أنحاء البلاد، هنالك هؤلاء الذين يتشبثون بالفنائل المحافظة التقليدية القائمة على الاعتدال وضبط النفس - رجالاً ونساءً يدركون أن مراكمة الدين لتمويل التخفيضات الضريبية للأثرياء أمر طائش ومتهور وغير مسؤول، وأن تخفيض العجز لا يمكن أن يحدث على حساب الفقراء، وأن فصل الكنيسة عن الدولة يحمي الكنيسة والدولة معا، وأن الاعتدال والنزعة المحافظة لا يتصادمان بالضرورة، وأن على السياسة الخارجية الارتكاز على حقائق واقعية لا التعلل بالأمال والأمنيات.

لكن هؤلاء الجمهوريين ليسوا أولئك الذين دفعوا بقوتهم الجدل المحتدم طوال السنوات الست الأخيرة. فبدلا من «النزعة المحافظة التراحمية» التي وعد بها بوش في حملته الانتخابية عام 2000، فإن ما يسم الجوهر الأيديولوجي للحزب الجمهوري اليوم هو النزعة الإطلاقيه لا المحافظة. هنالك النظرية المطلقة للسوق الحر، وأيديولوجية إلغاء الضرائب والقوانين والأنظمة وشبكة الأمان - في الحقيقة، لا توجد سلطة حكومية فيما وراء ما هو مطلوب لحماية الملكية الخاصة وتوفير الميزانية اللازمة للدفاع الوطني.

هنالك الإطلاقيه الدينية لليمين المسيحي، وهي حركة اكتسبت قوة الدفع من القضية الصعبة التي لا يمكن إنكارها لكنها سرعان ما امتدت لتشمل مجالا أوسع: الإجهاض؛ إذ تصر بإلحاح لا على أن المسيحية هي الديانة المهيمنة على أمريكا فقط، بل على وجوب أن يوجه مذهب خاص وأصولي من هذه الديانة السياسة العامة، ويتجاوز

أي مصدر بديل للفهم، بغض النظر هل تمثل في كتابات اللاهوتيين الليبراليين، أو مكتشفات الأكاديمية الوطنية للعلوم، أو كلمات توماس جيفرسون.

وهناك الاعتقاد المطلق بسلطة إرادة الأغلبية، أو على الأقل أولئك الذين يزعمون امتلاك القوة والسلطة باسم الأغلبية — ازدراء لتلك الكوابح المؤسسية (المحاكم، الدستور، الصحافة، معاهدات جنيف، قوانين وأحكام مجلس الشيوخ، التقاليد النازمة لتقسيم المناطق الانتخابية) التي يمكن أن تبطل المسيرة العنيدة نحو «المدينة السماوية»

وبالطبع هنالك الذين يميلون نحو تبني نزعة متزمتة مشابهة في الحزب الديمقراطي. لكنهم لا يفترون أبدا من امتلاك السلطة التي يتمتع بها روف أو دي لاي، السلطة التي تستولي على الحزب، وتحشد فيه الأنصار والموالين، وتحول بعض أكثر أفكارها تطرفا إلى قوانين. إن انتشار الاختلافات المناطقية والاثنية والاقتصادية داخل الحزب، والخريطة الانتخابية والبنية التكوينية لمجلس الشيوخ، والحاجة إلى جمع الأموال من النخب الاقتصادية لتمويل الانتخابات — تميل جميعها نحو منع أولئك الديمقراطيين المسؤولين من الانحراف بعيدا عن الوسط والمركز. وفي الحقيقة، لا أعرف سوى قلة قليلة من الديمقراطيين الذين تنطبق عليهم تماما الصورة الكاريكاتورية الليبرالية؛ فجون كيري يؤمن بالحفاظ على تفوق القوة العسكرية الأمريكية، وهيلاري كلينتون تؤمن بفضايا الرأسمالية، وجميع الأعضاء الديمقراطيين السود في مجلس الشيوخ تقريبا يؤمنون بأن المسيح مات من أجل التكفير عن خطاياهم.

بدلا من ذلك، نعاني نحن الديمقراطيون من التشوش والارتباك. هنالك الذين ما يزالون يدافعون عن الدين كما كان قديما، وينافحون عن كل «برنامج جديد» و«مجتمع عظيم» في وجه التعديتات الجمهورية، وينالون نسبة 100% من تقديرات مجموعة الضغط والتمثيل الليبرالية. لكن هذه الجهود تعاني من الإنهاك على ما يبدو، في خضم لعبة دفاعية مستمرة، وتفتقر إلى الطاقة والأفكار الخلاقة اللازمة للتعامل مع ظروف العولة المتغيرة، أو مع الأحياء الداخلية المعزولة في المدن الأمريكية.

بعض الديمقراطيين يتبنون مقارنة أكثر قرباً من «الوسطية»، على أساس أن الموقف الوسطي المعتدل إزاء القيادة المحافظة يعني أنهم يتصرفون بمنطق معقول - لكنهم يخفقون في ملاحظة أنهم في كل سنة تمر يتخلون عن مزيد من الأرض. على الصعيد الفردي، يقترح المرشعون والمرشحون الديمقراطيون جملة من الأفكار المنطقية وإن تكن زائدة عن الحاجة، فيما يتعلق بالطاقة والتعليم والرعاية الصحية والأمن الوطني، على أمل أن تضيف جميعاً إلى شيء يشابه فلسفة للحكم.

لكن الحزب الديمقراطي على الأغلب أصبح حزب ردة الفعل. ففي ردة فعله على حرب سيئة التخطيط والتنفيذ، يبدو وكأننا نشكك في كل عمل عسكري. وفي ردة فعله على أولئك الذين يزعمون أن السوق يمكن أن يعالج جميع الشرور والآفات، نعارض الجهود المبذولة لاستخدام مبادئ السوق للتصدي للمشكلات الضاغطة. وفي ردة فعله على هيمنة الدين وانتشاره، نساوي بين التسامح والعلمانية، وتجنب اللغة الأخلاقية التي يمكن أن تساعد في إشباع سياساتنا بمعنى أوسع وأكبر. نحن نخسر الانتخابات ونأمل أن تجهض المحاكم مخططات الجمهوريين. نخسر حكم المحكمة ومنتظر تفجر فضيحة في البيت الأبيض.

ونشعر على نحو متزايد بالحاجة إلى مضاهاة اليمين الجمهوري في الصوت المرتفع المسموع والأساليب التكتيكية المتشددة التي لا تعرف الرحمة. فالحكمة المقبولة التي توجه العديد من مجموعات الضغط والناشطين الديمقراطيين هذه الأيام تبدو على الصورة التالية: تمكن الحزب الجمهوري من الفوز بالانتخابات باستمرار لا بتوسيع قاعدته بل بأبلسة الديمقراطيين والطمع بهم وتشويه سمعتهم، ودق الأسافين بين الناخبين، وتشريط جناحه اليميني، ومعاينة من ينحرف عن خط الحزب. فإذا أراد الديمقراطيون العودة إلى السلطة، عليهم تبني المقاربة ذاتها.

أتقهم الإحباط الذي يعاني منه هؤلاء الناشطون. فقدرة الجمهوريين على الفوز بشكل متكرر على أساس استقطاب الحملات الانتخابية مؤثرة ومشهودة فعلاً. وأدرك أخطار المراوغة والمفارقة في وجه حماسة الحركة المحافظة. وعلى الأقل في ذهني، هنالك جملة من سياسات إدارة بوش تبرر الاستياء والسخط.

لكن في نهاية المطاف، أعتقد أن أي محاولة يقوم بها الديمقراطيون لتبني إستراتيجية حزبية وأيديولوجية أكثر حدة وشدة تسيء فهم اللحظة التي نعيشها. وأنا مقتنع بأننا حين نبالغ أو نعاني أو نؤيلس، أو نبسط أو نعقد قضيتنا، فسوف نخسر. وحين نقلص المحتوى الفكري للجدل السياسي، سوف نخسر. لأن المسعى وراء النقاء الأيديولوجي، والتشدد المتزمت، والتوقع المجرد للجدل السياسي الراهن، هو بالضبط ما يمنعنا من العثور على طرق جديدة للتصدي للتحديات التي تواجهنا كوطن وبلد. فهو ما يحاصرنا في إसार التفكير القائم على مبدأ «إما / أو»: الفكرة التي تقول إننا إما أن نخضع لحكومة تدخلية أو نبقي دون حكومة؛ الافتراض الذي يشير إلى أننا إما أن نقبل حرمان ستة وأربعين مليون أمريكي من الضمان الصحي أو نعتق مبدأ «الطب الاشتراكي»

مثل هذا التفكير النظري الذي يتعدى تطبيقه عمليا والسياسة الحزبية الصارخة هما اللذان أبعدا الأمريكيين عن السياسة. ليست هذه مشكلة لليمين؛ فالناخبون المستقطبون - أو الذين يرفضون الحزبين كليهما بسبب لهجة الجدل الكريهة والكاذبة - يناسبون تماما أولئك الذين يسعون إلى تحطيم فكرة الحكم. فعلى الرغم من كل شيء، يعد الناخب المتشكك ناخبا متمركزا على الذات ومهتما بشؤونها.

لكن أولئك الذين يعتقدون أن للحكومة دورا تؤديه في ترويج وتشجيع فرص الازدهار والرخاء للأمريكيين كلهم، لا يناسبهم استقطاب الناخبين، فالوصول على أغلبية ديمقراطية ليس كافيا. ما نحتاجه هو أغلبية عريضة من الأمريكيين - ديمقراطيين وجمهوريين ومستقلين من ذوي النوايا الحسنة - الذين يعاودون الانخراط في مشروع التجديد الوطني، ويرون مصلحتهم الخاصة مرتبطة برباط لا تنفصم عراه مع مصالح الآخرين.

لا أعاني توهم الاعتقاد أن بناء مثل هذه الأغلبية الناشطة مهمة يسيرة، لكن لأن مهمة حل مشكلات أمريكا ستكون صعبة فإن هذا ما يجب علينا فعله. وأعرف أنه يتطلب خيارات صعبة، وتضحيات كبرى. وإلى أن يفتح الزعماء السياسيون على الأفكار الجديدة (وليس تغليفها بغلاف جديد) لن نتمكن من تغيير ما يكفي

من القلوب والعقول لإطلاق سياسة جديدة للطاقة أو تخفيض العجز في الميزانية. ولن نتمتع بالدعم الشعبي المطلوب لابتكار سياسة خارجية تتصدى لتحديات العولمة أو الإرهاب دون اللجوء إلى الانعزالية أو إضعاف الحريات المدنية. ولن نملك تفويضاً بإصلاح نظام الرعاية الصحية المنهار. ولن نحظى بالتأييد السياسي العريض أو بالإستراتيجيات الفعالة المطلوبة لانتشال أعداد كبيرة من مواطنينا من وهدة الفقر.

قدمت الحجة ذاتها في رسالة بعثت بها إلى موقع يساري على الويب (Daily Kos) في أيلول / سبتمبر 2005، بعد أن قام عدد من جماعات الضغط والناشطين بمهاجمة بعض زملائي الديمقراطيين بسبب التصويت على تثبيت قاضي المحكمة العليا جون روبرتس. شعر العاملون معي ببعض التوتر من الفكرة؛ لأنني صوت ضد تعيين روبرتس، ولم يجدوا سبباً وجيهاً لتتهيج مثل هذا الجزء القوي والمعبر من القاعدة الديمقراطية. لكنني بدأت أقدر أهمية الحوار الذي يعرضه الموقع، وفي الأيام اللاحقة على عرض رسالتي، بأسلوب ديمقراطي حقيقي، علق عليها أكثر من ستمئة شخص. بعضهم وافقني الرأي. وغيرهم اعتقد أنني مبالغ في المثالية - ذلك النوع الذي أقترحه من السياسة لا يمكن أن ينجح في مواجهة آلة العلاقات العامة الجمهورية. وظن عدد كبير منهم أنني «مرسل» من نخب واشنطن لوقف ومناهضة الانشقاق في الصفوف، أو أنني أقمت في واشنطن مدة طويلة ففقدت الاتصال بالشعب الأمريكي، أو كنت، على حد تعبير أحد التعليقات، مجرد «أحمق»، أو جميع هذه الأمور معاً.

لربما يكون النقد على حق. ربما لا يوجد مهرب من انقسامنا السياسي العميق، وصراع الجيوش بلا نهاية، وأي محاولات لتغيير قواعد الاشتباك ستكون عقيمة. أو ربما بلغت ثقافة وسطحية السياسة نقطة اللاعودة، بحيث أن معظم الناس يرونها بوصفها تسلية أخرى، لعبة، مباراة يؤدي فيها السياسيون دور المصارعين الذين انتفخت بطونهم في حين سيكون المهتمون بها مجرد مشاهدين على المدرجات: نحن نصبغ وجوهنا بالأحمر أو الأزرق ونهتف ونلوح لفريقنا ونطلق صيحات الاستهجان والصفير على الفريق المنافس، وليكن ذلك، فالمهم هو الفوز.

لكنني لا أعتقد بصواب هذه الفكرة. فهناك، كما أقول في سري، المواطنون العاديون الذين نشؤوا في خضم جميع المعارك السياسية والثقافية، لكنهم وجدوا طريقة - في حياتهم الخاصة على الأقل - للعيش بسلام مع جيرانهم ومع أنفسهم. أتخيل الشاب الجنوبي الأبيض الذي سمع أباه يتحدث عن الزوج بازدراء لكنه عقد صداقة مع زملائه السود في الشركة ويحاول تعليم وتثقيف ابنه بأسلوب مختلف، ويعتقد أن التمييز العنصري أمر خاطئ، لكنه لا يجد سببا يدعو لدخول ابن طبيب أسود إلى كلية الحقوق قبل ابنه. أو عضو سابق في «الفيود السود» قرر الدخول في مجال العقارات، فابتاع بضعة أبنية في الحي، وقد مل رؤية تجار المخدرات أمام بناياته، مثلما أضناه رفض المصارف منحه قرضا لتوسيع نشاطه التجاري. هنالك الناشطة النسوية التي بلغت منتصف العمر وما زالت تدب عملية الإجهاض التي أجرتها، والمرأة المسيحية المتدينة التي دفعت مالا لإجراء عملية إجهاض لابنتها المراهقة، وملايين النادلين والسكرتيرات (اللاتي يعملن في وظائف مؤقتة) ومساعدات المرضات والعاملات في وال - مارت اللاتي يجبن أنفاسهن كل شهر أملا في الحصول على ما يكفي من المال لرعاية الأطفال الذين أتين بهم إلى هذا العالم.

أحسب أن عامة الأمريكيين في انتظار سياسة تتمتع بما يكفي من النضج للموازنة بين المثالية والواقعية، والتمييز بين ما يمكن وما لا يمكن التنازل عنه، والاعتراف باحتمال أن يكون الطرف الآخر على صواب في حجته. فهم لا يفهمون دوما الحجج والمجادلات بين اليمين واليسار، والمحافظين والليبراليين، لكنهم يدركون الفارق المميز بين العقيدة الدوغمائية المتزمتة والمنطق البدهي السليم، بين المسؤولية واللامسؤولية، بين الثابت والدائم والزائل والعابر.

ها هم هناك، في انتظار الجمهوريين والديمقراطيين للحاق بركبهم.



- 2 -

القيم

كانت المرة الأولى التي شاهدت فيها البيت الأبيض عام 1984. كنت قد تخرجت للتو في الجامعة وأعمل في مجال التنظيم الاجتماعي في سيتي كوليج في مدينة نيويورك. اقترح الرئيس ريفان جولة من التخفيض على معونة الطلاب آنذاك، ولذلك تعاونت مع مجموعة من القادة الطلابيين - معظمهم من السود، أو من بورتوريكو، أو من أصول أوروبية شرقية، وكانوا كلهم تقريباً أول من انتسب إلى الجامعة في عائلاتهم - لجمع طلبات وعرائض تعارض التخفيضات ثم تسليمها إلى ممثلي نيويورك في الكونغرس.

كانت الرحلة وجيزة، أمضيت معظمها محاولاً العثور على طريقي داخل الممرات والدهاليز الممتدة إلى ما لا نهاية في مبنى رايبيرن، وعقدت اجتماعات مع موظفي «كابيتول هيل»، أظهروا فيها لطفًا واستعجالاً ولم يكونوا أكبر عمراً مني بكثير. لكن في نهاية اليوم، وجدنا أنا والطلاب الوقت الكافي للتزهر ومشاهدة «المول» و«النصب التذكاري لواشنطن»، ثم قضينا بضع دقائق نحدق إلى البيت الأبيض. حين وقفنا في جادة بنسلفانيا، على بعد بضعة أمتار من محطة «مارين غارد» عند المدخل الرئيس، حيث السابلة والسيارات تترز خلفنا، لم أعجب من أناقة وفخامة البيت الأبيض، بل من حقيقة أنه مكشوف ومعرض لرحمة وضجيج المدينة؛ والسماح لنا بالوقوف قرب البوابة، ثم الدوران والوصول إلى الجانب الآخر من المبنى واختلاس النظر إلى الحديقة الوردية ومكان إقامة الرئيس وراءها. لقد عبر انفتاح وانكشاف البيت الأبيض عن شيء يتعلق بالثقة التي تملؤنا كبلد ديمقراطي، كما اعتقدت. وجسداً فكرة أن زعماءنا وقادتنا ليسوا مختلفين عنا؛ وأنهم يبقون خاضعين للقوانين ولموافقنا الجمعية.

بعد عشرين سنة، لم يكن الاقتراب من البيت الأبيض يمثل تلك البساطة. إذ تطوق الآن نقاط التفتيش وسيارات الشرطة والمرايا والكلاب البوليسية والحواجز المتحركة دائرة واسعة حول البيت الأبيض. ولم يعد يسمح للسيارات غير المرخصة بالسير في جادة بنسلفانيا. في أصيل يوم بارد من شهر كانون الثاني/يناير، اليوم السابق على أداء القسم في مجلس الشيوخ، كانت حديقة لافاييت خاوية، وحين عبرت بالسيارة بوابات البيت الأبيض ومن ثم المدخل، شعرت بحزن خاطف على ما ضاع وغاب وفقد.

لا تجد داخل البيت الأبيض التألق الذي ربما تكون توقعته من مشاهدته على شاشات التلفزيون أو السينما؛ صحيح أنه مرتب لكن متهالك، بل يشبه بيتا عتيقا كبيرا قد يتخيل المرء أن الرياح تعصف به في الليالي الشتائية الباردة. ومع ذلك، وقفت في الردهة وتركت بصري يجول في الممرات، وكان من المستحيل نسيان التاريخ الذي صنع هنا - جون وبوبي كنيدي يجتمعان معا لمناقشة أزمة الصواريخ الكوبية؛ فرانكلين روزفلت يضع اللمسات الأخيرة على خطبة سيلقيها عبر الإذاعة؛ لينكولن وحيدا، يزرع الردهات جيئة وذهابا ويحمل عبء الأمة (لم أشاهد غرفة نوم لينكولن إلا بعد عدة شهور، بمساحتها المتواضعة وأثاثها العتيق والسريير ذي الأربع قوائم، ونسخة أصلية من خطبة غيتسبرغ معروضة بحذر تحت لوح زجاجي - وشاشة تلفزيون كبيرة مسطحة فوق أحد المكاتب. تساءلت متعجبا: من يقبل صفحات «سبورت سنتر» وهو يمضي الليلة في غرفة نوم لينكولن؟).

استقبلني على الفور عضو من طاقم البيت الأبيض التشريعي وقادني إلى الغرفة الذهبية، حيث تجمع معظم أعضاء مجلسي النواب والشيوخ الجدد. في الساعة الرابعة تماما، أعلن عن قدوم الرئيس بوش واتجه نحو المنبر. بدا نشيطا وحيويا ومتمتعا باللياقة البدنية، بتلك المشية الواثقة التي تدل على أن وقته ضيق ولديه مواعيد ويحاول تقليص الانعطافات إلى الحد الأدنى. تحدث مدة عشر دقائق تقريبا وألقى بضع نكات، ودعا إلى توحد البلاد، قبل أن يدعونا إلى الطرف الآخر من البيت الأبيض لتناول المرطبات والتقاط الصور التذكارية معه ومع السيدة الأولى.

تصادف أنني كنت أتصور جوعاً ساعتئذ، ولذلك توجهت نحو «البوفيه»، في حين اصطف الأعضاء الآخرون لالتقاط الصور. وعندما بدأت بالمقدمات وتجاوزت أطراف الحديث مع حفنة من أعضاء مجلس النواب، تذكرت اللقاءين السابقين مع الرئيس، أولهما كان دعوة تهنئة بعد الانتخابات، والثاني دعوة لتناول الفطور في البيت الأبيض وجهت لي ولبعض أعضاء مجلس الشيوخ الجدد. في المناسبتين كليهما، وجدت الرئيس شخصاً محبوباً وذكياً ومنضبطاً، لكن يتبنى الأسلوب المباشر نفسه الذي ساعده على الفوز مرتين في الانتخابات؛ يمكنك بسهولة تخيله صاحب وكالة محلية لبيع السيارات، أو مدرباً لفريق من لاعبي البيسبول الناشئين، أو رب أسرة يشوي اللحم في حديثه الخلفية - موظفاً يعمل في شركة ناجحة مادام الحديث يدور حول الرياضة والأولاد.

لكن مرت لحظة خلال اللقاء على مائدة الفطور، بعد المجاملات والتحيات وجلس الجميع إلى المائدة، حين كان نائب الرئيس تشيني يأكل من طبق البيض بهدوء، وكارل روف على الطرف الآخر من المائدة يتفحص المربي بحذر، شاهدت فيها جانبا مختلفاً من الرجل. فقد بدأ الرئيس مناقشة أجندة ولايته الثانية، مؤكداً مرة أخرى على النقاط التي أعلنها في حملته - أهمية التثبيت بالمسار في العراق وتجديد قانون الوطنية، الحاجة إلى إصلاح نظام الضمان الاجتماعي والنظام الضريبي، تصميمه على التصويت بنعم أولاً على القضاة الذين يعينهم - حين شعرنا وكأن أحداً في الغرفة الخلفية لمس مفتاحاً. جمدت عينا الرئيس؛ واهتاج صوته، فتكلم بنبرة سريعة لشخص لم يتعود أو يرحب بمن يقاطعه؛ وحل توكيد مسيحاني يقيني محل التهذيب والدمائة. وعندما كنت أراقب زملائي الجمهوريين، في أغلبهم، ينتظرون كل كلمة، تذكرت خطر العزلة التي تفرضها السلطة، وقدرت حكمة الآباء المؤسسين في تصميم نظام يكبح جماحها.

«أيها السيناتور»

التفت وأنا أتخلص من ذكرياتي، فرأيت نادلاً أسود تقدم به العمر (معظم طاقم الخدمة في البيت الأبيض من السود) يقف بجانبني.

«هل تريد أن آخذ الطبق عنك؟»

أومات برأسي، محاولا ابتلاع لقمة كبيرة من الدجاج، ولاحظت أن رتل المرحبين بالرئيس قد اختفى. أردت أن أشكر المضيفين، فأتجهت نحو الغرفة الزرقاء. أشار حارس شاب من «المارينز» بأدب جم بأن جلسة التصوير قد انتهت وأن الرئيس بحاجة للذهاب لأن لديه موعدا آخر. لكن قبل أن أعود أدراجي، ظهر الرئيس نفسه في المدخل ولوح بيده يدعوني إلى الدخول.

قال الرئيس مصافحا: «أوباما! تعال وقابل لورا. لورا، أتذكرين أوباما. شاهدناه على التلفزيون في ليلة الانتخابات. لديك عائلة جميلة. وزوجتك - سيدة مؤثرة»

قلت وأنا أصافح السيدة الأولى متمنيا لو كنت مسحت بقايا الطعام عن وجهي: «لقد نلنا أكثر مما نستحق، يا سيدي الرئيس» التفت الرئيس إلى أحد المساعدين الذي ناوله علبة كبيرة تحوي سائلا منظفا لليدين.

سأل الرئيس: «أتريد بعضا منه؟ إنه جيد النوعية ولا تحتاج إلى غسل يديك بالماء» لم أكن أريد أن أبدو معارضا لقواعد الصحة والنظافة، فرششت بالسائل على يدي. قال بهدوء وهو يقودني إلى أحد أركان الغرفة: «تعال إلى هنا لحظة، أمل ألا تمنع في سماع نصيحة مني»

«لا أبدا يا سيدي»

أوما برأسه وقال: «أمامك مستقبل مشرق. مشرق جدا. لكنني عشت في هذه المدينة مدة، دعني أخبرك إن الحياة فيها ليست سهلة. وحين تجتذب اهتماما كبيرا، كما فعلت، يبدأ الناس التصويب عليك. وليس من الضرورة أن يأتي ذلك من طرفي. بل من طرفك أيضا. الكل سينتظر أن تزل قدمك، هل فهمت ما أعني؟ لذلك انتبه لنفسك»

«شكرا على النصيحة يا سيدي الرئيس»

«حسنا. علي أن أذهب. أتعرف أن بيننا عاملا مشتركا»

«ما هو؟»

«علينا معا مجادلة الان كيز. هذا الرجل ذكي أليس كذلك؟»

ضحكت، وحين مشينا نحو الباب رويت له بعض القصص عن الحملة الانتخابية. ولم أدرك إلا بعد أن غادر الغرفة أنني وضعت ذراعي على كتفه حين كنا نتحدث - وتلك عادة لا شعورية، لكنني أظن أنني جعلت العديد من الأصدقاء، فضلا عن رجال الأمن في الغرفة، يشعرون بشيء من القلق والانزعاج.

منذ وصولي إلى مجلس الشيوخ، لم أترك مناسبة دون انتقاد سياسات إدارة بوش بأسلوب حاد وعنيف. وبرأيي، كانت التخفيضات الضريبية على الأغنياء متهورة مالية ومقلقة أخلاقيا. لقد انتقدت الإدارة بسبب افتقارها إلى أجندة عمل هادفة فيما يتعلق بالرعاية الصحية، أو إلى سياسة جادة للطاقة، أو إلى إستراتيجية مناسبة لجعل أمريكا أكثر قدرة على المنافسة. في عام 2002، قبيل إعلان حملتي الانتخابية لدخول الكونغرس، ألقى خطابا أمام تجمع حاشد مناهض للحرب في شيكاغو، حيث وضعت دليل الإدارة على أسلحة الدمار الشامل موضع المساءلة والتشكيك، وأشارت إلى أن غزو العراق سيثبت أنه خطيئة باهظة التكلفة. ولم تكذب الأخبار القادمة من بغداد أو الشرق الأوسط هذا الرأي.

لكن، كثيرا ما يفاجئ جمهور الديمقراطيين حين أقول: إنني لا أعد جورج بوش سيئا، وأنني أفترض أنه يحاول هو وأعضاء إدارته تقديم أفضل خدمة للبلاد برأيهم.

لا أقول ذلك بسبب إغراء الاقتراب من السلطة. فأنا أرى الدعوات الموجهة من البيت الأبيض كما هي فعلا - لباقة سياسية - وأدرك السرعة التي تشهر بها السكاكين والمدى حين تتهدد أجندة الإدارة بأي طريقة جديدة. فضلا عن ذلك، كلما كتبت رسالة إلى أسرة فقدت عزيزا لها في العراق، أو قرأت رسالة بالبريد الإلكتروني من أحد الناهخين الذين تركوا الدراسة في الجامعة بسبب قطع المعونة عن الطلاب، أتذكر أن لأفعال القابعين في السلطة عواقب هائلة - وهذا ثمن لم يضطروا لدفعه قط.

هذا يعني أنني أجد الرئيس والمحيطين به، بعد نزع جميع زخارف المنصب - الألقاب والموظفين والتفاصيل الأمنية - يشبهون غيرهم، ويتبنون خلطة صغيرة من الفضائل والردائل، ويشعرون بعدم الأمان ويعانون من جراح دفينّة في أعماقهم، مثلما هي حالنا جميعا. وبغض النظر عن الأخطاء الفادحة لسياساتهم برأيي - ومدى إلحاحي على محاسبتهم على نتائج سياساتهم - ما أزال أجد أن من الممكن، عبر الحوار معهم، فهم دوافعهم، وتمييز ما لديهم من قيم مشتركة بيننا.

ليس من السهل الحفاظ على هذا الموقف في واشنطن. فالرهان على مجادلة سياسة واشنطن مرتفع غالبا - بغض النظر عن أسئلة مثل: هل أرسلنا شبابنا إلى الحرب؛ وهل نسمح لأبحاث الخلايا الجذعية بالتقدم والارتقاء - إلى حد أن أي اختلافات بسيطة في المنظور تتضخم وتتعاظم. فمطالب الولاء الحزبي، وضرورات الحملات الانتخابية، وتضخيم الصراع بواسطة وسائل الإعلام، تقاوم جميعا جو الشك والارتياب. إضافة إلى ذلك، تدرّب معظم الذين يخدمون في واشنطن إما كمحامين أو ناشطين سياسيين - أي من مهن تعطي الأولوية للحجج المقنعة بدلا من حل المشكلات. وأستطيع أن أرى الآن، بعد المدة التي قضيتها في العاصمة، أن من المفري الافتراض بأن أولئك الذين يخالفونك الرأي يتبنون قيما مختلفة اختلافا جوهريا - وفي الحقيقة، تدفعهم بواعث سيئة، وربما هم سيئون أنفسهم.

لكن خارج واشنطن، لا تشعر أمريكا أنها منقسمة إلى هذا الحد. ولاية إلينوي على سبيل المثال لم تعد مؤشرا دالا على الاتجاهات المستقبلية. فقد أصبحت منذ عقد من السنين ديمقراطية باطراد، بسبب ازدياد سكان المدن من جهة، ولأن السياسة المحافظة اجتماعيا للحزب الجمهوري لم تعد تصلح لأرض لينكولن. لكن تبقى إلينوي نموذجا مصغرا للبلاد، خلطة غير متجانسة من الشمال والجنوب، والمدينة والريف، والسود والبيض، وكل شيء بين هذه الثنائيات. لربما تمتلك شيكاغو تطور وتعقيد المدينة الكبيرة، مثل لوس أنجلوس أو نيويورك، لكن على الصعيد الجغرافي والثقافي تقترب النهاية الجنوبية من إلينوي من ليتل روك أو لويسفيل، والسهول الواسعة في الولاية تعد وفقا للتعبير السياسي الحديث، ذات لون أحمر أدكن.

سافرت أول مرة عبر جنوب الينوي عام 1997. كان الوقت صيفا بعد أول فصل تشريعي قضيته في المجلس، ولم تكن قد رزقتنا بأولاد بعد. وبسبب عطلة المجلس وكلية الحقوق التي كنت أدرس فيها، إضافة إلى انشغال ميشيل بعمل خاص بها، أقتعت مساعدي في المجلس، دان شومون، بوضع خريطة وعدد من مضارب الغولف في السيارة، والذهاب في جولة في أرجاء الولاية مدة أسبوع. عمل دان سابقا مراسلا لوكالة يوناييتد برس انترناشونال ومنسقا ميدانيا لعدد من الحملات الانتخابية في جنوب الولاية، ولذلك فقد عرف المنطقة جيدا. لكن مع اقتراب موعد انطلاق الرحلة، وضع أنه لم يتيقن كيف سيستقبلني الناس في المناطق التي خططنا لزيارتها. ذكرني أربع مرات بنوعية الملابس التي يجب علي حزمها — سراويل خاكي وقمصان خفيفة كما قال؛ لا سراويل قطنية وقمصان حريرية. أكدت له أنني لا أملك ثيابا حريرية. وبعد الانطلاق توقفتنا عند مطعم وطلبت شطيرة همبرغر بالجبن. وحين أحضرت النادلة الطعام، طلبت زجاجة خردل من نوع ديجون، فهز دان رأسه.

قال بإلحاح وهو يلوح للنادلة: «لا يريد ديجون» ثم دفع بيده زجاجة صفراء من الخردل الفرنسي نحوي: «خذ، يوجد هنا خردل»

بدا الارتباك على النادلة، وقالت: «لدينا ديجون إذا رغبت»

ابتسمت وقلت: «شكرا جزيلاً لك» وحين ابتعدت قلت لدان هامسا لا يوجد مصورون هنا.

وهكذا سافرنا في الرحلة، لتتوقف مرة في اليوم للعب جولة من الغولف في جو قائف، وتعود السيارة على طرق تمتد أميالاً بين حقول الذرة وغابات كثيفة من أشجار الدردار والسنديان، والبحيرات المتلائة المحاطة بالجدوع والقصب، عبرنا مدنا كبيرة، مثل كاربونديل وماونت فيرمون، حيث تنتشر مراكز التسوق ومتاجر وال — مارت، وبلدات صغيرة مثل سبارتا وبينكنيفيل، التي تنتصب في مراكزها مباني المحاكم المشيدة بالآجر، في حين كان نصف متاجرنا مغلقا، وشاهدنا بين الحين والآخر بائعا متجولا يبيع الأجاص أو الذرة الطازجة، ولفت انتباهي بائع كتب لوحة تقول: «تخفيضات كبرى على المسدسات والسيوف».

توقفنا في مقهى لنأكل فطيرة ونتبادل النكات مع رئيس بلدية تشستر. ووقفنا أمام تمثال لسوبرمان بارتفاع خمسة أمتار تقريبا في مركز بلدة ميتروبوليس. سمعنا عن هجرة الشباب إلى المدن الكبرى نتيجة إلغاء الوظائف في قطاع التصنيع واستخراج الفحم. وعرفنا شيئا عن الاحتمالات المتوقعة لفريق الثانوية المحلية لكرة القدم في الموسم القادم، والمسافات الشاسعة التي يجب على المحاربين القدماء قطعها للوصول إلى أقرب فرع لإدارتهم. التقينا بنساء عملن في البعثات التبشيرية في كينيا وأقنن التحية علي باللغة السواحلية، ومزارعين قرؤوا صفحات المال في «وول ستريت جورنال» قبل أن يركبوا جراراتهم. كنت أشير إلى دان عدة مرات في اليوم كي يشاهد الرجال الذين يرتدون ملابس قطنية أو قمصانا حريرية ملونة. في غرفة الطعام الصغيرة لمسؤول الحزب الديمقراطي في دوكوين، سألت المدعي العام في الولاية عن اتجاهات الجريمة في مقاطعته (الريفية التي تسكنها أكثرية من البيض)، متوقعا أن يذكر شيئا عن قيادة السيارات المسروقة بطيش وتهور أو الصيد الجائر في الأوقات المحظورة.

قال وهو يقضم جزرة: «فروع العصابات. لدينا جميع فروع العصابات [البيضاء] هنا، فتیان عاطلون عن العمل، يبيعون المخدرات والمنشطات»

بحلول نهاية الأسبوع، شعرت بالأسف لانقضاء الرحلة، لا لأنني تعرفت بالعديد من الأصدقاء الجدد فقط، بل لأنني وجدت في جميع وجوه الرجال والنساء الذين قابلتهم ملامح من ذاتي. رأيت فيهم انفتاح جدي، وواقعية جدتي، ورقة أمي. الدجاج المقلي، وسلطة البطاطا، والكريفون، بدت كلها مألوفاً لدي.

هذا الشعور بالألفة هو الذي يدهشني أينما ذهبت في الينوي. أحس به حين أجلس لأتناول العشاء في ويست سايد في شيكاغو. وعندما أشاهد لاعبين لاتين يخوضون مباراة في كرة القدم، في حين تهتف عائلاتهم في أحد ملاعب بيلسن. وعندما أحضر حفلة زفاف هندية في ضواحي شيكاغو الشمالية.

أعتقد أننا نقرب من التشابه، لا التماثل، تحت السطح مباشرة.

لا أقصد الغلو هنا، والإشارة إلى أن جميع الاستفتاءات خاطئة ومزيفة، وأن اختلافاتنا - العرقية أو الدينية أو المناطقية أو الاقتصادية - سطحية وهامشية. في الينوي، كما في كل مكان آخر، يثير الإجهاض مشاعر الغضب والاستياء. في بعض أجزاء الولاية، يعد مجرد ذكر ضبط الأسلحة انتهاكا وتدنيسا للمحرم. والمواقف تجاه كل شيء، من ضريبة الدخل إلى الجنس على التلفزيون، متفاوتة ومتباينة من مكان لآخر.

أريد التوكيد بإلحاح أن تلاقح الأفكار يحدث عبر ولاية الينوي وعبر أمريكا، ولا أزعم أنه يجري بطريقة منظمة كليا، بل بتمازج سلمي عموما بين الناس والثقافات. الهويات تتداعى، ثم تتلاحم بطرق جديدة. والمعتقدات تتسل خارجة من إसार التوقعات. في حين تتعرض التوقعات السطحية والتفسيرات البسيطة للتغيير باستمرار. عندما تتحدث مع الأمريكيين تكتشف أن معظم الإنجيليين أكثر تسامحا مما تحاول وسائل الإعلام إقناعنا به، ومعظم العلمانيين أكثر روحانية. وغالبية الأثرياء يريدون أن ينجح الفقراء، وأغلب الفقراء أكثر انتقادا للذات وأكثر طموحا مما تسمح به الثقافة الشعبية السائدة. ومعظم معادل الجمهوريين تضم نسبة 40% من الديمقراطيين، والعكس صحيح. والتصنيفات السياسية التي تميز بين الليبرالي والمحافظ نادرا ما تتعمق لتبلغ الصفات والسمات الشخصية للناس.

يشير ذلك كله السؤال الآتي: ما القيم الجوهرية التي نتقاسمها نحن الأمريكيون؟ بالطبع، ليست هذه هي الطريقة التي نؤطر ضمنها القضية عادة؛ فنثقافتنا السياسية مثبتة على نقاط تصادم قيمنا. في أعقاب انتخابات عام 2004 مثلا، نشر استفتاء رئيس أجري على المستوى الوطني عد فيه الناخبون «القيم الأخلاقية» العامل المقرر لطريقة الإدلاء بأصواتهم. ركز المعلقون على البيانات والمعطيات لتقديم الحجة على أن معظم القضايا الاجتماعية الخلافية في الانتخابات - خصوصا زواج المثليين - أثرت في عدد من الولايات. فالمحافظون أذروا بالنتيجة، واثبتوا تنامي قوة اليمين المسيحي.

حين أخضعت مثل هذه الاستطلاعات للتحليل فيما بعد، تبين أن الخبراء والمختصين والمتنبئين بالفوا في حجتهم قليلا. ففي الحقيقة، نظر الناخبون إلى الأمن

القومي بوصفه أهم قضية في الانتخابات، ومع أن أعدادا كبيرة منهم عدت «القيم الأخلاقية» عاملا مهما في طريقة إدلائهم بأصواتهم، إلا أن معنى التعبير كان مبهما بحيث شمل كل شيء: من الإجهاض إلى مخالفة الشركات للقانون. وعلى الفور، تنفس بعض الديمقراطيين الصعداء، كأنما تراجع أهمية «عامل القيم» يصب في مصلحة القضية الليبرالية؛ أو كأن مناقشة القيم عملية تشتت خطرة وغير ضرورية للانتباه عن الهموم المادية التي تميز وتسم أجندة الحزب الديمقراطي.

أعتقد أن الديمقراطيين يخطؤون عندما يهربون من الجدل والنقاش حول القيم، مثلما يخطئ المحافظون الذين يعدون القيم مجرد إسفين يدق لإبعاد ناخبي الطبقة العاملة عن القاعدة الديمقراطية. إن لغة القيم هي التي يستخدمها الناس لرسم خريطة عالمهم. فهي التي تلهمهم اتخاذ الخطوات العملية، وتدفعهم إلى التحرك خارج عزلتهم. وربما تنظم الاستطلاعات التي تلي الانتخابات بطريقة خاطئة، لكن السؤال العريض للقيم المشتركة - المعايير والمبادئ التي تعدها غالبية الأمريكيين مهمة في حياتهم وحياة وطنهم - يجب أن يقع في صميم سياستنا، وأن يكون حجر الزاوية لأي حوار هادف حول الميزانيات والمشروعات، والأنظمة والقواعد والسياسات.

«نعد هذه الحقائق من البدهيات: خلق البشر جميعا متساويين، ووهبهم خالقهم حقوقا معينة لا يمكن التصرف بها، منها الحياة، والحرية، والسعي إلى السعادة»

تجسد هذه الكلمات البسيطة نقطة انطلاق لنا نحن الأمريكيون؛ فهي لا تكتفي بوصف الركيزة المؤسسة لحكومتنا فقط، بل مادة وجوهر عقيدتنا المشتركة. قد لا يتمكن كل أمريكي من تلاوتها؛ ولا تستطيع سوى قلة قليلة (إن سئلت) اقتفاء منشأ إعلان الاستقلال إلى جذوره التكوينية في الفكر الليبرالي والجمهوري في القرن الثامن عشر. لكن الفكرة الجوهرية وراء إعلان الاستقلال - أننا ولدنا في هذا العالم أحرارا، جميعنا؛ وأن كلا منا يصل إلى هذه الدنيا مزودا بحزمة من الحقوق التي لا يمكن أن تسلب منه بواسطة أي شخص أو دولة دون سبب عادل؛ وأنتا وحدنا نملك (ويجب أن نملك) الحق في التصرف بشؤون حياتنا - يفهمها كل أمريكي. فهي توجهنا، وتضعنا على المسار، كل يوم وكل ساعة.

في الحقيقة، فإن الحرية الفردية منفرسة في أعماقتنا إلى حد أننا نأخذها كقضية مسلم بها. إذ يسهل نسيان حقيقة أن هذه الفكرة كانت عند إقامة وطننا راديكالية تماما في مقتضياتها ومضامينها، بل تماثل في راديكاليته وضع مارتن لوتر على باب الكنيسة. فكرة ما زالت بعض دول العالم ترفضها - ولا يجد قسم كبير من البشر سوى دليل واه عليها في حياتهم اليومية.

في الحقيقة، يأتي معظم تقديري لإعلان حقوق المواطنين من كوني قضيت جزءا من طفولتي في إندونيسيا، ومن أن قسما من عائلتي يعيش حتى الآن في كينيا، وهما من البلدان التي تخضع فيها حقوق الفرد كلية لأهواء جنرالات الجيش ونزوات البيروقراطيين الفاسدين. أتذكر أول مرة أخذت فيها ميشيل إلى كينيا، قبل وقت قصير من زواجنا. فبوصفها أمريكية إفريقية، ملأتها فكرة زيارة قارة أسلافها بالإثارة. قضينا هناك وقتا ممتعا، حيث زرنا جدتي في الشمال وتجولنا في شوارع نيروبي، وأقمنا في مخيم في سيرينغيتي، واصطدنا السمك على شاطئ بحيرة لامو.

لكن ميشيل عرفت أيضا خلال رحلتنا - مثلما عرفت أنا خلال رحلتي الأولى إلى إفريقيا - ذلك الإحساس الرهيب الذي يملأ الكينيين ويؤكد أن مصيرهم ليس بأيديهم. وتحدث أقربائي عن مدى صعوبة العثور على عمل أو البدء بنشاط تجاري خاص دون دفع رشاوى. وأبلغنا الناشطون هناك أنهم سجنوا بسبب التعبير عن معارضتهم لسياسات الحكومة. حتى داخل أسرتي، عرفت ميشيل قدرة الروابط العائلية والولاءات القبلية على الكبت والقمع، حيث يطالب أبناء العمومة بالمزايا ويأتي العم أو العمدة دون موعد سابق. حين كنا عائدتين إلى شيكاغو، اعترفت ميشيل أنها اشتاقت إلى الوطن. وقالت: «لم أدرك من قبل كم أنا أمريكية» وكانت تعني أنها لم تدرك مدى الحرية التي تتمتع بها - أو كم تقدر قيمة تلك الحرية.

على مستوى العناصر التكوينية، نحن نفهم حريتنا بمعنى سلبي. وكقاعدة عامة، نؤمن بحقنا في ألا يتدخل بحياتنا أحد، بل ونشتبه في نوايا أولئك الذين يريدون التدخل في شؤوننا، بفض النظر أكانوا من الحكام المستبدين أم من الجيران الفضوليين. لكننا نفهم حريتنا بمعنى أكثر إيجابية أيضا، في فكرة الفرصة والقيم

الفرعية التي تساعد في تحقيق وإتاحة هذه الفرصة - جميع تلك الفضائل المحلية التي أشاعها بنجامين فرانكلين أول مرة في كتابه «تقويم ريتشارد المسكين»، واستمرت في إلهام ولاتنا للوطن عبر الأجيال المتلاحقة. قيم الاعتماد على الذات، وتحسين حظوظ الذات، وركوب المخاطر. قيم الدافع والانضباط والاعتدال والعمل الدؤوب. قيم الازدهار والمسؤولية الشخصية.

هذه القيم متجذرة في صلب التفاؤل الأساس بالحياة والإيمان بالإرادة الحرة - ثقة بأن كلا منا قادر، عبر الهمة والعرق والذكاء، على تجاوز ظروف ولادته ومنشئته. لكن هذه القيم تعبر أيضا عن ثقة واسعة النطاق بأنه مادام الأفراد أحرارا في السعي لتحقيق مصالحهم الخاصة، فإن المجتمع ككل سوف يزدهر. نظامنا المؤسس على الحكم الذاتي واقتصادنا القائم على السوق الحر، يعتمدان على تشبث أغلبية الأمريكيين بهذه القيم. أما شرعية حكومتنا واقتصادنا فتعتمد على الدرجة التي تكافأ عندها هذه القيم، ولهذا السبب تكمل قيم الفرص المتساوية وعدم التمييز حريتنا ولا تنتهكها.

إذا كنا نحن الأمريكيون فردانيين في الصميم، وإذا كنا معادين بالفريضة للولاءات القبلية والتقاليد البالية والعادات العتيقة، والطبقات، فإن من الخطأ الافتراض أن هذه هي السمة الوحيدة لنا. فقد ارتبطت فردانيتنا على الدوام بمجموعة من القيم الجماعية، أي اللحمة التي يعتمد عليها كل مجتمع سليم. نحن نقدر قيمة ضرورات وواجبات الأسرة والالتزامات التي تقتضيها عبر الأجيال. نحن نقدر قيمة المجتمع والجيرة كما يعبر عنها في «بناء مخزن الحبوب»* أو تدريب فريق كرة القدم. نحن نقدر قيمة المشاعر الوطنية والتزامات وواجبات المواطنة، والإحساس بالواجب والتضحية في سبيل الأمة. نحن نقدر قيمة الإيمان بشيء أكبر من أنفسنا، بغض النظر هل تجسد في الدين الرسمي أم في المبادئ الأخلاقية. نحن نقدر قيمة مجموعة السلوكيات التي تعبر عن احترامنا المتبادل تجاه بعضنا بعضا: الصدق والأمانة، والعدل والنزاهة، والدمائة واللباقة، والتواضع واللطف، والتراحم والإحسان.

* barn raising : مناسبة قد تستمر يوما أو اثنين يجتمع فيها أفراد المجتمع المحلي مما ويتعاونون في بناء هري (مخزن حبوب) لإحدى الأسر بطريقة طوعية. كان الهري يعد أهم وأكبرها المباني (وأكثرها كلفة) التي تحتاجها الأسرة حين تستقر في منطقة جديدة. والتقليد الذي ساد في القرنين الثامن والتاسع عشر، ما يزال متبعا على نطاق محدود في بعض الولايات والمناطق الأمريكية. (م)

في كل مجتمع (وكل فرد)، تعاني هذه التوليفات الثنائية - الفردانية والجماعية، والاستقلالية والتضامن - من التوتر، وكان من النعم المباركة التي تمتعت بها أمريكا أن ظروف ولادة أمتنا قد أتاحت لنا التعامل مع هذه التوترات بطريقة أفضل من غيرنا. لم نكن مضطرين لمعاناة أي من الاضطرابات العنيفة التي أجبرت أوروبا على تحملها حين تخلت عن ماضيها الإقطاعي. وسهل عملية مرورنا من المجتمع الزراعي إلى الصناعي حجم القارة الهائل، والأراضي الواسعة، والموارد الوفيرة، التي أتاحت للمهاجرين الجدد تجديد حياتهم باستمرار.

لكننا لا نستطيع تجنب هذه التوترات كلية. ففي بعض الأحيان تتصادم قيمنا، لأنها حين تكون تحت سلطة البشر لا بد أن تخضع للتشويه والتحريف والإفراط والتفريط. الاعتماد على الذات والاستقلالية يمكن أن يتحولا إلى أنانية وتحلل من الالتزامات والواجبات، والطموح إلى طمع ورغبة محمومة في النجاح مهما كان الثمن. شهدنا أكثر من مرة في تاريخنا الوطنية تنزلق إلى درك نعمة قومية عدائية، وخوف رهابي من الأجنبي، وكبت المنشقين وخنق المعارضين؛ رأينا الدين يتحجر ويتحول إلى إيمان متزمت بصوابية الذات، وانفلاق ذهني، ووحشية تجاه الآخرين. حتى الدافع المحرك للإحسان والعطف يمكن أن يتحول إلى نمط بطركي (أبوي) خانق، وعدم استعداد للاعتراف بقدرة الآخرين على تحمل مسؤولية حياتهم.

حين يحدث ذلك كله - عندما يُستشهد بالحرية في معرض الدفاع عن قرار شركة بالتخلص من المواد السامة في أنهارنا، أو عندما تستخدم مصلحتنا الجمعية لتبرير هدم منزل أحد المواطنين من أجل بناء مركز جديد للتسوق - فإننا نعلم على قوة القيم الكابحة لتعديل أحكامنا ووقف هذه التجاوزات.

في بعض الأحيان يكون من السهل نسبيا إقامة التوازن الصحيح. على سبيل المثال، نحن نتفق جميعا على أن من حق المجتمع تقييد الحرية الفردية حين تهدد بإلحاق الأذى بالآخرين. التعديل الأول لا يمنحك الحق في أن تصيح: «حريق!» في مسرح مزدحم بالناس؛ وحقك في ممارسة شعائرك الدينية لا يشمل تقديم القرابين البشرية. وعلى نحو مشابه، نتفق جميعا على ضرورة وضع حدود لسلطة الدولة على التحكم بسلوكنا،

حتى وإن كان ذلك لمصلحتنا. ولن يشعر العديد من الأمريكيين بالارتياح حين ترصد الحكومة ما يأكلون، بغض النظر عن عدد الوفيات وحجم الإنفاق الطبي نتيجة ارتفاع معدلات البدانة.

لكن في معظم الأحيان، يكون من الصعب إقامة التوازن بين قيمنا المتنافسة. ولا تنشأ التوترات عن انحرافنا عن المسار الصحيح، بل لمجرد أننا نعيش في عالم معقد ومتناقض. أعتقد اعتقاداً راسخاً، مثلاً، أننا منذ الحادي عشر من سبتمبر تلاعبنا بالمبادئ الدستورية في خضم الحرب على الإرهاب. لكنني أعتز بأنني حتى أكثر الرؤساء حكمة وحصافة وأكثر أعضاء الكونغرس تبصراً وفطنة، سوف يجدون صعوبة بالغة في إقامة التوازن بين المطالب الحاسمة التي يفرضها أمننا الجماعي والحاجة الملحة إلى تعزيز وتقوية الحريات المدنية. أعتقد أن سياساتنا الاقتصادية لا تركز بما فيه الكفاية على نزوح عمال التصنيع وخراب المدن الصناعية. لكنني لا أستطيع أحياناً استبعاد المطالب المتعارضة للأمن الاقتصادي والقدرة التنافسية.

لسوء الحظ، كثيراً ما نفشل في حواراتنا ومجادلاتنا الوطنية في الوصول حتى إلى النقطة التي نوازن عندها بين هذه الخيارات الصعبة. وبدلاً من ذلك، إما أن نبالغ في الدرجة التي تنتهك فيها السياسات التي نكرها قيمنا المقدسة، أو نصمم آذانتنا حين تتعارض سياساتنا التي نفضلها مع القيم الكابحة المهمة. المحافظون على سبيل المثال، يجفلون ويفزعون حين يتعلق الأمر بتدخل الحكومة في السوق أو حقهم في حمل السلاح. لكن العديد من هؤلاء المحافظين أنفسهم لا يظهرون اهتماماً كبيراً حين يتعلق الأمر بالتنصت على المكالمات الهاتفية دون إذن قضائي، أو محاولات الحكومة السيطرة على الممارسات الجنسية للمواطنين. وبالمقابل، يسهل دفع معظم الليبراليين إلى إظهار الغضب والحنق على تعديتات الحكومة على حرية الصحافة أو الحقوق الإنجابية للمرأة. لكن إذا أجريت حديثاً مع هؤلاء الليبراليين أنفسهم حول التكاليف المحتملة للتنظيم على أصحاب المشروعات التجارية الصغيرة، لن ترى في عيونهم إلا نظرة خالية من المعنى.

في بلد باتساع وطننا، لا بد من ظهور حجج ومجادلات حادة حول كيفية رسم الخط الفاصل حين يتعلق الأمر بتصرف ومسلك الحكومة. هكذا تعمل ديمقراطيتنا. لكنها سوف تعمل بطريقة أفضل قليلا إذا أدركنا حقيقة أننا جميعا نتبنى قيما تستحق الإجلال والاحترام: إذا اعترف الليبراليون، على أقل تقدير، أن البنادق في نظر هواة الصيد تماثل في أهميتها الكتب بالنسبة لهم، وإذا أقر المحافظون بأن معظم النساء يشعرن بالحماية نتيجة تمتعهن بالحق في الحرية الإنجابية مثلما يشعر الإنجلييون بحقهم في العبادة.

يمكن لنتائج مثل هذا المقارنة أن تكون مفاجئة في بعض الأحيان. في السنة التي استعاد فيها الديمقراطيون الأغلبية في مجلس شيوخ ولاية إلينوي، قدمت مشروع قانون يفرض تسجيل التحقيقات والاعترافات في الجرائم الكبرى على شرطه فيديو. وفي حين يؤكد لي الدليل أن عقوبة الإعدام لا تردع الجريمة، إلا أنني أعتقد أن هناك جرائم بشعة ومستهجنة - القتل الجماعي، اغتصاب وقتل الأطفال - إلى حد تبرير عقوبة الإعدام بوصفها التعبير الكامل عن غضب المجتمع وحنقه. من ناحية أخرى، كانت طريقة محاكمة هذه الجرائم الكبرى في إلينوي آنذاك متخمة بالأخطاء والعيوب والتمييز العنصري، وأساليب الشرطة مثيرة للشبهات، والدفاع عن المتهمين رديء وصل لدرجة تبرة ثلاثة عشر من المدانين الذين ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام، وهذا ما دفع الحاكم الجمهوري إلى إصدار قرار بتجميد تنفيذ عقوبة الإعدام.

على الرغم من أن نظام عقوبة الإعدام بدا نظاما أزف أوان إصلاحه، إلا أن قلة من المعنيين أيدت مشروع القانون الذي قدمته. فقد عارضه بعناد المدعون العامون ومؤسسات الشرطة في الولاية، على أساس أن التسجيل سيكون مكلفا ومربكا، ومعيقا لقدرتهم على إغلاق ملفات القضايا. بعض الذين فضلوا إلغاء عقوبة الإعدام خافوا من أن أي جهود تسعى للإصلاح سوف تشتت الانتباه عن قضيتهم الكبرى. والأعضاء من زملائي لم يرغبوا بأن يبدو وكأنهم يظهرون اللين إزاء الجريمة. وأعلن الحاكم الديمقراطي المنتخب حديثا معارضته لتسجيل عمليات التحقيق والاستجواب خلال حملته الانتخابية.

كان رسم خط في الرمال سيبدو أسلوبياً نمطياً مميّزاً للسياسة الراهنة لكل من الطرفين: المعارضون لعقوبة الإعدام يكررون دون ملل الإشارة إلى العنصرية وسوء معاملة رجال الشرطة، والشرطة تؤكد أن مشروع القانون يتساهل مع المجرمين ويبالغ في تدليلهم. بدلا من ذلك، عقدنا طوال عدة أسابيع اجتماعات يومية ضمت المدعين العامين، والمحامين، والشرطة، ومعارضى عقوبة الإعدام، وحاولنا إبعاد مفاوضاتنا عن الصحافة بقدر الإمكان.

وبدلا من التركيز على الاختلافات العميقة حول مائدة المفاوضات، تحدثت عن القيمة المشتركة التي أعتقد أن الجميع يتقاسمونها، بغض النظر عن موقفهم من عقوبة الإعدام: أي المبدأ الأساسي الذي ينص على حماية البريء من العقاب، وعدم تبرئة المذنب. وحين عرض ممثلو الشرطة المشكلات المتعينة الكامنة في صياغة مشروع القانون التي تعيق التحقيق والاستجواب، عملنا على تعديله. وحين عرضوا تسجيل الاعترافات فقط، تشبثنا برأينا، مع الإشارة إلى أن الغرض من القانون منح عامة الناس الثقة بأن الاعترافات استخلصت دون إكراه. في نهاية العملية، كان على القانون المقترح دعم ومساندة الأطراف المعنية كلها. ثم أقر بالإجماع في مجلس شيوخ ولاية إلينوي وتحول إلى قانون.

وبالطبع، لن تتجح هذه المقاربة لرسم السياسة على الدوام. ففي بعض الأحيان، يرحب السياسيون وجماعات الضغط بالصراع والصدام سعياً وراء هدف أيديولوجي أعرض. على سبيل المثال، منع معظم الناشطين المناهضين للإجهاض حلفاءهم في المجلس التشريعي حتى من السعي إلى تحقيق تسويات يمكن أن تقلص تكرار الإجراء المعروف باسم إجهاض الولادة الجزئية، لأن صورة هذا الإجراء التي تستحضر في أذهان عامة الناس قد ساعدتهم على الفوز بمؤيديهم لموقفهم.

وفي بعض الأحيان، تكون ميولنا الأيديولوجية متصلبة وعنيدة إلى حد تقلقنا فيه رؤية الواضح الجلي. في إحدى المرات، حين كنت في مجلس شيوخ إلينوي، استمعت إلى زميل جمهوري يرغى ويزيد ويهاجم خطة مقترحة لتزويد الأطفال في سن ما قبل المدرسة بوجبة إفطار. فقد أصر على أن مثل هذه الخطة سوف تدمر روح الاعتماد

على الذات لديهم. وكان علي الإشارة إلى أنني لا أعرف الكثير من الأطفال في عمر الخامسة يعتمدون على أنفسهم، لكن الأطفال الذين يمضون السنين التكوينية من عمرهم والجوع يمنعمهم من التعليم سوف ينتهي بهم المطاف في مؤسسات الولاية لتتحمل هي مسؤوليتهم.

على الرغم من الجهود المبذولة، ما يزال مشروع القانون يواجه معارضة؛ لكنه أنقذ أطفال الولاية في عمر ما قبل المدرسة مؤقتا من التأثيرات السيئة لوجبة الحبوب والحليب (سوف يجيز المجلس نسخة معدلة من القانون فيما بعد). أما خطبة زميلي فقد ساعدت في إظهار واحد من الاختلافات المميزة بين الأيديولوجيا والقيم: القيم تطبق بأمانة على الحقائق الواضحة أمامنا، في حين تسود الأيديولوجيا كلما شككت الحقائق بصواب النظرية.

ينشأ معظم الارتباك المحيط بالجدل حول القيم من الفهم المغلوط من جانب السياسيين وعامة الناس، حين يعتقدون أن السياسة والحكم متماثلان. والقول إن القيم مهمة لا يعني وجوب أن تخضع للتنظيم والتشريع أو أنها تستحق آلية جديدة. وبالمقابل، فإن القول إن القيم يجب ألا تشرع (أو يتعذر أن تشرع) لا يعني أنها لا تجسد موضوعا مناسباً للنقاش العام.

على سبيل المثال، أقدر قيمة آداب السلوك. وكلما التقيت بصبي يتكلم بوضوح وينظر إلي قائلا: «أجل يا سيدي»، أو «شكرا لك» أو «أرجوك» أو «عذرا»، أشعر بمزيد من الأمل بمستقبل البلد. ولا أظن أنني الوحيد في ذلك. لا أستطيع وضع تشريع للتهذيب وآداب السلوك. لكن أستطيع تشجيعها كلما خاطبت مجموعة من الشباب.

الشيء ذاته ينطبق على الأهلية والكفاءة. فلا يوجد سبب يجعل يومي مشرقا أكثر من التعامل مع شخص يفخر بعمله أو يبذل قصارى جهده - محاسب أو سباك أو جنرال بثلاث نجوم، أو متحدث على الهاتف يرغب فعلا بحل مشكلتك. لقاءاتي مع مثل هؤلاء الأكفاء والمؤهلين انخفضت وتيرتها في المدة الأخيرة؛ ويبدو أنني أقضي وقتا أطول في البحث عن من يساعدني في المتجر أو في انتظار وصول الموزع. ولا بد أن غيري قد لاحظ هذه الظاهرة؛ فهي تصيبنا بالهوس، وأولئك المسؤولون في الحكم، مثل

العاملين في التجارة، يتجاهلون هذه المدركات المحسوسة ويتحملون مسؤوليتها (أنا مقتنع، على الرغم من عدم وجود دليل إحصائي يثبت زعمي، أن المشاعر المناهضة لفرض الضرائب والحكومة والنقابات تتعاظم كلما وجد المواطنون أنفسهم في طابور طويل أمام مكتب حكومي حيث لا توجد سوى نافذة واحدة في حين يتبادل ثلاثة أو أربعة موظفين الحديث أمام الناس).

يبدو أن الارتباك والتشوش أصابا التقدميين على نحو خاص في هذا السياق، ولهذا السبب نهزم في الانتخابات. ألقى منذ مدة قريبة خطبة أمام «مؤسسة عائلة قيصر» بعد أن نشرت دراسة تظهر أن حجم المواد الجنسية المعروضة على التلفزيون قد تضاعف في السنوات الأخيرة. الآن، أنا أستمتع بمشاهدة محطة التلفزيون الكبلية مثل جاري، ولا يهمني عموماً ماذا يشاهد البالغون سرا في بيوتهم. أما في حالة الأطفال، أعتقد أن من واجب الآباء مراقبة ما يشاهدونه على الشاشة، واقترحت في خطبتي أن الفائدة تعم الجميع إذا أغلق الأب جهاز التلفزيون وحاول مناقشة أطفاله في المسألة.

بعد ذلك، أشرت إلى أنني لا أشعر بسعادة كبيرة تجاه الدعايات المروجة لعقاقير الفحولة التي تبرز كل خمس عشرة دقيقة أمامي حين أشاهد مباراة لكرة القدم وابنتاي تجلسان في الغرفة معي. وقلت ملاحظاً إن البرامج الجماهيرية التي تستهدف المراهقين، حيث تظهر الأفلام شبانا وشابات دون أي دعم أو مساعدة يقضون عدة أشهر يسكرون ويقفزون عراة في أحواض الاستحمام مع الغرباء، لا تمثل «العالم الحقيقي»، واختتمت باقتراح مضاده أن على صناعات البث والمحطات الكبلية تبني معايير أفضل وتقانة أحسن لمساعدة الآباء على التحكم بما يتدفق إلى بيوتهم.

ستظن أنني القس كوتون ماذر. رداً على خطبتي، ذكرت افتتاحية إحدى الصحف أن الحكومة لا علاقة لها بتنظيم حرية التعبير، على الرغم من حقيقة أنني لم أطلب بالتنظيم والتقنين. وأشار المرسلون إلى أنني أعد العدة للسباق على المستوى الوطني. وكتب الكثيرون إلي يشكون من أنهم صوتوا لصالحهم من أجل إسقاط أجندة بوش، لا لأكون مثل عجوز ملحاحة ومضجرة.

ومع ذلك، فإن كل أب أعرفه، ليبراليا أم محافظا، يشتكي من فظاظة الثقافة المسيطرة، وترويج المادية السهلة والإرضاء الفوري، وإبعاد الجنسانية عن الحميمة والخصوصية. لربما لا يرغب أمثاله بالرقيب الحكومي، لكنه يريد الاعتراف بهذه المشاغل والهموم، وتصديق تجاربه وخبراته. حين لا يستطيع زعماء سياسيون تقديمون، خوفا من الظهور بمظهر السلطة الرقابية، حتى الاعتراف بالمشكلة، فإن الآباء سوف يستمعون إلى الزعماء الذين يعترفون بها- زعماء يعانون درجة أقل من الحساسية تجاه القيود الدستورية.

وبالطبع، يعاني المحافظون النقاط العمياء الخاصة بهم حين يتعلق الأمر بالتصدي للمشكلات في الثقافة. خذ على سبيل المثال أجر المدير التنفيذي. في عام 1980، كان أجر المدير التنفيذي في المعدل المتوسط يزيد باثنين وأربعين ضعفا عن معدل العامل العادي. وبحلول عام 2005، ارتفعت النسبة على 262. وتحاول وسائل الإعلام المحافظة، مثل «وول ستريت جورنال» في افتتاحياتها تبرير الأجور المرتفعة والحق في شراء الأسهم بأسعار تفضيلية بوصفها ضرورة لازمة لاجتذاب أكفأ المواهب، وتشير إلى أن أداء الاقتصاد يكون أفضل حالا حين يكون كبار قادة الشركات الأمريكية متخمين وسعداء. لكن الارتفاع الصاروخي لرواتب المديرين التنفيذيين لا علاقة له بتحسين الأداء. وفي الحقيقة، فإن بعضاً من أعلى المديرين التنفيذيين أجرا في أمريكا في العقد الماضي ترأسوا على شركات شهدت هبوطا ضخما في الأرباح، وخسائر جسيمة في قيمة الأسهم، وتسريحا لأعداد كبيرة من العمال، وتراجعا ضخما في تمويل الصناديق التقاعدية لموظفيها.

السبب الكامن وراء ارتفاع أجور المديرين التنفيذيين لا علاقة له بضرورات السوق. بل بثقافته. ففي وقت لا يحصل فيه العمال العاديون على أي زيادة في الدخل (أو على زيادة طفيفة وحسب)، فقد العديد من كبار المديرين التنفيذيين في أمريكا الشعور بالخجل من اقتناص أي مزايا تسمح بها مجالس إدارة الشركات المدعنة لهم. يعرف الأمريكيون مقدار الضرر الذي أصاب حياتنا الجمعية نتيجة الممارسات الجشعة هذه؛ ففي استطلاع أجري منذ مدة قريبة، احتل الفساد في قطاعي الحكومة

والأعمال التجارية، والجشع والمادية، المرتبة الثانية من بين أهم ثلاثة تحديات تواجه الأمة (المرتبة الأولى ذهبت إلى تربية الأولاد وفقا للقيم الصحيحة). ولربما يكون المحافظون على صواب حين يقدمون الحجة على أن تحديد رواتب المديرين التنفيذيين ليس من مهمة الحكومة. لكن عليهم أن يكونوا مستعدين على الأقل للاعتراض على السلوك المنحرف في غرف مجالس إدارة الشركات بالدرجة ذاتها من القوة الأخلاقية، والشعور بالغضب العارم ذاته الذي يوجهونه إلى كلمات أغنيات «الراب» القذرة.

هنالك بالطبع حدود لسلطة الاستئساد على الضعفاء. في بعض الأحيان، لا يمكن إلا للقانون وحده إثبات صحة وصوابية قيمنا، خصوصا حين تكون حقوق الضعفاء وفرص المحرومين في مجتمعنا على المحك. ومن المؤكد أن ذلك انطبق على جهودنا لإنهاء التمييز العنصري؛ ومهم كأهمية الحث الأخلاقي في تغيير قلوب وعقول الأمريكيين البيض خلال حقبة الحقوق المدنية. وما كسر في نهاية المطاف ظهر سياسة الفصل العنصري وبشر بمهد جديد من العلاقات العرقية كان القضايا التي نظرت فيها المحكمة العليا. وبلغت ذروتها في قضية براون ضد مجلس التعليم، وقانون الحقوق المدنية لعام 1965. حين كان الجدل محتما حول هذه القوانين، ظهر أولئك الذين قدموا الحجة على وجوب عدم تدخل الحكومة في المجتمع المدني، وأكدوا عدم وجود قانون يمكن أن يجبر البيض على الارتباط مع السود. وعند سماع هذه الحجج، رد الدكتور كينغ بالقول: «قد يصح القول إن القانون لا يمكن أن يجعل رجلا يحبني لكن يمكن أن يمنعه من شنقي، وأظن أن هذا أمر بالغ الأهمية أيضا»

في بعض الأحيان نحتاج إلى التغيير الثقافي والإجراء الحكومي في أن - تغيير في القيم وفي السياسة - لتشجيع نوع المجتمع الذي نريد. وحالة المدارس في الأحياء الداخلية في مدننا مثال يثبت ذلك. فمال العالم كله لن يدعم إنجاز الطالب إذا لم يبذل الأبوان جهدا لفرس قيم العمل الجدي وعدم الرضى على الذات في أطفالهما. لكن حين يتظاهر المجتمع بأن الأطفال الفقراء سوف يحققون إنجازاتهم ويبرزون إمكانياتهم في مدارس متهالكة وغير آمنة ومجهزة بمعدات تالفة ومستهلكة وقديمة، ومدرسين غير مؤهلين ولا مدربين في المواد التي يدرسونها، فإنه يمارس الكذب على هؤلاء الأطفال، وعلى نفسه، ويخون قيمه.

هذا واحد من الأشياء التي تجعلني ديمقراطيا، كما أفترض - فكرة قيمنا المشتركة هذه، وإحساسنا بالمسؤولية المتبادلة والتضامن الاجتماعي، يجب أن تعبر عن نفسها لا في الكنيسة أو المسجد أو الكنيس؛ ولا في المباني والأحياء التي نسكنها، ولا الأماكن التي نعمل فيها، ولا داخل عائلاتنا فقط؛ بل عبر حكومتنا أيضا. وعلى شاكلة العديد من المحافظين، أؤمن بقوة الثقافة لتقرير النجاح الفردي واللحمة الاجتماعية، وأعتقد أننا حين نتجاهل العوامل الثقافية نعرض أنفسنا للخطر. لكنني أعتقد أيضا أن بمقدور حكومتنا أداء دور في صياغة تلك الثقافة وجعلها أحسن، أو أسوأ.

كثيرا ما تساءلت متعجبا: لماذا يصعب على السياسيين التحدث عن القيم بأساليب لا تبدو محسوبة بدقة أو زائفة؟ يعود جزء من السبب برأيي، إلى مفالة هؤلاء في التشبث بالسلوكيات الاجتماعية المناسبة لكل حالة، وإلى الإشارات المفرطة في معياريتها التي يستخدمها المرشحون للدلالة على قيمهم (توقف عند كنيسة للسود، رحلة صيد، زيارة إلى الجمعية الوطنية لسيارات السباق المعدلة، قراءة في صف حضانة)، بحيث أصبح من الصعب على عامة الناس التمييز بين المشاعر الصادقة والتمثيل المسرحي السياسي.

ثم هناك حقيقة أن ممارسة السياسة الحديثة نفسها تبدو متحررة من القيم. فالسياسة (والتعليق السياسي) لا تسمح فقط بالسلوك الذي نعهده عادة شائنا ومعيبا بل كثيرا ما تكافئه وتشجعه أيضا: تخلق القصص، وتحرف المعنى الواضح لما يقوله الآخرون، وتوجه الإهانة إلى دوافعهم أو تضعها موضع المساءلة عموما، وتتقب في شؤونهم الشخصية بحثا عن المعلومات المؤذية والمخرية.

خلال حملة الانتخابات العامة لدخول مجلس الشيوخ، مثلا، عين خصمي الجمهوري شابا مزودا بألة تصوير لمتابعة لقاءاتي العلنية كلها. وأصبح وجوده أمرا روتينيا في حملاتي الانتخابية، لكن بغض النظر هل يعود السبب إلى حماسة واندفاع الشاب، أم صدرت إليه التعليمات باستقرازي، فقد تحولت متابعتي لي إلى ما يشبه المطاردة. من الصباح إلى المساء، كان يلاحقني كظلي، على بعد لا يزيد عن مترين أو

ثلاثة. في بعض الأحيان التقط صوراً لي وأنا أركب المصعد، أو أخرج من الحمام، أو أتحدث على هاتف خلوي، أو أتكلم مع زوجتي وبنتي.

في البداية، حاولت مجادلته بالمنطق. وقلت له إنني أفهم أن لديه عملاً يؤديه، واقترح أن يبتعد عني قليلاً حتى يسمح لي بالحديث مع الآخرين دون أن يستمع إلي. كان يقابل حججتي بالصمت غالباً، بعد أن يقول إن اسمه جوستين. وأشارت عليه بالاتصال برئيسه وسؤاله هل هذه هي مهمته في الحملة الانتخابية. فأجاب إن بمقدوري أنا الاتصال وأعطاني الرقم. بعد يومين أو ثلاثة، قررت أن المسألة لم تعد تحتمل. ففي يوم كان فيه يلاحقني كالعادة، دخلت إلى المكتب الصحفي في مبنى مجلس الشيوخ في الولاية وطلبت من الصحفيين الاجتماع.

قلت لهم: «أريد أن أعرفكم بجوستين. جوستين عينته حملة ريان لمطارديتي حيثما أذهب»

عندما كنت أشرح الوضع، ظل جوستين واقفاً يصور. فالتفت إليه المراسلون وأمطروه ببوابل من الأسئلة:

«هل تتبعه إلى الحمام؟»

«هل تلازمه كظله دوماً؟»

سرعان ما وصل عدد من طواقم الأخبار وبدؤوا يصورون جوستين وهو يصورني. ومثل أسير الحرب، كرر جوستين اسمه ورتبته ورقم هاتف الحملة الانتخابية لرئيسه. وبحلول الساعة السادسة، ظهرت قصة جوستين في معظم نشرات الأخبار المحلية. ثم هيمنت على الولاية طوال أسبوع - في الرسوم الكاريكاتورية وافتتاحيات الصحف وبرامج الإذاعة. وبعد عدة أيام من المكابرة، أذعن منافسي للضغوط، وطلب من جوستين التراجع بضعة أمتار، وأصدر اعتذاراً. لكن الحادثة أضرت بحملته الانتخابية. ولربما لم يفهم الناس آراءنا المتضاربة فيما يتعلق بالرعاية الصحية أو دبلوماسية الشرق الأوسط. لكنهم عرفوا أن حملة منافسي انتهكت إحدى القيم - السلوك المهذب - التي عدوها مهمة.

الفجوة بين ما نعدده سلوكا لائقا في الحياة اليومية وما يتطلبه الفوز بحملة انتخابية تجسد إحدى الطرق التي تختبر عبرها قيم السياسي. قلة من المهن الأخرى يطلب منك فيها، في كل يوم، موازنة هذا العدد الكبير من المزايم المتنافسة والحقوق المتضاربة - بين مجموعات مختلفة من الناخبين، بين مصالح الولاية ومصالح الأمة، بين الولاء الحزبي وشعورك الذاتي بالاستقلالية، بين قيمة الخدمة والالتزامات تجاه عائلتك. هنالك خطر مائل على الدوام، في الأصوات النشاز، من أن يفقد السياسي مسلكه الأخلاقي ليجد نفسه قشة في مهب رياح الرأي العام.

لربما يفسر ذلك سبب تشوقنا إلى أكثر السمات مراوغة والخصال غموضا في زعمائنا - سمة الأصالة والصدق، تطابق ما يعلنونه وما يخفونه، التزام الصدق الذي يتجاوز إطار الكلمات. صديقي السيناتور الراحل بول سايمون كان يتمتع بهذه الخصلة. ففي معظم حياته المهنية، أذهل الخبراء والمختصين بقدرته على حشد تأييد الناس المعارضين، بشدة أحيانا، لسياسته الليبرالية. ساعد على ذلك أنه بدأ أمامهم أهلا للثقة، مثل طبيب في بلدة صغيرة، بنظاراته وربطة عنقه وملامح وجهه المريحة. فقد استشعروا أنه يطبق قيمه على أرض الواقع: صادق وأمين ويدافع عما يؤمن به، والأهم ربما أنه يهتم بهم وبمعاناتهم.

الملح الأخير في شخصية بول سايمون، - التعاطف مع الآخرين - هو ما وجدت نفسي أضعاف تقديره واحترامه مع تقدمي في العمر. وهو يقبع في صميم مبادئ الأخلاقية، وأفهم عبره القاعدة الذهبية - لا كمجرد دعوة لتعاطف أو الإحسان وعمل الخير، بل كشيء يتطلب المزيد، دعوة وضع نفسي مكان شخص آخر ورؤية العالم بعيني (أو ما يدعى بالتقمص العاطفي).

على شاكلة معظم القيم التي أتيناها، تعلمت التعاطف مع الآخرين من أمي. فقد كانت تزدري أي نوع من الفظاظة أو الخشونة أو إساءة استخدام السلطة، بغض النظر هل يجد التعبير عنه بشكل تعصب عرقي أو استئساد على التلاميذ الضعفاء في باحة المدرسة أو إعطاء العامل أقل من حقه. وكلما رأيت إشارة ولو عابرة إلى مثل هذا السلوك لدي، كانت تنظر في وجهي مباشرة وتقول: «ما شعورك لو تعرضت أنت لذلك؟».

لكن عبر علاقتي بجدي بدأ التقمص العاطفي يصبح جزءاً من ذاتي. ولأن عمل والدتي تطلب منها السفر خارج البلاد، كثيراً ما أقمت في بيت جدي خلال سنوات المدرسة الثانوية، وفي غياب الوالد، حمل جدي عبء معظم ثوراتي المتمردة في مرحلة المراهقة. لم يكن من السهل الانسجام معه؛ فقد كان طيب القلب لكن سريع الغضب، ولأنه لم يصب نجاحاً كبيراً في حياته المهنية، فقد كان من السهل جرح مشاعره. وبحلول الوقت الذي بلغت فيه السادسة عشرة، أصبحنا نتجادل طوال اليوم، حول فشلي في التزام ما كان برأيي سلسلة لا نهاية لها من القواعد السطحية والعشوائية — تعبئة خزان الوقود كلما استعرت سيارته مثلاً، أو التأكد من غسيل علبه الحليب الكرتونية قبل وضعها في سلة المهملات.

مع شيء من الموهبة في الكلام البلاغي، إضافة إلى يقين مطلق بمزايا وفضائل آرائي، وجدت أنني قادر عموماً على الفوز في هذه النقاشات والمجادلات، بالمعنى الضيق الذي ينحصر في إرباك وإغضاب جدي وجعله يبدو مجافياً للمنطق العقلاني. لكن عند نقطة ما، ربما في السنة الأخيرة من المرحلة الثانوية، لم تعد هذه الانتصارات ترضيني كثيراً. وبدأت أفكر بكفاحه ومعاناته والخيبات التي شهدتها في حياته، وأقدر حاجته إلى الاحترام في منزله. وأدركت أن التزام قواعده يكلفني القليل، لكن يعني له الكثير. وأن حججه مقنعة في بعض الأحيان، وأنتني في الإصرار العنيد على التصرف وفقاً لما أريد، وتجاهل مشاعره وحاجاته، أقلل من قيمة ذاتي بطريقة أو بأخرى.

لا يوجد ما هو استثنائي في مثل هذه اليقظة بالطبع؛ فبشكل أو بآخر، كلنا نفعل ذلك حين نكبر. ومع هذا وجدت نفسي أعود مرة بعد أخرى إلى مبدأ والدتي البسيط: «ما شعورك لو تعرضت أنت لذلك؟»، كمعلم هاد يرشد سياستي.

أعتقد أنه سؤال لا نظرحه على أنفسنا كثيراً؛ بل نبذو، كأمة، وكأننا نعانى من نقص في التقمص العاطفي. فما كنا لنتساهل مع المدارس العاجزة عن التدريس، التي تعاني من نقص مزمن في التمويل، إذا عددنا الأطفال فيها أطفالنا. ويصعب تخيل مدير تنفيذي في شركة يمنح نفسه علاوة بملايين الدولارات في حين يلغي الرعاية الصحية عن موظفيه وعماله، إذا عدهم أعداداً مساوين له بمعنى من المعاني. ومن العدل

الافتراض أن أولئك القابعين في السلطة سوف يفكرون مرتين قبل شن الحرب إذا تخيلوا أن أولادهم وبناتهم سيسقطون ضحايا فيها.

أعتقد أن وجود إحساس أقوى بالتقمص العاطفي سوف يرجح كفة ميزان سياستها الراهنة لصالح الذين يكافحون ويعانون في هذا المجتمع. فعلى الرغم من كل شيء، إذا كانوا مثلنا تصبح معاناتهم معاناتنا. وإذا فشلنا في مساعدتهم، نقلل من قيمة أنفسنا.

لكن ذلك لا يعني إعفاء الذين يكافحون ويعانون — أو أولئك الذين يزعمون التحدث باسمهم — من محاولة فهم وجهات نظر اليسوريين. زعماء السود بحاجة إلى تقدير المخاوف المشروعة التي تدفع بعض البيض إلى معارضة سياسة تشجيع تمثيل النساء والأقليات (في التوظيف مثلا). وليس أمام ممثلي النقابات سوى محاولة فهم الضغوط التنافسية التي يتعرض لها أرباب العمل. أنا ملزم بمحاولة رؤية العالم بعيني جورج بوش، مهما بلغت معارضتي له. هذا ما يفعله التقمص العاطفي — فهو يدعونا جميعا، محافظين وليبراليين، أقوياء وضعفاء، مضطهدين ومضطهدين، إلى تحمل مسؤولياتنا. علينا جميعا التخلص من مشاعر الرضا الذاتي. نحن جميعا مضطرون إلى تجاوز رؤانا المحدودة.

لا يستثنى أحد من الدعوة إلى العثور على أرضية مشتركة.

وبالطبع، لا يكفي في نهاية المطاف امتلاك شعور بالفهم المتبادل. فعلى الرغم من كل شيء، الكلام لا يكلف شيئا؛ ومثل أي قيمة، يجب العمل على التقمص العاطفي. حين اشتغلت في مجال التنظيم الاجتماعي في الثمانينيات، كثيرا ما كنت أتحدى زعماء الأحياء بسؤالهم هل كرسوا ما يكفي من الوقت والطاقة والمال. فهذه هي الاختبارات الحقيقية لما نقدره من قيم، كما كنت أؤكد، بغض النظر عما نرغب بقوله. فإذا لم تكن على استعداد لدفع الثمن في سبيل قيمنا، فعلينا أن نسأل أنفسنا هل نؤمن بها حقا.

وفقا لهذه المعايير على الأقل، يبدو أحيانا أن الأمريكيين لا يريدون اليوم سوى أن يكونوا أغنياء ومشهورين وآمنين ويتمتعون بالرشاقة والشباب والتسلية. نحن نقول:

إننا نهتم بالميراث الذي نخلفه للجيل القادم ومع ذلك نفرقه بالديون. نقول: إننا نؤمن بتساوي الفرص، لكننا نبقى متفرجين حين يعاني ملايين الأطفال الأمريكيين من الفقر. ونصر بالبحاح على أننا نقدر قيمة وأهمية العائلة، لكننا نصمم اقتصادنا وننظم حياتنا بحيث نخصص لعائلاتنا وقتنا اقل.

ومع ذلك، فإن قسما منا يعرفون ويعلمون. نحن نتشبت بقيمنا حتى إن بدت أحيانا ملطخة ومهترئة؛ حتى إذا عملنا، كأمة وفي حياتنا اليومية، على خيانتها أكثر مما نريد أن نتذكر. ما الذي لدينا غيرها لنسترشد به؟ تلك القيم هي ميراثنا، ما يجعلنا ما نحن عليه كشعب. وعلى الرغم من أننا ندرك أنها معرضة للتحدي، إلا أن من الممكن للمثقفين والمفكرين والنقاد نخزها وحثها وتحفيزها وكشفها وقلبها رأسا على عقب، لنتبين أنها باقية وثابتة إلى حد مذهل عبر الطبقات والأعراق والأديان والأجيال. يمكننا أن نطالب بحقوقنا باسمها، ما دمنا نفهم أن من الواجب اختبارها إزاء الحقيقة والتجربة، ونتذكر أنها تتطلب الأفعال لا الأقوال فقط.

والا، فإن علينا أن نتخلى عن أفضل ما في ذواتنا الحقيقية.



- 3 -

دستورنا

هنالك قول يستخدمه أعضاء مجلس الشيوخ مرارا وتكرارا حين يطلب منهم وصف عامهم الأول في «كابيتول هيل»: «مثل شرب الماء من خرطوم الإطفاء».

الوصف مناسب وفي محله. فخلال الشهور القليلة الأولى من عملي في مجلس الشيوخ بدأ أن علي القيام بمهام عديدة ومتزامنة وفورية. كان علي تعيين كادر من الموظفين وإقامة مكاتب في واشنطن والينوي. والتفاوض حول تعيينات ومهام اللجان والإسراع في التصدي للقضايا المعروضة أمامها. كانت هناك عشرة آلاف رسالة من الناخبين تأخرت في الرد عليها وتراكت منذ يوم الانتخابات، وثلاثمئة دعوة لإلقاء الخطب تصلني كل أسبوع. كنت أتنقل كالمكوك بين قاعة المجلس وغرف اللجان وهو الفنادق واستوديوهات المحطات الإذاعية، معتمدا اعتمادا كلياً على تشكيلة من الموظفين والمساعدين الجدد الذين تراوحت أعمارهم بين العشرينيات والثلاثينيات لإنجاز المهمات المطلوبة في الموعد المحدد، أو إعداد آخر المعلومات، أو تذكيري بمن أقابل، أو توجيهي إلى أقرب غرفة استراحة.

وفي الليل كان علي التأقلم مع العيش وحيدا. فقد قررنا، أنا وميشيل، أن نبقى العائلة في شيكاغو، لأننا من ناحية أردنا تنشئة البنين خارج بيئة واشنطن التي تشبه الدفيئة، ومن ناحية ثانية لأن هذا الترتيب منح ميشيل الدعم والمساندة - من أمها وأخيها وباقي أفراد العائلة والأصدقاء - بحيث أمكنها تدبير أمر أوقات غيابي الطويلة حسبما يقتضيه عملي. ولذلك استأجرت شقة صغيرة من غرفة نوم واحدة قرب كلية جورج تاون للحقوق في مبنى مرتفع بين «كابيتول هيل» ومركز المدينة، لقضاء الليالي الثلاث من كل أسبوع في واشنطن.

في البداية، حاولت قبول العيش وحيدا، وأجبرت نفسي على تذكر متع حياة العزوبية - جمع لوائح الطعام «السفري» من كل مطعم في الحي، أو مشاهدة مباريات

كرة السلة، أو المطالعة حتى وقت متأخر من الليل، أو ممارسة التمارين الرياضية، وترك الصحنون في «المجلى»، وعدم ترتيب السرير. لكن ذلك كله لم يجد نفعاً؛ فبعد أربعة عشر عاماً من الزواج، وجدت نفسي مغرماً بالحياة العائلية، وضعيفاً وعاجزاً. في صباحي الأول في واشنطن، أدركت أنني نسيت شراء ستارة للحمام فاضطرت للالتصاق بالحائط كي لا أغرق الأرضية بالماء. في الليلة التالية، حين كنت أشاهد مباراة وأرشف البيرة، غلبني النعاس بين الشوطين، واستيقظت على الأريكة بعد ساعتين بسبب الألم الحاد في رقبتي. لم أعد أستسيغ مذاق الطعام «السفري»؛ والصمت أزعجني. وجدت نفسي أتصل بالمنزل مراراً، لكي أسمع صوت البنيتين، متشوقاً لدفء عناقهما ورائحتهما الحلوة.

«مرحباً يا حبيبتي»

«مرحباً يا أبي»

«ما أخباركم؟»

«منذ أن اتصلت آخر مرة؟»

«نعم»

«لا شيء جديد. أتريد التحدث مع أمي؟»

هنالك حفنة من أعضاء مجلس الشيوخ ممن لديهم أولاد صفار السن، وكلما التقينا كنا نقارن محاسن ومساوئ الانتقال للعيش في واشنطن، إضافة إلى حماية الوقت المخصص للأسرة من الموظفين والمساعدين المغالين في الحماسة. لكن معظم زملائي الجدد كانوا أكبر مني عمراً - معدل العمر المتوسط كان ستين سنة - ولذلك حين كنت أقوم بجولة على مكاتبتهم تمثلت نصائحهم غالباً في العمل والمجلس. شرحوا لي مزايا مختلف اللجان ومهامها ومزايا رؤسائها. وقدموا مقترحات تتعلق بتنظيم كادر الموظفين، ومن المسؤول عن توفير مكاتب إضافية، وكيفية تلبية مطالب الناخبين. وجدت معظم النصائح مفيدة؛ وأحياناً متناقضة. لكن لقاءاتي مع الديمقراطيين على الأقل كانت تختتم بتوصية متكررة: يجب ترتيب لقاء مع السيناتور بيرد بأسرع وقت

ممکن - لأسباب تتعلق بالمعاملات فقط، بل بسبب موقع السيناتور بيرد المهم في لجنة المخصصات والتمويلات والمكانة التي يحظى بها عموماً في المجلس وما يتمتع به من سلطة ونفوذ.

لم يكن السيناتور روبرت بيرد (78 سنة) مجرد عميد أعضاء مجلس الشيوخ؛ بل أصبح يعد التجسيد الرامز له، وجزءاً حياً من التاريخ. في طفولته، كفله عمه وعمته بالرعاية في بلدات مناجم الفحم في غرب فيرجينيا، بكل ما ميز الحياة فيها من مشقة، وتمتع بموهبة فائقة مكنته من تلاوة قصائد طويلة من الشعر اعتماداً على الذاكرة والعزف على الكمان بمهارة مؤثرة. لم يستطع دخول الجامعة، فعمل جزاراً وبائناً ثم لحاماً كهربائياً على السفن الحربية خلال الحرب العالمية الثانية، وحين عاد إلى غرب فيرجينيا بعد الحرب، فاز بمقعد في مجلس شيوخ الولاية، ثم انتخب عضواً في الكونغرس عام 1952.

في عام 1958، قفز إلى مجلس الشيوخ، وشغل كل منصب متاح فيه على مدى سبعة وأربعين عاماً - منها ست سنوات كزعيم للأغلبية وست كزعيم للأقلية، وحافظ على الدافع الشعبي الذي قاده إلى التركيز على تقديم مكاسب ومنافع ملموسة لمواطني ولايته: منافع عادت بالفائدة على المصابين بالرتة السوداء (سحار المعدنين) والحماية النقابية لعمال المناجم؛ وتشديد الطرق والأبنية ومشاريع الكهرباء للمجتمعات المحلية الفقيرة. وبعد دراسة مسائية استمرت عشر سنين (وهو عضو في الكونغرس) نال شهادة الحقوق، واشتهر بفهمه الأسطوري لقواعد وأنظمة المجلس. في نهاية المطاف، كتب تاريخاً من أربعة أجزاء عن مجلس الشيوخ لم يكن متخماً بالمعارف والعلوم فقط بل بالحب الجارف للمؤسسة التي صاغت عمل حياته. وفي الحقيقة، قيل إن حب السيناتور بيرد لمجلس الشيوخ لا يتفوق عليه سوى حبه وعطفه على زوجته المريضة التي كانت في الثامنة والستين (وتوفيت بعد ذلك) - ولربما احترامه للدستور، حيث اعتاد حمل نسخة (بحجم الجيب) منه ثم التلويح بها في خضم النقاشات التي تجري في القاعة.

كنت قد تركت رسالة في مكتب السيناتور بيرد أطلب فيها مقابلته، حين سنحت لي الفرصة برؤيته أول مرة. كانت المناسبة يوم القسم، وكنا في القاعة القديمة، وهي

غرفة معتمة ومزخرفة يهيمن عليها نسر ضخم غريب الشكل يمد جناحيه فوق مقعد الرئيس المسؤول من ظلة مخملية بلون الدم الغامق. الجو الكئيب شابه المناسبة، حيث اجتمع الأعضاء الديمقراطيون لتنظيم صفوفهم بعد الانتخابات الصعبة وخسارة زعيمهم. وبعد اختيار فريق قيادة جديد، طلب زعيم الأقلية هاري ريد من السيناتور بيرد أن يلقي كلمة. نهض السيناتور ببطء من مقعده، بدا رجلا نحيلًا غزا الشيب شعره الذي ما يزال كثيفًا، والتمعت عيناه الزرقاوان، وبرز أنفه الحاد. وقف وهلة صامتًا، واستند إلى عكازه، ثم رفع رأسه وثبت نظراته على السقف، وبدأ يتحدث بنبرة هادئة محسوبة، مع لكمة خفيفة من منطقة جنوب جبال أباليشيا (كقطعة خشب مملوءة بالعقد تحت قشرة صقيلة).

لا أتذكر خطبته بالتفصيل، لكن أذكر الموضوعات العريضة، تتدفق من بئر غرفة المجلس القديمة بإيقاع شيكسبيرى يعلو باطراد - تصميم الدستور الدقيق، والمجلس بوصفه جوهر الوعد المأمول لذلك الميثاق؛ خطر انتهاك وتعدي السلطة التنفيذية، سنة بعد سنة، على استقلالية المجلس المهمة والثمينة؛ حاجة كل عضو إلى إعادة قراءة وثائقنا التأسيسية، بحيث تبقى متشبثين بمعنى الجمهورية ومخلصين وصادقين معه. حين كان يتحدث، غدا صوته أكثر حدة وقوة؛ وطغنت سبابته الهواء؛ وبدت عتمة الغرفة كأنها تطبق عليه، حتى لاح كالشبح، كروح آتية من الماضي، وسنواته الخمسون في هذه القاعات تحاول لمس السنوات الخمسين السابقة، والتي سبقتها؛ حتى الحقبة التي كان فيها جيفرسون وأدامز وماديسون يهيمنون في قاعات المبنى، حين كانت المدينة نفسها ما تزال قفرا ومزارع ومستنقعات.

إلى زمن ما كان فيه بمقدوري -أنا وأمثالي- الجلوس بين هذه الجدران.

حين كنت أستمع إلى السيناتور بيرد يخطب، شعرت بقوة بجميع التناقضات الجوهرية لوجودي في هذا المكان الجديد، بتمائيله الرخامية، وتقاليده الغامضة، وذكرياته، وأشباحه. فكرت بحقيقة أن السيناتور بيرد ذاق، وفقا لسيرته الذاتية، طعم أول زعامة قيادية عندما كان عضوا في أوائل العشرينيات من العمر في فرع رالي

لمنظمة كوكوكس كلان*، وهو ارتباط تخلى عنه منذ زمن طويل، وخطأ عزاءه، بشكل صحيح دون شك، إلى زمن نشأته ومكانها، لكن استمر بالظهور على السطح كقضية مهمة طوال حياته المهنية. فكرت كيف انضم إلى عمالقة المجلس الآخرين، مثل وليام فولبرايت (اركانساس) وريتشارد رسل (جورجيا)، في المعارضة الجنوبية لتشريعات الحقوق المدنية. تساءلت متعجبا هل يهم ذلك كله الليبراليين الذين يعظمون السيناتور بيرد ويمتدحونه بسبب معارضته المبدئية لقرار الحرب على العراق - جماهير موقع (moveOn.org) من وراثي الثقافة السياسية المضادة التي قضى السيناتور معظم حياته المهنية يزدريها.

تساءلت هل يهم ذلك كله. لقد كانت حياة السيناتور بيرد، مثلنا، صراعا بين الدوافع المتنازعة، ومضات من النور والظلام. وبهذا المعنى أدركت أنه كان رمزا صحيحا ومناسبا لمجلس الشيوخ، الذي تعبر قواعده وأنظمتها وتصميمه عن التسوية الكبرى عند تأسيس أمريكا: المساومة بين الولايات الشمالية والجنوبية، ودور المجلس بوصفه الحامي من عواطف وأهواء اللحظة، والمدافع عن حقوق الأقلية وسيادة الولايات، لكن كأداة أيضا لحماية الأغنياء من الدهماء، وطمأنة ملاك العبيد بعدم التدخل في شؤون مؤسستهم الغربية الشاذة. وانغرس في صميم ونسيج مجلس الشيوخ، في شيفرته الجينية، النزاع نفسه بين القوة والحق الذي ميز أمريكا برمتها، تعبير دائم عن ذلك الجدل العظيم بين قلة من اللامعين، والخطائين، الذي اختتم بإقامة صيغة من الحكم فريدة في نبوغها - لكنها عمياء تجاه أدوات القهر والاستعباد: السوط والسلسلة.

انتهت الخطبة؛ وصفق الزملاء الأعضاء وهنؤوا السيناتور بيرد على بلاغته الخطابية الرائعة. ذهبت لأقدم نفسي فصافحني بحرارة، معبرا عن تشوقه إلى زيارتي. وحين عدت إلى مكتبي، قررت العودة إلى كتب القانون الدستوري تلك الليلة وقراءة الوثيقة مرة أخرى. فقد كان السيناتور بيرد على حق: فمن أجل فهم ما يحدث

* منظمة سرية (عنصرية) أنشئت عام 1915 (استمدت إلهامها من أخرى أشد عنصرية وعنفا أسست بعد الحرب الأهلية) ونشطت في ولايات الجنوب الأمريكي وغيرها، واستهدفت بأعمالها العداوية السود والكاثوليك واليهود والأجانب. (م).

في واشنطن عام 2005، وفهم عملي الجديد والسيناتور بيرد، أنا بحاجة إلى العودة إلى البداية، إلى المجادلات والنقاشات والوثائق التأسيسية، لتعرف كيف طبقت على مدى الزمن، واستخدمت لإطلاق الأحكام في ضوء التاريخ اللاحق.

لو سألت ابنتي البالغة ثماني سنوات ما هي مهنة والدك لأجابت: يصنع القوانين. لكن من الأشياء المفاجئة في واشنطن حجم الوقت المخصص للمحاجة والجدل لا حول ما يجب أن يكون عليه القانون بل ماهية القانون. فأبسط تشريع قانوني - مثل الطلب من الشركات منح فرصة لموظفيها (العاملين بالساعة) لدخول الحمام - يمكن أن يصبح موضوعا لتفسيرات مختلفة على نطاق واسع، اعتمادا على من تتحدث إليه: عضو الكونغرس الذي يرفع القانون، أم الموظف الذي يكتب مسودته، أم رئيس القسم الذي تتمثل مهمته في تنفيذه، أم المحامي الذي يجده عمليا غير مناسب، أم القاضي الذي يطلب منه تطبيقه.

بعض أجزاء هذه العملية نتاج لآلية معقدة من الكوابح والضوابط والتوازنات. أما توزيع السلطة بين الفروع، وبين الحكومة الاتحادية والولايات، فيعني عدم وجود قانون نهائي، وعدم انتهاء أي معركة نهاية حاسمة فعلا؛ فهناك على الدوام فرصة لتعزيز أو إضعاف ما أنجز في الظاهر، أو تمييع القانون أو إعاقة تنفيذه، أو الرد على السلطة المعنية بتخفيض ميزانيتها، أو الإمساك بزمام قضية حيثما ترك فراغ.

يعود ذلك، جزئيا، إلى طبيعة القانون ذاته. ففي معظم الأحيان يكون القانون راسخا وبسيطا. لكن الحياة تفرز مشكلات جديدة، فيناقش المحامون والمسؤولون والمواطنون معاني تعابيره وبنوده التي كانت تبدو واضحة قبل بضع سنوات أو حتى بضعة شهور. في النهاية، ليست القوانين سوى كلمات على الورق - كلمات تكون أحيانا حمالة أوجه وملتبسة، ومعتمدة على السياق والثقة مثلما هي الحال في القصة أو القصيدة أو الوعد الذي يقطعها الناس، كلمات تخضع مداليلها للتآكل، وتتهار أحيانا بطرفة عين.

لكن المجادلات الخلافية القانونية التي كانت تهيج واشنطن عام 2005 تجاوزت نطاق المشكلات المعيارية للتفسير القانوني. فقد امتدت لتشمل سؤال هل يلتزم أولئك القابعون في السلطة بأي قواعد قانونية.

حين يتعلق الأمر بمسائل الأمن القومي في حقبة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، مثلاً، يتخذ البيت الأبيض موقفاً عنيداً معارضاً أي إشارة تلمح إلى أنه مسؤول أمام الكونغرس أو المحاكم. وخلال جلسات الاستماع للموافقة على تعيين كوندوليزا رايس وزيرة للخارجية، امتدت الحجج لتشمل كل شيء، من مدى تصميم الكونغرس على إجازة الحرب على العراق إلى رغبة واستعداد أعضاء السلطة التنفيذية للشهادة تحت القسم. وخلال الجدل المحيط بالموافقة على تعيين البيروتو غونزاليس، راجعت مذكرات كتبت مسوداتها في مكتب المدعي العام تشير إلى أن أساليب مثل الحرمان من النوم أو التعذيب بالماء لا تعد أساليب تعذيب ما دامت لا تسبب «ألماً خطيراً وموجعاً من النوع الذي يرافق فشل أحد الأجهزة الحيوية أو إعاقة وظيفة من وظائف الجسم، أو حتى الموت»؛ واقترحت المسودات أن معاهدات جنيف لا تنطبق على «مقاتلي العدو» الذين يؤسرون في الحرب في أفغانستان؛ وآراء تقول: إن التعديل الرابع لا ينطبق على المواطنين الأمريكيين المصنفين في خانة «مقاتلي العدو» الذين يلقي القبض عليهم على التراب الأمريكي.

هذا الموقف محصور في البيت الأبيض. أتذكر أنني كنت متوجهاً إلى قاعة المجلس في أحد أيام شهر آذار/ مارس، فأوقفني مدة وجيزة شاب أسمر. ثم عرفني بوالديه قائلاً إنهما قدما من فلوريدا في محاولة أخيرة لإنقاذ امرأة شابة، تدعى تيري شيافو، تعاني من غيبوبة، ويخطط زوجها الآن لفصل أجهزة دعم الحياة عنها. القصة تملأ القلب بالحزن والشجن، لكنني أخبرتهم بعدم وجود سوابق لتدخل الكونغرس في مثل هذه القضايا - ولم أعرف في حينها سابقة كل من توم دي لاي وبيل فريست.

مدى سلطة الرئيس في أوقات الحرب. المبادئ الأخلاقية المحيطة بقرارات القتل الرحيم. لم تكن هذه من القضايا السهلة؛ فيقدر اختلافاً في مع سياسات الجمهوريين، اعتقدت أنها تستحق نقاشاً جدياً. لكن ما أقلقني هو الإجراء العملي، أو الافتقار إليه، الذي يتبعه البيت الأبيض وحلفاؤه في الكونغرس لمعارضة الآراء؛ الإحساس بأن قواعد الحكم لم تعد مطبقة، وغياب المعاني الدلالية أو المعايير الثابتة التي يمكن أن نلجأ إليها. كأنما قرر المتربعون في سدة الحكم أن الأوامر القضائية أو فصل

السلطات مسائل تتعلق بالشكليات أو التفاصيل المعيقة، وأنها تعقد وتبهم الواضح المبين (الحاجة إلى وقف الإرهابيين) أو تمرقل ما هو حق لا لبس فيه (حرمة الحياة)، ولذلك يمكن تجاهلها، أو على الأقل تطويقها بالإرادات القوية.

المفارقة بالطبع تكمن في أن مثل هذا التجاهل للقواعد والقوانين والتلاعب بالألفاظ لتحقيق نتيجة معينة هما بالضبط من التهم التي وجهها المحافظون منذ مدة طويلة لليبراليين. ومثلا الأس المنطقي لعقد غينفريتش الجديد مع أمريكا - فكرة أن البارونات الديمقراطيين الذين سيطروا آنذاك على مجلس النواب ينتهكون باستمرار العملية التشريعية ويستقلونها لمصلحتهم الخاصة. وجسدا الركييزة المؤسسة لإجراءات التشكيك في مصداقية بيل كلينتون واتهامه بإساءة السلوك، والازدراء الموجه إلى الجملة الحزينة «الأمر يعتمد على ما يعنيه فعل /يكون/» والدعامة التي ارتكز عليها تهجم المحافظين على الأكاديميين الليبراليين، قساوسة الصوابية السياسية، كما قيل، الذين رفضوا الاعتراف بأي حقائق أبدية مطلقة أو تراتيبات للمعرفة، وغرسوا في الجيل الشاب عقيدة النسبوية الأخلاقية المحفوفة بالخطر.

وكانا في صميم الهجوم الذي شنه المحافظون على المحاكم الاتحادية.

السيطرة على المحاكم عموما والمحكمة العليا على وجه الخصوص أصبحت الكأس المقدسة التي سعى إليها جيل من المحافظين الناشطين - لا بسبب أنهم يعدون المحاكم المعقل الأخير لإباحة الإجهاض، ومنح النساء والأقليات الحقوق والفرص المتساوية، وإجازة العلاقات المثلية، واللين تجاه الجريمة، وتشديد الأنظمة والقيود، ومناهضة النخبوية الليبرالية فقط. فوفقا لهؤلاء الناشطين، وضع القضاة الليبراليون أنفسهم فوق القانون، ولم يؤسسوا آراءهم على الدستور بل على نزواتهم وأهوائهم والنتائج المرغوبة، ووجدوا حقوقا تبيح الإجهاض أو اللواط لا توجد في النص، وخرّبوا العملية الديمقراطية، وحرفوا المقصد الأصلي للآباء المؤسسين. أما إعادة المحاكم إلى دورها الصحيح فيتطلب برأيهم تعيين قضاة اتحاديين «متزمّتين في تفسيرهم للنص»، رجال ونساء يفهمون الفارق المميز بين تفسير القانون وصياغته، ويلتزمون المعنى الأصلي لكلمات الآباء المؤسسين ويتبعون القواعد والأنظمة.

اليساريون نظروا إلى الوضع من زاوية مختلفة تماما. فمع المكاسب التي حققها الجمهوريون المحافظون في الانتخابات التشريعية والرئاسية، عد الكثير من الليبراليين المحاكم المعقل الوحيد لمواجهة المسعى المتطرف للتراجع عن الحقوق المدنية، وحقوق المرأة، والحريات المدنية، وحماية البيئة، وفصل الكنيسة عن الدولة، والميراث الكامل للبرنامج الجديد. وخلال ترشيح بورك، نظمت جماعات الضغط والزعماء الديمقراطيون معارضتهم بطريقة معقدة ومتطورة لم يشهد مثلها التصويت على تعيين قاض من قبل. وحين رفض الترشيح، أدرك المحافظون أن عليهم بناء قاعدتهم الشعبية.

منذ ذلك الحين، زعم كل طرف تحقيق مكاسب إضافية (سكاليا وتوماس للمحافظين، وغينزبرغ وبرابر للليبراليين)، والتعرض للنكسات (بالنسبة للمحافظين: الانجراف نحو الوسط على يد اوكونر وكنيدي، وسوتر على وجه الخصوص؛ وبالنسبة للليبراليين، حشد المحاكم الابتدائية بقضاة عينوا في ولايتي ريفان وبوش الأب). جأر الديمقراطيون بالشكوى حين استخدم الجمهوريون سيطرتهم على اللجنة القضائية لوقف تعيين واحد وستين قاضيا اختارهم كلينتون لمحاكم الاستئناف ومحاكم المناطق، وخلال المدة القصيرة التي تمتع الديمقراطيون خلالها بالأغلبية، حاولوا استخدام الأساليب التكتيكية ذاتها إزاء مرشحي جورج بوش الابن.

لكن حين خسر الديمقراطيون الأغلبية في مجلس الشيوخ عام 2002، لم يجدوا في جمعيتهم سوى سهم واحد، إستراتيجية يمكن إنجازها بجملة واحدة، صيحة الحرب التي يحتشد حولها الديمقراطيون المخلصون الآن:

إعاقة مشروعات القوانين بالتسويق والمماثلة عبر الخطب المطولة.

لم يأت الدستور على ذكر إعاقة القوانين؛ فهي قاعدة من قواعد مجلس الشيوخ، تعود إلى أول كونغرس ينتخب. أما الفكرة الأساسية فهي بسيطة: لأن عمل المجلس يعتمد على الإجماع العام، يمكن لأي عضو عرقلة الإجراءات عبر ممارسة حقه في الجدل غير المحدود ورفض الانتقال إلى القرار التالي. بكلمات أخرى، بمقدوره أن

يتكلم المدة التي يريدها. ويتناول مادة وجوه المشروع المقترح، أو الدعوة إليه. ويمكن أن يختار قراءة مشروع قانون الحق في الدفاع المكون من سبعمائة صفحة، سطرًا سطرًا، وتسجيلها، أو وصل بعض مقومات وملامح القانون المقترح مع نهوض وسقوط الإمبراطورية الرومانية، أو طيران العصفور الطنان، أو دليل هاتف أطلنطا وما دام هو أو أمثاله من الزملاء مستعدين للبقاء في القاعة والتحدث، على كل شيء آخر الانتظار. وهذا يعطي كل عضو قوة مساعدة هائلة، والأقلية المصممة قوة «فيتو» مؤثرة في أي تشريع.

السبيل الوحيد لتجنب الإعاقة والعرقلة إجماع ثلاثة أخماس الأعضاء على إغلاق باب المناقشة. وهذا يعني فعليًا أن كل عمل معروض على مجلس الشيوخ - كل مشروع قانون، أو قرار، أو ترشيح - بحاجة إلى دعم وتأييد ستين عضوًا بدلًا من الأغلبية البسيطة. ارتقت سلسلة من القواعد المعقدة التي سمحت بتجنب الخطابات التسويفية المطولة والتصويت على إغلاق باب المناقشة دون استعراضات صداحة: مجرد التهديد بخطبة عصماء مطولة يكفي في كثير من الأحيان لإثارة انتباه زعيم الأغلبية، فينظم التصويت على إغلاق باب المناقشة دون أن يضطر أحد إلى قضاء الأمسيات نائمًا في مقعده. لكن أسلوب المماطلة والتسويق بقي طوال تاريخ المجلس الحديث امتيازًا ثمينا حظي بالحماية، وإحدى السمات - إلى جانب مدة السنوات الست وتخصيص عضوين لكل ولاية بغض النظر عن عدد السكان - التي تميز مجلس الشيوخ عن مجلس النواب وتخدم كحاجز وقائي من أخطار توسع وامتداد الأغلبية.

لكن هناك تاريخًا أقل بريقًا لأسلوب المماطلة والتسويق وإعاقة القوانين، له علاقة خاصة بي. فطوال قرن من الزمان تقريبا، جسد الأسلوب سلاحا بيد الجنوب في مساعيه لحماية سياسة الفصل العنصري من التدخل الاتحادي، والعقبة القانونية التي عرقلت فعليًا التعديلين الرابع عشر والخامس عشر. عقدا بعد عقد، استخدم رجال يتمتعون باللفظ والحنكة وسعة الإطلاع، مثل السيناتور ريتشارد رسل (جورجيا) (الذي أطلق اسمه على أفخم جناح من المكاتب في مجلس الشيوخ)، أسلوب المماطلة والتسويق لإعاقة وعرقلة كل تشريع للحقوق المدنية يعرض أمام المجلس، بغض

النظر هل تعلق بمشروعات قوانين حقوق التصويت، أو الاستخدام العادل والنزيه، أو معارضة عمليات الإعدام التي ينفذها الغوغاء. ونجح الأعضاء الجنوبيون، بالكلمات والقواعد والأنظمة والإجراءات - بالقانون - في تأييد إخضاع السود بأسلوب ما كان بمقدور العنف المجرد أن يؤديه. ولم تكتف طريقة التأجيل والمماطلة والإعاقة في وقف مشروعات القوانين، بل قضت على الأمل لدى العديد من السود في الجنوب.

استخدم الديمقراطيون الأسلوب من حين لآخر في ولاية بوش الأولى: من بين القضاة الذين رشحهم الرئيس وتجاوز عددهم المثتين، منع التصويت على عشرة منهم. ومع ذلك، كان العشرة من المرشحين للمحاكم الاستئنافية؛ وكانوا من الدعاة المعياريين لقضية المحافظين؛ ولو حافظ الديمقراطيون على استخدام الأسلوب ضد القضاة العشرة، كما حاجج الجمهوريون، فلا يوجد ما يمنعهم من استخدامه في المستقبل مع مرشحي المحكمة العليا.

ولذلك قرر جورج بوش - وقد شجعت زيادة الأغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ والتفويض الذي زعمه لنفسه - ترشيح سبعة قضاة في الأسابيع القليلة الأولى من ولايته الثانية، مع أنهم رفضوا قبلاً عبر أسلوب المماطلة والتسويف والإعاقة. أفرز الترشيح الرد المطلوب، باعتباره مخرزا في عين الديمقراطيين. فقد دعاه الزعيم الديمقراطي هاري ريد «قبلة حارة على خد اليمين المتطرف»، وجدد التهديد باتباع أسلوب التسويف والتأجيل والإعاقة. واندفعت جماعات الضغط من اليسار واليمين إلى مواقعها وأصدرت التنبيهات في كل مكان، حيث بعثت برسائل بالبريد الإلكتروني والبريد المباشر تستجدي المتبرعين لتمويل الحروب القادمة. وحين استشعر الجمهوريون أن الوقت قد حان لتوجيه الضربة القاتلة، أعلنوا أن سبيلهم الوحيد سيكون، في حالة استمرار الديمقراطيين في اتباع طرقهم المعيقة، اللجوء إلى «الخيار النووي» المخيف، وهو مناورة إجرائية جديدة تشمل قيام المسؤول الذي يتأس على المجلس (ربما نائب الرئيس ديك تشيني نفسه) بتجاهل رأي المجلس والخروج على تقليد امتد طوال مئتي سنة، وتقرير، بضربة مطرقة واحدة، أن استخدام أسلوب المماطلة والتسويف لم يعد مسموحاً به وفقاً لقوانين المجلس - على الأقل حين يتعلق الأمر بالترشيحات القضائية.

برأيي، جسد التهديد بإلغاء أسلوب المماطلة والتسويف في الترشيحات القضائية مجرد مثال آخر على تغيير الجمهوريين للقواعد في خضم اللعبة. فضلا عن ذلك، يمكن تقديم حجة دامغة على أن التصويت على الترشيحات القضائية هو الحالة التي يحمل فيها أسلوب التسويف والمماطلة والإعاقة معنى منطقيا: لأن القضاة الاتحاديين يشغلون مناصبهم طوال حياتهم وكثيرا ما يخدمون في إدارات عدد من الرؤساء، فإن من الضروري للرئيس، والمفيد لديمقراطيتنا، العثور على مرشحين معتدلين يمكن أن يضمنوا قدرا من التأيد من الحزبين كليهما. قلة من مرشحي جورج بوش يمكن وضعهم في خانة «المعتدلين»، بل أظهر غالبيتهم نمطا من العداء للحقوق المدنية، والخصوصية، والكوابح الضرورية للسلطة التنفيذية، بحيث أصبحوا على يمين حتى معظم القضاة الجمهوريين (أحد المرشحين المثيرين للقلق دعا الضمان الاجتماعي وغيره من خطط البرنامج الجديد «انتصارا لثورتنا الاشتراكية»).

ومع ذلك، أذكر أنني كتبت ضحكة حين سمعت تعبير «الخيار النووي» أول مرة. فقد بدا أنه معبر تماما عن غياب المنظور الواقعي والعلاقات الحقيقية بين الأشياء، وأصبح سمة مميزة للموافقة على التعيينات القضائية، وجزءا من توجه جماعي متحيز سمح للجماعات على اليسار بنشر إعلانات دعائية تصور مشاهد من فيلم جيمي ستوارت «السيد سميث يذهب إلى واشنطن»، دون ذكر أن ستروم ثورموند وجيم ايستلاند لعبا دور السيد سميث في الحياة الواقعية؛ الأسطورة الوقحة التي سمحت للجمهوريين الجنوبيين بالوقوف في قاعة المجلس والتحدث بنبرة رزينة عن لأخلاقية أساليب التسويف والمماطلة، دون أدنى اعتراف بأن السياسيين من ولاياتهم - أسلافهم السياسيين الذين تحذروا من نسلهم مباشرة - هم الذين جعلوا هذا «الفن» مثاليا للدفاع عن قضيتهم بكل ما يسمها من حقد ولؤم.

لم يقدر العديد من زملائي الديمقراطيين المفارقة الساخرة. وحين حمي وطمس معركة الموافقة على الترشيحات القضائية، تبادلت مع صديقة لي حديثا اعترفت فيه بقلقي من بعض الإستراتيجيات التي كنا نستخدمها لتشويه سمعة المرشحين وإعاقة ترشيحهم. لم يكن لدي شك بالضرر الذي قد يحدثه بعض المرشحين الذين سماهم

بوش؛ وكنت أؤيد أسلوب المماطلة والتسويق لإعاققة الموافقة على بعضهم، على الأقل لإرسال إشارة إلى البيت الأبيض تبين الحاجة إلى اختيار مرشحين أكثر اعتدالا في المرات القادمة. لكن الانتخابات تعني شيئاً في نهاية المطاف، كما قلت للصديقة. وبدلاً من الاعتماد على إجراءات مجلس الشيوخ، هنالك سبيل لضمان أن يعبر القضاة في المحاكم عن قيمنا، وهو الفوز في الانتخابات.

هزت صديقتي رأسها، وسألت: «هل تظن فعلاً لو انقلب الوضع رأساً على عقب، سوف يتحرج الجمهوريون من استخدام أسلوب المماطلة والتسويق؟»

لم أكن أظن ذلك، لكن كنت أشك في أن استخدامنا لهذا الأسلوب سوف يبذل صورة الديمقراطيين التي تظهرهم في موقف الدفاع دوماً - إدراك بأننا استخدمنا المحاكم والمحامين والخدع الإجرائية لتجنب ضرورة كسب الرأي العام إلى صفنا. الإدراك لم يكن عادلاً كلية: فالجمهوريون، مثل الديمقراطيين، كثيراً ما طلبوا من المحاكم نقض القرارات الديمقراطية (مثل قوانين تمويل الحملات الانتخابية) التي لم تعجبهم. ومع ذلك، تساءلت متعجبا: هل فقد التقدميون إيمانهم بالديمقراطية، عبر اعتمادهم على المحاكم لا لتبرئة حقوقنا فقط، بل قيمنا أيضاً.

مثلاً فقد المحافظون على ما يبدو أي شعور بأن الديمقراطية يجب أن تتجاوز ما تلح عليه الأغلبية، تذكرت أصيل يوم قبل عدة سنين، حين قدمت الحجة، كمضو في مجلس شيوخ ولاية ينوي، لصالح تعديل يشمل استثناء صحة الأم في مشروع قانون الجمهوريين لحظر إجهاض الولادة الجزئي. فشل التعديل في التصويت، ودخلت فيما بعد إلى القاعة مع أحد زملائي الجمهوريين. قلت له: إن القانون دون تعديل سوف تعرقله المحاكم بوصفه غير دستوري. التفت إلي وقال إنه بفض النظر عن التعديل سوف يفعل القضاة ما يريدونه على أي حال.

وأردف وهو يستعد للمغادرة: «إنها السياسة. والآن لدينا الأصوات.»

هل تعد هذه الصراعات مهمة؟ في نظر العديد منا، تبدو الحجج والمجادلات فيما يتعلق بالإجراءات، وفصل السلطات، والترشيحات القضائية، وقواعد التفسير

الدستوري غريبة ودخيلة، وبعيدة عن اهتماماتنا اليومية - مثالا آخر على التطاعن بالرمح بين الحزبين.

في الحقيقة، تعد مهمة فعلا. لا لمجرد أن القواعد الإجرائية لحكومتنا تساعد في تحديد النتائج - فيما يتعلق بالأسئلة كلها: بدءا بقدرة الحكومة على ضبط الملوثة وانتهاء بجواز تنصتها على المكالمات الهاتفية - بل لأنها تحدد وتعرف ديمقراطيتنا مثلها مثل الانتخابات. فنظامنا القائم على الحكم الذاتي نظام معقد؛ وبواسطة ذلك النظام، وباحترامه، نعطي شكلا متعينا لقيمنا والتزاماتنا المشتركة.

أنا متحيز بالطبع. فطوال عشر سنوات قبل القدوم إلى واشنطن، درست القانون الدستوري في جامعة شيكاغو، وأغرمت بصفوف وقاعات كلية الحقوق: طبيعتها الجوهرية الأساسية، الوقوف على منصة مرتفعة أمام الطلاب في كل حصة مسلحا بالطباشير واللوح فقط، والطلاب يثبتون أنظارهم علي، بعضهم منتبه أو متوجس، وغيرهم يظهر أمارات الملل والسأم، إلى أن يبدد سؤالي الأول التوتر المخيم: «ما موضوع هذه القضية؟»، ثم ترتفع الأيدي بتردد.. وتأتي الإجابات الأولية.. وأبدأ أنا بمعارضة الحجج التي ظهرت.. إلى أن تعلن الكلمات المحملة بالمعاني ويمتلئ ما بدا جافا وميتا قبل بضع دقائق بالحيوية فجأة، فيحرق الطلاب بانتباه، ويصبح النص في نظرهم جزءا لا من الماضي فقط بل من حاضرهم ومستقبلهم.

أتخيل أحيانا أن عملي لا يختلف كثيرا عن أساتذة اللاهوت في الجامعة - لأنني وجدت، كما وجد حسب ظني مدرسو الكتاب المقدس، أن طلابي كثيرا ما يشعرون بأنهم يعرفون الدستور دون أن يقرؤوه فعلا. فقد تعودوا اقتطاف عبارات سمعوها واستخدموها لدعم حججهم وأدلتهم، أو تجاهل فقرات بدت مناقضة لآرائهم.

لكن أكثر ما قدرته في تدريس القانون الدستوري، وأردت طلابي أن يقدروه، هو إمكانية فهم الوثائق ذات الصلة حتى بعد قرنين من كتابتها. فلربما استخدمني طلابي كمرشد ودليل، لكنهم ليسوا بحاجة إلى وسيط، لأن الوثائق التأسيسية - إعلان الاستقلال، والأوراق الفيدرالية، والدستور - تعرض كنتاج للبشر، وذلك خلافا

لإنجيل تيموثي أو لوقا مثلاً. لدينا سجل مكتوب لمقاصد ونيات الآباء المؤسسين، كما كنت أقول لطلابي، وحججهم وبراهينهم وخططهم السرية. فإذا لم تتمكن دوماً من التنبؤ بما كان يعتمل في صدورهم، يمكننا على الأقل اختراق ضباب الزمن وفهم المثل الجوهرية التي حركت عملهم.

إذن، كيف يجب علينا أن نفهم دستورنا، وماذا نقول عن المجادلات الخلافية المحيطة حالياً بالحاكم؟ في البداية، تذكرنا القراءة المتأنية لوثائقنا التأسيسية بمدى تأثير مواقفنا وتشكلها بها. لنأخذ مثلاً فكرة الحقوق التي لا يمكن التصرف بها. فبعد أكثر من مئتي سنة على كتابة إعلان الاستقلال وتصديق وثيقة الحقوق (إعلان حقوق المواطنين)، نستمر في المجادلة حول معنى البحث «المعقول»، أو هل يحرم التعديل الثاني تنظيم وضبط السلاح، أو هل يعد تدنيس العلم من حرية الكلام. نحن نتجادل حول حقوق قانونية أساسية، مثل الحق في الزواج أو الحفاظ على سلامة الجسم، وهل يقرها الدستور ضمناً أو صراحة، وهل تشمل القرارات الشخصية فيما يتعلق بالإجهاض، أو القتل الرحيم، أو العلاقات المثلية.

ولكن على الرغم من اختلافاتنا كلها، نتعرض لضغط شديد للعثور في أمريكا اليوم على محافظ أو ليبرالي، جمهوري أو ديمقراطي، أكاديمي أو مواطن عادي، لا يوافق على مجموعة أساسية من الحريات الفردية التي عرفها وحددها الآباء المؤسسون وأصبحت جزءاً من دستورنا وقانوننا العام: الحق في التعبير عن أفكارنا؛ الحق في حرية العبادة؛ الحق في التجمع السلمي لمطالبته حكومتنا بما نريد؛ الحق في امتلاك وشراء وبيع الأملاك وعدم الاستيلاء عليها دون تعويض عادل؛ الحق في التحرر من عمليات التفتيش والاستيلاء دون سبب معقول؛ الحق في عدم التعرض للاعتقال من الدولة دون إجراءات قانونية مناسبة؛ الحق في الحصول على محاكمة نزيهة وسريعة؛ الحق في اتخاذ القرار، بأقل قيود ممكنة، فيما يتعلق بالحياة الأسرية وطريقة تربية وتنشئة الأطفال.

نحن نعد هذه الحقوق عالمية وشاملة، وتقنيننا لمعنى الحرية، وكابحاً يقيد مستويات الحكم كلها، وقابلة للتطبيق على جميع الناس ضمن حدود مجتمعتنا السياسي. فضلاً

عن أننا ندرك أن فكرة هذه الحقوق الشمولية ذاتها تفترض قيمة وجدارة كل فرد دون تفریق. وبهذا المعنى، نوافق ونتفق جميعاً على تعاليم الآباء المؤسسين بغض النظر عن موقعنا على الطيف السياسي.

نحن نفهم أيضاً أن الإعلان ليس حكومة؛ والمعقدة ليست كافية. فقد أدرك الآباء المؤسسون أن هناك بذوراً للفوضى في فكرة الحرية الفردية، وخطراً مسكراً في فكرة المساواة، فإذا كان كل فرد حراً حقاً، دون قيود الولادة أو المرتبة، أو النظام الاجتماعي المتوارث. إذا كانت فكرتي عن الدين ليست أفضل ولا أسوأ من فكرتك، وأفكاري عن الحقيقة والخير والصلاح والجمال صادقة وصالحة وطيبة كأفكارك. فكيف نأمل بتشكيل مجتمع متلاحم ومتماسك؟ مفكرو عصر الأنوار، مثل هوبز ولوك، أشاروا إلى أن البشر الأحرار يمكن أن يشكلوا حكومات تساوم لضمان ألا تصبح حرية فرد طغياناً على آخر؛ ويضحوا ببعض الحقوق الفردية من أجل الحفاظ على حريتهم بصورة أفضل. وبناء على هذا المفهوم، استنتج المنظرون السياسيون الذين كتبوا قبل الثورة الأمريكية أن الديمقراطية وحدها قادرة على تلبية الحاجة إلى الحرية والنظام في أن — شكل من الحكم يمنح فيه المحكومون موافقتهم، وتكون فيه القوانين المقيدة للحرية موحدة ومتوقعة وشفافة، وتطبق بالتساوي على الحاكمين والمحكومين.

الآباء المؤسسون تشبعوا بهذه النظريات، ومع ذلك واجهوا حقيقة محبطة: لم توجد في تاريخ العالم حتى ذلك الحين سوى أمثلة نادرة على ديمقراطيات عملت بنجاح، ولم يتجاوز حجم أي منها المدن — الدول في اليونان القديمة. فمع ثلاث عشرة ولاية متباعدة وتشكيلة متنوعة من السكان الذين تراوح عددهم بين ثلاثة وأربعة ملايين، بدأ النموذج الأثيني من الديمقراطية مستحيلاً، والديمقراطية المباشرة القائمة على اجتماع البلديات في نيوانغلند صعبة ويتمذر السيطرة عليها. أما الشكل الجمهوري للحكم، حيث ينتخب الشعب ممثليه، فبدأ واعداء، لكن حتى أكثر الجمهوريين تفاؤلاً افترضوا أن مثل هذا النظام لا ينجح إلا في مجتمع سياسي متجانس سكانياً ومدمج جغرافياً — مجتمع تستطيع فيه الثقافة والدين والفضائل المدنية المتطورة والمشاركة بين المواطنين جميعاً أن تحد من النزاع والصراع.

الحل الذي توصل إليه الآباء المؤسسون، بعد جدل خلافي طويل ومسودات عديدة، ثبت أنه يمثل مساهمتهم الجديدة في العالم. فالخطوط الرئيسية لتصميم ماديسون الدستوري مألوفة إلى حد أن تلاميذ المدارس يستطيعون ترديدها: لا فيما يتعلق بحكم القانون والحكومة التمثيلية، ولا وثيقة الحقوق فقط، بل فصل الحكومة الوطنية إلى ثلاثة فروع متساوية، وكونغرس من مجلسين تشريعيين، ومفهوم للفيدرالية حافظ على السلطة في أيدي حكومات الولايات، وكلها مصممة لفصل السلطات، وضبط الانقسامات الفئوية، وموازنة المصالح، ومنع طغيان الأقلية أو الأكثرية. فضلا عن ذلك، أثبت تاريخنا صحة إحدى الرؤى المركزية للآباء المؤسسين: الحكم الذاتي الجمهوري يعمل بصورة أفضل في المجتمع الواسع والمتنوع، حيث يمكن لـ «تصادم الأحزاب» واختلافات الرأي أن «تشجع التداول والتشاور والحرص والحذر»، على حد تعبير ألكسندر هاميلتون. ومثلما هي الحال مع فهمنا لإعلان الاستقلال، نحن نتجادل على تفاصيل البنية الدستورية؛ وقد نعترض على انتهاك الكونغرس لفقرة السلطات التجارية الموسعة بحيث يلحق الضرر بالولايات، أو تأكل سلطة الكونغرس فيما يتعلق بإعلان الحرب. لكننا نثق بسلامة وصوابية مخططات الآباء المؤسسين الجوهرية والبيت الديمقراطي الذي نشأ عنها. نحن دستوريون، بغض النظر هل كنا محافظين أم ليبراليين؟!

إذن، إذا كنا جميعا نؤمن بالحرية الفردية وبهذه القواعد المؤسسة للديمقراطية، فعلى ماذا يدور الجدل حاليا بين المحافظين والليبراليين؟ إذا كنا صادقين مع أنفسنا، سوف نعترف بأننا نتجادل معظم الوقت على النتائج - القرارات الفعلية التي تصدرها المحاكم والسلطة التشريعية فيما يتعلق بالقضايا العميقة والصعبة التي تساعد على تشكيل حياتنا. هل نسمح للمدرسين أن يؤموا أطفالنا في الصلاة ونفسح المجال لأديان الأقليات التي يعتنقها بعض الأطفال بالاضمحلال والتراجع؟ أم نحظر هذه الصلاة ونجبر الآباء المتدينين على تسليم أطفالهم إلى عالم علماني ثماني ساعات في اليوم؟ هل تعدل الجامعة حين تأخذ بالاعتبار تاريخ التمييز العنصري والإقصاء والتهميش عند ملء عدد من الشواغر في كلية الطب التابعة لها؟ أم هل يتطلب العدل أن تعامل

الجامعات كل مرشح بأسلوب لا يميز على أساس اللون؟ في كثير من الأحيان، إذا قدمت قاعدة إجرائية معنية - مثلاً: الحق في المماثلة والتسوية في مجلس الشيوخ، أو مقارنة المحكمة العليا للتفسير الدستوري - العون والمساعدة للفوز بالحجة وغلت النتيجة التي نريدها، فإننا في تلك اللحظة على الأقل نعدّها قاعدة جيدة ومفيدة. أما إذا لم تساعدنا فإننا نميل إلى عدم الإعجاب بها.

بهذا المعنى، كان زميلي في مجلس شيوخ ولاية الينوي على صواب حين قال: إن المجادلات الدستورية الراهنة لا يمكن فصلها عن السياسة. لكن ليست النتائج وحدها على المحك في مجادلاتنا الحالية على الدستور والدور المناسب والصحيح للمحاكم. نحن نتجادل أيضاً حول أسلوب الجدل - الوسائل الكفيلة بحل مجادلاتنا الخلافية سلمياً في ديمقراطية كبيرة وحاشدة وصاخبة. نريد العثور على سبيل، لكن معظمنا يدركون الحاجة إلى التساوق والانسجام والتلاحم والتماسك والقابلية للتنبؤ. نريد القواعد الناظمة لديمقراطيتنا أن تكون نزيهة وعادلة.

وهكذا، حين نتجادل بحدة حول الإجهاض أو حرق العلم، نلجأ إلى سلطة عليا - متمثلة في الآباء المؤسسين ومصدقّي الدستور - لإرشادنا وتوجيهنا. بعضهم، مثل القاضي سكاليا، يستنتج أن من الضروري اتباع الفهم الأصلي ويجب علينا طاعة هذه القاعدة طاعة تامة، وبذلك تحظى الديمقراطية بالاحترام.

وغيرهم، مثل القاضي براير، لا يجادلون في أهمية المعنى الأصلي للمواد والنصوص الدستورية. لكنهم يصرون على أن الفهم الأصلي يظل محدوداً - في القضايا الصعبة فعلاً، والمجادلات العميقة حقاً، يجب أن نأخذ في الحسبان السياق والتاريخ والنتائج العملية لأي قرار نتخذه. ووفقاً لهذا الرأي، أخبرنا الآباء المؤسسون والمصدقون الأصليون على الدستور كيف نفكر لكنهم ليسوا معنا ليخبرونا عن ماذا نفكر. نحن وحدنا، وليس لدينا سوى العقل والحكم الحصيف ركيزة نعتمد عليها.

من المصيب ومن المخطئ؟ لست معارضاً لموقف القاضي سكاليا، فعلى الرغم من كل شيء، فإن لغة الدستور في حالات كثيرة واضحة لا لبس فيها ويمكن تطبيقها

حرفيا. ويجب ألا نفسر مثلا كم مرة نجري انتخابات، أو الفقرة المتعلقة بعمر الرئيس، ويجب على القضاة التزام المعنى الواضح للنص كلما كان ذلك ممكنا.

إضافة إلى ذلك كله، أتفهم إجلال واحترام أنصار الالتزام الحر في نص الدستور للآباء المؤسسين؛ وفي الحقيقة، تساءلت دوماً: هل أدرك الآباء المؤسسون أنذاك مدى وحجم الإنجاز الذي حققوه؟ إذ لم يكتفوا بصياغة الدستور في أعقاب ثورة؛ بل كتبوا الأوراق الفيدرالية لدعمه، وحافظوا عليها حتى تصديقها، وعدلوا بإعلان حقوق المواطنين - أنجزوا ذلك كله في بحر بضع سنوات. حين نقرأ هذه الوثائق، تبدو صحيحة وصائبة إلى حد غير معقول بحيث يسهل الاعتقاد بأنها نتيجة للقانون الطبيعي إن لم تكن وحيا إلهيا. لذلك، أقدر حجم الإغراء الذي يتعرض له القاضي سكاليا وسواه حين يفترضون ضرورة التعامل مع ديمقراطيتنا بوصفها ثابتة وراسخة البنيان؛ فالإيمان الأصولي بأن اتباع الفهم الأصيل للدستور دون مسائلة أو زيغ، والالتزام الأمين والصادق بالقواعد التي وضعها الآباء المؤسسون، وبمقاصدهم ونواياهم، سوف يعودان علينا بالفائدة وسيعم الخير الجميع.

لكن في نهاية المطاف، علي الانضمام إلى صف القاضي براير واعتناق رأيه المتعلق بالدستور: نفي صفة الجمود والسكون عنه واعتباره وثيقة حية يجب قراءتها في سياق عالم دائم التغير والتبدل.

كيف يمكن للدستور أن يكون غير ذلك؟ النص الدستوري يزودنا بالمبدأ العام؛ يجب ألا نخضع لعمليات تفتيش غير معقولة تقوم بها الحكومة. لكنه لا يخبرنا بأراء الآباء المؤسسين المحددة فيما يتعلق بمعقولة استخلاص المعلومات من بيانات حواسيب وكالة الأمن الوطني. الدستور يؤكد وجوب حماية حرية الكلام، لكنه لا يخبرنا ما الذي تعنيه هذه الحرية في سياق الإنترنت.

فضلا عن ذلك كله، ارتقى فهمنا للعديد من مواده وبنوده المهمة - مثل فقرة الإجراءات المناسبة وفقرة الحماية المتساوية - ارتقاء كبيرا بمرور الزمن، مع أن معظم لغة الدستور واضحة ويمكن تطبيقها بدقة. على سبيل المثال، يسمح الفهم

الأصلي للتعديل الرابع عشر بالتمييز على أساس الجنس وقد يجيز حتى الفصل العنصري - وهو فهم للمساواة لا تريد سوى قلة منا عودته.

أخيرا، يواجه كل من يتطلع إلى حل نزاعاتنا الدستورية الحديثة عبر الالتزام الحرفي بالنص مشكلة إضافية: الآباء المؤسسون والمصدقون على الدستور اختلفوا اختلافا عميقا وشديدا حول معنى الوثيقة/ التحفة التي أنجزوها. فقبل أن يجف الحبر على ورقة الدستور، احتدم الجدل الخلافي لا على المواد والبنود الثانوية فقط بل حول المبادئ الأولى، لا بين الشخصيات الهامشية فقط، بل الشخصيات الأساسية والمؤثرة في الثورة. فقد اختلفوا على حجم السلطة التي يجب أن تتمتع بها الحكومة الوطنية - لتنظيم الاقتصاد، أو تجاوز قوانين الولاية، أو تشكيل جيش نظامي، أو تحمل الديون. وعلى دور الرئيس في عقد المعاهدات مع القوى الأجنبية، ودور المحكمة العليا في تقرير القانون. وعلى معنى حقوق أساسية مثل حرية الكلام، وحرية التجمع. في عدة مناسبات حين بدت الدولة الهشة مهددة، لم يترددوا في تجاهل هذه الحقوق كلها. ونظرا لما نعرفه عن حقبة التصارع والتعارك هذه، بكل ما فيها من تبدل في التحالفات ومكر في التكتيكات، فإن من غير الواقعي الاعتقاد أن بمقدور قاض بعد مئتي سنة تمييز وإدراك المقصد الأصلي للآباء المؤسسين أو المصدقين على الدستور.

بعض المؤرخين والمنظرين القانونيين يأخذون الحجة ضد الالتزام الحرفي بالنص الدستوري خطوة أبعد، فهم يستنتجون أن الدستور نفسه ليس سوى مصادفة سعيدة، وثيقة جمعت أجزاءها معا لا نتيجة لمبدأ معين، بل كانت نتاجا للسلطة والقوة والعاطفة الحماسية؛ وأن من المتعذر علينا أن نأمل بمعرفة «المقاصد الأصلية» للآباء المؤسسين، نظرا لأن مقاصد جيفرسون مختلفة عن نيات هاميلتون، وهذه تختلف اختلافا بينا عن مقاصد أدامز؛ ولأن «قواعد» الدستور اعتمدت على زمان ومكان وطموحات الرجال الذين وضعوا المسودات، فإن تفسيرنا للقواعد سوف يعبر بالضرورة عن الحالة ذاتها، والمنافسة ذاتها، والضرورات ذاتها - المغلفة بتعابير المبادئ الأخلاقية العليا - للفصائل والفئات والطبقات المهيمنة. ومثلما أدرك مدى الارتياح الناجم عن التفسير النصي الصارم، أرى بعض الجاذبية المغرية بتعطيم الأسطورة والاعتقاد

أن النص الدستوري لا يقيدنا أبدا، ولذلك فنحن أحرار في توكيد قيمنا دون أن يقيدنا الولاء والإخلاص لتقاليد الماضي البعيد المتزمتة. إنها حرية النسبوي، محطم القواعد الجامدة، المراهق الذي اكتشف عدم كمال والديه وتعلم استقلال تناقضاتهما لمصلحته - حرية المرتد والمنشق.

ومع ذلك، لا تشبع هذه الردة حاجتي في نهاية المطاف. لربما أنا مبالغ في التشرب بأسطورة التأسيس إلى حد يمنعني من رفضها كلية. وربما أفضل، مثل الذين يرفضون داروين لمصلحة التصميم الذكي والعقل للكون والحياة، الافتراض بوجود موجة للدفة. في النهاية، يظل السؤال الذي أعيد طرحه على نفسي هو: لماذا لم يكتف نظامنا الجمهوري بالبقاء فقط، بل جسد نموذجا يحتذي مثاله العديد من المجتمعات الناجحة في العالم، إذا كان الدستور يتعلق بالقوة والسلطة لا بالحق والمبدأ، وإذا كان ما تفعله كله ينحصر في تعديله وموازنته؟

الجواب الذي اخترته - ولم يكن أصيلا ابتكرته بنفسي - يتطلب تغييرا في الاستعارات التشبيهية، ويرى ديمقراطيتنا لا كبيت يجب بناؤه، بل حوار يجب إجراؤه. ووفقا لهذا المفهوم، لا يتمثل نبوغ تصميم ماديسون في أنه يزيدنا بخطة ثابتة للعمل، كما يضع المساح خطة لتشييد البناء. بل بإطار مستند إلى قواعد وركائز، لكن الولاء والإخلاص لها لن يضمننا قيام مجتمع أو التوصل إلى اتفاق على ما هو حق وصواب. لن نعلم منها هل الإجهاض صواب أم خطأ؟ وهل هو قرار تتخذه المرأة بنفسها أم يترك للمشرع؟ ولن نعرف هل إقامة الصلاة في المدارس أفضل من إلغائها؟

ما يمكن لإطار دستورنا أن يفعله هو تنظيم أسلوب الجدل حول مستقبلنا. فآلياته التفصيلية كلها - فصل السلطات وضبط وموازنة المبادئ الاتحادية وإعلان حقوق المواطنين - مصممة لإجبارنا على الحوار والنقاش، إنها «ديمقراطية تداولية وتشاورية» يطلب فيها من جميع المواطنين الانخراط في عملية اختبار أفكارهم إزاء الواقع الخارجي، وإقناع الآخرين بوجهات نظرهم، وبناء تحالفات متغيرة من أجل نيل الموافقة والقبول. ولأن السلطة في حكومتنا موزعة، فإن عملية صياغة القانون في أمريكا تجبرنا على قبول احتمال أننا لن نكون على صواب دوما وعلى تغيير مواقفنا

وأفكارنا أحياناً؛ وتتحدانا وتدفعنا إلى تخصص دوافعنا واهتماماتنا باستمرار، وتشير إلى أن أحكامنا الفردية والجمعية مشروعة وغير معصومة من الزلل في آن معا.

يدعم السجل التاريخي هذا الرأي. فعلى الرغم من كل شيء، هنالك دافع تقاسمه جميع الآباء المؤسسين، وهو رفض أشكال السلطة المطلقة كلها، بغض النظر هل تجسدت في ملك، أو زعيم ديني، أو جنرال، أو حكم القلة، أو ديكتاتور، أو أغلبية، أو أي شخص يزعم صنع الخيارات لنا. لقد رفض جورج واشنطن تاج قيصر بسبب هذا الدافع، وتخلّى عن السلطة بعد ولايتين اثنتين. وتعثرت خطط هاملتون بقيادة الجيش الجديد، وتضررت سمعة أدامز بعد قوانين الأجانب والتحرّيز بسبب فشله في التزام هذا الدافع. جيفرسون، وليس أحد القضاة الليبراليين في الستينيات، هو الذي دعا إلى إقامة جدار بين الكنيسة والدولة - وإذا لم نتبع نصيحة جيفرسون للانخراط في ثورة تتفجر كل جيلين أو ثلاثة، فلأن الدستور نفسه أثبت أنه يمثل دفاعاً كافياً في وجه الطغيان والاستبداد.

ليست السلطة المطلقة وحدها التي سعى الآباء المؤسسون إلى منعها. فقد كمن في فكرة وبنية الحرية المنظمة رفض للحقيقة المطلقة، ولعصمة أي فكرة أو أيديولوجيا أو لاهوت أو مذهب، ولأي نظام استبدادي يمكن أن يسد أفق أجيال المستقبل ويحوّله إلى مسار أحادي لا يتغير ولا يتبدل، أو يدفع الأغلبية والأقلية إلى فظاعات محاكم التفتيش، أو المذابح المدبرة، أو معسكرات العمل الإجباري، أو الجهاد. لربما وضع الآباء المؤسسون ثقتهم بالله، لكنهم أخلصوا الولاء لروح عصر التنوير، ووثقوا أيضاً بالعقول التي وهبها الله لهم. ارتابوا بالتجريد النظري وأعجبوا بطرح الأسئلة، وهذا ما جعل النظرية في كل منعطف من تاريخنا المبكر تدعن للحقيقة والضرورة. ساعد جيفرسون في تعزيز سلطة الحكومة الوطنية حتى عند استهجانها ورفضه لهذه السلطة. ومثال أدامز عن السياسة المؤسسة على المصلحة العامة فقط - سياسة دون سياسة - ثبت قدمه وبطلانه لحظة تخلي واشنطن عن السلطة. لربما تكون رؤية الآباء المؤسسين هي التي ألهمتنا، لكن واقعتهم، وقدراتهم العملية ومرورهم وفضولهم، هي التي ضمنت بقاء واستمرارية الاتحاد.

اعترف بأن هناك نوعاً من التذلل في هذه القراءة للدستور وللعملية الديمقراطية. وتبدو وكأنها تدعو إلى التسوية والاعتدال والقبول بالحد الأدنى؛ وتبرير المحسوبة، وعقد الصفقات، والمصلحة الذاتية، وتمويل الحكومة للمشروعات المحلية بفرض إرضاء الناخبين أو المشرعين، والشلل والعجز وغياب الكفاءة - العمليات الخفية كلها التي لا يرغب أحد برؤيتها، وأشار إليها كتاب الافتتاحيات طوال تاريخنا باسم الفساد. ومع ذلك أظن أننا نرتكب خطأ عند الافتراض بأن التداول الديمقراطي يتطلب التخلي عن مثلنا العليا، أو التزام الصالح العام. فعلى الرغم من كل شيء، يضمن الدستور لنا حرية الكلام لا من أجل تبادل الصراخ والزعيق، وصم الأذنين عما يقوله الآخرون (مع أننا نتمتع بهذا الحق) فقط، بل يعرض علينا إمكانية وجود مجال حقيقي للأفكار المتنافسة، حيث «تصادم الأحزاب» يشتغل نيابة عن «التأمل والتداول والحذر»؛ مجال يمكننا فيه، عبر الجدل والنقاش والتنافس، توسيع منظورنا، وتغيير آرائنا، والتوصل في نهاية المطاف لا إلى الاتفاق فقط بل إلى اتفاق سليم وصحيح ونزيه.

صحيح أن النظام الدستوري القائم على الكوابح والضوابط والتوازنات، وفصل السلطات، والفيدرالية، قد يؤدي في أحوال كثيرة إلى تشكل جماعات لها مصالح ثابتة ووجهات نظر معينة تتنازع على المكاسب الضيقة، لكن ليس في جميع الأحوال بالضرورة. فمثل هذا التوزيع للسلطات قد يجبر أيضاً الجماعات على أخذ مصالح الآخرين بالحسبان، بل قد يغير بمرور الزمن طريقة تفكير وشعور هذه الجماعات فيما يتعلق بمصالحها الخاصة.

رفض الاستبداد والحكم المطلق الكامن ضمناً في بنيتنا الدستورية قد يجعل سياستها تبدو أحياناً مجردة من المبادئ. لكن طوال معظم تاريخنا، شجع الرفض عملية جمع المعلومات والتحليل والجدل، وهذا ما أتاح لنا اتخاذ خيارات أفضل، وإن لم تكن مثالية، لا فيما يتعلق بالوسائل المؤدية إلى الغايات فقط، بل بالغايات نفسها. هل نحن مع أو ضد إعطاء الحقوق العادلة للنساء والأقليات، أو الصلاة في المدارس؟ يجب أن نختبر آراءنا ورؤانا وقيمنا إزاء وقائع الحياة المشتركة، بحيث يمكن بمرور

الوقت صقلها وتحسينها، أو رفضها ونبذها، أو استبدالها بأفكار جديدة، ورؤى أكثر حدة، وقيم أشد عمقا. وفي الحقيقة، فإن هذه العملية، وفقا لماديسون، هي التي أنتجت الدستور ذاته، عبر تقليد متبع «لا يشعر فيه إنسان بأنه ملزم بالاحتفاظ بآرائه إلا بعد أن يرضى على ملاءمتها وصدقها، وينفتح على قوة الحجة والبرهان»

باختصار، يضع الدستور خريطة طريق يمكن بواسطتها أن نقرن العاطفة بالعقل، ومثال الحرية الفردية بمطالب الجماعة والمجتمع. الأمر المدهش أنه نجح في ذلك. فطوال الأيام المبكرة للاتحاد، والانكماش والركود والحروب العالمية، والتحولت المتعددة للاقتصاد، والتوسع الغربي، ووصول ملايين المهاجرين إلى شواطئنا، لم تتمكن ديمقراطيتنا من البقاء فقط بل ازدهرت ونشطت. لقد اختبرت بالطبع خلال أوقات الحروب والخوف، ولسوف تختبر دون شك في المستقبل مرة أخرى.

لكن الحوار انقطع تماما مرة واحدة، حول موضوع واحد رفض الآباء المؤسسون التطرق إليه.

ربما كان إعلان الاستقلال «لحظة تحول في تاريخ العالم، حين كنست إلى الأبد جميع القوانين والعلاقات البشرية القائمة على الإكراه والإكراه»، حسب تعبير المؤرخ جوزيف اليس. لكن روح التحرر تلك لم تمتد لتشمل، في أذهان الآباء المؤسسين، العبيد الذين كانوا يعملون في حقولهم ويرتبون أسرهم، ويرعون أطفالهم.

سوف تضمن آلية الدستور الفذة حقوق المواطنين، أولئك الذين عدوا أعضاء في المجتمع السياسي الأمريكي. لكنها لم توفر أي حماية لأولئك القابعين خارج الدائرة الدستورية — الأمريكيين الأصليين الذين ثبت أن المعاهدات معهم لا قيمة لها أمام محكمة الفاتحين، أو السود الذين كانوا يدخلون إلى المحكمة أحرارا ويخرجون منها عبيدا، مثل دريد سكوت*.

ربما كان التداول الديمقراطي كافيا لتوسيع حق الانتخاب ليشمل الرجال البيض المحرومين من الأملاك، ومن ثم النساء في نهاية المطاف؛ وربما خفف المنطق

* عبد أسود (1795 - 1858) رفضت المحكمة العليا الدعوى التي رفعها طلبا للحرية. على أساس أن العبد ليس مواطنا ومن ثم لا يحق له رفع دعوى أمام محكمة اتحادية (م).

والعقل والحجة والبراهماتية الأمريكية آلام النمو الاقتصادي لأمة عظيمة وساعد في تقليص حدة التوترات الدينية والطبقية التي تصيب بأفتها الأمم الأخرى. لكن المداولة التشارورية وحدها لا يمكن أن تهب للعبد حرته أو تخلص أمريكا من خطيئتها الأصلية. في النهاية، السيف هو الذي حطم قيوده.

ما الذي يعنيه ذلك كله فيما يتعلق بديمقراطيتنا؟ هنالك مذهب فكري يرى الآباء المؤسسين عصابة من المنافقين وبعد الدستور خيانة للمثل العظيمة التي وضعها إعلان الاستقلال؛ ويتفق مع أنصار إلغاء الرق الأوائل على أن التسوية بين الشمال والجنوب ليست سوى حلف مع الشيطان. ويصر آخرون، ممن يمثلون الحكمة التقليدية الآمنة، على أن التسوية الدستورية حول الرق - إسقاط الإشارة إلى مشاعر أنصار إلغاء الرق من المسودة الأصلية للإعلان، فقرة الثلاثة أخماس، وفترة العبد الهارب، وفترة استيراد العبيد، وقانون كم الأفواه المفروض ذاتيا الذي سيطبقه الكونغرس الرابع والعشرون على جميع المجادلات والمناقشات المتعلقة بمسألة الرق، وبنية الفيدرالية ومجلس الشيوخ - مطلب ضروري وإن كان مؤسفا، لتشكيل الاتحاد؛ وأن الآباء المؤسسين، في صمتهم، سموا فقط لتأجيل إلغاء الرق الذي أيقنوا بحتميته في نهاية المطاف؛ وأن هذه الزلة الوحيدة لا يمكن أن تنقص عبقرية الدستور، الذي أفسح المجال لأنصار إلغاء الرق للتجمع والاحتشاد، واستمرار الجدل والحوار حوله، ووفر إطارا لتمرير التعديلات (الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر) بعد خوض الحرب الأهلية، ليصل الاتحاد إلى صيغته الكاملة.

كيف يمكن لي، أنا الأمريكي الذي يجري في عروقه الدم الأفريقي، اختيار الجانب الذي أنحاز إليه في هذا الجدل الخلافي؟ لا أستطيع. فأنا أحب أمريكا كثيرا، ومهتم بما وصلت إليه، وملتزم بمؤسساتها، ومعجب بجمالها وحتى بشاعتها، إلى حد يمنعني من التركيز على ظروف ولادتها، لكنني لا أستطيع تجاهل ما وقع من ظلم فادح أو إبعاد أشباح أجيال الماضي، أو التعامي عن الجرح المفتوح، الروح المعذبة التي ما زالت تزعج وتمرض هذا البلد.

أفضل ما يمكن أن أفعله أمام تاريخنا هو تذكير نفسي بأن البراغماتية أو صوت العقل أو قوة التسوية لم توجد على الدوام الظروف اللازمة للحرية والتحرر. وتذكرني الحقائق الصارخة أن المثاليين العنيدين، من أمثال وليام لويد غاريسون، هم أول من أطلقوا نفير الدعوة للعدالة؛ وأن العبيد والعبيد السابقين، من أمثال دنمارك فيسي وفريدريك دوغلاس وهاريت توبمان، هم الذين أدركوا أن السلطة لن تتنازل عن شيء دون قتال وأن الحرية تؤخذ ولا تعطى. إن نبوءات جون براون الراديكالية، واستعداده لإراقة الدم وعدم الاكتفاء بالأقوال دفاعاً عن رؤاه، هي التي ساعدت على إثارة قضية الأمة المقسمة إلى عبيد وأحرار. تذكرت أن المداولة والتشاور والنظام الدستوري قد تكون جميعاً ترفاً للأقوياء أحياناً، وأن المهوسين والمتطرفين والمتزمطين والأنبياء والمهيجين والمتهورين - أي المؤمنين بالحقائق والمبادئ المطلقة - هم الذين خاضوا المعركة أحياناً في سبيل نظام جديد. ولأنني أعرف ذلك كله، لا يمكن أن أرفض اليوم باستعجال أولئك المهوسين بيقين مشابه اليوم - الناشطين المناهضين للإجهاض الذين يحرضون على الإضراب عند اجتماعي مع الأهالي المحليين، أو الناشطين المدافعين عن حقوق الحيوان الذين يهاجمون المخابر - مهما بلغ عمق الاختلاف مع آرائهم. لقد تخليت حتى عن يقين عدم اليقين، لأن الحقائق المطلقة قد تكون أحياناً مطلقة ونهائية.

أصل الآن إلى لينكولن، الذي لا نجد سياسياً قبله ولا بعده فهم الوظيفة التداولية والتشاورية لديمقراطيتنا والحدود المقيدة لها. نتذكره بسبب ثبات قناعاته وعمقها - معارضته التي لا تلين للرق وتشبثه العنيد بالمبدأ القائل إن البيت المقسم لا يمكن أن يصمد. لكن رئاسته استهدت ببراغماتية قد تقلقنا اليوم، براغماتية قادته إلى اختبار مساومات وصفقات متنوعة مع الجنوب للحفاظ على الاتحاد دون حرب؛ وتعيين وطرد جنرال إثر جنرال، وتبني إستراتيجية بعد إستراتيجية، حالما اندلعت الحرب؛ وتوسيع ومد الدستور إلى الحد الأقصى في سبيل الانتصار فيها. أحب الاعتقاد أن لينكولن لم يتخل عن إيمانه الراسخ لمصلحة التساهل واللين ولا استبدال الغايات بالوسائل. بل حافظ في داخله على التوازن بين فكرتين متناقضتين: يجب علينا التحاور والتوصل إلى

فهم مشترك، لأننا جميعا نفتقد الكمال ولا يمكن أن نتيقن أن الله يقف في صفنا؛ ومع ذلك يجب أن نعمل كأننا على يقين تام بأن العناية الإلهية تقينا من الخطأ والزلل.

ذلك الوعي بالذات، والتواضع، دفعا لينكولن إلى تقديم وتعزيز مبادئه عبر إطار ديمقراطيتنا، بواسطة الخطب والمناظرات والمجادلات، والحجج المنطقية التي تستهوي الجوانب الملائكية الطيبة في طبيعتنا. هذا التواضع نفسه هو الذي أتاح له، حالما انقطع الحوار بين الشمال والجنوب وأصبحت الحرب أمرا حتميا يتعذر تجنبه، مقاومة إغراء أبلسة الآباء والأبناء الذي قاتلوا في المعسكر الآخر، أو تقليل فضائع الحرب، مهما بلغت عدتها وضرورتها. يذكرني دم العبيد بأن البراغماتية التي نتبناها يمكن أن تتحول أحيانا إلى جبن أخلاقي. إذ يذكرنا لينكولن، والقتلى الذين دفنوا في غيتيسبرغ، بأن علينا السعي نحو حقائقنا المطلقة إذا اعترفنا بأن علينا أن ندفع ثمننا باهظا من أجلها.

ثبتت أن هذه التأملات في الهزيع الأخير من الليل غير ضرورية لقراري الراهن فيما يتعلق بمرشحي جورج بوش لمحكمة الاستئناف الاتحادية. ففي نهاية المطاف، جرى تجنب الأزمة في مجلس الشيوخ، أو أجلت على الأقل: وافق سبعة من الأعضاء الديمقراطيين على عدم اللجوء إلى أسلوب التسوية والمماطلة ضد ثلاثة من مرشحي جورج بوش الخمسة المثيرين للجدل، وتعهدوا بأن يدخروا هذا الأسلوب في المستقبل لـ «ظروف استثنائية» وفي مقابل ذلك، وافق الجمهوريون على التصويت ضد «الخيار النووي» الذي يلغي نهائيا أسلوب التسوية والمماطلة - مرة أخرى مع إنذار تحذيري بأنهم قد يغيرون رأيهم في حالة ظهور «ظروف استثنائية» لا أحد يعرف ما الذي يؤدي إلى «الظروف الاستثنائية»، واشتكى الناشطون الديمقراطيون والجمهوريون على حد سواء، وقد تشوقوا إلى القتال، شكوى مريرة مما عدوه إذعانا واستسلاما من جانب معسكرهم.

رفضت أن أكون جزءا مما سمي «عصابة الأربعة عشر»؛ وحين نأخذ بالاعتبار السيرة المهنية لبعض القضاة المعنيين، يصعب علينا تصور ترشيح قضائي أسوأ يشكل «ظروفا استثنائية» تستحق اللجوء إلى أسلوب المماطلة والتسوية. ومع ذلك،

لم أستطع انتقاد زملائي على مساعيهم. فقد اتخذ الأعضاء الديمقراطيون المعنيون قرارا عمليا - فلولا الصفقة لنجح الجمهوريون في تمرير «الخيار النووي»

لم تبهج نتيجة الأحداث أحدا مثل السيناتور بيرد. ففي اليوم الذي أعلنت فيه الصفقة، مشى متباهيا وأمارات النصر بادية عليه في قاعات مبنى الكابيتول مع الجمهوري جون وارنر (فيرجينيا): أصفر أعضاء «العصابة» يسير خلف الأسود الهرمة. أعلن بيرد أمام ثلة من المراسلين: «لقد حافظنا على الجمهورية!» ابتسمت في سري، وفكرت بالزيارة التي تمكنا نحن الاثنان من ترتيبها أخيرا قبل بضعة شهور.

عقد اللقاء في معتزل السيناتور بيرد في الدور الأول من مبنى الكابيتول، المهندس بين سلسلة من الغرف الصغيرة الجميلة الطلاء، حيث تجتمع لجان المجلس بانتظام. قادتني سكرتيرته إلى مكتبه الخاص، المحتشد بالكتب وما بدا أنه مخطوطات أثرية، واصطفت على الجدران صور قديمة وتذكارات الحملات الانتخابية. سألتني. هل أمانع في التقاط بعض الصور التي تجمعنا معاً؟ وتصافحنا وابتسمنا للمصور. وبعد أن غادر هو والسكرتيرة، جلسنا على مقعدين عتيقين. سألته عن صحة زوجته التي سمعت أنها تسوء، وعن بعض الشخصيات الظاهرة في الصور. في النهاية، سألته عن النصيحة التي يقدمها لي كعضو جديد في مجلس الشيوخ.

قال: «تعلم القواعد. والسوابق أيضا» وأشار إلى عدد من المجلدات السميقة خلفه، وقد ثبت على كل منها لصاقة كتب عليها بخط اليد. «لا يتحمل الكثيرون هذه الأيام عبء تعلمها. الكل على عجلة من أمره، ولا يجد عضو مجلس الشيوخ الوقت الكافي فالمطالب عديدة والمهمات كثيرة. لكن هذه القواعد تكشف قوة وسلطة المجلس. فهي مفاتيح المملكة».

تحدثنا عن ماضي المجلس، والرؤساء الذين عرفهم، ومشروعات القوانين التي قدمها. قال لي: إنني سأبلي بلاء حسنا في المجلس، لكن علي ألا أتسرع وأتعجل - لأن العديد من الأعضاء اليوم يشخصون بأبصارهم إلى البيت الأبيض، ولا يفهمون حقيقة أن للمجلس اليد الطولى، فهو روح الجمهورية وقلبها النابض.

قال السيناتور بيرد وهو يخرج نسخة الدستور من جيبه: «قلّة من الناس قرؤوا الدستور اليوم. قلت: دوماً إن هذه الوثيقة والكتاب المقدس هما المرشد والهادي اللذان أحتاجهما».

قبل أن أغادر ألح عليّ أن تحضر لي سكرتيرته مجموعة تاريخ مجلس الشيوخ الذي كتبه. وحين كان يضع ببطء مجموعة الكتب بأغلفتها الجميلة على الطاولة، بحث عن قلم، وأخبرته كم كان رائعاً أن يجد الوقت الكافي للكتابة.

قال وهو يومئ رأسه: «لقد كنت محظوظاً. وأعبر عن الشكر والامتنان. لا أندم على شيء» توقف فجأة ونظر في عيني مباشرة: «أندم على شيء واحد فقط. أنت تعرف حمق وطميش الشباب..»

جلسنا هناك هنيهة، نفكر بفجوة السنين وفارق الخبرة بيننا.

قلت أخيراً: «كلنا يندم على شيء فعله. ويطلب المغفرة في النهاية، فليغفر الله لنا ويتم نعمته علينا».

أمعن النظر في وجهي لحظة، وأوماً رأسه وعلت محياها ابتسامة واهية وفتح أحد الكتب. قال وهو يكتب بصعوبة وبطء اسمه على الهدية: «نعمّة الله علينا. أجل. دعني أوقع هذه الكتب».



-4-

السياسة

إحدى مهماتي المفضلة في عملي كعضو في مجلس الشيوخ استضافة لقاءات الأهالي المحليين. عقدت تسعة وثلاثين اجتماعا خلال عامي الأول في الكونغرس، في مختلف أرجاء الينوي، بدءا بالبلدات الصغيرة، مثل أنا، والضواحي المزدهرة، مثل نابريفيل، وانتهاء بالكنايس المخصصة للسود في ساوث سايد والجامعة في روك ايلند. ليس ثمة استعراضات احتفالية هنا. إذ يتصل الموظفون العاملون معي بالمدرسة الثانوية المحلية، أو بالمكتبة، أو الكلية المتوسطة ليأخذوا الموافقة على استضافة اللقاء. وقبل أسبوع أو نحوه، نعلن عن المناسبة في الصحيفة المحلية، وفي نشرات الكنيسة، وفي الإذاعة. وفي اليوم الموعد أحضر قبل نصف ساعة لأتبادل الحديث مع زعماء البلدة ومن ثم نناقش القضايا المحلية، مثل طريق بحاجة إلى تعبيد أو التخطيط لإقامة مركز جديد للمسنين. وبعد التقاط بعض الصور، ندخل القاعة حيث ينتظر الأهالي. أصافح الأيدي في الطريق إلى المنصة، المكونة عادة من منبر وميكروفون وزجاجة ماء وعلم أمريكي على حامل. ثم أجيء طوال ساعة من الزمن تقريبا عن الأسئلة التي أرسلت إلي في واشنطن.

يتفاوت حجم الحضور في هذه اللقاءات بين خمسين وألفين. لكن بفض النظر عن العدد أشعر بالامتنان لرأي هؤلاء الناس. فهم عينة نموذجية تمثل المقاطعات والمناطق التي نزورها: جمهوريون وديمقراطيون، شيب وشبان، سمان ونحاف، سائقو شاحنات وأساتذة جامعات، وربات بيوت، ومحاربون قدماء، ومدرسون، ووكلاء تأمين، ومحاسبون قانونيون، وسكرتيرات، وأطباء، وعاملون في الخدمة الاجتماعية. وهم عموما مهذبون ويصغون بانتباه، حتى حين يختلفون في الرأي معي (أو مع بعضهم بعضا). أما أسئلتهم فتتعلق بوصفات الأدوية، والعجز في الميزانية، وحقوق الإنسان في ميانمار، والإيثانول، وأنفلونزا الطيور، وتمويل المدارس، وبرنامج الفضاء. وكثيرا

ما تدهشني وتفاجئني أسئلتهم: شابة شقراء من قلب الريف تتأشد بأسلوب عاطفي مؤثر الحكومة التدخل في دارفور، أو عجوز أسود من سكان الأحياء الداخلية يختبرني في مجال الحفاظ على التربة.

حين أنظر إلى المحتشدين، أشعر بنوع من التشجيع. أرى في ملامحهم الجد والاجتهاد في العمل. والأمل في طريقة تعاملهم مع أولادهم. الوقت الذي أقضيه معهم يشبه غطسة في نبع منعش. فأحس بعد ذلك أنني تطهرت، وأرضى عن العمل الذي اخترته.

في نهاية اللقاء، يأتي الحاضرون عادة لمصافحتي أو التقاط الصور، أو دفع أولادهم ليطلبوا توقيعني على دفاتر مذكراتهم. يدسون أوراقا في يدي - مقالات، بطاقات النشاط التجاري، ملاحظات مكتوبة بخط اليد، أو سمة الخدمة في القوات المسلحة، أيقونات دينية، تعاويذ تجلب الحظ السعيد. أحيانا يمسك أحدهم بيدي ويخبرني أن أماله عظيمة في، لكنه قلق من أن واشنطن سوف تغيرني وسأصبح مثل الباقيين في السلطة.

كانوا يقولون لي: نرجو أن تبقى كما أنت.

نرجوك لا تخيب رجاءنا.

من تقاليدنا الأمريكية أن نعزو المشكلة في سياستنا إلى نوعية السياسيين. في بعض الأحيان يعبر عن ذلك بلغة خاصة: الرئيس مافون، السيناتور الفلاني متشرد ومتسول. في أحيان أخرى، تصدر إدانة أوسع نطاقا: «جميعهم مهتمون بمصالحهم الخاصة» ويستنتج معظم الناخبين أن الجميع في واشنطن «يلعبون السياسة»، أي أن التصويت أو المواقف تتخذ على النقيض من الضمير، وتعتمد على مساهمات الحملات الانتخابية أو الاستطلاعات أو الولاء للحزب، لا على محاولة فعل ما هو صائب وصحيح. وفي كثير من الأحيان، توجه أقصى الانتقادات من صفوف المعسكر الذي ينتمي إليه السياسي، الديمقراطي الذي «لا يمثل شيئا» أو «الجمهوري بالاسم فقط»، وكلها تؤدي إلى نتيجة واحدة: إذا أردنا إحداث تغيير في واشنطن فعلى طرد الأندال والأشرار.

ومع ذلك، نبقى الأندال والأشرار حيث هم، فمعدل إعادة انتخاب أعضاء مجلس النواب يبلغ زهاء 96%.

يمكن للمختصين في العلوم السياسية تقديم عدد من الأسباب لهذه الظاهرة. ففي عالم اليوم الذي تتصل أجزاءه بعضها ببعض، يصعب اختراق وعي الناخبين الذين تشغلهم أمور الحياة وتشتت انتباههم. ونتيجة لذلك، ينحصر الفوز في ميدان السياسة في مجرد شهرة الأسماء، ولهذا السبب يقضي معظم المرشحين وقتاً طويلاً بين الانتخابات للتأكد من أن أسماءهم تكرر مراراً، في قص الشرائط الحريرية أو مواكب الرابع من تموز/ يوليو أو في برامج أحاديث الصباح يوم الأحد. هنالك ميزة معروفة يتمتع بها المرشح وتجلب التمويل والتبرعات، لأن مجموعات الضغط التمثيلية - على اليمين أو اليسار - تميل إلى التأييد حين يتعلق الأمر بالمساهمات السياسية. وهنالك دور لإعادة رسم حدود الدوائر الانتخابية في عزل وحماية مجلس النواب من التحديات المهمة: في هذه الأيام، يرسم الحزب الحاكم حدود كل منطقة انتخابية للكونغرس بدقة الكمبيوتر لضمان وجود أغلبية واضحة للديمقراطيين أو الجمهوريين داخل تخومها. وفي الحقيقة، ليس من المبالغة القول إن معظم الناخبين لم يعودوا يختارون ممثليهم؛ بل على العكس، الممثلون هم الذين يختارون ناخبهم.

هنالك عامل آخر يؤثر في هذا السياق، نادراً ما ذكر لكنه يساعد في تفسير السبب الذي يجعل استطلاعات الرأي تظهر باستمرار كراهية الناخبين للكونغرس ومحبتهم لأعضائه. وربما يصعب تصديق حقيقة أن معظم السياسيين يتمتعون بشخصيات محببة إلى النفس.

من المؤكد أنني وجدت ذلك يصدق على زملائي الأعضاء. فكل منهم يجسد صفة رائعة في اللقاءات الثنائية - إذ يصعب علي العثور على «راوية» أفضل من تيد كنيدي أو ترينت لوت، أو أسرع بديهية وأذكى وأظرف من كينت كونراد أو ريتشارد شيلبي، أو أكثر دهنًا ووداً من ديببي ستايننو أو ميل مارتينيز. كقاعدة عامة، ثبت أن هؤلاء أذكاء ومجدون يتمتعون بعمق التفكير والاستعداد لتكريس ساعات طويلة، وانتباه مركز على القضايا المؤثرة في ولاياتهم. أجل، هنالك أيضاً أولئك الذين

يشبهون النمط المعروف، الذين يتكلمون دون توقف أو يستأسدون على موظفيهم ومساعدتهم؛ كلما طالت المدة التي أفضيها في قاعة المجلس، تزداد قدرتي على تحديد العيوب والمثالب التي نعاني منها جميعا كأعضاء بدرجات متفاوتة - طبع سيئ هنا، عناد أو تيه وخيلاء هناك. لكن على الأغلب، يبدو أن حاصل هذه السمات والصفات في المجلس لا يزيد عن ذلك الذي نجده في أي شريحة عشوائية من السكان عموما. وحتى عندما أتحدث مع أولئك الزملاء الذين أختلف معهم اختلافا عميقا، يفاجئني فيهم إخلاصهم وصدقهم - رغبتهم في عمل الصواب وجعل بلادهم أفضل حالا وأكثر قوة؛ وفي تمثيل ناخبهم وتجسيد قيمهم بأقصى درجة من الإخلاص تسمح بها الظروف.

إذن، ما الذي جعل هؤلاء الرجال والنساء يبدوون شخصيات متجهمه ومتشددة وعنيدة وغادرة، ووضيعة ودينئة أحيانا، في نشرات الأخبار المسائية؟ ما الخطأ في العملية الذي منع الأشخاص العقلانيين والمنطقيين وأصحاب الضمير من أداء المهمات الضرورية للأمة؟ كلما طالت خدمتي في واشنطن، زاد عدد الأصدقاء الذين أراهم يبحثون في وجهي عن ملامح التغيير وعن أمارات التباهي والتفاخر الجديدة، وعن علامات تلمح لأي ولع بالجدل أو الحذر والاحتراس والتحفظ. بدأت تفحص ذاتي بطريقتي الخاصة؛ فوجدت بعض السمات التي أتقاسمها مع زملائي الجدد، وتساءلت: ما الذي يحول دون تحولي إلى سياسي نمطي من النوع الشائع في الأفلام التلفزيونية الرديئة؟

تمثلت إحدى نقاط الانطلاق لاستقصائي في فهم طبيعة الطموح، ففي هذا المجال على الأقل يتباين أعضاء مجلس الشيوخ. قلة من الناس ينتهي بهم المطاف أعضاء في مجلس شيوخ الولايات المتحدة صدفة؛ فعند الحد الأدنى، يتطلب ذلك قدرا من جنون العظمة، اعتقادا بأنك من بين جميع الموهوبين في ولايتك، مؤهل بدرجة فريدة للتحدث باسمهم؛ اعتقادا قويا بأنك على استعداد لتحمل العملية التي ترفع الروح المعنوية حيناً، وتسبب الحزن والكدر أحيانا، والسخيفة إلى حد ما دوما، التي ندعوها الحملات الانتخابية.

فضلاً عن أن الطموح وحده لا يكفي. فمهما كان تشابك البواعث، المقدسة والمدنسة، التي تدفعنا نحو هدف عضوية مجلس الشيوخ، لا بد أن يظهر أولئك الذين نجحوا في تحقيقه تصميمًا عنيدًا وملتزمًا، مع تجاهل صحتهم وعلاقاتهم وتوازنهم الذهني والنفسي، وكرامتهم غالبًا. بعد انتهاء حملتي الانتخابية الأولى، أتذكر أنني نظرت إلى الروزنامة وأدركت أنني طوال سنة ونصف السنة، لم أأخذ سوى سبعة أيام استراحة. في حين عملت في العادة مدة تراوحت بين اثنتي عشرة وست عشرة ساعة في اليوم. ولم يكن ذلك من الأمور التي أفتخر بها. فقد أشارت ميشيل مرارا خلال الحملة الانتخابية إلى أن ذلك ليس أمرا عاديا.

لكن لا الطموح ولا التصميم على هدف وحيد يفسران سلوك السياسيين. هنالك عاطفة انفعالية مرافقة، ربما تكون أكثر عمقا وبالتأكيد أشد تدميرا، عاطفة تمسك بخناقك بعد الدوار الناجم عن إعلان ترشيحك رسميا، ولا تفك أسرك إلا بعد يوم الانتخابات. هذه العاطفة هي الخوف. الخوف لا من الخسارة فقط، على الرغم من تأثيرها السيئ، بل من التعرض لإذلال كامل ساحق.

على سبيل المثال، ما زالت تعذبني ذكرى خسارتي الوحيدة في السياسة، تلك الهزيمة النكراء عام 2000 على يد المرشح الديمقراطي السيناتور بوبي روش. كان سباقا حدث فيه فعلا كل شيء سيئ يخطر على البال، حيث تضاعفت أخطائي بالمأسي وتضخمت بالملاهي. فبعد أسبوعين اثنين من إعلان ترشيحي، وليس معي من المال سوى بضعة آلاف من الدولارات، فوضت مؤسسة مهمة إجراء أول استطلاع للرأي واكتشفت أن اسم منافسي معروف بنسبة 90% في حين لم يتجاوز اسمي نسبة 11%. أما معدل الموافقة عليه فبلغ زهاء 70% - ولم يتجاوز المعدل بالنسبة لي 8%. وبتلك الطريقة تعلمت واحدة من أهم القواعد المؤسسة للسياسة الحديثة: قم بإجراء استطلاع للرأي قبل أن تعلن ترشيحك.

سألت الأمور بسرعة منذ تلك النقطة. في تشرين الأول / أكتوبر حين كنت في طريقي إلى اجتماع بهدف تأمين موافقة بعض مسؤولي الحزب الذين لم يؤيدوا منافسي بعد، سمعت خبرا في الإذاعة يقول إن ابن السيناتور روش قتل على يد اثنين

من تجار المخدرات خارج منزله. صدمت وحزنت وشعرت بالتعاطف مع السيناتور، وأوقفت حملتي الانتخابية مدة شهر.

وخلال عطلة أعياد الميلاد، بعد أن سافرت إلى هاواي في رحلة قصيرة مدتها خمسة أيام لزيارة جدتي وتجديد علاقتي مع ميشيل وابنتي ماليا (التي بلغت ثمانية عشر شهرا آنذاك)، دعي مجلس شيوخ الولاية إلى جلسة خاصة للتصويت على تشريع لضبط السلاح. ولأن ماليا كانت مريضة وتعذر عليها السفر بالطائرة، تقيت عن التصويت فسقط مشروع القانون. وبعد يومين، نزلت من الطائرة في الصباح (بعد رحلة ليلية) في مطار اوهارا، لأجد طفلة تبكي، وزوجة لا تكلمني، وقصة على الصفحة الأولى في «شيكاغو تريبيون» تقول: إن مشروع قانون ضبط الأسلحة الذي فشل كان بحاجة إلى بضعة أصوات، أما سيناتور الولاية والمرشح لعضوية الكونغرس أوباما فقد «قرر البقاء في إجازة» في هاواي. اتصل بي مدير حملتي الانتخابية وذكر أن الدعاية المحتملة لمنافسي سوف تظهر قريبا: أشجار نخيل، ورجل يجلس مسترخيا على مقعد الشاطئ ويرشف من قذح الكوكتيل المثلج، ونغمات حاملة لفيثار يعزف في الخلفية، وفجأة يصرخ صوت مجلجل: «في حين تعاني شيكاغو من أعلى معدل للجريمة في تاريخها، هاهو باراك أوباما...».

قاطعته هنا بعد أن فهمت مقصده.

وهكذا، في منتصف الحملة الانتخابية عرفت في داخلي أنني سأخسر. ومنذ ذلك الحين كنت أستيقظ كل صباح وقد غمرني شعور غامض بالهلع، مدركا أن علي قضاء النهار مبتسما ومصافحا الأيدي ومتظاهرا بأن كل شيء يسير وفقا للخطة المرسومة. في الأسابيع القليلة السابقة على الانتخابات التمهيدية، استعدت حملتي بعض الزخم: أبلت بلاء حسنا في المناظرات التي غطتها وسائل الإعلام أحيانا، حيث تابعت بطريقة إيجابية اقتراحاتي فيما يتعلق بالرعاية الصحية والتعليم، بل تلقيت تأييدا من «شيكاغو تريبيون» لكنه جاء ضعيفا جدا ومتأخرا جدا. ثم اكتشفت أن السباق قد بدأ وخسرت بفارق واحد وثلاثين نقطة.

لا أقصد أن السياسيين وحدهم يعانون مثل هذه الخيبات. لكنهم خلافا لمعظم الناس الذين يستطيعون لعق جراحهم في السر، يخسرون علنا وعلى رؤوس الأشهاد. يجب عليك إلقاء خطبة تعترف فيها بالهزيمة في قاعة غادرها نصف الحضور، وأمارات الشجاعة يجب أن تملو وجهك وأنت تواسي المساعدين والأنصار، وتوجه عبارات الشكر إلى كل من قدم المساعدة، وتقدم الطلبات المحرجة لمزيد من العون في سداد الديون. أنت تؤدي هذه المهمات على أفضل وجه، لكن بغض النظر عما تقوله لنفسك - مدى اقتناعك بأن سبب الخسارة يعود إلى التوقيت السيئ أو الحظ العاثر أو نقص المال - فإن من المستحيل ألا تشعر على أحد المستويات وكأن المجتمع بأسره رفضك شخصيا، وأنت لا تملك المؤهلات والسمات الضرورية للنجاح، وتظن أن كلمة (فاشل) تومض في أذهان الناس كلما شاهدوك في أي مكان تذهب إليه. هذه المشاعر لم يختبرها معظم الناس منذ مرحلة المدرسة الثانوية، حين رفضتك صديقتك هازئة أمام صاحباتها، أو أخطأت خطأ ذريعا في إحدى المباريات - تلك الأنواع من المشاعر التي ينظم البالغون الراشدون حياتهم بحكمة وحصافة لتجنبها.

تخيل إذن تأثير هذه العواطف الانفعالية ذاتها على سياسي مشهور، نادرا ما فشل (خلافا لي) في حياته - كان لاعبا أساسيا وموهوبا في المدرسة الثانوية، ونال في صفه أعلى الدرجات (وألقى الخطبة الوداعية عند التخرج)، في حين كان أبوه عضوا في مجلس الشيوخ أو أدميرالا، وكرر على مسامعه منذ الطفولة أن مستقبلا عظيما ينتظره. أتذكر حديثا مع مدير تنفيذي في إحدى الشركات كان نصيرا متحمسا لنائب الرئيس آل غور خلال السباق الرئاسي عام 2000. كنا نجلس في مكتبه الفخم، المطل على منهاتن، حين أخذ يصف لي لقاء معه بعد زهاء ستة أشهر من الانتخابات، عندما سعى وراء المستثمرين لتمويل مشروعه التلفزيوني الذي كان في مهده آنذاك.

قال لي المدير: «بدا الأمر غريبا. فها هو هنا، نائب رئيس سابق، وكان قبل بضعة أشهر على وشك أن يصبح أقوى رجل على الكوكب الأرضي. خلال الحملة الانتخابية، كنت أتلقى اتصالاته في أي وقت، وأعيد ترتيب جدول مواعيدي كلما أراد الاجتماع بي. لكن فجأة، بعد الانتخابات، لم أستطع منع نفسي حين يدخل مكنتي من الشعور بأن

اللقاء معه عبء ثقيل. كرهت الاعتراف بذلك، لأنني أحبه فعلا. لكنه، على مستوى من المستويات، لم يكن آل غور، نائب الرئيس. بل مجرد واحد من مئات الأفراد الذين يأتون لمقابلتي كل يوم سعيا وراء المال، وهذا ما جعلني أدرك مدى المنحدر الشاهق الذي تقفون أنتم السياسيون على حافته»

منحدر شاهق، وهاوية سحيقة. خلال السنوات الخمس الماضية، أظهر آل غور حجم الرضى والقناعة والتأثير الذي تقدمه الحياة بعد الخروج من معترك السياسة، وأظن أن المدير التنفيذي لا يزال يتلقى اتصالات وزيارات نائب الرئيس السابق بتشوق. ومع ذلك أتخيل أن آل غور استشعر حتما بعد خسارة انتخابات عام 2000، التغيير الذي أصاب صديقه. فعندما جلس هناك، وطرح فكرته عن مشروعه التلفزيوني، وحاول تحسين الوضع السيئ إلى أقصى حد، فكر بالتأكيد بمدى سخف وعبثية الظروف التي وجد نفسه فيها؛ كيف خسر كل شيء بعد حياة حافلة بالعمل والنشاط بسبب تذبذب في التصويت لم يأت لمصلحته، في حين جلس قبالته صديقه المدير وعلى وجهه ابتسامة استعلاء، مع أن شركته ربما لم تحقق نجاحا تجاريا باهرا، وربما تراجعت أسعار أسهمها أو اتخذ قرارا استثماريا متهورا، ومع ذلك يفخر بإنجازاته، ويتمتع بتعويض مالي كبير، ويمارس سلطته ونفوذه. العدالة غائبة، لكن غيابها لن يغير الحقائق فيما يتعلق بنائب الرئيس السابق. وعلى شاكلة معظم الذين عملوا في المجال العام، عرف آل غور ما الذي ينتظره عندما قرر الترشح. ففي السياسة يمكن أن تكرر العمل مرة ثانية لكن ليس فيها مكان إلا للأوائل.

* * *

معظم خطايا السياسة مشتق من هذه الخطيئة الكبرى - الحاجة الماسة إلى الفوز، وضرورة عدم الخسارة. من المؤكد أن ذلك هو جوهر المسعى لجمع المال. قبل القوانين الناظمة لتمويل الحملات الانتخابية والمراسلين المتطفلين الفضوليين، كان المال هو الذي يصنع السياسة بواسطة الرشى السافرة؛ وكان بمقدور السياسي التعامل مع مال حملته كأنه حسابه المصرفي الخاص ويقبل الدعوات للولائم المترفة؛ وشاعت المكافآت الضخمة المقدمة من الساعين للنفوذ، واستطاع من يقدم أعلى سعر

صياغة القانون والتشريع. وإذا صدقت التقارير الصحفية التي ظهرت حديثاً، فإن هذه الأشكال الفاحشة من الفساد لم تختف عن الساحة كلياً؛ وعلى ما يبدو، ما يزال في واشنطن من يعدون السياسة وسيلة للفنى وسلماً للثراء، وفي حين لا يصل غباؤهم عموماً إلى حد قبول مبالغ مالية صغيرة، إلا أنهم على أتم الاستعداد للاهتمام بالمساهمين وتملقهم ومحاباتهم إلى أن يأزف الوقت المناسب أخيراً للانضمام إلى جماعات الضغط المربحة وتمثيل مصالحها.

لكن في معظم الأحيان، لا يمارس المال نفوذه على السياسة بهذه الطريقة. فقلة من جماعات الضغط تعرض مالا أو تقدم رشى بشكل سافر إلى المسؤولين المنتخبين. فهي ليست مضطرة لذلك. لأن نفوذها يأتي ببساطة من صلتها التي تفوق بقوتها صلة الناخبين العاديين بهم، وامتلاكها معلومات لا يعرفونها، وتمتعها بقوة التحمل والجلد والدأب حين يتعلق الأمر بترويج بند غامض في قانون الضرائب يفل مليارات الدولارات على عملائها ولا يأبه له الآخرون.

فيما يتعلق بالسياسيين، لا يمثل المال الهدف المقصود دوماً. فمعظم أعضاء مجلس الشيوخ، على الأقل، من الأثرياء أصلاً. بل يعني المحافظة على المكانة والسلطة؛ وترهيب المنافسين والمتحدين وإبعاد شبح الخوف. لا يمكن للمال أن يضمن الفوز - فهو لا يستطيع شراء العاطفة، أو الشخصية الكاريزمية الآسرة، أو القدرة على رواية قصة بأسلوب ممتع. لكن في حالة الافتقار إلى المال، والإعلانات الدعائية التلفزيونية التي تستهلكه كله، سوف تخسر الانتخابات حتماً.

حجم المبالغ المالية المستخدمة يحبس الأنفاس، خصوصاً في السباقات التي تجري في الولايات الكبرى التي تتعدد فيها الأسواق الإعلامية. فحين كنت في مجلس شيوخ النيوي، لم أضطر إلى إنفاق أكثر من مئة ألف دولار على السباق؛ وفي الحقيقة، اشتهرت بالاعتدال واتباع الأساليب القديمة حين يتعلق الأمر بجمع التبرعات، وشاركت في تمرير أول تشريع لتنظيم تمويل الحملات الانتخابية طوال خمسة وعشرين عاماً، ورفضت الولاثم من جماعات الضغط، والشيكات من الجماعات المؤيدة للصيد والمدافعة عن مصالح شركات التبغ. وحين قررت الترشح لعضوية مجلس الشيوخ، اضطر مستشاري

الإعلامي، ديفيد اكسلرود، أن يشرح لي حقائق الحياة. واعتمدت خطة حملتنا على ميزانية هزيلة أتى معظمها من الأنصار والمؤيدين على مستوى القاعدة الشعبية و«الإعلام المكتسب» - أي القدرة على صنع أخبارنا بأنفسنا. ومع ذلك، أبلغني ديفيد أن أسبوعاً من الإعلانات الدعائية التلفزيونية في سوق وسائل الإعلام في شيكاغو سيكلف زهاء نصف مليون دولار. أما الدعاية للحملة في بقية أرجاء الولاية مدة أسبوع فتكلف حوالي ربع مليون دولار. وبذلك، تبلغ الميزانية النهائية للانتخابات التمهيدية، بعد حساب تكلفة أربعة أسابيع من الدعاية التلفزيونية، والمصروفات العامة ورواتب الموظفين والمساعدين في حملة تشمل الولاية بأسرها، زهاء خمسة ملايين دولار. وعلى افتراض أنني سأفوز في الانتخابات التمهيدية، سوف أحتاج بعد ذلك إلى جمع عشرة أو خمسة عشر مليوناً إضافية للانتخابات العامة.

عدت إلى البيت تلك الليلة لأكتب قائمة بأسماء جميع الأشخاص الذين يمكن أن يساهموا في الحملة. ووضعت جانب اسم كل منهم الحد الأعلى من المبلغ الذي أستطيع دون حرج طلبه منه.

إجمالي المبلغ وصل إلى خمسمائة ألف.

في غياب الثروة الشخصية، هنالك سبيل واحد لجمع المال المطلوب لخوض سباق الترشح للكونغرس الأمريكي: يجب أن تطلبه من الأثرياء والموسرين. في الأشهر الثلاثة الأولى من الحملة، كنت أغلق باب الغرفة وأجلس مع مساعدي لشؤون التبرعات وأتصل بالمتبرعين الديمقراطيين السابقين. لم يكن الأمر ممتعاً أبداً. بعضهم كان يفلق الخط في وجهي. وفي أحيان كثيرة كانت السكرتيرة تتسلم رسالتي وتعدني بالاتصال لاحقاً، لكنها لا تفعل، فأتصل أنا مرتين أو ثلاثاً إلى أن أتخلى عن المحاولة أو يجيبني الشخص المعني ويرفض بأسلوب مهذب. بدأت أخلق الأعذار لتجنب اللقاءات خلال هذه الاتصالات - الدخول إلى الحمام، الاستراحة لشرب القهوة، تفتيح خطبة التعليم للمرة الثالثة أو الرابعة. في بعض الأحيان خلال هذه الجلسات فكرت بجدي، الذي عمل في منتصف العمر في بيع بوالص التأمين على الحياة لكنه لم يكن يصيب نجاحاً فيه. وتذكرت تبريحه كلما حاول ترتيب مواعيد مع

أشخاص يفضلون قلع أضرارهم على التحدث مع مندوب التأمين، إضافة إلى نظرات الاستهجان التي يتلقاها من جدتي، التي كسبت قدرا أكبر من المال مقارنة به طوال حياتهما الزوجية.

عرفت أكثر من أي وقت آخر ما شعر به جدي آنذاك.

عند نهاية الشهور الثلاثة، لم يزد المبلغ الذي جمعته الحملة عن ربع مليون دولار - أي أقل بكثير من الحد الأدنى. وما زاد الطين بلة أن السباق أبرز ما يعده الكثير من السياسيين أسوأ كوابيسهم: خصم ذاتي التمويل متخم الجيوب كان اسمه بليز هول، باع نشاطه التجاري المالي إلى غولدمان ساكس قبل بضع سنوات بمبلغ 531 مليون دولار. ومما لا شك فيه أنه امتلك رغبة حقيقية، وإن لم تكن محددة، في خدمة وطنه، وكان وفقا لجميع المعايير رجلا لامعا ذكيا. لكنه عانى خجلا مؤلما في الحملة الانتخابية، وبدا من أسلوبه الغريب الجواني وكأنه أمضى معظم عمره وحيدا أمام شاشة الكمبيوتر. وأحسب أنه مثل الكثيرين، ظن أن السياسي - خلافا للطبيب أو قائد الطائرة أو السباك - لا يتطلب خبرة خاصة في أي شيء نافع، وأن رجل أعمال مثله قادر على الأداء والإنجاز على الأقل بمستوى، وربما أفضل من أي سياسي محترف شاهده على شاشة التلفزيون. في الحقيقة، عد السيد هول تضلعه من الأرقام مصدر نفع وقوة لا يقدر بثمن: في إحدى مراحل الحملة كشف أمام أحد المرشحين عن معادلة رياضية وضعها للفوز في الحملات الانتخابية، خوارزمية تبدأ على النحو التالي:

$$\text{الاحتمال} = 1 / (1 + \text{المصروفات} \times (-1) \times (-3.9659056 + \text{ثقل الانتخابات العامة}) \times \dots (1,92380219)$$

وتنتهي بعدد من العوامل التي يتعذر فك شيفرتها.

جعل ذلك كله من السهل إلحاق الهزيمة بمنافسي السيد هول - لكن في صباح أحد أيام شهر أبريل أو مايو، حين خرجت من المرأب الدائري في المجمع السكني حيث أقيم وتوجهت نحو المكتب، استقبلني صف خلف صف من اللافتات القماشية الكبيرة الملونة بالأحمر والأبيض والأزرق، كتب عليها: بليز هول إلى مجلس الشيوخ.

شاهدت اللافتات على امتداد خمسة أميال في كل شارع وكل طريق سريع وكل اتجاه وركن، على واجهات محلات الحلاقة وعلى الأبنية المهجورة وأمام مواقف الحافلات وخلف طاوولات متاجر البقالة - لافتات هول انتشرت في كل مكان، مثل زهور الربيع في حقل أخضر.

هنالك قول شائع في ميدان السياسة في الينوي: «اللافتات لا تدلي بأصواتها»، أي أنك لا تستطيع الحكم على نتيجة السباق الانتخابي من عدد لافتات المرشح. لكن لم يشاهد أحد في الينوي خلال مسار الحملات الانتخابية مثل هذا العدد من اللافتات واللوحات الإعلانية التي وضعها السيد هول في يوم واحد، أو الكفاءة المرعبة لطاقمه من العمال المأجورين في وضع ورفع لافتات هول في حدائق جميع البيوت خلال أمسية واحدة. بدأنا نقرأ عن زعماء بعض أحياء السود الذين قرروا فجأة أن السيد هول هو المدافع عن الأحياء الداخلية في المدن، وبعض الزعماء في أقاصي الولاية الذين امتدحوا دعم السيد هول للمزارع العائلية. ثم هناك الإعلانات الدعائية التلفزيونية، التي استمرت ستة أشهر كاملة حتى يوم الانتخابات، على كل محطة في كل أرجاء الولاية على مدار الساعة - بليز هول مع المسنين، بليز هول مع الأطفال، بليز هول على استعداد لإنقاذ واشنطن من هيمنة المصالح الخاصة. وبحلول كانون الثاني / يناير 2004، احتل المركز الأول في استطلاعات الرأي، وبدأ أنصاري يتصلون بي مطالبين بإلحاح أن أفعل شيئاً، وأن أظهر على شاشة التلفزيون فوراً وإلا سيضيع كل شيء.

ماذا كان بمقدوري أن أفعل؟ قلت مفسراً: إن صا في الموجودات لدي سلبي، وذلك خلافاً للسيد هول. وفي حالة حدوث أفضل السيناريوهات، فإن حملتنا لديها ما يكفي من المال للاستمرار أربعة أسابيع بالضبط من الإعلانات التلفزيونية، وبسبب هذه الحقيقة، فإن من غير المنطقي أن ننفق ميزانية الحملة كلها في شهر آب / أغسطس. كنت أقول للأنصار والمؤيدين: عليكم التحلي بالصبر. تشبثوا بالثقة. لا تدعوا الهلع يسيطر عليكم، ثم أفضل خط الهاتف، وأنظر عبر النافذة، فأشاهد عربة الدعاية التي يتجول بها هول في أرجاء الولاية، كبيرة كالباحرة التي تمخر عباب المحيط، وأسأل نفسي هل حان الوقت للهلع.

كنت أكثر حظا من معظم المرشحين في مثل هذه الظروف. فلسبب من الأسباب بدأت حملتي تولد تلك السمة الغامضة المراوغة المميزة للزخم والأزيز؛ وأصبح من الدارج أن يروج المتبرعون الأثرياء قضيتي، في حين بدأ المتبرعون الأقل ثراء يرسلون «شيكاتهم» عبر الإنترنت بوتيرة لم نتوقعها أبدا. والمفارقة أن الحصان الأسود الذي مثلته وفر لي الحماية من أخطر الشركاء والمأزق المصاحبة لجمع التبرعات: معظم لجان العمل السياسي في الشركات تجنبنتني، ولم أكن مدينا لها بشيء؛ والقلة التي عبرت فعلا عن دعمها، مثل عصبة الناخبين المحافظين، كانت تمثل نمطيا القضايا التي آمنت بها وناضلنا من أجلها طويلا. ما زال السيد هول يتفوق علي في مجال الإنفاق بنسبة ستة إلى واحد. لكن يعود إليه فضل عدم عرض أي إعلان دعائي سلبي ضدي (وربما شعر بالندم لذلك). النقاط التي حصلت عليها في استطلاعات الرأي ظلت ضمن مسافة قريبة من نقاطه، وفي الأسابيع الأخيرة من الحملة، حين بدأت دعايتي التلفزيونية ونقاطي بالارتفاع، تفجرت حملته عندما ظهرت مزاعم تشير إلى شجار عنيف مع زوجته السابقة.

وهكذا، لم يمثل الافتقار إلى الثروة أو دعم وتأييد الشركات المهمة حاجزا حال بيني وبين النصر. ومع ذلك، لا أستطيع الافتراض أن السعي إلى المال لم يغيرني بطريقة ما. من المؤكد أنه استأصل أي إحساس بالخجل عانيته ذات مرة عند الطلب من الغرباء التبرع بمبالغ مالية كبيرة. وبحلول نهاية الحملة، غابت المضايقة والهدر اللذان صاحبا ذات مرة اتصالاتي الهاتفية التوسلية. دخلت المعمة وحاولت رفض الإجابة بلا.

لكن ما أقلقني تغيير آخر. فقد وجدت نفسي أفضي وقتا متزايدا مع الأغنياء والنافذين - وشركاء في المؤسسات القانونية، ومسؤولي بنوك الاستثمار، ومديري صناديق التحوط، ورؤساءاليين من أصحاب المشروعات التجارية. على وجه العموم كانوا أذكاء وبارعين ومثيرين للاهتمام، ومتضلعين من السياسة العامة، وليبيراليين في سياستهم، ولا ينتظرون أكثر من أن تسمع آراؤهم مقابل أموالهم. لكنهم عبروا، بطريقة موحدة تقريبا، عن وجهات نظر طبقتهم: نسبة الواحد

بالمائة من أصحاب أعلى دخل، القادرين على دفع ألفي دولار إلى مرشح سياسي. كانوا يؤمنون بالسوق الحر والنظام التعليمي القائم على الكفاءة والأهلية والقدرة (لا على المزايا الطبقية أو المالية)؛ وصعب عليهم تخيل وجود أي آفة اجتماعية لا يمكن معالجتها بالدرجات العالية في اختبار دخول الجامعة. وعيل صبرهم من السياسة الحمائية، وعدوا النقابات متعبة ومسببة للمشكلات، وتعاطفوا على نحو خاص مع الذين تأثرت حياتهم تأثرا جذريا بحركة رأس المال العالمية. ومعظمهم من المؤيدين العنيدين لإباحة الإجهاض وضبط السلاح، وتراودهم شكوك غامضة حول العاطفة الدينية العميقة.

وعلى الرغم من تلاقي وجهات نظرنا تجاه العالم بطرق عديدة - درسنا في المدارس ذاتها، وقرأنا الكتب نفسها، وشعرنا بالقلق نفسه على أولادنا - إلا أنني وجدت نفسي أتجنب بعض الموضوعات خلال الحوار معهم، محاولا إخفاء الخلافات المحتملة، وتوقع آمالهم وطموحاتهم. في القضايا الجوهرية كنت صريحا ومباشرا؛ لم أواجه مشكلة في إبلاغهم بأن التخفيضات الضريبية التي تلقوها من جورج بوش يجب عكسها. وكنت أحاول بقدر ما أستطيع أن أتقاسم معهم وجهات النظر التي سمعتها من شرائح أخرى من الناخبين: الدور المشروع للدين في السياسة، مثلا، أو المدلول الثقافي العميق للسلاح في المناطق الريفية من الولاية.

ومع ذلك، أعرف أنني أصبحت، كماقبة لجمع التبرعات، أكثر شبها بالمتبرعين الأثرياء الذين التقيت بهم، بمعنى أنني قضيت مزيدا من الوقت بعيدا عن الكفاح، خارج عالم الجوع والإحباط والخوف والتهور واللاعقلانية، عالم المشقة التي يعانيها 99% من السكان الآخرين - أي عالم الناس الذين دخلت الحياة العامة من أجل خدمتهم. وبطريقة أو بأخرى، أظن أن هذا يصدق على أعضاء مجلس الشيوخ جميعا: كلما طال عهدك بالعضوية، ضاق مدى تفاعلاتك. لربما تحاول منع ذلك عبر الاجتماعات مع الأهالي المحليين وجولات الإصغاء والاستماع للمواطنين والتوقف في الأحياء القديمة. لكن جدول مواعيدك يملئ عليك أن تتحرك في مدار مختلف عن معظم الناس الذين تمثلهم.

ومع اقتراب السباق التالي، ربما يدعوك صوت جواني قائلاً: ليس من الضروري أن تعاني مرة أخرى كل شقاء وعذاب جمع المبالغ الصغيرة من المال. وتدرك أنك فقدت السمّة التي ميزتك في البداية؛ الوجه الجديد؛ وأنت لم تغير شيئاً في واشنطن، وجلبت التعاسة للعديد من الناس بالتصويت في المجلس. السبيل السهل القليل العقبات - عملية جمع التبرعات التي تنظمها المصالح الخاصة، ولجان العمل السياسي في الشركات، وجماعات الضغط النافذة - يلوح لك مغفياً ومغرباً إلى أبعد حد، وإذا تعارضت آراء هؤلاء الخبراء والمطلعين على بواطن الأمور مع الآراء التي تبنيها ذات مرة، تتعلم عقلنة وترشيد التغييرات بوصفها أمراً يتعلق بالواقعية والتسوية وفهم الإجراءات الروتينية المتبعة. أما مشكلات الناس العاديين، وأصوات بلدات المناطق الصناعية أو المناطق الداخلية التي تعاني الانحسار والانحطاط، فتغدو صدى بعيداً لا واقعا ملموساً، تجريدات نظرية يجب إدارتها لا معارك يجب خوض غمارها.

هناك قوى أخرى تؤثر في عضو الشيوخ. فعلى الرغم من أهمية المال في الحملات الانتخابية، إلا أن جمع التبرعات وحده لا يضع المرشح على القمة. فإذا أردت أن تربح في السياسة - أو إذا لم ترد أن تخسر - فإن للجماعات المنظمة أهمية النقد السائل، خصوصاً في الانتخابات التمهيدية التي لم تحقق النجاح المطلوب، في عالم يعاد رسم خريطته السياسية ويقسم ناخبوه، لأنها تعد أهم سباق يواجه أي مرشح. قلة من الناس يملكون الوقت الكافي هذه الأيام أو الميل للتطوع في حملة سياسية، خصوصاً وأن المهمات اليومية للعمل في الحملة الانتخابية تشمل لعق ملفات الرسائل ودق الأبواب، لا كتابة مسودات الخطب أو ابتكار أفكار عظيمة. ولذلك، إذا كنت مرشحاً بحاجة إلى مساعدين سياسيين أو قوائم بالناخبين، عليك أن تذهب إلى الجماعات المنظمة. يعني ذلك للديمقراطيين النقابات والجماعات البيئية والمؤيدة لإباحة الإجهاض. وللجمهوريين اليمين الديني، وغرف التجارة المحلية، وجمعيات الأسلحة الوطنية، والمنظمات المناهضة لزيادة الضرائب.

لم أشعر بالارتياح قط لتعبير «المصالح الخاصة» الذي يجمع معاً شركة «اكسون موبيل»، وصناع الآجر، وجماعات الضغط المدافعة عن شركات الأدوية، وآباء الأطفال

من ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة. لن يتفق معي معظم العلماء المختصين بالعلوم السياسية على الأرجح، لكن ثمة فارق، برأيي، بين جماعات الضغط المؤيدة للشركات التي يعتمد نفوذها على المال وحده، وجماعات مشابهة من الأفراد - بدءا بعمال النسيج وهواة الأسلحة وانتهاء بالمحاربين القدماء وأصحاب المزارع العائلية - التي ترص الصفوف معا للدفاع عن مصالحها؛ بين الذين يستخدمون القوة الاقتصادية لتضخيم نفوذهم السياسي إلى درجة تتجاوز عددهم، وأولئك الذين يكتفون بالسعي لتجميع أصواتهم بهدف ترجيح كفة ممثليهم. المجموعة الأولى تدمر فكرة الديمقراطية ذاتها. والثانية تقبع في صميمها.

ومع ذلك، لا يكون تأثير جماعات الضغط التمثيلية على المرشحين للمجلس كبيرا على الدوام. إذ لا يمكن الاعتماد عليها وحدها للحفاظ على العضوية الفاعلة، والإبقاء على تدفق التبرعات، وسماع صوتك وسط الضجيج. فهذه الجماعات التي تمارس تأثيرا في السياسة ليست مصممة لترويج وتشجيع المصلحة العامة. وهي لا تبحث عن أكثر المرشحين عمقا في التفكير أو كفاءة وأهلية أو اتساعا في الأفق لدعمه وتأييده، بل تركز على مجموعة ضيقة من الاهتمامات - المعاشات التقاعدية، مثلا، أو دعم منتجاتها، أو تأييد قضيتها. وبتعبير أبسط لديها دوافع شخصية أو مصالح أنانية وتريد منك، أنت المسؤول المنتخب، أن تحرص عليها بمساعدتها.

على سبيل المثال، خلال حملتي الانتخابية التمهيدية، لا بد أنني أجبت عن خمسين استبيانا على أقل تقدير. لم يكن أي منها غامضا أو مراوغا، فقد كانت تحتوي، نمطيا، لائحة من عشرة أسئلة أو اثني عشر سؤالاً، تتبع الخطوات التالية: إذا انتخبت، هل تتعهد بإبطال القانون الذي أدى إلى طرد الأرامل والأيتام إلى الشارع؟

أملى علي ضيق الوقت الاكتفاء بالإجابة عن الاستبيانات التي أرسلتها المنظمات القادرة فعلا على دعمي وتأييدي والموافقة على برنامجي (وفقا لسجلي في التصويت، لم أحظ بدعم وتأييد جمعية الأسلحة الوطنية ولا جمعية الحق في الحياة، مثلا)، ولذلك أمكنتني الإجابة بنعم عن معظم الأسئلة دون الشعور بالانزعاج. لكن كثيرا ما كنت أصادف سؤالاً يدعوني إلى التوقف والتأمل. فقد أوافق مع إحدى النقابات على

الحاجة إلى فرض معايير العمل والبيئة على قوانيننا التجارية، لكن هل أعتقد أن من الضروري إلغاء اتفاقية «نافتا»؟ ربما أوافق على ضرورة أن تحتل الرعاية الصحية الشاملة قمة أولويات الأمة، لكن هل يستلزم ذلك أن يمثل التعديل الدستوري أفضل طريقة لتحقيق ذلك الهدف؟ وجدت نفسي أتجنب إعطاء إجابة حاسمة عن مثل هذه الأسئلة وأشرح في الهوامش الصعوبة التي تشملها الخيارات السياسية. وكان أفراد طاقمي يهزون رؤوسهم استياء. فأعطاء إجابة خاطئة واحدة برأيهم سوف تجعل الموافقة، والعمال، واللوائح تذهب كلها إلى المنافس. وفكرت بأن إرضاءهم سيؤدي إلى وضعي في إसार نمط التطلع الحزبي الانعكاسي الذي وعدت الناخبين بالمساعدة على إنهائه.

قل شيئاً خلال الحملة الانتخابية وافعل نقيضه بعد الفوز، وستصبح سياسياً نمطياً بوجهين ولسانين.

فقدت بعض المؤيدين بسبب عدم تقديم الإجابة المرغوبة. لكن في بعض الأحيان، فاجأتنا إحدى المجموعات وأعطت موافقتها وتأييدها على الرغم من الإجابة المنفرة.

وفي أحيان أخرى لم يكن من المهم كيف تجيب عن أسئلة الاستبيان. فإضافة إلى السيد هول، كان أقوى منافس لي في الانتخابات التمهيدية لمجلس الشيوخ الأمريكي المفتش المالي لولاية إلينوي، دان هاينز، وهو رجل طيب وموظف كفاء كان والده رئيساً لمجلس شيوخ الولاية، ومستشاراً لمقاطعة كوك، وعضواً ورئيساً للجنة الوصاية، وعضواً في اللجنة الوطنية الديمقراطية، وواحداً من أكثر الشخصيات السياسية نفوذاً وصلات في الولاية. حتى قبل أن يدخل السباق، نال دان تأييد 85 من الزعماء الديمقراطيين في المقاطعات (من أصل 102)، وأغلبية زملائي في مجلس شيوخ الولاية، ومايك ماديفان الذي كان رئيساً لمجلس النواب وزعيماً للحزب الديمقراطي في ولاية إلينوي. أما مراجعة قائمة المؤيدين على موقع دان على الشبكة الإلكترونية فتشبه مشاهدة لائحة الأسماء التي يقدم لها المخرج الشكر في نهاية فيلمه السينمائي - طويلة إلى حد أنك تمل، فتفاد الصالة قبل أن تنتهي!

على الرغم من ذلك كله، تشبثت بأمل الحصول على بعض التأييد والمناصرة، خصوصاً من المنظمات العمالية. فقد بقيت طوال سبع سنين حليفها في مجلس شيوخ الولاية، ورعيت العديد من مشروعات قوانينها ودافعت عن قضيتها في المجلس. عرفت أن اتحاد العمال الأمريكي ومجلس المنظمات الصناعية أيد أولئك الذين تمتعوا بسجل مؤثر من التصويت لصالحهما. لكن مع استمرار الحملة بدأت تحدث أمور غريبة وغير عادية. فقد عقد سائقو الشاحنات جلسة التأييد والمصادقة في شيكاغو في اليوم الذي كان علي الذهاب إلى سبرينغفيلد للتصويت؛ ورفضوا تغيير الموعد، فحصل السيد هاينز على تأييدهم وموافقتهم حتى دون الاستماع إلي. وعند حضور حفل عمالي خلال معرض ولاية إلينوي، أبلغنا بحظر لافتات الحملات الانتخابية؛ وما إن وصلنا أنا وطاقم المساعدين، حتى اكتشفنا أن صور وملصقات هاينز تملأ القاعة. وفي أمسية جلسة اتحاد العمال الأمريكي ومجلس المنظمات الصناعية، لاحظت أن عدداً من أصدقائي العماليين يتجنبون النظر إلي عندما دخلنا القاعة. فتقدم رجل عجوز يرأس واحداً من أكبر فروع الاتحاد المحلية وربت ظهره.

قال وعلى وجهه ابتسامة أسفة: «ليس في الأمر شيء شخصي. فالعلاقة بيني وبين توم هاينز تعود إلى خمسين عاماً. نشأنا في الحي ذاته وننتمي إلى الأبرشية نفسها. لقد شاهدت بعيني داني ينمو ويكبر».

قلت له: إنني أتفهم موقفه.

«ربما يمكنك أن تحل محل داني حين ينتقل إلى المجلس، ما رأيك؟ ستكون مراقباً مالياً ممتازاً»

ذهبت إلى مساعدي وأخبرتهم بأننا لن نحظى بموافقة وتأييد الاتحاد العمالي ومجلس المنظمات الصناعية.

مرة أخرى تحسنت الأمور. فقد انشق زعماء عدد من أكبر نقابات العاملين في الخدمات - اتحاد إلينوي للمدرسين والنقابات الممثلة للعاملين في النسيج والفنادق وخدمات الأطعمة الجاهزة - واختاروا تأييدي بدلاً من هاينز، وثبت أن دعمهم كان

حاسما في إعطاء حملتي بعض الثقل والأهمية. كانت مخاطرة من جانبهم؛ فلو خسرت، فستدفع هذه النقابات الثمن وتفقد مصداقيتها وتأييد أعضائها.

ولذلك أدين بالفضل لهذه النقابات. حين يتصل بي زعماءها أبذل قصارى جهدي للاتصال بهم فوراً. ولا أعد ذلك أمراً مفسداً بأي حال؛ فلا مانع عندي من الشعور بالالتزام تجاه العاملين في الرعاية الصحية المنزلية الذين ينظفون مبولات المرضى كل يوم مقابل أجر لا يتجاوز الحد الأدنى كثيراً، أو تجاه المدرسين في بعض من أصعب وأقسى المدارس في البلاد، وبعضهم يضطر لشراء الأقلام والدفاتر لطلابهم من جيبيهم الخاص في بداية كل عام دراسي. لقد دخلت معترك السياسة دفاعاً عن هؤلاء المواطنين ويسرنني أن تذكرني النقابة بكفاحهم ومعاناتهم.

لكنني أعرف أيضاً أن هذه الالتزامات والواجبات سوف تتصادم يوماً ما مع التزامات وواجبات أخرى - تجاه أطفال الأحياء الداخلية غير القادرين على القراءة مثلاً، والأطفال الذين لم يولدوا بعد ومع ذلك تتقلهم الديون، وبدأت تظهر آثارها - اقترحت مثلاً دفع علاوات إضافية للمدرسين، وطالبت برفع كفاءة معايير إنتاج الطاقة إلى أفضل معدل فيما يتعلق بحجم الوقود المستهلك، على الرغم من معارضة أصدقائي في اتحاد العاملين في صناعة السيارات. أحب أن أقول لنفسي إنني سأستمر في موازنة القضايا وفقاً لجدارتها - مثلما أمل أن يوازن منافسي الجمهوري التعمد بعدم فرض ضرائب جديدة أو معارضة أبحاث الخلايا الجذعية الذي أطلقه قبل الانتخابات في ضوء ما هو أفضل للوطن ككل، بغض النظر عما يطلبه أنصاره ومؤيديه. أمل أن أستطيع يوماً ما مقابلة أصدقائي النقابيين وشرح السبب المنطقي وراء موقفي، وكيف يتسق وينسجم مع قيمي ومبادئ ومصالحهم على المدى الطويل.

لكن أظن أن الزعماء النقابيين لن يروا الأمور دوماً بهذه الطريقة. فربما يأتي زمن يعدون موقفي خيانة. وينبهون الأعضاء إلى أنني بعت قضيتهم. وقد أتلقى رسائل حانقة واتصالات هاتفية غاضبة. وربما لن يؤيدوا ترشيحي في المرة القادمة.

إذا تكرر حدوث ذلك فربما تخسر السباق لأنك أغضبت ناخبين مهمين، أو تجد أنك تدافع عن نفسك أمام هجوم يشنه عليك متحد جديد يتهمك بالخيانة،

فتبدأ بخسارة شجاعتك على المواجهة. فتسأل نفسك ما الذي يمليه الضمير الحي بالضبط: أن تتجنب السقوط في شرك «المصالح الخاصة» أم تتفادى الإساءة إلى أصدقائك؟ الجواب ليس واضحا. ولذلك تبدأ التصويت كما لو كنت تجيب عن أسئلة استبيان. ولا تفكر بمواقفك بشكل متعمق قبل اتخاذ القرار. بل تضع إشارة على مربع نعم وتتابع العملية.

السياسيون يقعون في أسر المتبرعين الأثرياء أو يخضعون لنفوذ جماعات الضغط التمثيلية - تلك هي العبارة الثابتة في التقارير المتعلقة بالسياسة المعاصرة، حبكة الرواية المتأصلة في كل تحليل يتناول ما أصاب ديمقراطيتنا وأين مكن الخطأ فيها. لكن بالنسبة للسياسي الذي يقلقه أمر الحفاظ على منصبه، هنالك قوة ثالثة تدفعه وتجذبه، وتشكل طبيعة الجدل السياسي وتحدد مدى ومجال ما يستطيع وما لا يستطيع أن يفعله، والمواقف التي يمكنه ولا يمكنه اتخاذها. قبل أربعين أو خمسين سنة، كانت هذه القوة مكونة من جهاز الحزب: زعماء المدن الكبرى، المختصون بتنظيم وترتيب الأمور وتذليل العقبات أمام السياسيين، سماسرة السلطة في واشنطن الذين كان بمقدورهم تحطيم الحياة المهنية لأي سياسي أو مسؤول بمخاطبة هاتفية. هذه القوة تتجسد اليوم في وسائل الإعلام.

ثمة اعتراض هنا: طوال مدة ثلاث سنوات، منذ أعلنت ترشيحي لمجلس الشيوخ حتى انتهاء عامي الأول كعضو فيه، استفدت من متابعة صحفية إيجابية غير عادية، وغير مستحقة في بعض الأحيان. ومما لا شك فيه أن جزءا من ذلك يعود إلى استبعاد فوزي في الانتخابات التمهيدية، إضافة إلى كوني مرشحا أسود له خلفية غريبة. ولربما لذلك علاقة بأسلوب الاتصال، الذي يمكن أن يصبح استطراديا ومترددا ومسهبيا (وكثيرا ما ذكرني المساعدون وميشيل بذلك)، لكن ربما استقطب تعاطف الطبقة المثقفة.

فضلا عن ذلك، حتى حين أظهر في نهاية القصص السلبية، تميز المراسلون السياسيون الذين تعاملت معهم بالصراحة والصدق والاستقامة في السلوك عموما. فقد كانوا يسجلون أحاديثنا، ويحاولون تقديم سياق العبارات والبيانات التي أدلي بها، ويتصلون بي للحصول على رد كلما تعرضت للانتقاد.

إذن، على الصعيد الشخصي على الأقل، ليس لدي سبب للشكوى أو التذمر. لكن ذلك لا يعني أنني قادر على تجاهل الصحافة. لأنني شاهدت بأم عيني كيف وضعتني في قالب يصعب الارتقاء إلى مستواه، وأدركت مدى السرعة التي يمكن فيها لهذه العملية أن تشتغل بالاتجاه المعاكس.

الحساب البسيط يفسر كل شيء. في الاجتماعات التسعة والثلاثين التي عقدتها مع الأهالي المحليين خلال عامي الأول في الكونغرس، تراوح معدل عدد الحضور في كل اجتماع بين 400 - 500 شخص، وهذا يعني أنني تمكنت من الالتقاء بزهاء خمسة عشر ألفاً أو عشرين ألف شخص. وإذا حافظت على هذه الوتيرة خلال المدة الباقية لي في المجلس، فسوف أقابل بشكل مباشر وشخصي قرابة خمسة وتسعين ألفاً أو مائة ألف شخص من الناخبين بحلول موعد الانتخابات.

وبالمقابل، يمكن لإعلان مدته ثلاث دقائق على أرخص محطة إخبارية محلية في شيكاغو أن يصل إلى مئتي ألف شخص. بكلمات أخرى، أعتمد اعتماداً كلياً تقريباً، مثل كل سياسي على المستوى الاتحادي، على وسائل الإعلام للوصول إلى الناخبين. فهي المصفاة المرشحة التي تفسر عبرها الأصوات التي أدلي بها، وتحلل العبارات والبيانات التي أعلنها، وتفحص المعتقدات التي أؤمن بها. فما يتعلق بعامة الناس على الأقل، أنا أكون على الصورة التي ترسمها وسائل الإعلام لي. وأقول ما تقوله عني.

يأتي تأثير وسائل الإعلام في سياستنا بصيغ وأشكال شتى. أما ما يحظى بالاهتمام الأكبر في هذه الأيام فهو نمو الصحافة الحزبية التي لا تعرف الخجل أو التردد: الأحاديث الإذاعية، «فوكس نيوز»، افتتاحيات الصحف، برامج المقابلات مع الضيوف في المحطات الكبلية، وأخيراً مواقع المدونات (blogger) على الإنترنت، وجميعها تتبادل الشتائم والسباب والاتهامات والشائعات طوال أربع وعشرين ساعة في اليوم، وسبعة أيام في الأسبوع. ومثلما لاحظ الكثيرون، فإن هذا الأسلوب من صحافة الرأي ليس جديداً فعلاً؛ فهو يعلم بطرق عديدة على عودة إلى التقليد المهيمن في الصحافة الأمريكية، مقارنة للأخبار رعاها وغذاها ناشرون من أمثال وليام راندولف هيرست

والكولونيل مكورميك، قبل ظهور فكرة الصحافة الموضوعية «المعقمة» بعد الحرب العالمية الثانية.

ومع ذلك، يصعب إنكار حقيقة أن الغضب والصخب، وتضخمهما عبر التلفزيون والإنترنت، يزيدان خشونة وفظاظة وابتذال الثقافة السياسية، ويهيجان المشاعر ويساعدان على تنامي الشك والريبة. ويمكن للنقد اللاذع القارس المتواصل أن ينهك الروح ويرهق النفس، بغض النظر هل نعتزف نحن السياسيون بذلك أم لا. ومن الغريب أن التهجم الوقح والفظ لا يثير القلق كثيرا؛ فإذا استمتع مستمعوروش لامبرت حين يدعوني «أسامة أوباما»، فإن موقفي هو: دعهم يستمتعون. لكن المنتقدين الأكثر تعقيدا وتطورا هم القادرون على اللسع والإيذاء، لأن لديهم مصداقية أكبر أمام الرأي العام من ناحية، وبسبب مهارتهم في الرد على كلماتك وجعلك تبدو كالمغفل، من ناحية أخرى.

على سبيل المثال، ألقى خطاب مدتها خمس دقائق في نيسان/ أبريل 2005. في برنامج بمناسبة افتتاح مكتبة لينكولن الرئاسية الجديدة في سبرينغفيلد، قلت فيها إن إنسانية ابراهام لينكولن، ولا عصمته، هما من السمات والخصال التي جعلته مقنعا ومفحما إلى هذه الدرجة. وأضفت في جزء من ملاحظاتي إن «في نهوض لينكولن من الفقر، ودراسته الخاصة خارج المدارس والجامعات، وتضلعه في نهاية المطاف من اللغة والقانون، وفي قدرته على مغالبة الخسارة الشخصية والحفاظ على التصميم والإرادة في مواجهة الهزائم المتكررة - في ذلك كله، نرى عنصرا جوهريا للشخصية الأمريكية، إيماننا بأننا قادرون باستمرار على إعادة صنع أنفسنا لتناسب أحلامنا الكبرى»

بعد بضعة شهور، سألني محرر مجلة «تايم» إن كنت مهتما بكتابة مقالة في عددها الخاص عن لينكولن. لم يكن لدي وقت لكتابة شيء جديد، لذلك سألت محرري المجلة هل يقبلون نشر خطبتي. وافقوا لكن مع إضافة بعض اللمسات الشخصية - التطرق مثلا إلى تأثير لينكولن في حياتي. وتمكنت بين اللقاءات والاجتماعات من إضافة بعض التغييرات على عجل. الفقرة السابقة مثلا أصبحت: «في نهوض لينكولن من الفقر،

وتضلعه في نهاية المطاف من اللغة والقانون، وقدرته على مغالبة الخسارة الشخصية، والحفاظ على التصميم والإرادة في مواجهة الهزائم المتكررة - في ذلك كله، لم يكتف بتذكيري بنضالي وكفاحي فقط...».

ما إن ظهرت المقالة، حتى جاء الرد من بيغي نونان، كاتبة خطب رونالد ريفان، والصحفية في «وول ستريت جورنال» ففي مقالة بعنوان «غرور وتباهي الحكومة»، كتبت تقول: «في هذا الأسبوع يأتي السيناتور الحذر سابقا، باراك أوباما، ليرفرف بجناحيه في مجلة تايم ويؤكد أنه يشبه كثيرا ابراهام لينكولن، بل أفضل منه» ثم أضافت: «لا عيب في سيرة باراك أوباما، لكنها منطقة حرة من الأكواخ الخشبية*» وهي حتى الآن منطقة حرة من العظمة أيضا. ولو استمر في الحديث عن نفسه على هذا النحو فسوف تكون كذلك على الدوام».

أوه!

بالطبع، يصعب معرفة هل ظنت السيدة نونان فعلا أنني أقارن نفسي بلينكولن، أم هل استمتعت بمهاجمتي بهذا الأسلوب الرشيق البليغ. ووفقا لمعايير الانتقادات الصحفية، كانت المقالة معتدلة - ولم تكن دون وجه حق كليا.

ومع ذلك، تذكرت ما يعرفه المتمرسون من زملائي - كل عبارة أقولها تخضع للفحص والسير والتدقيق والتشريح والتحليل من الخبراء والمطلعين والعارفين، وتفسر بأساليب خارجة عن سيطرتي، وتمشط بحثا عن الأخطاء المحتملة أو العبارات المغلوطة أو الحذف والإغفال أو التناقضات التي يسجلها الحزب المعارض لتظهر في إعلان تلفزيوني كريبه فيما بعد. في بيئة يمكن فيها لملاحظة طائشة واحدة أن تولد سمعة سيئة لا تمحوها سنوات من السياسات الحصيفة والمتروية، يجب ألا يفاجئني أن تستقصى الدعايات والنكات في «كايتول هيل»، ويشتهب بالسخرية والمفارقة، وترفض التلقائية والعفوية، وتعد العاطفة الجياشة انفعالا محضوفا بالخطر. بدأت أتساءل عن المدة التي يحتاجها السياسي لجعل ذلك كله جزءا من ذاته؛ قبل أن تسكن لجنة

* سبعة من الرؤساء الأمريكيين (بينهم لينكولن) ولدوا في أكواخ خشبية. ثم تحول الكوخ الخشبي إلى رمز يمثل الارتباط بالشعب، بل أطلق الجمهوريون على أنفسهم اسم «جمهوريي الأكواخ الخشبية». (م)

الكتاب والمحريين والرقباء في مجتمه؛ قبل أن تدون اللحظات «الخفية»، بحيث لا يفص أو يكح أو يعبر عن غضبه إلا في اللحظة المناسبة.

كم سأحتاج من وقت كي أبدو كالسياسي؟

هنالك درس آخر يجب تعلمه: حالما ضربت السيدة نونان ضربتها، انتشرت مقالاتها عبر الإنترنت كالنار في الهشيم، وظهرت على كل موقع يميني على الويب كدليل يثبت كم أنا متعطرس ومفضل وسطحي (ظهر على هذه المواقع الاستشهاد الذي انتقته السيدة نونان فقط، لا المقالة ذاتها). وبهذا المعنى، ألمحت الحادثة إلى جانب أكثر مكررا وضررا في وسائل الإعلام الحديثة - كيف يمكن لحكاية سردية، تتكرر مرارا وتلقى في الفضاء الإلكتروني لتتطلق بسرعة الضوء، أن تصبح في نهاية المطاف حقيقة راسخة لا شك في صحتها؛ وكيف تستقر الصور الكاريكاتورية السياسية وشذرات الحكمة التقليدية في أدمغتنا دون أن نجد حتى الوقت الكافي لتفحصها.

على سبيل المثال، يصعب العثور على أي إشارة إلى الديمقراطيين هذه الأيام لا تلمح إلى أننا «ضعفاء» و«لا نمثل شيئا» في حين أن الجمهوريين، من ناحية أخرى، «أقوياء» (وان اتصفوا بشيء من الوضاعة)، وبوش «حاسم ولا يعرف التردد» بغض النظر عن عدد المرات التي غير فيها رأيه. وأي تصويت أو خطبة لهيلاري كلينتون تخرج على النمط المعياري تصنف فورا في خانة التكتيكات المحسوبة والمراوغة؛ في حين أن أي خطوة مماثلة من جانب جون مكين تلمع وتصلق مؤهلاته المستقلة. ووفقا لأحد المراقبين المشهورين بتهمهم اللاذع، يجب أن يسبق اسمي في أي مقالة عبارة «النجم البازغ»، وكأن ذلك أصبح «قانونا ساريا» - مع أن مقالة نونان وضعت الأرضية لحبكة روائية مختلفة وإن تكن مألوقة أيضا: حكاية محذرة من شاب يأتي إلى واشنطن، ويفقد صوابه بسبب الشهرة والدعاية، ويصبح في نهاية المطاف إما داهية يضع الخطط المحسوبة لينال بغيته أو حزيبا متشددا (إلا إذا تدبر أمر الانتقال بصورة حاسمة إلى معسكر المستقلين).

تساعد بالطبع آلة العلاقات العامة للسياسيين وحزبهم على تغذية هذه السرديات، وخلال الدورات الانتخابية الأخيرة على أقل تقدير، تقوq الجمهوريون تقوفا كبيرا على الديمقراطيين في «نظام إرسال الرسائل» هذا (وتلك كليشيه مبتذلة لكنها تنطبق علينا نحن الديمقراطيون للأسف). تلفيق الحكايات ينجح، لأن وسائل الإعلام ترحب به. فكل مراسل في واشنطن يعمل تحت ضغوط يمارسها عليه المحررون والمتجون، الذين يتعرضون بدورهم لضغوط الناشرين أو مديري الشبكة الإعلامية، الذين تشغلهم تقويمات وتقديرات الأسبوع الماضي أو أرقام التوزيع في السنة الأخيرة، ويحاولون البقاء في ميدان يفضل فيه الناس ألعاب الكمبيوتر ومشاهدة التلفزيون. وفي سبيل صنع عناوين الأخبار والحفاظ على حصة السوق وتغذية المحطات الإخبارية الكبلية، يبدأ المرسلون التحرك على شكل جماعات، ويشغلون على النشرات الإخبارية ذاتها، والمقالات والأرقام نفسها. وفي هذه الأثناء، لا يرفض مستهلكو الأخبار الذين تشغلهم شؤون حياتهم اليومية الروايات المبتذلة والأخبار المكررة. فهي لا تتطلب تفكيرا عميقا أو وقتا طويلا؛ لكنها سريعة وسهلة الهضم. وقبولها أمر يسير على الجميع.

يساعد عنصر السهولة واليسير هذا أيضا في تفسير السبب الذي يجعل الموضوعية، حتى بين أشد المرسلين دقة وتمحيصا وأمانة، تعني غالبا نشر وجهات نظر الأطراف المختلفة في الجدل دون تمييز المخطئ من المصيب. القصة النمطية تبدأ عادة كما يلي: «ذكر البيت الأبيض اليوم أن من المتوقع انخفاض العجز بمقدار النصف بحلول عام 2010، على الرغم من التخفيضات الأخيرة على الضرائب» تتبع هذا التمهيد بعدئذ شواهد تقتبس من محلل ليبرالي ينتقد الأرقام التي ينشرها البيت الأبيض، ومحلل محافظ يدافع عنها. هل أحدهما أكثر مصداقية من الآخر؟ هل هناك محلل مستقل يدلنا على حقيقة الأرقام؟ من يعرف ومن يعلم؟ نادرا ما يجد المرسل الوقت الكافي لمثل هذه التفاصيل؛ القصة لا تدور فعلا حول مزايا تخفيض الضرائب أو أخطار العجز في الميزانية، بل عن الجدل الخلافي بين الحزبين. وبعد بضع فقرات، يمكن للقارئ استنتاج أن الجمهوريين والديمقراطيين يتشاجرون على التوافق مرة أخرى، فيتحول إلى صفحة الرياضة، حيث الحبكة أقل توقعا ويمكن تعرف الرابع من الخاسر في سجل النتائج.

في الحقيقة، فإن جزءا مما يجعل تجاور وتغاير المنشرات الإخبارية المتنافسة على هذه الدرجة من الإغراء للمراسلين أنهما يفديان ذلك الاستعداد الصحفي القديم - الصراع الشخصي. فمن الصعب إنكار حقيقة أن التهذيب السياسي شهد انحطاطا وتراجعا في العقد الماضي، وأن الحزبين يختلفان اختلافا حادا على قضايا السياسة الكبرى. لكن جزءا من التراجع والانحطاط على الأقل يعود إلى حقيقة أن التهذيب يثير الملل والسأم من وجهة نظر الصحافة. فشاهدك لا يثير ولا ينفع إذا قلت: «أرى وجهة نظر الآخر» أو «القضية معقدة فعلا» لكن حاول شن الهجوم ولن تبعد عنك الكاميرات. في كثير من الأحيان، يبذل الصحفيون ما بوسعهم للتهييج والإثارة، وي طرحون أسئلة بطريقة تستفز جوابا يثير الغضب ويهيج المشاعر. أحد مراسلي التلفزيون في شيكاغو اشتهر بتلقيم محاوره الشاهد الذي يريده بحيث تبدو المقابلة كأفلام بوت وكوستيلو التهريجية.

كان يسألني مثلا: «هل تشعر بأن قرار الحاكم أمس قد غدر بك؟».

«لا. لقد تحدثت معه، وأنا واثق من قدرتنا على حل خلافاتنا قبل نهاية الجلسات»

«طبعا.. لكن هل تشعر بأنه غدر بك؟».

«لا أحب استخدام هذه الكلمة. فوقفا لرأيه...».

«لكن ألا يعد ذلك غدرا من جانبه؟».

التلفيق، وتضخيم الخلاف، والبحث العشوائي عن الفضائح والأخطاء والمثرات - التأثير المتراكم لذلك كله يؤدي إلى تآكل أي معايير متفق عليها للحكم على الحقيقة. هنالك قصة مدهشة، وربما منحولة، يتداولها الناس عن دانييل باتريك مونييهان، السيناتور (الراحل) اللامع واللاذع والخارج على التقاليد السائدة والأعراف السائرة (من نيويورك). انخرط مونييهان على ما يبدو في جدل محتدم مع أحد زملائه حول قضية، فقال الزميل دون تفكير بعد أن استشعر أن حجة خصمه مضمرة: «حسنا، ربما لا توافقني، لكنني ملتزم رأيي»، فرد عليه مونييهان ببرود: «أنت ملتزم رأيك، لكنك لا تلتزم حقائقك».

لم يعد توكيد موينيهان ساري المفعول. لم يعد لدينا مثل هذه الشخصيات المرجعية، لا والتر كرونكايت ولا إدوارد مورو، نستمتع جميعاً إليهما ونثق بقدرتهما على فرز الدعاوى المتناقضة والمزاعم المتضاربة. بدلا من ذلك، هنالك وسائل الإعلام المتشظية إلى ألف قطعة، لكل منها نسختها الخاصة عن الحقيقة والواقع، وكل منها يزعم الولاء والإخلاص لأمة منقسمة ومتشظية. فاعتمادا على منظورك المفضل يعد تسارع تغير المناخ العالمي خطرا أو غير محفوف بالخطر؛ والعجز في الميزانية يتضخم أو يتقلص.

والظاهرة ليست مقصورة على التقارير الإعلامية المتعلقة بالقضايا والمسائل المعقدة. ففي أوائل عام 2005، نشرت مجلة «نيوزويك» مزاعم تقول إن السجنين والمحققين الأمريكيين في معسكر غوانتانامو استفزوا المعتقلين وأسأؤوا معاملتهم بطرق عديدة، منها رمي المصحف في المراض. البيت الأبيض أصر بعناد على أن القصة لا أساس لها من الصحة. وفي غياب الأدلة الدامغة وفي أعقاب الاحتجاجات العنيفة في باكستان على ما نشر، اضطرت المجلة إلى تكذيب نفسها بنفسها والتراجع عن الخبر. لكن بعد عدة شهور، أصدر البنتاغون تقريرا أشار إلى أن بعض السجنين والمحققين الأمريكيين في غوانتانامو مارسوا في عدد من الحالات نشاطا غير لائق — شمل قيام إحدى المجندات الأمريكيات بتلطيح وجوه المعتقلين بدم الحيض كما زعمت خلال الاستجواب، وفي إحدى المناسبات على الأقل تبول أحد الحراس على القرآن وعلى أحد الأسرى. فانبرت «فوكس نيوز» للدفاع في أصيل ذلك اليوم: «لم يجد البنتاغون دليلا يثبت رمي القرآن في المراض».

أعرف أن الحقائق وحدها لا يمكن حل نزاعاتنا وخلافاتنا السياسية. فأراؤنا فيما يتعلق بالإجهاض مثلا لا يقررها علم تطور الأجنة، وحكمنا فيما يتصل بهل/ ومتى نسحب جنودنا من العراق مؤسس بالضرورة على الاحتمالات. لكن في بعض الأحيان هنالك أجوبة أكثر أو أقل دقة؛ وأحيانا هنالك حقائق لا يمكن تلفيقها أو تحريفها، فإثبات الحجّة على أن المطر يهطل لا يحتاج إلا إلى الخروج إلى الهواء الطلق. أما غياب حتى شبه الاتفاق على الحقائق فيساوي بين الآراء، ويلغي بذلك

أسس التسويات الحصرية. ولا يكافئ المصيبين، بل أولئك الذين يجعلون حجتهم أكثر سخبا وضجيجا وتكرارا وعنادا، مع أفضل ستارة في الخلفية (مثل العاملين في المكتب الصحفي للبيت الأبيض).

يفهم السياسي اليوم ذلك كله. لربما لا يكذب متعمدا، لكنه يعرف أن الصادقين لا ينالون مكافآت عظيمة على صدقهم، خصوصا حين تكون الحقيقة معقدة أو جارحة. فقد تسبب الحقيقة الفرع والانزعاج؛ وتستفز الهجوم والانتقاد؛ ولن تتحلّى وسائل الإعلام بالصبر لفرز الحقائق كلها، ولذلك لن يعرف عامة الناس الفارق المميز بين الحقيقة والكذب. ما يهم آئتذ هو الموقف - البيان المعلن حول قضية بحيث يتجنب الجدل الخلافي أو يولد الدعاية المطلوبة، الموقف الذي يناسب الصورة المرسومة للسياسي التي روجها مسؤولو المكتب الصحفي ويلائم إحدى الروايات التي ابتكرتها وسائل الإعلام للسياسية عموما. قد يصر السياسي، بسبب استقامته ونزاهته، على قول الحقيقة كما يراها. لكنه يعرف أن إيمانه الفعلي بمواقفه أقل أهمية من الصورة الظاهرية لإيمانه أمام الملأ؛ وأن الكلام الصريح المباشر أقل أهمية من الصورة التي يبدو عليها على شاشة التلفزيون.

أعرف من مشاهدي أن هنالك عددا لا يحصى من السياسيين الذين تجاوزوا هذه العقبات وحافظوا على استقامتهم ونزاهتهم وصدقهم، رجال ونساء جمعوا مساهمات وتبرعات الحملات الانتخابية دون أن يصيبهم الفساد بأفته، وحصلوا على الدعم والتأييد دون أن تأسرهم المصالح الخاصة، وتعاملوا مع وسائل الإعلام دون خسارة إحساسهم بالذات. لكن ثمة عقبة أخيرة، لا يمكنك تجنبها كلية ما أن تستقر في واشنطن، عقبة تجعل قسما كبيرا على الأقل من ناخبيك سيؤوون الظن بك - ألا وهي الطبيعة غير المرضية تماما للعملية التشريعية.

لا أعرف عضوا واحدا في المجلس لا يعاني باستمرار قلقا من التصويت على القرارات ومشروعات القوانين. هنالك أوقات يشعر فيها أن تشريعا معينيا يعد صائبا بوضوح لا لبس فيه ولا يحتاج إلى جدل كبير (يخطر على البال هنا تعديل جون مكين الذي يحظر التعذيب بواسطة الحكومة الأمريكية). في أوقات أخرى، يبدو

مشروع قانون معين في قاعة المجلس أحادي الجانب بشكل سافر، أو هزيل الصياغة والتصميم إلى حد يتساءل عنده المرء كيف يمكن لمن يقدمه ويرعاه أن يخفي أمارات التأثير وحتى الابتسام خلال الجدل حوله.

لكن في معظم الأوقات، يكون التشريع خلطة عكرة، نتاج مئة من التسويات والتنازلات الصغيرة والكبيرة، توليفة تجمع أهداف السياسة المشروعة، والمساعي لجذب التأييد والاهتمام، والخطط التنظيمية المتعجلة والمرجلة، والأساليب القديمة القائمة على استمالة الأعضاء وإغراء الناخبين والحصول على تأييدهم. في كثير من الأحيان، حين كنت أقرأ مشروعات القوانين المعروضة على المجلس في الأشهر القليلة الأولى من انتخابي، واجهتني حقيقة أن الأمور المبدئية والأخلاقية أقل وضوحاً مما حسبت؛ وأن التصويت بنعم أو لا سيخلف شيئاً من الندم والأسف في نفسي. فهل أصوت لمصلحة مشروع قانون الطاقة الذي يشمل الشرط الذي وضعته لدعم وتشجيع إنتاج الوقود البديل وتحسين الوضع القائم حالياً، مع أن ذلك ليس كافياً أبداً المهمة تقليل اعتماد أمريكا على النفط المستورد؟ هل أصوت ضد إحداث تغيير في قانون الهواء النظيف الذي سيضعف الأنظمة والقواعد في بعض المناطق لكن يعززها في أخرى، ويوجد نظاماً أكثر قدرة على التوقع لمراقبة امتثال الشركات؟ ماذا لو زاد مشروع القانون التلوث لكن مول تقانة الفحم النظيف ووفر الوظائف في المناطق الفقيرة من الينوي؟

مرة بعد أخرى أجد نفسي أدرس الأدلة وأمحص البيانات، وأقارن المزايا والمثالب، بأقصى ما أستطيع ضمن الوقت المحدد المتاح. وسيلغني طاقم المساعدين أن الرسائل البريدية والمكالمات الهاتفية منقسمة الرأي بالتساوي وأن جماعات الضغط التمثيلية على الجانبين تسجل النقاط. ومع اقتراب ساعة التصويت، كثيراً ما أتذكر فقرة كتبها جون كنيدي قبل خمسين سنة في كتابه «سير في الشجاعة»:

لا يوجد سوى قلة من الأشخاص (أو لا يوجد أحد على الإطلاق) يواجهون لحظة الحسم النهائي المرعبة للقرار كتلك التي يواجهها عضو مجلس الشيوخ عندما يجري تفقد أسماء الأعضاء الحاضرين. فربما يريد

مزيدا من الوقت لقراره - يعتقد أن من الضروري قول شيء لصالح الطرفين - أو أن إجراء تعديل بسيط يمكن أن يزيل جميع الصعوبات، لكنه لحظة الحسم لا يستطيع أن يختبئ أو يراوغ أو يماطل، بل يشعر أن ناخبه يربضون، كالغراب في قصيدة آلان بو، فوق منبره ويصيحون بصوت أجش «لا تكررها أبدا» حين يدلي بالصوت الذي يغامر بمستقبله السياسي.

قد يبدو ذلك دراميا قليلا. ومع ذلك لا يوجد عضو في مجلس الشيوخ، على مستوى الولاية أو المستوى الاتحادي، محصن من مثل هذه اللحظات الصعبة - وهي أسوأ وأشد صعوبة حين يكون الحزب في المعارضة. فحين تكون عضوا في الأغلبية، سيكون بحوزتك بعض المدخلات فيما يتعلق بأي مشروع قانون مهم قبل الوصول إلى قاعة المجلس. يمكنك أن تطلب من رئيس اللجنة إضافة العبارات التي ترضي ناخبك أو حذف تلك التي تفضيهم. بل تستطيع أن تطلب من زعيم الأغلبية أو مقدم وراعي المشروع أن يؤجل التصويت إلى ما بعد التوصل إلى تسوية تعجبك وترضيك.

أما إن كنت في حزب الأقلية، فلا تحظى بمثل هذه الحماية. وعليك التصويت بنعم أو لا كلما عرض مشروع قانون، مع معرفتك أن من المستبعد التوصل إلى تسوية تعدها أنت أو أنصارك نزيهة أو عادلة. وفي حقبة تبادل الدعم والمكاسب والمحسوبية العشوائية ومشروعات قوانين الإنفاق الهائلة المتزامنة، يتأكد لك أيضا حتمية وجود شيء ما - تمويل الستر الواقية لجنودنا مثلا، أو زيادة متواضعة في معاشات قدامى المحاربين - يجعل من الصعب والمؤلم معارضة القانون، وذلك بغض النظر عن عدد البنود أو الشروط السيئة فيه.

في الولاية الأولى على أقل تقدير، تضيع البيت الأبيض في ظل جورج بوش من مثل هذا الفن التشريعي القائم على استهداف الريح وزعزعة ثقة الخصوم والمعارضين. ثمة قصة مفيدة فيما يتعلق بالمفاوضات المحيطة بأول جولة من التخفيضات الضريبية التي أعلنها بوش، حين دعا كارل روف سيناتورا ديمقراطيا إلى البيت الأبيض لمناقشة دعمه المحتمل لمضمومة مشروعات قوانين الرئيس. كان بوش قد فاز في ولاية السيناتور في الانتخابات السابقة - نتيجة عوامل عديدة منها التخفيضات

الضريبية — وأيد السيناتور عموما المعدلات الهامشية المنخفضة. ومع ذلك أقلقته الدرجة التي انحرفت فيها التخفيضات الضريبية المعروضة وجهة الأغنياء، واقترح إجراء بعض التغييرات التي تعدل وتلطف تأثير المضمومة.

قال السيناتور لروف: «إذا أجريت هذه التغييرات لا أضمن لك صوتي فقط بل أصوات سبعين عضوا في مجلس الشيوخ».

أجاب روف: «لا نريد سبعين صوتا، بل واحدا وخمسين».

ربما حسب روف، أو لم يحسب، أن مشروع قانون البيت الأبيض سياسة جيدة، لكنه ميز العضو المفيد حين رآه. فإما أن يصوت السيناتور بنعم ويساعد في تمرير برنامج الرئيس، أو يصوت بلا ويصبح هدفا مباشرا ومكشوفاً في الانتخابات القادمة.

في النهاية، صوت السيناتور بنعم — مثل العديد من الديمقراطيين في الولايات الحمراء — وعبر هذا دون شك عن المشاعر السائدة تجاه التخفيضات الضريبية في ولايته. ومع ذلك، توضح قصص كهذه بعضا من الصعوبات التي يواجهها أي حزب أقلية عند الاتفاق بين الحزبين. الجميع يحبون فكرة الاتفاق بين الحزبين. ووسائل الإعلام على وجه الخصوص مفرمة بالتعبير، نظرا لأنه يفاير بإتقان «المشاجرات الحزبية» التي تشكل الحبكة المهيمنة في القصص المتعلقة بـ «كايبتول هيل».

لكن الاتفاق الحزبي الحقيقي يفترض وجود عملية نزيهة من الأخذ والعطاء، وقياس نوعية وجودة التسويات وفقا لمدى خدمتها للهدف المتفق عليه، بغض النظر هل يتمثل في تحسين حال المدارس أو تخفيض العجز في الميزانية. وهذا بدوره يفترض تقييد الأغلبية — بواسطة صحافة كثيرة المطالب وناخبين عارفين ومطلعين — ودفعها للتفاوض بنية صافية وسليمة. فإذا لم تتوفر هذه الظروف — إذا لم يركز أحد خارج واشنطن انتباهها حقيقيا على جوهر ومادة مشروع القانون، وحجبت التكاليف الحقيقية للتخفيضات الضريبية خلف حسابات مزورة وقللت قيمتها بمبلغ ترليون دولار أو نحوه — يمكن لحزب الأغلبية أن يبدأ المفاوضات بإلحاح على تلبية نسبة 100% من مطالبه، ثم يتراجع بنسبة 10%، وبعدئذ يتهم أي عضو من حزب الأقلية

يمنتع عن دعم وتأييد هذه «التسوية والتنازل» بأنه «معرقل» أما فيما يتعلق بحزب الأقلية في هذه الظروف، فإن «الاتفاق الحزبي» يعني التعرض بشكل مزمن للضغوط والإجبار والإكراه، مع أن بعض الأعضاء ربما يحظون بمكاسب سياسية معينة عبر مسaire الأغلبية واكتساب سمعة «الاعتدال» و«الوسطية»

ليس من المفاجئ وجود ناشطين يلحون بإصرار على وقوف الأعضاء الديمقراطيين بثبات في مواجهة أي مبادرة جمهورية هذه الأيام حتى تلك التي تشمل بعض المزايا — كمبدأ وقاعدة. ومن العدل القول إن هؤلاء لم يصلوا قط إلى أي منصب عام رفيع كديمقراطيين في ولاية يهيمن عليها الجمهوريون، ولم تستهدفهم الدعاية التلفزيونية السلبية التي تكلف عدة ملايين من الدولارات. وما يفهمه كل سيناتور هو أنه في حين يسهل جعل التصويت على تشريع معقد يبدو شريرا وفاسدا في دعاية تلفزيونية تمتد ثلاثين ثانية، إلا أن من الصعوبة بمكان شرح الحكمة الكامنة وراء التصويت ذاته في أقل من عشرين دقيقة. وما يعرفه كل سيناتور أيضا أنه خلال مسار فصل تشريعي واحد، عليه أن يدلي بصوته آلاف المرات. وعليه تقديم عدد كبير من التفسيرات المحتملة وقت الانتخابات.

ربما تجسد أكبر جزء من حظي السعيد خلال حملتي الانتخابية للوصول إلى الكونغرس في عدم استهدافي بالدعاية التلفزيونية السلبية. ولهذا علاقة وثيقة بالظروف الغربية للسباق الذي خضته، لا بغياب الموضوعات التي تصلح كذريعة لهاجمتي. فعلى الرغم من كل شيء، قضيت في مجلس شيوخ الولاية سبع سنين قبل الترشح إلى الكونغرس، وبقيت في الأقلية ستا من هذه السنوات السبع، وأدليت بآلاف من الأصوات التي كانت صعبة أحيانا. وكممارسة معيارية هذه الأيام، أعدت اللجنة الوطنية الجمهورية المختصة بمجلس الشيوخ ملفا سميكا من الأبحاث والدراسات المعارضة لي قبل حتى أن أترشح، وأمضى فريقتي البحثي ساعات طويلة يدرس ويمحص سجلي في مسمى منه لتوقع الدعايات السلبية التي قد يطلقها الجمهوريون ضدي.

لم يجد الكثير، لكنه عثر على ما يكفي لما يحتاجونه — عشرة أو نحوها من الأصوات التي أدليت بها ويمكن إذا ما انتزعت من السياق أن تبدو مفزعة فعلا. وحين اختبرها

مستشاري الإعلام، ديفيد أكسيلرود، في استطلاع للرأي، تراجع معدل التأييد عشر نقاط على الفور. هنالك مشروع قانون جنائي قصد منه اتخاذ إجراءات صارمة بحق ترويج المخدرات في المدارس لكن صياغة مسودته كانت هزيلة إلى حد أنني استتجت أنه غير فعال وغير دستوري - «أوباما صوت لصالح إضعاف العقوبات الجزائية على عصابات الشوارع العنيفة التي تروج المخدرات في المدارس»، حسب وصف الاستطلاع. هنالك أيضا مشروع قانون قدم برعاية الناشطين المناهضين للإجهاض وبدا في الظاهر معقولا إلى حد كاف - حيث أجاز الإجراءات التي تتخذ حياة الخدج (لم يذكر مشروع القانون أن هذه الإجراءات قانونية أصلا) - لكن وسع «حالة الفرد الإنسانية» لتشمل الأجنة التي لم تكتمل بعد، ومن ثم عكس قرار «رؤس ويدا»*؛ في الاستطلاع، قمت كما قيل «بالصويت لحرمان الأطفال الذين يولدون أحياء من المعالجة التي تتخذ حياتهم» وبعد مراجعة القائمة، عثرت على زعم يقول إنني حين كنت عضوا في مجلس شيوخ الولاية عارضت مشروع قرار «لحماية أطفالنا من الانتهاك الجنسي»

قلت وأنا أخطف الصفحة من يد ديفيد: «رويدك. لقد ضغطت صدفة على الزر الخطأ عند التصويت على مشروع القانون هذا. كنت أنوي التصويت بنعم، وصححت الخطأ على الفور في السجل الرسمي»

ابتسم ديفيد وقال: «لا أظن أن هذا الجزء من السجل الرسمي سيظهر في الإعلان الدعائي الجمهوري» ثم استرد بلطف الصفحة من يدي، وأضاف وهو يربت كتفي: «على أي حال لا تكتئب. أنا متيقن أن ذلك سيساعدك في مسألة التصويت على الانتهاك الجنسي»

أتساءل أحيانا ما الذي كان سيحدث لو عرضت تلك الدعايات فعلا. لا من ناحية تأثيرها في فوزي أو خسارتي - بحلول الوقت الذي انتهت فيه الانتخابات التمهيدية كنت أسبق المنافس الجمهوري بعشرين نقطة - بل من ناحية رأي الناخبين بي، وكم ستقل وتتقلص المشاعر الصادقة والنيات الحسنة عند دخولي إلى مجلس الشيوخ.

* قرار مثير للجدل أصدرته المحكمة الأمريكية العليا عام 1973، قضى بأن المرأة، وفقا للحق في الخصوصية، تمتلك حقا غير مقيد في الإجهاض خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الحمل. لقي القرار قبولا واسعا من القوى المؤيدة للإجهاض ورفضاً عنيدا من الحركات المناهضة للإجهاض. (م)

فهكذا دخل معظم زملائي، جمهوريين وديمقراطيين، مجلس الشيوخ، حيث ضخمت أخطاؤهم، وحرفت كلماتهم، ووضعت دوافعهم موضع المساءلة والتشكيك. لقد تعمدوا في تلك النار؛ والشبح يطاردهم كلما صوتوا على قانون أو قرار، أو أصدروا بيانا صحفيا، أو أدلوا بتصريح، شبح الخوف لا من خسارة سباق سياسي فقط، بل من خسارة تأييد وتعاطف أولئك الذين أرسلوهم إلى واشنطن - كل أولئك الذين قالوا لهم يوما ما: «لدينا أمل كبير بكم. أرجوكم لا تخذلونا»

بالطبع، هنالك طرق تقنية في ديمقراطيتنا ربما تخفف شدة هذا الضغط على السياسيين، تغييرات بنوية تقوي وتعزز الرابطة بين الناخبين وممثلهم. توزيع المناطق على أساس غير حزبي، والتسجيل في اليوم ذاته، والانتخابات في عطلة نهاية الأسبوع، تزيد جميعا تنافسية السباقات وتحفز مزيدا من المشاركة من جانب الناخبين - وكلما زاد انتباههم واهتمامهم، زادت مكافأة الاستقامة والنزاهة والأمانة. إن التمويل العام للحملات الانتخابية أو تخصيص وقت مجاني لها في التلفزيون والإذاعة يمكن أن يقلص إلى حد بعيد الاستجداء الملح للمال وتأثير المصالح الخاصة. التغييرات في القواعد والأنظمة في مجلسي النواب والشيوخ قادرة على تمكين الأعضاء المشرعين في الأقلية، وزيادة الشفافية في العملية، وتشجيع مزيد من التقارير الفاحصة المتعمقة.

لكن يتعذر حدوث أي من هذه التغييرات من تلقاء نفسها. إذ يتطلب كل منها تغييرا في الموقف والرأي لدى أولئك القابعين في السلطة. وأن يتحدى السياسيون النظام القائم؛ ويخففوا تشبثهم بالمنصب؛ ويكافحوا مع أصدقائهم وأعدائهم دفاعا عن الأفكار النظرية المجردة التي يبدو أن عامة الناس لا يهتمون بها كثيرا. يتطلب أيضا استعدادا للمخاطرة بما يملكونه ويتمتعون به الآن.

وهكذا نعود في النهاية إلى تلك السجية التي سعى جون كنيدي إلى تحديدها وتعريفها في وقت مبكر من حياته السياسية وهو في طور النقاهة بعد العملية الجراحية التي أجراها، واعيا ببطولته في الحرب لكن مفكرا بالتحديات المبهمة التي تنتظره - سجية الشجاعة. فكلما طاللت مدة بقائك في معترك السياسة يجب أن يسهل عليك التمكن من هذه الشجاعة، لأن التحرر يأتي حتما من إدراك حقيقة أنك لا بد أن

تغضب بعض الناس مهما فعلت، وأن الهجمات السياسية ستشن عليك مهما كنت حذرا في التصويت، وأن الحكم الحصيف المتروي قد يعد جينا وتعد الشجاعة نفسها خطة أنانية محسوبة للحصول على المكاسب والمغانم. وجدت راحة البال في حقيقة أنني كلما طال عهدي بالسياسة تقلصت أهمية الشهرة في نظري، وأن السمي إلى السلطة والرتبة والشهرة يبدو وكأنه يفضح فقرا في الطموح، وأنتي مسؤول أمام ضميري ونظراته المحدقة.

وأمام الناخبين أيضا. فبعد لقاء مع الأهالي المحليين في غودفري، أتى إلي عجوز وعبر عن غضبه على عدم دعوتي حتى الآن إلى الانسحاب الكامل من العراق، على الرغم من معارضتي للحرب. تبادلنا نقاشا وجيزا وممتعا، عبرت فيه عن قلقي من أن انسحابا متعجلا من العراق سوف يؤدي إلى نشوب حرب أهلية طاحنة في البلد مع احتمال امتداد الصراع ليشمل الشرق الأوسط برمته. في نهاية حديثنا صافحني وقال:

«مازلت أعتقد أنك مخطئ. لكن يبدو على الأقل أنك فكرت في الأمر. كنت ستخيّب ظني لو وافقتني الرأي على طول الخط».

قلت وهو يبتعد: «شكرا لك» وتذكرت عبارة قالها القاضي لويس برانديز ذات مرة: أهم منصب في الديمقراطية هو منصب المواطن.



-5-

الفرصة

هنالك شيء واحد يلزم عضو مجلس الشيوخ الأمريكي - سفره المتكرر بالطائرة. فهو يقوم برحلة ذهابا وإيابا من وإلى واشنطن مرة واحدة في الأسبوع على الأقل. إضافة إلى رحلات إلى الولايات الأخرى لإلقاء الخطب، أو جمع التبرعات، أو المشاركة في الحملات لصالح الزملاء. فإذا كنت ممثلا لولاية كبيرة مثل الينوي، عليك القيام برحلات إلى مختلف أرجائها، لحضور اجتماعات الأهالي المحليين، أو قص الشرائط الحريرية، والتأكد من أن الناس لا يظنون أنك نسيتهم.

في معظم الأحيان أسافر على الرحلات التجارية وأجلس في الدرجة السياحية، وأمل بالحصول على مقعد يحاذي النافذة أو الممر، وألا يدفع الراكب الجالس أمامي مسند مقعده باتجاهي.

لكن في بعض الأحيان أسافر بنفائة خاصة، لأنني سأتوقف في عدة محطات على الساحل الغربي مثلا، أو أحتاج إلى الوصول إلى مدينة أخرى بعد مغادرة آخر رحلة تجارية. لم أكن أعرف هذا الخيار في البداية، على افتراض أن التكلفة المرتفعة ستجعله متعذرا. لكن خلال الحملة، شرح الموظفون العاملون معي أن بإمكان السيناتور أو المرشح، وفقا لقواعد وأنظمة مجلس الشيوخ، السفر على طائرة خاصة ودفع أجرة مماثلة للسفر بالدرجة الأولى. وبعد دراسة جدول مواعيد حملتي الانتخابية والتفكير بالوقت الذي يمكن أن أوفره، قررت أن أجرب السفر على طائرة خاصة.

تبين أن تجربة الطيران مختلفة اختلافا كبيرا في الطائرة الخاصة. فهي تقلع من محطات ومبان يملكها ويديرها القطاع الخاص، وفيها صالات تضم أرائك وثيرة وشاشة تلفزيون كبيرة وصور عن تاريخ الطيران معلقة على الجدران. أما غرف الاستراحة فخالية ونظيفة، وهنالك آلات لتلميع الأحذية وغسولات معقمة للفم. ولا

يسود هذه المحطات إحساس بالاستعجال؛ فالطائرة تنتظرك إذا تأخرت، وتقع قبل الموعد إذا بكرت. في أحيان كثيرة، يمكنك تقادي الصالة برمتها والوصول بسيارتك إلى المهبط فوراً. أو سيرحب بك الطيارون في مبنى المطار، ويأخذون حقائبك، وينقلونك إلى الطائرة.

والطائرات بديعة مريحة. في المرة الأولى، ركبت طائرة من طراز سيتيشن أكس، وهي طائرة صغيرة ولامعة، هيكلها الداخلي مغلى بألواح مزخرفة من الخشب، ويمكن جمع مقاعها الجلدية لتشكل سريراً تأخذ عليه غفوة متى شئت. في المقعد الخلفي وضعت أطباق سلطة القريدس والجبنة، في حين امتلأ البار الصغير أمامي بجميع المشروبات. أحد أفراد الطاقم أخذ معطفي ليعلقه، وعرض علي عدداً من الصحف لأختار منها، وسألني هل أشعر بالراحة. كنت مرتاحاً تماماً.

ثم أقلعت الطائرة، ونهبت محركاتها «الرولز رويس» الهواء كما تهب سيارات السباق الأرض. وحين اخترقت السحاب فتحت جهاز التلفزيون الصغير أمامي، فظهرت على الشاشة خريطة الولايات المتحدة، مع صورة لطائرتنا وهي تتجه غرباً، إلى جانب أرقام تظهر السرعة والارتفاع والوقت اللازم للوصول إلى وجهتنا، والحرارة خارج الطائرة. على ارتفاع أربعين ألف قدم، استوت الطائرة، فنظرت إلى الأفق المحذب والغيوم المبعثرة، وامتدت جغرافية الأرض أمامي - أولاً، الحقول المنبسطة على شكل مربعات رقعة الشطرنج في غرب الينوي، ثم نهر المسيسيبي الذي يتلوى كأفعى البايثون، ثم مزيد من المزارع، وأخيراً جبال روكي الثلثة وقممها المغطاة بالثلج، إلى أن غربت الشمس فضاقت السماء البرتقالية إلى خط رفيع أحمر اجتاحتته عتمة الليل والنجوم والقمر.

أمكنني رؤية كيف يعتاد الناس ذلك.

الغرض من تلك الرحلة بالذات كان جمع التبرعات على الأغلب - فاستعداداً لحملتي الانتخابية العامة، نظم عدد من الأصدقاء والأنصار عدة مناسبات في لوس أنجلوس وسان دييغو وسان فرانسيسكو. لكن الجزء الذي لا ينسى من الرحلة

كان زيارة قمت بها إلى بلدة ماونتن فيو (في كاليفورنيا) ، على بعد بضعة أميال إلى الجنوب من جامعة ستانفورد وبالواتو، في قلب وادي السيليكون، حيث يقع مقر شركة محرك البحث غوغل.

بلغت غوغل مكانة أسطورية في منتصف عام 2004، فقد كانت رمزا لا يمثل مجرد القوة النامية للإنترنت بل التحول السريع الذي أصاب الاقتصاد العالمي. في الطريق من سان فرانسيسكو، راجعت تاريخ الشركة: كيف تعاون باحثان مرشحان لنيل الدكتوراه في علوم الحاسب من جامعة ستانفورد، لاري بيغ وسيرغي برين، في مهجع النوم لتطوير طريقة أفضل للبحث في الويب؛ وكيف أنشأ الاثنان غوغل عام 1998، بمليون دولار جمعاه من معارفهما وأصدقائهما، ولم يكن لديهما سوى ثلاثة موظفين يشتغلون في «كراج»؛ وكيف أصبحت غوغل نموذجا للدعاية والإعلان - اعتمادا على الإعلانات النصية التي كانت غير اقتصامية ووثيقة الصلة ببحث المستخدم - وهذا ما جعلها شركة رابحة حتى مع إفلاس شركات التكنولوجيا (دوت. كوم)؛ وكيف أشهرت الشركة بعد ستة أعوام من تأسيسها فجعلت أسعار أسهمها السيدين بيغ وبرين اثنين من الأغنياء على وجه الأرض.

بدت بلدة ماونتن فيو مثل أي مجتمع نمطي يسكن ضواحي مدن كاليفورنيا - شوارع هادئة، مواقف حديثة للسيارات، بيوت عادية، قد يبلغ ثمن بعضها مليون دولار، بسبب القوة الشرائية الفريدة لسكان وادي السيليكون. توقفنا أمام مجموعة من المباني العصرية المستقلة، فقابلنا المستشار العام لشركة غوغل، ديفيد دورموند، وهو أمريكي أفريقي في مثل عمري كان أعد الترتيبات لزيارتنا.

قال ديفيد: «حين أتى إلي لاري وسيرغي سعيا لتأسيس شركة، حسبت أنهما مجرد شخصين ذكيين لديهما فكرة لإقامة مشروع جيد مثل غيرهما من المغامرين. لا يمكنني القول إنني توقعت هذا كله»

أخذني في جولة في المبنى الرئيس، الذي بدا كأنه مركز لطلاب الجامعة لا مكتب لشركة - هنالك مقهى في الطابق الأرضي، حيث يشرف الطاهي السابق لمطعم

غريتفل ديد على تحضير وجبات الطعام للموظفين كلهم؛ وألعاب الفيديو وطاولة بينغ بونغ وغرفة لياقة بدنية مجهزة بالكامل (الموظفون يمضون أوقاتا طويلة هنا، لذلك نريدهم أن يكونوا سعداء). في الطابق الثاني، مررنا بمجموعات من الرجال والنساء بسر اويل الجينز والقمصان القطنية الخفيفة، كلهم في العشرينيات من العمر، يعملون بانتباه أمام شاشات الكومبيوتر، أو يستلقون على أرائك وكرات جلدية كبيرة، وينخرطون في مناقشات حيوية.

في نهاية المطاف وجدنا لاري بيج يتحدث إلى مهندس عن مشكلة في البرمجيات. كان يرتدي ثيابا مشابهة لثياب موظفيه، لكن خط الشيب رأسه قليلا مع أنه لم يبد أكبر عمرا منهم. تحدثنا عن رسالة غوغل - تنظيم المعلومات في شكل حر ومفيد وسهل الاستخدام ومتاح عالميا - ودليل (فهرس) موقع غوغل، الذي يشمل أكثر من ستة مليارات صفحة ويب. أطلقت الشركة منذ مدة قريبة نظاما جديدا للبريد الإلكتروني مركزا على الويب يتمتع بوظيفة بحث مدمجة؛ وكانت تشتغل على تقانة تتيح البدء ببحث صوتي عبر الهاتف، وشرعت في «مشروع الكتاب»، بهدف مسح كل الكتب المنشورة وتحويلها إلى نسق يسهل الوصول إليه على الويب، وإنشاء مكتبة افتراضية تخزن المعارف الإنسانية برمتها.

قرب نهاية الجولة، قادني لاري إلى غرفة تدور فيها صورة ثلاثية الأبعاد للكرة الأرضية على شاشة مسطحة كبيرة. وطلب من مهندس أمريكي شاب هندي الأصل شرح الصورة.

قال المهندس: «تمثل هذه الأضواء جميع عمليات البحث التي تجري الآن. ويجسد كل لون لغة مختلفة. فإذا حركت المحولة الثنائية إلى هذه الوجهة - وغير الصورة على الشاشة - تستطيع رؤية أنماط حركة المرور في نظام الإنترنت برمته»

الصورة أخاذة ومذهلة وتستحوذ على الانتباه، وتبدو حيوية / عضوية أكثر منها ميكانيكية، كأنما ألمح المراحل المبكرة لعملية ارتقاء نشوئي متسارع حيث الحدود بين البشر - القائمة على الجنسية والعرق والدين والثروة - تختفي وتصبح غير

ذات صلة، فينخرط العالم الفيزيائي في كيمبردج، والمتاجر بالأسهم والسندات في طوكيو، والطالب في إحدى القرى الهندية النائية، والمدير في متجر متعدد الأقسام في مدينة المكسيك، في محادثة واحدة ومستمرة تصدر صوتاً رتيباً، ويتراجع الزمان والمكان أمام عالم يغمره الضوء. ثم لاحظت المساحات الواسعة من الظلمة حين تدور الأرض على محورها - معظم أفريقيا، ومناطق من جنوب آسيا، حتى بعض أجزاء الولايات المتحدة، حيث تتضاءل الخطوط المضيئة السميقة وتتحول إلى بضع خطوط رفيعة واهية.

قطع ظهور سيرغي أحلام اليقظة. بدا رجلاً قوي البنية أصغر عمراً من لاري بيضع سنين. واقترح أن أذهب معهم إلى اجتماع «الحمد لله إنه يوم الجمعة»، وهو تقليد حافظت عليه الشركة منذ بدايتها، حيث يجتمع موظفو غوغل كلهم ويتناولون الطعام ويشربون البيرة ويناقشون ما في أذهانهم من أفكار. وحين دخلنا القاعة الكبيرة، وجدنا جماعات من الشبان والشابات جالسين، بعضهم يشرب، وبعضهم يضحك، وغيرهم يشغل على المساعد الرقمي الشخصي أو الحاسب المحمول، وكانت الإثارة تملأ المكان. بدت مجموعة مكونة من خمسين شخصاً تقريباً أكثر انتباهاً من البقية، وأشار ديفيد إلى أنهم من الموظفين الجدد الذين تخرجوا حديثاً؛ واليوم مخصص لدمجهم في فريق عمل غوغل. قدم الموظفون الجدد أنفسهم فرداً فرداً، وومضت وجوههم على شاشة عرض كبيرة، مرفقة بمعلومات عن درجاتهم، وهواياتهم، واهتماماتهم. كان نصفهم على الأقل من الآسيويين؛ ونسبة كبيرة من البيض حملوا أسماءً أوروبية شرقية. وبقدر ما استطعت أن أرى، لم يكن بينهم أسود أو من أصل لاتيني. فيما بعد، حين كنت أسير باتجاه سيارتي، ذكرت ذلك لديفيد، فأوماً رأسه، وقال:

«نعلم إنها مشكلة»، وذكر الجهود التي تبذلها غوغل في مجال تقديم المنح الدراسية لزيادة طلاب الرياضيات والعلوم من الأقليات والنساء. وفي الوقت ذاته، تحتاج الشركة إلى الحفاظ على قدرتها التنافسية، وهذا يعني توظيف أوائل الخريجين في الرياضيات والهندسة وعلوم الحاسب في أفضل جامعات ومعاهد البلاد - معهد

ماساتشوستس للتكنولوجيا وكالتيك وستانفورد وبيركلي. أبلغني ديفيد أن عدد الطلاب السود واللاتين في هذه الجامعات والمعاهد لا يتجاوز أصابع اليدين.

في الحقيقة، ووفقا لديفيد، أصبح العثور على مهندسين مولودين في أمريكا، مهما كان عرقهم، أمرا يزداد صعوبة باطراد — ولذلك أخذت كل شركة في وادي السيليكون تعتمد اعتمادا شديدا على الطلاب الأجانب. وظهرت أسباب جديدة تدعو لقلق شركات التقانة المتقدمة: منذ الحادي عشر من سبتمبر، زاد تردد عدد كبير من الطلاب الأجانب في الدراسة في الولايات المتحدة نتيجة الصعوبات في الحصول على تأشيرة الدخول. ولم يعد ألمع المهندسين أو مصممي البرمجيات بحاجة إلى القدوم إلى وادي السيليكون للعثور على عمل أو الحصول على تمويل للبدء بمشروعاتهم. فقد بدأت شركات التقانة المتقدمة تتقل عملياتها التشغيلية إلى الهند والصين بوتيرة متسارعة، وغدا تمويل المشروعات التجارية عالميا؛ ورؤوس الأموال التي تستثمر في مومباي وشنغهاي مماثلة لتلك المستثمرة في كاليفورنيا. وعلى المدى الطويل، كما شرح ديفيد، يمكن أن يسبب ذلك مشكلة للاقتصاد الأمريكي.

قال: «سوف نتمكن من الحفاظ على المواهب، لأننا أسماء تجارية شهيرة وراسخة. لكن من يعلم ماذا يحدث فيما يتعلق بالمشروعات الجديدة والشركات الأقل رسوخا وشهرة، غوغل الجديدة مثلا؟ أمل أن يفهم أحد في واشنطن مدى التنافسية في الميدان. من المؤكد أن هيمنتنا [على السوق] ليست محتومة»

في الوقت الذي برزت فيه غوغل تقريبا، قمت برحلة أخرى جعلتني أفكر بالاقتصاد وما يحدث له. استخدمت هذه المرة السيارة، لا النفاثة، على طريق سريعة خالية تمتد أميالا، للوصول إلى بلدة تدعى غيلزبرغ، على بعد خمسة وأربعين دقيقة من حدود ايوا إلى الغرب من ينوي.

أسست البلدة عام 1836 كبلدة جامعية حين قرر مجموعة من قساوسة الكنيستين المشيخانية والأبرشانية في نيويورك نقل توليفتهم الجامعة للإصلاح الاجتماعي والتعليم العملي إلى الحدود الغربية. وأصبحت كلية نوكس التي أسسوها

مرتعا لدعاة إلغاء الرق قبل اندلاع الحرب الأهلية - كان فرع من سكة حديد الأنفاق يصل إلى غيلزبرغ، وانتسب هيرام ريفلز، أول سيناتور أسود في الولايات المتحدة إلى الكلية قبل العودة إلى المسيسيبي. في عام 1854، اكتمل العمل على سكة حديد شيكاغو بيرلنغتون وكوينسي عبر غيلزبرغ، فازدهرت تجارة المنطقة. وبعد أربع سنين، احتشد زهاء عشرة آلاف شخص لسماع المناظرة الخامسة بين لينكولن ودوغلاس، التي أطر فيها لينكولن أول مرة معارضته للرق باعتبارها قضية أخلاقية.

لم يكن هذا التاريخ الفني هو الذي دفعني إلى زيارة غيلزبرغ. بل ذهبت للقاء جماعة من الزعماء النقابيين في مصنع مايتاغ، حيث أعلنت الشركة خططا لتسريح 1600 من العاملين ونقل عملياتها التشغيلية إلى المكسيك. وعلى شاكلة البلدات في وسط وغرب الينوي، تأثرت غيلزبرغ تأثرا بالغيا بنقل عمليات التصنيع إلى الخارج. ففي السنوات القليلة الماضية، خسرت البلدة شركات تصنيع قطع الغيار والأنابيب المطاطية؛ وهي تشهد الآن إغلاق مصنع الفولاذ «بتلر مانيوفاكتشرينغ»، الذي اشتراه منذ مدة قريبة الأستراليون. وارتفع معدل البطالة في البلدة بنسبة 8%. ومع إغلاق مصنع مايتاغ، سوف تخسر البلدة نسبة إضافية تتراوح بين 5 - 10% من قاعدة الاستخدام الكلية.

داخل قاعة نقابة الميكانيكيين، اجتمع سبعة أو ثمانية رجال وثلاث نساء، حيث جلسوا على كراسي معدنية قابلة للطي، وتحدثوا بأصوات خافتة، في حين كان بعضهم يدخن، وكانوا جميعا في أواخر الأربعينيات أو أوائل الخمسينيات من العمر، وقد لبسوا سراويل الجينز أو الكاكي وقمصانا قطنية خفيفة، أو ملابس العمل. شرح رئيس النقابة، ديف بيفارد، وكان رجلا ضخما الجثة عريض الصدر في منتصف الخمسينيات من العمر، له لحية دكناء ويضع نظارة ملونة، ويعتمر قبعة جعلته يبدو وكأنه عضو في فرقة «زد زد توب»، أن النقابة جربت كل أسلوب ممكن لإقناع شركة مايتاغ بتغيير قرارها - تحدثت إلى الصحافة، واتصلت بالمساهمين والمعنيين، وطلبت الدعم والتأييد من المسؤولين على المستوى المحلي ومستوى الولاية. لكن إدارة الشركة لم تتراجع عن قرارها.

قال لي ديف: «لا يتمثل السبب في أن المصنع لا يحقق ربحاً. فهو أكبر مصانع الشركة من حيث الإنتاجية. وهو على مستوى رفيع من المهارة والحرفية والجودة. ومعدلات أخطاء التصنيع منخفضة. لقد خفضت رواتبنا، ثم علاواتنا، ثم سرحنا من العمل. قدمت الولاية والمدينة إلى مايتاغ تخفيضات ضريبية خاصة بلغت عشرة ملايين دولار خلال السنوات الثماني الماضية، اعتماداً على وعد الشركة بالبقاء هنا. لكن ذلك لم يكن كافياً. إذ قرر كبير المديرين التنفيذيين الذي يجني ملايين الدولارات أنه بحاجة إلى تعزيز وتدعيم سعر سهم الشركة، بحيث يستفيد هو شخصياً، وأسهل طريقة لذلك هي نقل العمل إلى المكسيك، وتوظيف عمال بروتب لا تتجاوز سدس ما نتقاضاه هنا»

سألتهم عن الخطوات الإجرائية المتخذة على مستوى الولاية أو المستوى الاتحادي لإعادة تدريب العمال، فضحك الجميع باستهزاء. قال نائب رئيس النقابة دوغ دينيسون: «إعادة التدريب والتأهيل دعاية، فما فائدة إعادة التأهيل والتدريب حين لا تتوفر الوظائف؟» وشرح كيف اقترح مستشار التوظيف أن يعمل مساعد ممرض، براتب لا يتجاوز ما تدفعه وال - مارت إلى عمالها في المتجر. وروى أحد الحاضرين الشباب قصة فظة وفضيحة على نحو خاص: فقد قرر التدريب على صيانة الحاسب، لكن بعد أسبوع من الدورة، استدعته شركة مايتاغ. فالعمل فيها مؤقت، لكن وفقاً للأنظمة المرعية، إذا رفض العامل عرض الشركة لا يحق له الحصول على راتب إعادة التدريب. فإذا عاد إلى العمل في الشركة وترك الدورة التدريبية، ستعده المؤسسة الاتحادية المعنية أنه استفد فرصته التدريبية في المستقبل.

أبلغت الحاضرين إنني سأروي حكايتهم خلال الحملة، وعرضت بضعة اقتراحات وضعها الموظفون العاملون معي - تعديل النظام الضريبي لإلغاء التخفيضات الضريبية الخاصة عن الشركات التي تنقل عملياتها التشغيلية إلى خارج البلاد؛ ترميم وإصلاح وزيادة تمويل برامج إعادة التأهيل والتدريب. وحين تهيأت لمغادرة القاعة، تكلم رجل ضخم يعتمر قبعة لاعبي البيسبول. قال إن اسمه تيم ويلر، وكان رئيس نقابة عمال مصنع بتلر للفولاذ القريب. وأكد أن العمال تلقوا إنذارات بتسريحهم من العمل، وأنه

يجمع تأمين البطالة، ويحاول معرفة الخطوة التالية التي يجب عليه اتخاذها. أما همه المقلق الآن فينصب على تأمين وضممان الرعاية الصحية.

قال متجهما: «ابني مارك بحاجة إلى عملية زرع كبد. نحن على قائمة انتظار متبرع، لكن مع استفاد تعويض الرعاية الصحية، لا نعرف هل يغطي برنامج الضمان الحكومي [الممول على المستوى الاتحادي والمحلي وعلى مستوى الولاية] النفقات. لا يوجد من يعطيني جوابا واضحا، وسوف أبيع كل ما أملك من أجل ابني وأستدين، لكن...»، تحشرج صوت تيم، وغطت زوجته الجالسة بجانبه وجهها بيديها. حاولت طمأنة الزوجين بأننا سنعرف بالضبط ماذا يغطي برنامج الضمان الصحي. أو ما تيم رأسه ووضع ذراعه على كتف زوجته.

في طريق العودة إلى شيكاغو تصورت حجم اليأس الذي أصاب تيم: عاطل عن العمل، وابن مريض، ومدخرات تستنفد.

هذه هي القصص التي تقوتك حين تسافر بالطائرة على ارتفاع أربعين ألف قدم.

لا يختلف الكثيرون هذه الأيام، من اليسار ومن اليمين، على فكرة أننا نمر بمرحلة تحول اقتصادي جوهري. فالتقدم الذي تحقق في التقانة الرقمية، والألياف البصرية، والإنترنت، والبث الفضائي، والنقل، أزال عمليا الحواجز الاقتصادية بين البلدان والقارات. ورؤوس الأموال تجول الأرض بحثا عن أفضل العائدات، حيث تعبر تريليونات الدولارات الحدود بوضع نقرات على لوحة المفاتيح. أما انهيار الاتحاد السوفييتي وبدء الإصلاحات المرتكزة على السوق في الهند والصين، وتقلص الحواجز التجارية، وظهور شركات التجزئة العملاقة مثل وال-مارت، فقد وضعت عدة مليارات من البشر في تنافس مباشر مع الشركات الأمريكية والعمال الأمريكيين. وبغض النظر هل العالم مسطح أم لا، مثلما قال الصحفي والمؤلف توماس فريدمان، فمن المؤكد أنه يزداد تسطحا كل يوم.

لا شك في أن العولة قد جلبت منافع مهمة للمستهلكين الأمريكيين. فقد خفضت أسعار السلع التي كانت تعد يوما من الكماليات، بدءا بشاشات التلفزيون الضخمة إلى

الدراق في الشتاء، إلى تنامي القوة الشرائية للأمريكيين ذوي الدخل المحدود. إضافة إلى أنها ساعدت على ضبط معدلات التضخم، وزادت العائدات لملايين الأمريكيين الذين يستثمرون الآن في البورصة، ووفرت أسواقا جديدة للبضائع والخدمات الأمريكية، وأتاحت لبلدان مثل الصين والهند تقليل حدة الفقر بصورة جذرية، وهذا يؤدي على المدى البعيد إلى مزيد من الاستقرار في العالم.

لكن لا يوجد من ينكر حقيقة أن العولمة فاقمت حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي لملايين الأمريكيين العاديين. فالإبقاء على القدرة التنافسية وإرضاء المستثمرين في السوق العالمي دفعا الشركات الأمريكية إلى الأتمتة وتقليص الحجم والتعاقد مع الموردين من خارج الشركة ونقل العمليات الإنتاجية إلى البلاد الأجنبية. ولم ترضخ للضغوط من أجل زيادة الأجور، واستبدلت بخطط وبرامج الرعاية الصحية والمعونات التقاعدية خطط الادخار (401K)* وحسابات الادخار الصحية، التي حملت العمال مزيدا من التكاليف وعرضتهم لمزيد من الخطر.

تمثلت النتيجة في ظهور ما دعاه بعضهم اقتصاد «الرابع يأخذ كل شيء»، حيث المد المرتفع لا يحمل بالضرورة القوارب كلها. وشهدنا خلال العقد الماضي نموا اقتصاديا قويا لكن نموا هزيلا في عدد الوظائف؛ قفزات كبيرة في الإنتاجية مع بقاء الأجور على حالها؛ أرباحا ضخمة للشركات وتقلصا في حصة العمال منها. وبالنسبة لأمثال لاري بييج وسيرغي برين، والذين يملكون مهارات ومواهب فريدة، والمهنيين المتخصصين — المهندسين والمحامين والمستشارين والمسوقين — الذين يسهلون العمل والإنتاج، كانت المكافآت الناجمة عن السوق المعولم غير مسبوقه. لكن فيما يتعلق بالعاملين في مايتاغ، الذين يمكن أتمتة أو رقمته أو نقل مهاراتهم إلى بلدان تتميز بانخفاض الأجور، يمكن للتأثير أن يكون مرعبا — العمل في وظائف خدمية منخفضة الأجر في المستقبل، مع القليل من العلاوات والمنافع، والتعرض لاختطار الخراب المالي في حالة المرض، والعجز عن الادخار من أجل التقاعد أو تعليم الأبناء في الجامعات.

* خطة ادخارية تسمح للموظف بالمساهمة بمبلغ محدد من دخله في حساب تقاعدي مع تأجيل دفع الضرائب عليه. (م)

السؤال هو: ما الذي نستطيع فعله إزاء ذلك كله؟ منذ أوائل التسعينيات، حين بدأت تظهر هذه النزعات والاتجاهات، تبنى جناح من الحزب الديمقراطي، بقيادة بيل كلينتون، الاقتصاد الجديد، وروج التجارة الحرة، والانضباط المالي، والاصلاحات في قطاعي التعليم والتدريب التي تساعد العمال على المنافسة في الحصول على وظائف أعلى قيمة وأجرا في المستقبل. لكن شريعة كبيرة من القاعدة الديمقراطية - خصوصا العمال النقابيين (أصحاب الياقات الزرقاء) من أمثال ديف بيفارد - عارضت هذه الأجندة. فبرأي هؤلاء، خدمت التجارة الحرة مصالح شارع المال، لكنها لم تفعل شيئا يذكر لوقف نزيف الوظائف الأمريكية المرتفعة الأجر.

الحزب الجمهوري ليس منيعا أمام هذه التوترات. فمع الضجة الصاخبة التي ارتفعت منذ مدة قريبة حول الهجرة غير الشرعية، مثلا، قد يشهد نموذج بات بوكمان المحافظ عن «أمريكا أولا» انبعاثا داخل الحزب الجمهوري، ويمثل تحديا لسياسات التجارة الحرة التي تنتهجها إدارة بوش. ففي حملته عام 2000 وفي وقت مبكر من ولايته الأولى، اقترح بوش دورا مشروعا للحكومة، «نزعة محافظة متعاطفة وتراحمية»، عبرت عن نفسها كما يحاجج البيت الأبيض، في خطة وصفات الدواء (في برنامج الرعاية الصحية) والجهد المبذول في مجال الإصلاح التعليمي المعروف باسم «لن نترك طفلا» - وهذا ما أصاب المحافظين المؤيدين لعدم تدخل الحكومة بالصدمة والقلق.

لكن كرس الجزء الأكبر من الأجندة الاقتصادية للحزب الجمهوري تحت زعامة الرئيس بوش للتخفيضات الضريبية، وتقليص الأنظمة والقوانين، وخصخصة الخدمات الحكومية - ولمزيد من التخفيضات على الضرائب. صحيح أن مسؤولي الإدارة يسمون ذلك «مجتمع الملكية»، لكن معظم قواعده وأركانه كانت من ثوابت اقتصاد حرية العمل منذ ثلاثينيات القرن العشرين على أقل تقدير: اعتقاد أن إجراء تخفيضات حادة على - أو في بعض الحالات إلغاء - ضرائب الدخل، والعقارات الكبيرة، وأرباح رأس المال، وأرباح الأسهم، سوف تشجع تشكل رأس المال، وارتفاع معدلات الادخار، وزيادة الاستثمار التجاري، والنمو الاقتصادي؛ اعتقاد أن الأنظمة

والقواعد الحكومية تكبح وتشوه الآلية الكفأة لعمل السوق؛ اعتقاد أن البرامج الحكومية يتأصل فيها العجز وانعدام الكفاءة، وتولد الاتكالية، وتقلص المسؤولية والمبادرة والخيار الفردي.

أو كما عبر رونالد ريفان بأسلوبه البليغ: «الحكومة ليست حلا لمشكلتنا؛ بل

هي المشكلة»

حتى الآن، لم تحقق إدارة بوش سوى نصف المعادلة؛ فالكونغرس الخاضع لهيمنة الجمهوريين مرر تخفيضات ضريبية متلاحقة، لكنه رفض اتخاذ خيارات صعبة فيما يتعلق بالسيطرة على الإنفاق - ارتفع تخصيص المصالح الخاصة بنسبة 64% منذ وصل بوش إلى البيت الأبيض. في هذه الأثناء، عارض المشرعون الديمقراطيون (وعامة الديمقراطيين) إجراء تخفيضات حادة على الاستثمارات الحيوية - ورفضوا رفضاً قاطعاً اقتراح الإدارة خصخصة الضمان الاجتماعي. ومن غير الواضح هل تعتقد الإدارة فعلاً أن العجز في الميزانية الاتحادية وتضخم حجم الدين الوطني أمر لا يهم. لكن الواضح الجلي أن العجز المالي الهائل يجعل من الأصعب على الإدارات في المستقبل البدء بأي استثمارات جديدة للتصدي للتحديات الاقتصادية التي تفرزها العولمة، أو تقوية وتمتين شبكة الأمان الاجتماعي في أمريكا.

لا أريد المبالغة في تضخيم عواقب هذا الفشل. فاستراتيجية الامتناع عن فعل أي شيء وترك العولمة تأخذ مجراها لن تؤدي إلى الانهيار الحتمي الوشيك للاقتصاد الأمريكي. فما يزال الناتج المحلي الإجمالي لأمريكا متفوقاً على الصين والهند مجتمعتين. وما زالت الشركات الأمريكية حتى الآن تتفوق على المنافسين في القطاعات المرتكزة على المعرفة مثل تصميم البرمجيات والأبحاث الدوائية والصيدلانية، وشبكتنا من الجامعات والكليات يحسدنا عليها العالم.

لكن على المدى الطويل، يرجح أن يعني الامتناع عن فعل شيء ظهور نسخة من أمريكا مختلفة تمام الاختلاف عن تلك التي نشأ معظمنا فيها. سيفني أمة أكثر انقساماً طبقياً على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي مما هو عليه الحال الآن:

أمة ستمكن فيها طبقة مثقفة ومزدهرة باطراد، تعيش في جيوب منعزلة، من شراء ما تريد وتشتهي من السوق — مدارس خاصة، رعاية صحية خاصة، أمن خاص، طائرات خاصة — في حين يحاصر عدد متعاظم من المواطنين في وظائف منخفضة الأجر، ويتعرضون لخطر الطرد، والضغط للعمل لساعات طويلة، والاعتماد على قطاع عام يعاني من نقص التمويل والأعباء الثقيلة المفرطة والأداء الهزيل للحصول على الرعاية الصحية والمعونات التقاعدية والمال اللازم لتعليم أبنائهم.

وسوف يعني أن نواصل العيش في بلد نرهن فيه أصولنا للمقرضين الأجانب ونعرض أنفسنا لنزوات منتجي النفط؛ وينخفض فيه الاستثمار في الأبحاث العلمية الأساسية وتدريب القوة العاملة الذي سيقدر إمكاناتنا الاقتصادية على المدى البعيد، ونهمل الأزمات البيئية المحتملة. وسيعني أيضا نسخة من أمريكا أكثر استقطابا وبعدا عن الاستقرار على الصعيد السياسي، وذلك مع تقاوم حالة الإحباط الاقتصادي التي تدفع الناس إلى معاداة بعضهم بعضا.

وأسوأ من ذلك كله أنه سيعني تقلص الفرص المتاحة للشباب، وتراجع الحراك الصاعد الذي كمن في صميم الوعد الذي قدمه هذا البلد منذ تأسيسه.

ليست هذه أمريكا التي نريدها لأنفسنا أو لأطفالنا. وأنا على ثقة من أننا نملك المواهب والموارد اللازمة لخلق مستقبل أفضل، مستقبل ينمو فيه الاقتصاد ويتقاسم المواطنون ثمار الازدهار. أما ما يمنعنا من تشكيل وصياغة ذلك المستقبل فليس غياب الأفكار الخلاقة، بل غياب الالتزام الوطني باتخاذ الخطوات الإجرائية الصعبة والضرورية لجعل أمريكا أكثر قدرة على المنافسة — وغياب إجماع جديد على الدور المناسب للحكومة في السوق.

في سبيل بناء ذلك الإجماع، نحتاج إلى معاينة كيف ارتقى نظام السوق عندنا على مر السنين. قال كالفين كوليدج ذات مرة: «إن النشاط الرئيس للشعب الأمريكي هو الأعمال التجارية»، وفي الحقيقة، سيكون من الصعب العثور على بلد في الأرض يتفوق على أمريكا في حسن ضيافته لمنطق السوق. إذ يضع دستورنا الملكية الخاصة في صميم نظام الحرية الذي نتبناه. وتقاليدنا التراثية الدينية تحثي بقيمة العمل

الجدي الدؤوب وتعبّر عن الإيمان بأن حياة التقى والفضيلة تؤدي إلى المكافآت المادية. وبدلاً من أبلسة الأغنياء، ندهم نماذج يحتذى مثالها، وأساطيرنا متخمة بقصص الرجال المصممين على الفوز والربح والنجاح - المهاجرين الذين أتوا إلى هذا البلد لا يملكون شروى نقيير فأثروا واغتتوا، والشباب الذين اتجهوا غرباً بحثاً الثروة. ومثلما قال تيد تيرنر: في أمريكا المال يعني كيف نسجل النقاط.

النتيجة للزومية لهذه الثقافة التجارية كانت ازدهارا ورخاء ليس لهما نظير في تاريخ البشر. ولا يتطلب الأمر سوى رحلة إلى الخارج لتقدير ما تنعم به أمريكا من مزايا؛ بل إن فقراءنا يأخذون السلع والخدمات كقضايا مسلم بها - الكهرباء والماء النظيف، والتمديدات الصحية داخل البيوت، وأجهزة الهاتف والتلفزيون، والأدوات المنزلية - مع أن معظم سكان العالم لا يحصلون عليها. لربما تمتعت أمريكا بنعمة أفضل العقارات على الأرض، لكن من الواضح أن مواردنا الطبيعية لم تمثل السبب الوحيد الكامن وراء نجاحنا الاقتصادي، فأعظم مواطن قوتنا كمنت في التنظيم الاجتماعي الذي نتبناه، نظام ظل على مدى الأجيال يشجع الابتكار المستمر، والمبادرة الفردية، والتخصيص الكفء والفعال للموارد.

إذن، ليس من المفاجئ أن يكون لدينا ميل إلى اعتبار نظامنا القائم على السوق الحر نعمة مباركة وحقيقية واقعية راسخة، وافترض أنه ينبع طبيعياً من قوانين العرض والطلب واليد الخفية التي تحدث عنها آدم سميث. وانطلاقاً من هذا الافتراض، ليس من المبالغة القول: إن أي تدخل حكومي في الآليات السحرية لعمل السوق - عبر فرض الضرائب، أو وضع القواعد والقوانين التنظيمية، أو الدعاوى القضائية، أو التعريفات الجمركية، أو وسائل حماية العمل والعمال، أو الاتفاق على البرامج الحكومية فيما يتعلق مثلاً بالضمان الاجتماعي أو تعويض البطالة - يضعف بالضرورة المشروعات الفردية ويكبح النمو الاقتصادي. إن إفلاس الشيوعية والاشتراكية كوسائل بديلة للتنظيم الاقتصادي عزز وقوى هذه الفكرة. ووفقاً لمراجعنا الاقتصادية المعيارية، وجدنا السياسي الحديث، تعد حرية العمل قاعدة افتراضية أساسية؛ وكل من يتحداها يسبح عكس التيار السائد.

إذن، من المفيد أن نذكر أنفسنا بأن نظامنا القائم على حرية السوق لم يكن نتاج القانون الطبيعي ولا العناية الإلهية، بل برز عبر عملية مؤلة من التجربة والخطأ، وسلسلة من الخيارات الصعبة بين الكفاءة والعدالة، والثبات والتغيير. ومع أن غالبية فوائد ومنافع نظامنا القائم على السوق الحر مستمدة من الجهود الفردية لأجيال من الرجال والنساء الذين سعوا لتحقيق رؤيتهم الخاصة عن السعادة، إلا أننا اعتمدنا في كل حقبة من الاضطراب الاقتصادي الكاسح والمراحل الانتقالية على عمل الحكومة لتوفير الفرص، وتشجيع المنافسة، وتحسين آلية عمل السوق.

على وجه الإجمال، اتخذ عمل الحكومة ثلاثة أشكال. أولاً، دعيت عبر تاريخنا لتشييد البنية التحتية، وتدريب القوة العاملة، ووضع الركائز الضرورية للنمو الاقتصادي. وأدرك جميع الآباء المؤسسين الصلة الجامعة بين الملكية الخاصة والحرية، لكن ألكسندر هاملتون* هو الذي ميز الإمكانية الهائلة للاقتصاد الوطني - اقتصاد لا يعتمد على ماضي أمريكا الزراعي بل على مستقبل تجاري وصناعي. وفي سبيل تحقيق هذا الإمكان تحتاج أمريكا، كما حاجج هاملتون، إلى حكومة وطنية قوية وفاعلة، وبوصفه أول وزير للخزانة في أمريكا شرع في وضع أفكاره موضع التطبيق. فأمم ديون الحرب الثورية، وهي خطوة لم تربط معا اقتصادات الولايات فقط بل ساعدت في تحفيز نظام وطني قائم على أسواق الائتمان ورأس المال المتحرك. وروج اتباع سياسات - مثل قوانين الترخيص وفرض تعرفة جمركية مرتفعة - تشجع التصنيع والاستثمار في الطرق والجسور الضرورية لنقل المنتجات إلى السوق.

واجه هاملتون مقاومة ضارية من توماس جيفرسون**، الذي خشي أن تضعف الحكومة الوطنية القوية المرتبطة بالمصالح التجارية الفنية رؤيته عن النظام الديمقراطي المساواتي والعادل والمرتبطة بالأرض. لكن هاملتون عرف أن تحرير رأس المال من إفسار المصالح المحلية المرتبطة بالأرض هو السبيل الوحيد الذي

* (1757 - 1804): رجل دولة وكاتب أمريكي تناول شؤون الحكم، وكان أول وزير للخزانة (1789 - 1797). (م)

** (1743 - 1826): رجل دولة وديبلوماسي ومهندس وكاتب أمريكي، والرئيس الثالث للولايات المتحدة (1801 - 1809). (م)

يمكن أمريكا من استغلال أقوى مواردها — أي طاقة ومبادرة الشعب الأمريكي ومشروعاته الحرة. لقد كونت فكرة الحراك الاجتماعي هذه واحدة من أعظم المساومات المبكرة للرأسمالية الأمريكية؛ فالرأسمالية الصناعية والتجارية قد تؤدي إلى حالة كاسحة من عدم الاستقرار، لكنها ستكون نظاما ديناميكيا يستطيع فيه كل من يملك ما يكفي من الطاقة والموهبة الارتقاء إلى القمة. وافق جيفرسون على هذه النقطة على الأقل — اعتمادا على إيمانه بالجدارة والأهلية والكفاءة، بدلا من الأرستقراطية الموروثة، وأيد إنشاء جامعة وطنية لتمولها الحكومة تعلم وتدريب المواهب في مختلف أرجاء الدولة الجديدة، واعد تأسيس جامعة فرجينيا واحدا من أعظم منجزاته.

هذا التقليد التراثي من الاستثمار الحكومي في البنية التحتية لأمريكا وفي شعبها، اعتنقه بصورة شاملة ابراهام لينكولن والحزب الجمهوري في مرحلته المبكرة. وينظر لينكولن، فإن جوهر أمريكا هو الفرصة المتاحة، قدرة «العامل الحر» على تحقيق التقدم في الحياة. لقد عد لينكولن الرأسمالية أفضل وسيلة لخلق مثل هذه الفرصة، لكنه رأى أيضا كيف أوقعت المرحلة الانتقالية من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي الفوضى والارتباك في حياة الناس ودمرت مجتمعاتهم المحلية.

وهكذا شرع لينكولن في خضم الحرب الأهلية في تطبيق سلسلة من السياسات التي لم تضع الركيزة المؤسسة لاقتصاد وطني متكامل فقط، بل وسعت مجال الفرص لتتاح لمزيد من الناس. ومارس الضغط من أجل تشييد أول سكة حديد عبر القارة، وأنشأ الأكاديمية الوطنية للعلوم لتحفيز البحث المعرفي والاكتشاف العلمي بحيث يؤديان إلى تقانة جديدة وتطبيقات تجارية حديثة. وتجاوز حد قانون الإقامة في المزارع لعام 1862، الذي منح مساحات شاسعة من الأراضي العامة غرب الولايات المتحدة للمستوطنين القادمين من الشرق والمهاجرين من شتى أنحاء العالم، بحيث يساهمون هم أيضا في اقتصاد الأمة المتنامي. وبدلا من ترك أصحاب المزارع هؤلاء دون معين، أقام نظام كليات تعلم المزارعين وتدريبهم على آخر التقانات الزراعية، وتوفير لهم التعليم الحر الذي يتيح لهم حلم تجاوز تخوم وحدود الحياة في المزرعة.

ظلت الرؤية الأساسية لهاملتون ولينكولن – القائمة على قدرة موارد وسلطة الحكومة الوطنية على تسهيل، لا الحلول محل، السوق الحر النشط – تشكل إحدى دعائم سياسات الجمهوريين والديمقراطيين في كل مرحلة من مراحل تطور أمريكا. سد هوفر (سد بولدر)، وسلطة وادي تينيسي، ونظام الطرق عبر الولايات، والإنترنت، ومشروع المجين البشري: مرة بعد أخرى، ساعد استثمار الحكومة على تعبيد الطريق أمام ازدهار النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص. وعبر إقامة نظام من المدارس العامة ومؤسسات التعليم العالي، إضافة إلى برامج مثل «إعلان حقوق قدماء المحاربين»، التي جعلت التعليم الجامعي متاحاً للملايين الأمريكيين، ساعدت الحكومة في تزويد الأفراد بالأدوات والوسائل اللازمة للتكيف والابتكار في مناخ من التغيير التقني المستمر.

وبفض النظر عن توظيف الاستثمارات الضرورية التي لا يستطيع، أولاً يريد، القطاع الخاص توظيفها وحده، قامت الحكومة الوطنية بدور أساس لا غنى عنه في التصدي لإخفاقات السوق – تلك العقبات الخفية والعراقيل المفاجئة التي تتكرر في أي نظام رأسمالي وتكبح الآليات الفعالة للسوق أو تلحق الضرر بعامة الناس. لقد أدرك تيدي روزفلت أن احتكار السلطة والقوة قد يقيد المنافسة، وجعل «مكافحة الاحتكار» بؤرة اهتمام إدارته. أما ودرولسون فقد أنشأ مصرف الاحتياط الفيدرالي لإدارة توريد النقد وتقليص حالات الهلع الدورية في الأسواق المالية. وأصدرت الحكومات على الصعيد الاتحادي وعلى مستوى الولاية أول قوانين لحماية المستهلك – قانون الغذاء والدواء الصحي وقانون التفتيش على اللحوم – وحماية الأمريكيين من المنتجات الضارة.

لكن خلال انهيار البورصة عام 1929 وحقبة الكساد الكبير الذي أعقبه تبدي دور الحكومة الحيوي في تنظيم السوق بجلاء لا لبس فيه. فمع تحطم ثقة المستثمر، وخطر انهيار النظام المالي، والتراجع الحاد في طلب المستهلك والاستثمار في قطاع الأعمال، خطط فرانكلين روزفلت لسلسلة من التدخلات الحكومية التي كبحت مزيداً من الانكماش الاقتصادي. وطوال السنوات الثماني التالية، اختبرت إدارة «البرنامج

الجديد»عددا من السياسات لإعادة إطلاق الاقتصاد، ومع أن هذه التدخلات لم تفرز كلها النتائج المقصودة، إلا أنها خلفت فعلا بنية تنظيمية تساعد على الحد من اختطار الأزمات الاقتصادية: هيئة للأوراق المالية والصرف لضمان الشفافية في الأسواق المالية وحماية صغار المستثمرين من الغش والتزوير والتلاعب؛ هيئة تأمين الودائع الفيدرالية لمنح الثقة للمودعين في المصارف؛ سياسات مالية ونقدية لوقف الدورات التجارية أو الاقتصادية، أخذت شكل تخفيضات ضريبية أو زيادة السيولة أو توجيه الإنفاق الحكومي، لتحفيز الطلب حين يتراجع النشاط التجاري ويعتمد المستهلكون عن السوق.

أخيرا - والأكثر إثارة للجدل الخلافي - ساعدت الحكومة في إقامة اندماج اجتماعي بين الأعمال التجارية والعمال الأمريكيين. فخلال السنوات المئة والخمسين الأولى من عمر أمريكا، ومع زيادة تركيز رأس المال في الائتلافات الاحتكارية والشركات المحدودة المسؤولية، منع العمال بالقانون وبالعرف من تشكيل نقابات تزيد قوتهم ونفوذهم. إذ لم يلاحظوا تقريبا بأي حماية من ظروف العمل غير الآمنة أو غير الإنسانية، في المعامل المستقلة أو في منشآت ذبح الحيوانات وتحضير اللحوم. ولم تشهد الثقافة الأمريكية السائدة تعاطفا مع العمال الفقيرين نتيجة رياح «التدمير الخلاق» التي تعصف بالرأسمالية من حين لآخر - الوصفة المناسبة للنجاح الفردي كانت بذل مزيد من الجهد والعرق، لا انتظار «الدلال» من الدولة. وأي شبكة أمان وجدت أتت من المصادر الهزيلة وغير المتكافئة للأعمال الخيرية الخاصة.

مرة أخرى، تطلب الأمر صدمة الكساد الكبير، حيث وجد واحد من بين كل ثلاثة أمريكيين نفسه عاطلا عن العمل، ويعاني من سوء المأكل والملبس والسكن، حتى تصحح الحكومة حالة عدم التوازن تلك. فبعد سنتين من وصول فرانكلين روزفلت إلى سدة الرئاسة، تمكن من تمرير قانون الضمان الاجتماعي في الكونغرس (1935)، بؤرة تركيز دولة الرعاية الاجتماعية الجديدة، وشبكة الأمان التي تنتشل نصف المواطنين المسنين من وهدة الفقر، وتوفر تعويض البطالة للذين فقدوا وظائفهم، وتقدم إعانات مالية متواضعة للعاجزين والفقراء الذين تقدم بهم العمر. وضع روزفلت أيضا قوانين

غيرت تغييرا جوهريا العلاقة بين رأس المال والعامل: أربعون ساعة عمل أسبوعيا، قوانين لمنع تشغيل الأطفال، قوانين الحد الأدنى من الأجور؛ قانون علاقات العمل الوطنية الذي جعل من الممكن تنظيم نقابات صناعية عريضة القاعدة وأجبر أرباب العمل على التفاوض بنية صافية.

أتى جزء من الأسس المنطقي لروزفلت في إصدار وإجازة هذه القوانين من الاقتصاد الكينزي مباشرة: أحد علاجات الكساد الاقتصادي وضع مزيد من الدخل المتاح في جيوب العمال الأمريكيين. لكن روزفلت عرف أيضا أن الرأسمالية في النظام الديمقراطي تتطلب موافقة المواطنين، وأن إصلاحاته، عبر إعطاء العمال حصة أكبر من الكعكة الاقتصادية، سوف تضعف جاذبية الأنظمة القائمة على الإدارة والتحكم والسيطرة الحكومية، فاشية أم اشتراكية أم شيوعية، التي كانت تكتسب الدعم والأنصار في شتى أنحاء أوروبا. ومثلما سيشرح عام 1944، فإن «الجائعين والعاطلين هم المادة التي تصنع منها الديكتاتوريات»

بدا لوهلة أن القصة ستنتهي هنا - مع إنقاذ روزفلت للرأسمالية من نفسها عبر حكومة اتحادية فاعلة ونشيطة تستثمر في مواطنيها وفي البنية التحتية، وتنظم السوق، وتحمي العمال من الحرمان المزمن. وفي الحقيقة، حظي نموذج دولة الرعاية الاجتماعية الأمريكية هذا بإجماع عريض طوال السنوات الخمس والعشرين التالية عبر الإدارات الجمهورية والديمقراطية. فمن كانوا على اليمين اشتكوا من الاشتراكية الزاحفة، ومن وقفوا على اليسار اعتقدوا أن خطوات روزفلت لم تكن كافية. لكن النمو الهائل لاقتصاد أمريكا القائم على الإنتاج بالجملة، والفجوة الواسعة في الطاقة الإنتاجية بين الولايات المتحدة واقتصادات أوروبا وآسيا التي مزقتها الحروب، نجحا في إنهاء وحسم معظم المعارك الأيديولوجية. وفي غياب أي منافسين جديين، تمكنت الشركات الأمريكية بشكل روتيني من نقل تكاليف العمل والنفقات التنظيمية إلى زبائنهم. الوظيفة بدوام كامل مكنت عمال المصانع النقابيين من الانتقال إلى صفوف الطبقة الوسطى، وإعالة عائلاتهم من دخل واحد، والتمتع باستقرار الضمان الصحي والتقاعد. وفي هذه البيئة من أرباح الشركات الثابتة وارتفاع الأجور، لم يواجه

صناع السياسة سوى معارضة سياسية متواضعة لرفع الضرائب ووضع مزيد من القوانين والقواعد التنظيمية للتصدي للمشكلات الاجتماعية الملحة - ومن ثم إنشاء برامج المجتمع العظيم، التي تشمل برامج الرعاية الصحية لمن هم فوق الخامسة والستين وبعض العجزة تحت سن الخامسة والستين (Medicare) وأخرى للمواطنين من جميع الأعمار ضمن حدود دخل معينة (Medicaid)، والرعاية الاجتماعية، في عهد إدارة جونسون؛ وإنشاء وكالة حماية البيئة وإدارة السلامة والصحة المهنية في عهد نيكسون.

بقيت مشكلة واحدة أمام هذا الانتصار الليبرالي: الرأسمالية لا تقف جامدة. فبحلول السبعينيات، بدأ نمو الإنتاجية، محرك اقتصاد حقبة ما بعد الحرب، بالتقاعس. في حين سمح تزايد ثقة «أوبك» بالنفط الأجنبي باقتراع حصة أكبر من الاقتصاد العالمي، وهذا ما فضح ضعف أمريكا أمام اضطراب وانقطاع واردات الطاقة. وبدأت الشركات الأمريكية تعاني المنافسة من المنتجين الذين يتمتعون بمزايا انخفاض التكلفة في آسيا، وبحلول الثمانينيات، بدأ وابل من الواردات الرخيصة - تشمل الأنسجة والأحذية والإلكترونيات، وحتى السيارات - يقتصر أجزاء كبيرة من السوق المحلية. في هذه الأثناء، بدأت الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات تنقل بعضاً من مرافقها الإنتاجية إلى الخارج - من أجل الوصول إلى الأسواق الأجنبية من جهة، وللإستفادة من العمالة الرخيصة من جهة أخرى.

في هذه البيئة العالمية التي هي أكثر تنافسية، لم تعد تنجح الصيغة القديمة للأرباح الثابتة والإدارة الثقيلة الحركة للشركات الأمريكية. ومع تراجع القدرة على نقل التكاليف المرتفعة أو المنتجات الرديئة إلى المستهلكين تقلصت أرباح الشركات والحصة السوقية، وأخذ المساهمون في الشركات يطالبون بمزيد من القيمة. بعض الشركات وجدت طرقاً لتحسين الإنتاجية عبر الابتكار والأتمتة. في حين اعتمد غيرها على تسريح العمال بأسلوب وحشي، ومقاومة النقابات، وزيادة نقل الإنتاج إلى الخارج. مديرو الشركات الذين لم يتمكنوا من التكيف تعرضوا للغزو من الشركات الأخرى، فباعوا حصة كبيرة من أسهمها إلى أشخاص تضلعوا من الخدع والمراوغة،

لإحداث التغيير المطلوب، دون أي اعتبار للموظفين والعمال الذين تأثرت حياتهم تأثرا بالغا، أو للمجتمعات التي يمكن أن تدمر وتتمزق. وبطريقة أو بأخرى، زادت الشركات الأمريكية هز الاضعفا - وتحمل وطأة هذا التحول عمال التصنيع على خطوط الإنتاج القديمة وبلدات مثل غيلزبرغ.

لم يكن القطاع الخاص وحده مضطرا للتكيف مع هذه البيئة الجديدة. ومثلما أوضح انتخاب رونالد ريفان، أراد الأمريكيون من الحكومة أن تتغير أيضا.

نزع ريفان في خطابه إلى المغالاة في الحجم الذي بلغته دولة الرعاية الاجتماعية خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية. ففي ذروتها، بقيت الميزانية الاتحادية كحصّة إجمالية من الاقتصاد الأمريكي أدنى كثيرا بالمقارنة مع أوروبا الغربية، حتى حين تؤخذ بالاعتبار ميزانية الدفاع الهائلة في الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن الثورة المحافظة التي ساعد ريفان في إطلاقها اكتسبت زخما لأن رؤية ريفان المركزية - دولة الرعاية الاجتماعية الليبرالية أفرطت في الرضا والإرضاء وأصبحت بيروقراطية أكثر من اللازم، حيث صناع السياسة الديمقراطيون أشد هوسا بتقسيم الكعكة الاقتصادية من تميمتها وتكبيرها - تحوي قدرا كبيرا من الصدق والحقيقة. ومثلما توقف العديد من مديري الشركات، المحميين من المنافسة، عن تقديم القيمة، توقف العديد من البيروقراطيات الحكومية عن سؤال المعنيين وأصحاب المصلحة (دافعي الضرائب الأمريكيين) والمستهلكين (مستخدمي الخدمات الحكومية) هل تحصل نقودهم على قيمتها.

لم يشتغل كل برنامج حكومي حسب الطريقة التي أعلنت الدعاية عنها. بعض الوظائف كان من الأفضل تنفيذها بواسطة القطاع الخاص، مثلما كان بالمستطاع في بعض الحالات أن تحقق الحوافز المرتكزة على السوق النتائج نفسها بتكلفة أقل ومرونة أكبر، تماما كالقواعد التنظيمية المعتمدة على أسلوب التحكم والسيطرة. معدلات الضريبة الهامشية المرتفعة التي كانت سائدة حين استلم ريفان الرئاسة ربما لم تكبح الحوافز للعمل أو الاستثمار، لكن حرفت وشوهت القرارات الاستثمارية - وأدت فعلا إلى صناعة مبدرة قائمة على إنشاء الملاجئ الضريبية. وفي حين وفرت

الرعاية الاجتماعية بالتأكيد العون للعديد من المفقرين الأمريكيين، إلا أنها أوجدت بعض الحوافز العكسية فيما يتعلق بأخلاقيات العمل والاستقرار الأسري.

ونظرا لاضطرار ريفان إلى سلوك سبيل التسوية مع كونغرس خاضع لسيطرة الديمقراطيين، فإنه لن يحقق العديد من أكثر خططه طموحا لتقليص دور الحكومة. لكنه غير تغييرا جوهريا تعابير ومفردات الجدل السياسي. إذ أصبحت ثورة الطبقة الوسطى الضريبية ثابتة دائما في السياسة الوطنية ووضعت سقفا لمدى توسع التدخل الحكومي. وبالنسبة للعديد من الجمهوريين، تحول عدم التدخل في السوق إلى منظومة اعتقادية محددة لتفكيرهم.

وبالطبع، استمر العديد من الناخبين في التطلع إلى الحكومة طلبا للعون خلال حقبة الانكماش الاقتصادي، ودعوة بيل كلينتون إلى مزيد من العمل الحكومي الجريء والتدخل في الاقتصاد ساعدته في الوصول إلى البيت الأبيض. لكن بعد الهزيمة السياسية الكارثية لخطة الرعاية الصحية وانتخاب كونغرس جمهوري عام 1994، اضطر كلينتون إلى قصص طموحاته، برغم تمكنه من إضافة منظور تقديمي جديد إلى بعض من أهداف ريفان. ومع نهاية حقبة الحكومة التدخلية، وقع كلينتون مشروع إصلاح نظام الرعاية الاجتماعية ليصبح قانونا، وضغط من أجل تخفيض الضرائب على الطبقة الوسطى والعمال الفقراء، وعمل على تقليص البيروقراطية والروتين. كلينتون هو الذي سينجز ما عجز عنه ريفان، حين رتب شؤون بيت مال الأمة، مع تقليل الفقر وتوظيف استثمارات جديدة (متواضعة) في التعليم وتدريب العاملين. وبحلول الوقت الذي غادر فيه البيت الأبيض، بدا وكأن نوعا من التوازن قد تحقق - حكومة أقل تدخلا، لكنها احتفظت بشبكة الأمان الاجتماعي التي نصبها روزفلت أول مرة.

لكن الرأسمالية لا تقف جامدة ساكنة. لربما نجحت سياسات ريفان وكلينتون في إزالة بعض الترهل من جسم دولة الرعاية الاجتماعية الليبرالية، لكنها لم تستطع تغيير الوقائع والحقائق الأساسية للمنافسة العالمية والثورة التكنولوجية. فالوظائف ما زالت تنتقل إلى الخارج - لا في مجال التصنيع فقط، بل على نحو متزايد في قطاع

الخدمات التي يمكن بثها رقمياً، مثل برمجة الحاسب. وما زالت الأعمال التجارية تعاني تكاليف الرعاية الصحية المرتفعة. وما زالت أمريكا تستورد أكثر مما تصدر، وتقترض أكثر مما تقرض.

في غياب أي فلسفة حكومية واضحة، ردت إدارة بوش وحلفاؤها في الكونغرس عبر دفع الثورة المحافظة إلى خاتمتها المنطقية - مزيد من التخفيضات الضريبية، ومزيد من إلغاء القواعد التنظيمية، وتصفير شبكة الأمان. لكن الجمهوريين باتخاذهم هذه المقاربة يخوضون المعركة الأخيرة في الحرب التي شنوها وكسبوها في الثمانينيات، في حين يجبر الديمقراطيون على اتخاذ موقف الدفاع، والمنافحة عن خطط البرنامج الجديد الذي أطلق في الثلاثينيات.

لم تعد أي من الإستراتيجيتين تعمل. إذ لا تستطيع أمريكا منافسة الصين والهند بمجرد تخفيض النفقات وتقليص التدخل الحكومي - إلا إذا كنا على استعداد لتحمل تراجع حاد في مستويات المعيشة، مع مدن تختنق بدخان المصانع ومسؤولين يملؤون الشوارع. لا تستطيع أمريكا المنافسة بمجرد إقامة حواجز تجارية ورفع الحد الأدنى من الأجور - إلا إذا كنا على استعداد لمصادرة جميع أجهزة الكمبيوتر في العالم.

لكن يجب أن يمنحنا تاريخنا الثقة. فليس علينا الاختيار بين نظام اقتصادي قمعي تقوده الحكومة وبين نظام رأسمالي فوضوي يفتقر إلى التسامح. فهو يخبرنا أن بمقدورنا الخروج من أعظم وأخطر الاضطرابات الاقتصادية أقوى وأصلب عوداً. وعلى شاكلة أولئك الذين سبقونا، يجب أن نسأل أنفسنا ما الخطة السياسية التي تفضي إلى سوق حر دينامي وأمن اقتصادي واسع النطاق، وروح ابتكارية مبادرة ومغامرة، وحرّاك اجتماعي صاعد؟ يمكننا أن نهتدي دوماً بحكمة لينكولن البسيطة: لن ننجز جماعياً، عبر حكومتنا، إلا تلك المهمات التي لا نستطيع إنجازها على المستوى ذاته (أو لا نستطيع إنجازها على الإطلاق) بصورة فردية وخاصة.

بكلمات أخرى، يجب أن نستهدي بما ينجح.

كيف يبدو هذا الإجماع الاقتصادي الجديد؟ لن ادعي امتلاك جميع الأجوبة، فمناقشة السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة بالتفصيل سوف تملأ عدة مجلدات.

لكن أستطيع تقديم بضعة أمثلة على كيفية التحرر من إسار ورطتنا السياسية الراهنة؛ حيث نستطيع وفقا لتراث هاميلتون ولنكولن، الاستثمار في بنيتنا التحتية وشعبنا؛ بطرائق تتمكن عبرها من تحديث وإعادة بناء العقد الاجتماعي الذي جمع روزفلت أجزاءه معا أول مرة في منتصف القرن الماضي.

لنبدأ بتلك الاستثمارات التي يمكن أن تجعل أمريكا أكثر قدرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي: الاستثمارات في التعليم والعلوم والتقانة واستقلالية الطاقة.

احتل التعليم طوال تاريخنا جوهر الاتفاق الذي عقدته هذه الدولة مع مواطنيها؛ إذا عملت بجهد ودأب وتحملت المسؤولية، سوف تتاح لك فرصة حياة أفضل. وفي عالم تحدد فيه المعرفة القيمة في سوق العمل، حيث يجب على الطفل في لوس أنجلوس التنافس لا مع الطفل في بوسطن فقط، بل مع ملايين الأطفال في بنغالور وبكين، والعديد من مدارس أمريكا لا تلتزم بدورها في الاتفاق.

في عام 2005، قمت بزيارة إلى مدرسة ثورنتون تاونشيب الثانوية، التي تقع في الضواحي الجنوبية من شيكاغو ومعظم طلابها من السود. كان العاملون معي قد تعاونوا مع المدرسين لتنظيم لقاء مع الشباب المحليين — أمضى ممثلون عن كل صف أسابيع في إجراء مسح لاكتشاف القضايا التي تهم وتشغل زملاءهم الطلاب، ثم تقديم النتائج عبر سلسلة من الأسئلة التي توجه إلي. تحدثوا في الاجتماع عن العنف في الأحياء ونقص أجهزة الكمبيوتر في صفوفهم. لكن قضيتهم الأولى كانت كما يلي: لأن المدارس العامة لا تستطيع تحمل عمل المدرسين طوال اليوم، فإن الدوام في مدرسة ثورنتون ينتهي في الواحدة والنصف ظهرا. ونتيجة اختصار البرنامج، لا يجد الطلاب وقتا كافيا للعمل في المخبر أو حضور دروس اللغة الأجنبية.

سألني الطلاب لماذا لا نحصل على حقنا الكامل؟ إذ لا يتوقع أحد منا على ما يبدو دخول الجامعة، كما قالوا.

يريدون مزيدا من المدارس.

تعودنا مثل هذه القصص، عن أطفال فقراء من السود واللاتين يعانون ويضعف نشاطهم في مدارس عاجزة عن إعدادهم للاقتصاد الصناعي القديم، فضلا عن عصر المعلومات. لكن مشكلات نظامنا التعليمي لا تنحصر في أحياء مدتنا الداخلية. فأمريكا تشهد الآن واحدا من أعلى معدلات التسرب من المدارس الثانوية في العالم الصناعي. فعند وصول طلاب المدارس الثانوية إلى سنتهم الأخيرة تنخفض درجاتهم في اختبارات الرياضيات والعلوم عن معظم أترابهم من الطلاب الأجانب. ونصف المراهقين لا يفهمون مبادئ الكسور الأساسية، ونصف من هم في التاسعة من العمر لا يستطيعون إجراء عمليات الضرب أو القسمة البسيطة. ومع أن عدد الطلاب الأمريكيين الذين يجرون امتحانات الدخول إلى الجامعة أكثر من أي وقت مضى، إلا أن نسبة 22% منهم فقط مستعدون ومهيئون لتلقي دروس اللغة الإنكليزية والرياضيات والعلوم على مستوى الجامعة.

لا أعتقد أن الحكومة وحدها قادرة على قلب هذه الإحصائيات رأسا على عقب. إذ يتحمل الآباء المسؤولية الرئيسية عن غرس أخلاقيات العمل الدؤوب والجد والاجتهاد والإنجاز التعليمي في نفوس أبنائهم. لكن الآباء على حق حين ينتظرون من حكومتهم، عبر المدارس العامة، لعب دور الشريك الكامل في العملية التعليمية - كحال الأجيال السابقة من الأمريكيين.

لسوء الحظ، فإن ما شهدناه من الحكومة طوال عقدين من السنين مجرد محاولات ترقيعية تفتقد الإلتقان، وتساهلا مع النوعية المتوسطة من الإنجاز، بدلا من ابتكار إصلاحات جريئة لمدارسنا - إصلاحات تتيح للطلاب في مدرسة ثورنتون المنافسة للحصول على وظائف في غوغل. يعود جزء من السبب إلى المعارك الأيديولوجية المتوقعة بقدر ما هي عتيقة تجاوزها الزمن. إذ يقدم العديد من المحافظين الحجة على أن المال عامل غير مهم في رفع مستوى الإنجاز التعليمي؛ وأن المشكلات في المدارس العامة ناجمة عن البيروقراطيات المنكودة ونقابات المعلمين العنيدة؛ وأن الحل الوحيد هو كسر احتكار الحكومة لقطاع التعليم عبر نظام القسائم (حيث يتسلم كل طفل في سن المدرسة مبلغا معيناً من المال يمكن لأبويه وفقا له اختيار مدرسة عامة أو خاصة لتعليمه). في هذه

الأثناء، كثيرا ما يجد اليساريون أنفسهم يدافعون عن وضع قائم يتعذر الدفاع عنه، حين يصرون بإلحاح على أن مزيدا من الإنفاق سوف يحسن وحده النتائج التعليمية.

كلا الافتراضين خاطئ. المال عامل مهم فعلا في التعليم - والافلماذا يدفع الآباء هذه التكاليف الباهظة للعيش في الضواحي التي تضم مدارس ممولة تمويلًا جيدًا؟ - ما زالت مدارس عديدة في المناطق الحضرية والريفية تعاني مشكلة الصفوف الدراسية المكتظة، والكتب العتيقة التي تجاوزها الزمن، والمعدات والتجهيزات القديمة، والمعلمين الذين يضطرون لشراء التجهيزات الأساسية من جيوبهم. لكن يتعذر إنكار حقيقة أن أسلوب إدارة العديد من المدارس العامة يمثل مشكلة كبيرة تعادل على الأقل مشكلة التمويل.

مهمتنا إذن هي تحديد تلك الإصلاحات التي كان لها أبلغ الأثر في إنجاز الطلاب، وتمويلها بدرجة كافية، وإلغاء تلك البرامج التي لم تعط النتائج المتوخاة. وفي الحقيقة، لدينا دليل دامغ على الإصلاحات التي نجحت: منهاج مدرسي أكثر تحديا وحيوية وصرامة يشدد على الرياضيات والعلوم ومهارات التعلم؛ ساعات أطول وأيام أكثر لمنح الأطفال ما يحتاجونه من وقت وانتباه مستمر للتعلم؛ التعليم المبكر (في مرحلة الطفولة) لكل طفل، بحيث لا يتخلف عن الركب عند التحاقه بالمدرسة؛ تقييمات هادفة ومرتكزة على الأداء يمكن أن توفر صورة كاملة لعمل الطالب؛ توظيف وتدريب مديرين قادرين على إحداث التغيير ومدرسين مؤهلين وفاعلين وأكفاء.

النقطة الأخيرة - الحاجة إلى مدرسين أكفاء - تستحق التوكيد. فقد أظهرت الدراسات التي أجريت حديثًا أن أهم عامل في تحديد إنجاز الطالب ليس لون بشرته أو من أين أتى، بل من مدرسه. ولسوء الحظ فإن العديد من مدارسنا تعتمد على مدرسين يفقدون إلى الخبرة والتدريب في المواد التي يدرسونها، وكثيرا ما يتركز هؤلاء في المدارس التي تعاني المشكلات. فضلا عن ذلك، تزداد الحالة سوءا: ففي كل سنة تعاني المدارس نزيفا من المدرسين المؤهلين وذلك مع وصول جيل حقبة ارتفاع معدل المواليد (1946 - 1965) إلى سن التقاعد، ولا بد من توظيف مليوني مدرس في العقد القادم لتلبية حاجات زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس.

لا تتمثل المشكلة في عدم الرغبة في دخول سلك التدريس؛ فأنا أقابل باستمرار شبانا تخرجوا للتو في أفضل الجامعات ووقعوا عقود العمل مدة سنتين، عبر برامج مثل «التدريس من أجل أمريكا»، في أصعب وأقسى المدارس العامة مقابل رواتب زهيدة. فهم يجدون العمل مفيدا إلى حد استثنائي؛ والتلاميذ الذين يدرسونهم يستفيدون من قدراتهم الإبداعية وحماسهم. لكن بحلول نهاية السنتين، يغير معظمهم المهنة أو ينتقلون إلى مدارس الضواحي - وذلك كعاقبة للرواتب المتدنية، وغياب الدعم من البيروقراطية التعليمية، والشعور السائد بالعزلة.

إذا كنا جادين في بناء نظام القرن الحادي والعشرين للمدارس، علينا أخذ مهنة التدريس على محمل الجد. وهذا يعني تغيير عملية منح الشهادات للسماح للمتخصص في الكيمياء الذي يريد التدريس بتجنب الدورة الإضافية المكلفة؛ وجمع المدرسين الجدد مع المخضرمين والمتمرسين لكسر جدار العزلة حولهم؛ ومنح المدرسين الذين ثبتت كفاءتهم وأهليتهم مزيدا من التحكم فيما يجري في صفوفهم المدرسية.

ويعني أيضا منح المدرسين ما يستحقونه من أجر. فليس ثمة سبب يدعو إلى تحديد سقف الراتب الذي يتقاضاه المدرس الخبير والكفاء والمؤهل والفاعل بمئة ألف دولار سنويا خلال ذروة عطائه. فالمدرسون الذين يتمتعون بدرجة عالية من الخبرة والكفاءة في مجالات حاسمة الأهمية مثل الرياضيات والعلوم - إضافة إلى أولئك الراغبين في التدريس في مدارس المدن التي تعاني أقسى الظروف - يجب أن ينالوا رواتب أعلى.

هنالك مشكلة واحدة خفية. فمقابل مزيد من المال، على المدرسين أن يتحملوا مزيدا من مسؤولية أدائهم - والمدارس العامة بحاجة إلى التمتع بقدر أكبر على التخلص من المدرسين الذين يفتقدون الكفاءة والأهلية.

حتى الآن، عارضت نقابات المعلمين فكرة ربط الأجر بالأداء، لأن ذلك سيعتمد على رأي وبنزوة المدير. وهي تقدم الحجة، الصائبة باعتقادي، على أن معظم المدارس تعتمد حصرا على درجات الاختبار لقياس أداء المدرسين، وقد تعتمد هذه الدرجات

اعتمادا كبيرا على عوامل خارجة عن سيطرتهم، مثل عدد الطلاب من ذوي الدخل المحدود أو ذوي الاحتياجات الخاصة في الصف.

لكن هذه لا تعد مشكلات مستعصية. فعند العمل مع نقابات المعلمين، يمكن للولايات والمدارس وضع معايير أفضل للأداء، تجمع بيانات ومعطيات الاختبار مع نظام قائم على مراجعة الأنداد (يمكن لمعظم المدرسين أن يحددوا بدرجة مدهشة من الاتساق المدرسين الأكفاء فعلا في مدارسهم وأولئك الذين يفتقدون الكفاءة). ونستطيع تيقن أن المدرسين غير الأكفاء لم يعودوا يمثلون عقبة تعيق الطلاب الذين يريدون التعلم.

في الحقيقة، إذا أردنا توظيف الاستثمارات المطلوبة لترميم وإصلاح مدارسنا، فإننا سنحتاج إلى إعادة اكتشاف إيماننا بأن كل طفل قادر على التعلم. حظيت منذ مدة قريبة بفرصة زيارة مدرسة دودج الابتدائية، في منطقة ويست سايد في شيكاغو، وهي مدرسة كانت متخلفة وفقا لكل معيار ومقياس، لكنها الآن تمر بمرحلة تغير وتحول. وحين كنت أتحدث مع بعض المدرسين عن التحديات التي يواجهونها، ذكرت مدرسة شابة ما دعت «متلازمة هؤلاء الأطفال» - استعداد المجتمع للعثور على مليون عذر وذريعة لما يلي: لماذا «لا يستطيع هؤلاء الأطفال التعلم؟»؛ وكيف «أتى هؤلاء الأطفال من خلفيات تتسم بالقسوة»؟؛ أو «هؤلاء الأطفال متخلفون جدا»

قالت لي المدرسة: «عندما أسمع هذا التعبير يجن جنوني. فهم ليسوا هؤلاء الأطفال بل هم أطفالنا»

إن أداء اقتصاد أمريكا في السنوات القادمة ربما يعتمد غالبا على مدى إخلاصنا في اعتناق هذه الحكمة.

لا يمكن لاستثمارنا في التعليم أن ينتهي مع تحسن حال نظام مدارسنا الابتدائية والثانوية. ففي ظل اقتصاد مرتكز على المعرفة، حيث تتطلب ثمان من أسرع تسع مهن نموا في هذا العقد مهارات علمية أو تقانية، ومعظم العمال سيحتاجون نوعا من التعليم العالي لملء الوظائف في المستقبل. ومثلما أسست حكومتنا مدارس ثانوية

عامة، مجانية والزامية، في بداية القرن العشرين لتزويد العمال بالمهارات المطلوبة للعصر الصناعي، يجب على حكومتنا اليوم مساعدة القوة العاملة على التكيف مع وقائع وحقائق القرن الحادي والعشرين.

من جوانب عديدة، يجب أن تكون مهمتنا أسهل مما كانت عليه بالنسبة لصناع السياسة قبل مئة سنة. لسبب واحد هو وجود شبكة من الجامعات والكليات المتوسطة معدة بشكل جيد لاستيعاب مزيد من الطلاب. والأمريكيون بالتأكيد لا يحتاجون إلى من يقنعهم بقيمة التعليم العالي - نسبة الشباب البالغين الذين حصلوا على شهادة الليسانس ارتفعت ارتفاعاً ثابتاً كل عقد من السنين، من زهاء 16% عام 1980 إلى قرابة 33% اليوم.

ما يحتاج إليه الأمريكيون على الفور هو التصدي لمشكلة ارتفاع تكلفة التعليم الجامعي - وهذا أمر مألوف لنا، أنا وميشيل (طوال السنوات العشر الأولى من زواجنا زاد ما دفعناه معاً من أقساط لسداد دين رسوم الدراسة في الجامعة وكلية الحقوق على أقساط البيت بهامش كبير). وخلال السنوات الخمس الماضية، ارتفعت رسوم الدراسة في كليات الأربع العامة، بعد حساب معدل التضخم، بنسبة 40%. ومن أجل امتصاص هذه التكاليف، يلجأ الطلاب على نحو متزايد إلى الاستدانة، وهذا يحبط العديد منهم ويمنعهم من العمل في مهن أقل مردوداً مثل التدريس. ويقدر عدد الطلاب الذين يختارون كل سنة عدم الالتحاق بالجامعة رغم أهليتهم بسبب عدم قدرتهم على دفع الرسوم بمئتي ألف.

هنالك عدد من الخطوات التي يمكن أن نتخذها للسيطرة على التكاليف وتحسين قدرة الطلاب على الوصول إلى مرحلة التعليم العالي. إذ تستطيع الولايات وضع حد لزيادة الرسوم الدراسية السنوية في الجامعات العامة. وفيما يتعلق بالعديد من الطلاب غير التقليديين، ربما توفر الكليات المهنية والدورات التعليمية على الإنترنت خياراً عالي المردود لإعادة الإعداد والتأهيل في اقتصاد دائم التغير. ويمكن للطلاب الإصرار على أن تركز مؤسساتهم التعليمية جهودها في جمع التبرعات على تحسين نوعية وجودة التدريس بدلا من بناء ملاعب رياضية جديدة لكرة القدم.

لكن بغض النظر عن مدى نجاحنا في السيطرة على التكاليف المتزايدة للتعليم، ما زلنا بحاجة إلى تقديم معونات مباشرة للعديد من الطلاب والآباء لدفع نفقات الدراسة الجامعية، عبر المنح أو القروض الميسرة، أو حسابات الادخار التعليمية المعفاة من الضرائب، أو السماح بطرح الضريبة كاملة من رسوم التعليم والدراسة. حتى الآن، ما يزال الكونغرس يتحرك في الاتجاه المعاكس، عبر رفع معدلات الفائدة على قروض الطلاب المكفولة اتحاديا، وعدم زيادة حجم المنح المقدمة للطلاب من ذوي الدخل المحدود لمسايرة التضخم. لا يوجد مبرر لمثل هذه السياسات - خصوصا إذا أردنا الحفاظ على الفرص والحراك الاجتماعي الارتقائي بوصفهما معلما مميزا للاقتصاد الأمريكي.

هنالك جانب آخر لنظامنا التعليمي يستحق الذكر - جانب يقبع في صميم قدرة أمريكا التنافسية. فمنذ أن وقع لينكولن قانون موريل* وأنشأ نظاما يمنح الأراضي لتأسيس الجامعات والكليات، أصبحت مؤسسات التعليم العالي أهم مختبرات البحث والتطوير في أمريكا. ومن خلال هذه المؤسسات استطعنا تدريب المبتكرين والمخترعين وإعدادهم للمستقبل، حيث وفرت الحكومة الاتحادية دعما حاسم الأهمية للبنية التحتية - من مختبرات الكيمياء إلى أجهزة تحريك الجسيمات المشحونة بسرعة عالية - والمال الضروري للأبحاث العلمية التي ليست لها تطبيقات تجارية مباشرة، لكن يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق اختراقات علمية كبرى.

هنا أيضا تحركت سياساتنا في الاتجاه الخاطئ. ففي حفل تخرج أقامته جامعة نورث ويسترن عام 2006، تحدثت مع الدكتور روبرت لانغر، أستاذ الهندسة الكيميائية في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وأحد أبرز العلماء الأمريكيين. لانغر ليس مجرد أكاديمي يعيش في برج عاجي - فهو يملك أكثر من خمسمئة براءة اختراع، وأبحاثه أدت إلى تحسين كل شيء: من تطوير ضمادة النيكوتين إلى معالجة سرطان الدماغ. ونحن كنا في انتظار بدء المراسم، سألته عن عمله الحالي، فذكر أبحاثه في

* قانون أجازته الكونغرس عام 1862 منح بموجبه 12000 هكتار من الأرض لكل عضو من الأعضاء الممثلين للولايات، يخصص 90% منها لتأسيس الكليات والجامعات التي تدرس العلوم الزراعية والميكانيكية. (م)

مجال هندسة الأنسجة، التي تعد بأساليب جديدة وأكثر فاعلية في امتصاص الجسم للدواء. وعندما تذكرت الجدل الخلافي الذي احتدم منذ مدة قريبة حول أبحاث الخلايا الجذعية، سألته: هل شكل تحديد إدارة بوش لعدد خطوط الخلايا الجذعية أكبر عقبة أمام التقدم الذي يمكن تحقيقه في مجاله؟ هز رأسه.

قال لانغر: «مزيد من خطوط الخلايا الجذعية سيكون مفيداً بالتأكيد، لكن المشكلة الحقيقية التي نراها هي تخفيض المنح الاتحادية بدرجة كبيرة» وأضاف مفسراً إن نسبة تراوحت بين 20 - 30% من جميع اقتراحات الأبحاث تلتقت دعماً اتحادياً مهماً قبل خمسة عشر عاماً. لكن النسبة انخفضت الآن إلى 10%. وفيما يتعلق بالعلماء والباحثين، فإن ذلك يعني قضاء مزيد من الوقت في جمع التبرعات، وتخصيص وقت أقل لإجراء الأبحاث. ويعني أيضاً قطع مزيد من القنوات البحثية الواعدة كل سنة - خصوصاً الأبحاث المحفوفة بالخطر التي قد تغل أعظم المكافآت في نهاية المطاف.

لم يكن الدكتور لانغر فريداً في ملاحظاته. ففي كل شهر يزور العلماء والمهندسون مكنتي لمناقشة تضاؤل التزام الحكومة الاتحادية تمويل البحث العلمي الأساس. فخلال العقود الثلاثة الأخيرة انخفض تمويل العلوم الفيزيائية والرياضية والهندسية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي - في الوقت الذي زادت فيه البلدان الأخرى الميزانيات المخصصة للبحث والتطوير لديها. ومثلما أشار الدكتور لانغر، كان لتراجع دعماً للأبحاث العلمية الأساسية تأثير مباشر على عدد الشباب الذين يلتحقون بكليات الرياضيات والعلوم والهندسة - وهذا يساعد في تفسير السبب الذي يجعل الصين تخرج ثمانية أضعاف عدد المهندسين في الولايات المتحدة كل سنة.

إذا أردنا اقتصاداً ابتكارياً خلافاً، يولد مزيداً من الشركات الشبيهة بغوغل كل سنة، علينا أن نستثمر في مبدعي ومبتكري المستقبل لدينا - عبر مضاعفة التمويل الاتحادي للأبحاث العلمية الأساسية خلال السنوات الخمس القادمة، وتدريب مئة ألف من المهندسين والعلماء الإضافيين خلال السنوات الأربع القادمة، أو تقديم منح بحثية جديدة لأبرز الباحثين الشباب في مستهل حياتهم المهنية. أما السعر

الإجمالي للحفاظ على تفوقنا العلمي والتقني فيناهنز 42 مليار دولار خلال خمس سنين - وهو مبلغ ضخم فعلا، لكنه لا يتجاوز نسبة 15% من الفاتورة الاتحادية المخصصة حديثا للطرق.

بكلمات أخرى، بمقدورنا فعل ما يجب فعله. فما نفتقده ليس المال، بل الإحساس الوطني بالحاجات الملحة.

آخر استثمار حاسم الأهمية وضروري لجعل أمريكا أكثر قدرة على المنافسة يجب توجيهه إلى البنية التحتية للطاقة بحيث نتحرك باتجاه استقلالية الطاقة. في الماضي، هزت الحرب أو تهديد الأمن القومي المباشر أمريكا فخرجت من حالة القناعة والرضى ووظفت استثمارات كبيرة في التعليم والعلم، وعينها على تقليص نقاط الضعف والانكشاف. هذا ما حدث في ذروة الحرب الباردة، حين أدى إطلاق القمر الصناعي السوفييتي سبوتنيك إلى الخوف من أن يسبقنا السوفييت تقانيا. وردا على ذلك، ضاعف الرئيس ايزنهاور العون الاتحادي إلى التعليم ووفر لجيل كامل من العلماء والمهندسين التدريب الذي يحتاجونه لتحقيق تقدم ثوري. في السنة ذاتها، أسست وكالة مشروعات أبحاث الدفاع المتقدمة، وقدمت مليارات الدولارات إلى الأبحاث العلمية الأساسية التي ستساعد في نهاية المطاف على إنشاء شبكة الإنترنت، والكود القضيبي، والتصميم بواسطة الكمبيوتر. وفي عام 1961، سيطلق الرئيس كينيدي برنامج أبوللو الفضائي، ليلهم جيل الشباب في مختلف أرجاء البلاد دخول الحدود الجديدة للعلم.

حالتنا الراهنة تتطلب اتخاذ المقاربة ذاتها فيما يتعلق بالطاقة. فليس من المبالغة القول إن الدرجة التي يبلفها اعتمادنا على النفط تقرر مستقبلنا. ووفقا للجنة الوطنية المعنية بسياسة الطاقة، سيقفز طلب الولايات المتحدة على النفط، إذا لم تحدث أي تغييرات على سياستها النفطية، بنسبة 40% خلال السنوات العشرين القادمة. وخلال المدة ذاتها، يتوقع أن يقفز الطلب العالمي على الأقل بنسبة 30%، وذلك مع توسيع البلدان المتطورة بسرعة، مثل الصين والهند، طاقاتها الصناعية، وإضافة 140 مليون سيارة إلى شوارعها.

اعتمادنا على النفط لا يؤثر في اقتصادنا فقط لكن يضعف أمننا القومي أيضا. فهناك جزء كبير من مبلغ الثمانمئة مليون دولار الذي ننفقه على النفط المستورد كل يوم يذهب إلى أنظمة متقلبة وغير مستقرة، مثل نيجيريا وفنزويلا، وإيران بشكل غير مباشر على الأقل. وبغض النظر هل هي أنظمة استبدادية تخفي نوايا نووية أو توفر ملاذاً آمناً للمدارس الدينية التي تزرع بذور الإرهاب في أذهان الشباب - فهي تحصل على أموالنا لأننا نحتاج إلى نفطها.

والأسوأ أن احتمال انقطاع واردات النفط يظل احتمالاً قوياً. ففي الخليج العربي، حاولت «القاعدة» مهاجمة مصافي النفط غير المحمية حماية جيدة طوال سنين؛ وأي هجوم ناجح على إحدى المنشآت النفطية في الخليج يمكن أن يسبب إرباكا شديداً للاقتصاد الأمريكي. وأسامة بن لادن نفسه نصح أتباعه بتركيز عملياتهم على النفط، خصوصا في العراق ومنطقة الخليج، لأن ذلك سيصيب (الأمريكين) في مقتل.

وهناك العواقب البيئية لاقتصادنا المعتمد على الوقود الأحفوري. فكل عالم تقريبا، خارج البيت الأبيض، يعتقد أن التغير المناخي يمثل تهديداً حقيقياً وجدياً ومتسارعا نتيجة انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون. فإذا لم يشكل احتمال ذوبان القلنسوات الجليدية، وارتفاع مستويات البحار، وتغيير أنماط المناخ، وازدياد عدد الأعاصير وتصاعد عنفها، وتتابع العواصف الرملية، وموت الغابات والشعب المرجانية، وتزايد انتشار الأمراض التنفسية والأمراض الناجمة عن الحشرات - إذا لم يشكل ذلك كله خطرا جديا وداهما فما الخطر إذن؟

حتى الآن، تركزت سياسة الطاقة التي تنتهجها إدارة بوش على دعم شركات النفط الكبرى وتوسيع أعمال التنقيب والحفر - بالاقتران مع استثمارات رمزية في تطوير وقود بديل. ولربما تعد هذه المقاربة منطقية من الناحية الاقتصادية لو تمتعت أمريكا بموارد نفطية وفيرة ومخزونات لم تستغل بعد يمكن أن تلبى احتياجاتها (وإذا لم تسجل شركات النفط أرباحا قياسية). لكن مثل هذه الموارد لا توجد. إذ لا تملك الولايات المتحدة سوى 3% من مخزون النفط العالمي. في حين تستهلك 25% من الاستهلاك العالمي. ولا يمكننا تفادي المشكلة.

ما يمكننا فعله هو إيجاد مصادر للطاقة تكون نظيفة وقابلة للتجدد للقرن الحادي والعشرين. وبدلاً من دعم صناعة النفط، يجب أن نوقف كل إعفاء ضريبي خاص تتلقاه الصناعة حالياً ونطالب بنسبة 1% من عائدات شركات النفط التي تتجاوز أرباحها مليار دولار كل ثلاثة أشهر لتمويل أبحاث الطاقة البديلة والبنية التحتية الضرورية. ولن تقتصر فوائد ومكاسب مثل هذا المشروع على المنافع الاقتصادية الضخمة، والسياسة الخارجية، والبيئة فقط - بل يمكن أن تجسد أداة ووسيلة لتدريب جيل كامل من العلماء والمهندسين الأمريكيين، ومصدراً لصناعات تصديرية جديدة ووظائف مرتفعة الأجر.

هنالك بلدان، مثل البرازيل، أنجزت هذه المهمة. فخلال السنوات الثلاثين الماضية، استخدمت البرازيل مزيجاً من القواعد التنظيمية والاستثمار الحكومي المباشر لتطوير صناعة وقود حيوي على درجة عالية من الكفاءة والفاعلية؛ وسبعون بالمئة من السيارات الجديدة تسيّر بواسطة الإيثانول المستخرج من قصب السكر بدلاً من البنزين. ودون تركيز الانتباه الحكومي ذاته، لن تلحق صناعة الإيثانول الأمريكية بالركب. إذ يقدم أنصار السوق الحر الحجة على أن المقاربة الخرقاء التي اتبعتها الحكومة البرازيلية لا مكان لها في الاقتصاد الأمريكي الأكثر ارتكازاً على السوق. لكن القواعد التنظيمية، إذا طبقت بمرونة وحساسية تجاه قوى السوق، يمكن فعلاً أن تحفز القدرة الابتكارية للقطاع الخاص وتزيد الاستثمار في قطاع الطاقة.

لنأخذ قضية معايير نجاعة وكفاءة وترشيد استهلاك الوقود. فلورفعنا مستوى هذه المعايير خلال العقد الأخيرين، حين كان الوقود رخيصاً، لاستثمرت شركات السيارات الأمريكية في نماذج جديدة توفر استهلاك الوقود بدلاً من السيارات الرباعية الدفع المفرطة في استهلاكه - لنجعلها أكثر قدرة على المنافسة حين ارتفعت الأسعار. نحن نرى المنافسين اليابانيين يركزون اهتمامهم على ديترويت. وتخطط تويوتا لبيع مئة ألف من سياراتها الشعبية بريوسيس عام 2006، في حين لن تنافس سيارات جنرال موتورز المهجنة قبل عام 2007. ويمكننا أن نتوقع تفوق شركات مثل تويوتا في منافسة مصنعي السيارات الأمريكيين في سوق الصين البازغة لأن الصين تبني معايير أعلى كفاءة في توفير استهلاك الوقود مقارنة بنا.

أهم حقيقة في الوضع الراهن أن السيارات التي تقتصد في استهلاك الوقود وتلك التي تسير على الوقود البديل، مثل (E85) وهو وقود مكون من الإيثانول بنسبة 85%، تمثل مستقبل صناعة السيارات. مستقبل يمكن لشركات السيارات الأمريكية فيه أن تتفوق على منافسيها إذا بدأنا نتخذ بعض الخيارات الصعبة منذ الآن. فقد عارضت شركات السيارات الأمريكية وعمال شركات السيارات المتحدة على مدى السنين وضع معايير مرتفعة لكفاءة استهلاك الوقود لأن إعادة التصميم تكلف مالا، وتعماني ديترويت منذ الآن تكاليف الرعاية الصحية الضخمة للعمال المتقاعدين والمنافسة الحادة. ولذلك، اقترحت خلال عامي الأول في الكونغرس تشريعا سميت «الرعاية الصحية مقابل السيارات المهجنة» مشروع القانون يقترح صفقة مع الشركات الأمريكية المصنعة للسيارات: في مقابل المعونة المالية الاتحادية لتغطية تكاليف الرعاية الصحية للعمال المتقاعدين، تعيد الشركات الثلاث الكبرى استثمار هذه المدخرات في تطوير مزيد من السيارات التي توفر في استهلاك الوقود.

يمكن للاستثمار الجريء في مصادر الوقود البديل أن يؤدي أيضا إلى إيجاد آلاف فرص العمل. وبخلال عشر أو عشرين سنة، يمكن للمصنع القديم في غليزبرغ أن يعيد فتح أبوابه كمصفاة للإيثانول السليلوزي. ويمكن للعلماء في أثناء ذلك العمل في مختبرات الأبحاث على تطوير خلية هيدروجينية جديدة. ويمكن لشركات تصنيع السيارات إنتاج سيارات هجينة. ويمكن للعمال الأمريكيين المدربين على المهارات الجديدة والمتتمتعين بتعليم على مستوى عالمي من المدرسة الابتدائية إلى الجامعة، أن يشغلوا هذه الوظائف.

لكن لا نستطيع تحمل التردد مدة أطول. عرفت لحظة في صيف عام 2005 عما يمكن لاتكال الأمة على الطاقة الأجنبية أن يفعله، حين قمت أنا والسيناتور ديك لوغار بزيارة أوكرانيا والتقينا بالرئيس المنتخب حديثا فيكتور يوشينكو. فقد احتلت قصة انتخاب يوشينكو عناوين الأخبار في شتى أرجاء العالم: حيث خاض الانتخابات ضد حزب حاكم ظل أعواما يلبي رغبات روسيا المجاورة، ونجا من محاولة اغتيال، وتزوير الانتخابات، وتهديدات من موسكو، قبل أن ينتفض الشعب الأوكراني أخيرا في «ثورة

برتقالية» كاسحة - تمثلت في سلسلة من المظاهرات السلمية الحاشدة التي أدت في نهاية المطاف إلى تنصيب يوشينكو رئيسا للبلاد.

لا بد أنها كانت مرحلة مؤثرة ومثيرة في الدولة السوفيتية السابقة، فأينما ذهبنا سمعنا حديثا عن التحرير الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي. لكن في حواراتنا مع يوشينكو وحكومته، سرعان ما اكتشفنا أن أوكرانيا تواجه مشكلة عويصة - فهي ما زالت معتمدة اعتمادا كلياً على روسيا للحصول على ما تحتاجه من نפט وغاز. وكانت روسيا قد أشارت إلى أنها ستوقف بيع هذه الطاقة إلى أوكرانيا بأسعار أدنى من أسعار السوق العالمية، وهي خطوة تؤدي إلى مضاعفة أسعار وقود التدفئة المنزلية ثلاث مرات خلال أشهر الشتاء السابقة على الانتخابات البرلمانية. القوى المؤيدة لروسيا داخل البلاد انتظرت الفرصة السانحة، مدركة أنه على الرغم من جميع الخطابات البلاغية المنمقة، والرايات البرتقالية الخفاقة، والمظاهرات الحاشدة، وشجاعة يوشينكو، ما زالت أوكرانيا تحت رحمة سيدها السابق.

الأمة التي لا تستطيع السيطرة على مصادر طاقتها لا يمكن أن تتحكم في مستقبلها. وربما لا تملك أوكرانيا خيارا واسعا متاحا لها، لكن ذلك لا ينطبق بالتأكيد على أغنى وأقوى دولة على الأرض.

التعليم، والعلم والتقانة، والطاقة. الاستثمار في هذه القطاعات المفتاحية الثلاثة سيقوي إلى حد بعيد قدرة أمريكا التنافسية. وبالطبع، لن يغفل الاستثمار في أي من هذه المجالات نتائج بين عشية وضحاها. وكلها خاضعة للجدل والنقاش. فالاستثمار في البحث والتطوير والتعليم يكلف مالا في وقت تعاني فيه ميزانيتنا الاتحادية ضغوطا شديدة. وزيادة كفاءة استهلاك الوقود في السيارات الأمريكية أو البدء بدفع مكافآت الأداء لمعلمي المدارس العامة سيشمل مغالبة شكوك العاملين المستعدين منذ الآن للمعركة. والمجادلات حول فائدة وحكمة قسائم التعليم في المدارس أو قابلية خلايا وقود الهيدروجين للتطبيق والنجاح لن تهدأ أو تتحسر قريبا.

لكن في حين أن الوسائل التي نستخدمها لتحقيق هذه الغايات يمكن أن تخضع للنقاش الجاد والحوار المفتوح، يجب أن تخرج الغايات ذاتها عن نطاق الخلاف

والنزاع. فإذا عجزنا عن التحرك، سوف يتراجع موقعنا التنافسي في العالم. أما إذا تحركنا بجراحة وشجاعة، فإن اقتصادنا سيكون أقل عرضة لأخطار الاضطراب والفوضى، وميزاننا التجاري سوف يتحسن، وتتسارع وتيرة الابتكارات التكنولوجية الأمريكية، ويقوى موقف العامل الأمريكي وتزداد قدرته على التكيف مع الاقتصاد العالمي.

لكن هل يعد ذلك كله كافياً لنفترض أننا قادرون على حل بعض خلافاتنا الأيديولوجية والحفاظ على نمو الاقتصاد الأمريكي، فهل أستطيع النظر مباشرة في عيون عمال غيلزبرغ وأخبرهم أن العوامة يمكن أن تفيدهم وتفتح أطفالهم؟

فكرت في هذا السؤال خلال الجدل الذي احتدم عام 2005 حول اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الوسطى. فحين نأخذ بالاعتبار الاتفاقية بمعزل عن الجوانب الأخرى، نجد أنها لا تمثل تهديدا كبيرا للعمال الأمريكيين - إذ لا يزيد حجم اقتصادات دول أمريكا الوسطى مجتمعة عن حجم اقتصاد نيوهافن بولاية كنيكتيكت. لكنها تفتح أسواقا جديدة للمنتجين الزراعيين الأمريكيين، وتعد بالاستثمار الأجنبي المطلوب والضروري في البلدان الفقيرة مثل هندوراس وجمهورية الدومينيكان. هنالك بعض المشكلات في الاتفاقية، لكنها مفيدة على وجه الإجمال للاقتصاد الأمريكي.

حين التقيت بممثلين عن العمال المنظمين والنقائين سمعت اعتراضهم على الاتفاقية. فبرأيهم، كانت اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية كارثة على العمال الأمريكيين، والاتفاقية الجديدة لا تختلف عنها. فما نحتاج إليه، كما قالوا، ليس مجرد التجارة الحرة بل التجارة النزيهة؛ وسائل حماية أقوى للعمال في البلدان التي تتاجر مع الولايات المتحدة، تشمل الحق في تشكيل النقابات وحظر عمل الأطفال؛ ومعايير محسنة لحماية البيئة في هذه البلدان ذاتها؛ وإنهاء الدعم الحكومي غير العادل للمصدرين وإلغاء التعريفات الجمركية على الصادرات الأمريكية؛ وتعزيز حماية الملكية الفكرية للولايات المتحدة؛ وفي حالة الصين على وجه الخصوص، إلغاء تخفيضات العملة المتعمدة التي تجعل الشركات الأمريكية في وضع غير مؤات للمنافسة على الدوام.

على شاكلة معظم الديمقراطيين، أؤيد بقوة هذه الإجراءات كلها. ومع ذلك، شعرت بأن من واجبي القول لممثلي النقابات إن هذه الإجراءات كلها لن تغير الوقائع والحقائق الأساسية للعملة. إذ يمكن لقانون تجاري ينص على تقوية وضع العمال وحماية البيئة أن يمارس الضغط على البلدان الأخرى لتحسين أوضاع العمال، مثلما تستطيع الجهود المبذولة للحصول على موافقة تجار التجزئة الأمريكيين على بيع سلعهم المنتجة بأجر عادل. لكنها لن تُلغى الفجوة الهائلة في الأجور الساعية بين العمال الأمريكيين والعمال في هندوراس أو إندونيسيا أو موزامبيق أو بنغلادش، حيث يعد العمل في مصنع قدر أو منشأة مستغلة خطوة ارتقائية على السلم الاقتصادي.

وعلى نحو مشابه، فإن استعداد الصين لرفع قيمة عملتها قد ترفع قليلا أسعار البضائع المصنعة هناك، ومن ثم تجعل السلع الأمريكية أكثر منافسة. لكن حتى بعد أن تجرب الوسائل كافة، سوف تظل الصين تتفوق بفائض العمال في أريافها على نصف سكان الولايات المتحدة، وهذا يعني أن وال -مارت سيبقى مورديه هناك في شغل متواصل زمنا طويلا جدا.

نحتاج إلى مقارنة جديدة للمسألة التجارية، تعترف بهذه الحقائق.

ولسوف إخواني وأخواتي من النقابيين رؤوسهم ويقولون: إنهم مهتمون بالحديث معي حول أفكارى - لكن في الوقت ذاته، هل يريدون مني التصويت بلا على اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الوسطى؟

في الحقيقة، لم يتغير الجدل الأساس المحيط بالتجارة الحرة كثيرا منذ أوائل ثمانينيات القرن العشرين، حيث يخسر العمال وحلفاؤهم المعركة على وجه العموم. فالحكمة التقليدية السائدة هذه الأيام بين صناعات السياسة، والصحافة، وقطاع الأعمال تقول أن التجارة الحرة تحسن حال الكل. وفي أي وقت، كما تؤكد الحجة، قد نفقد بعض الوظائف ويعاني السكان المحليون الألم والمشقة - لكن كلما فقدنا ألف وظيفة بسبب إغلاق أحد المصانع، سيتوفر عدد أكبر من الوظائف في قطاعات الخدمات الجديدة والمتوسعة من الاقتصاد.

لكن مع تسارع خطى العولمة، لا تعاني النقابات وحدها القلق من الاحتمالات الضارة بالعمال الأمريكيين على المدى الطويل. فقد لاحظ الاقتصاديون أن الأمر يتطلب مزيداً من النمو الاقتصادي في العالم بأسره كل سنة، خصوصاً في الصين والهند، لتوفير العدد ذاته من الوظائف، وتلك عاقبة للأتمتة المتزايدة والإنتاجية المرتفعة على الدوام. بعض المحللين يتساءلون هل يمكن للاقتصاد الأمريكي حين يخضع للمزيد من سيطرة قطاع الخدمات أن يتوقع النمو ذاته في الإنتاجية، ومن ثم ارتفاع مستويات المعيشة، مثلما حدث في الماضي. في الحقيقة، أظهرت الإحصائيات باستمرار طوال السنوات الخمس الماضية أن أجور الوظائف الأمريكية التي تلغى أعلى من أجور الوظائف التي تنشأ.

وفي حين أن رفع مستويات التعليم للعمال الأمريكيين سوف يحسن قدرتهم على التكيف مع الاقتصاد العالمي، إلا أن تحسين التعليم وحده لن يحميهم بالضرورة من المنافسة المتنامية. وحتى إذا أنتجت الولايات المتحدة ضعف عدد مبرمجي الكمبيوتر لكل فرد من السكان مقارنة بالصين أو الهند أو بلدان أوروبا الشرقية، فإن البلدان الأجنبية ستفوق على الولايات المتحدة في العدد الإجمالي للمبرمجين الذين يدخلون سوق العمل العالمي - ويعملون بخمس أجر الموظفين في شركات التقنية.

بكلمات أخرى، صحيح أن التجارة الحرة تضخم الكمكة الاقتصادية العالمية، لكن لا يوجد قانون يقول إن العمال في الولايات المتحدة سوف يستمروا في اقتناص قطعة أكبر منها.

حين نأخذ هذه الحقائق بعين الاعتبار، يسهل علينا فهم السبب الذي يجعل بعضهم يؤيد وقف العولمة - تجميد الوضع الراهن وعزل أنفسنا عن الاضطرابات الاقتصادية. عندما توقفت في نيويورك خلال الجدل حول اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الوسطى، ذكرتُ بعض الدراسات التي كنت أقرأها أمام روبرت روبن، وزير الخزانة الأمريكي السابق (في عهد كلينتون) الذي عرفته خلال حملتي الانتخابية. قد يصعب العثور على ديمقراطي أكثر ارتباطاً بالعولمة من روبن - لم يقتصر الأمر على كونه واحداً من أكثر المصرفيين نفوذاً في وول ستريت طوال عقود فقط، بل ساعد في التسعينيات

في رسم مسار قطاع المال العالمي. وصادف أيضا أنه واحد من أكثر الأشخاص الذين عرفتهم تواضعا وعمقا في التفكير. لذلك سألته هل لبعض المخاوف، التي سمعتها على الأقل من عمال مايتاغ في غيلزبرغ، أساس من الصحة: ليس ثمة سبيل لتجنب انخفاض مستويات المعيشة في الولايات المتحدة على المدى البعيد إذا فتحنا اقتصادنا كلية أمام المنافسة مع العمالة الرخيصة في شتى أرجاء العالم. قال روبن: «هذه مسألة معقدة. فمعظم الاقتصاديين سيؤكدون عدم وجود حد متأصل وثابت لعدد الوظائف الجديدة التي يمكن للاقتصاد الأمريكي توفيرها، إذ لا يوجد حد للإبداع البشري. فهناك دوما صناعات جديدة، وحاجات جديدة، ورغبات جديدة. أعتقد أن الاقتصاديين على حق. فهذه هي الحالة التي سادت تاريخيا. وبالطبع لا يوجد ضمان بثبات هذا النمط هذه المرة. فمع سرعة التغييرات المتلاحقة في التقنية، وحجم البلدان التي ننافسها، وفروقات التكلفة بين أمريكا وهذه البلدان، قد نشهد ظهور دينامية مختلفة. لذلك أفترض أننا حتى لو اتخذنا جميع الخطوات الصائبة فمن المحتمل أن نظل نواجه بعض التحديات».

قلت: إن العمال في غيلزبرغ ربما لا يجدون هذا الجواب مطمئنا.

«قلت إن ذلك محتمل لا مرجح. أميل إلى التفاؤل الحذر بأننا إذا قمنا بترتيب بيتنا وتحسين نظامنا التعليمي، فإن أطفالهم سيكونون بخير. على أي حال، هنالك أمر مؤكد أريد أن أطلع عليه أهالي غيلزبرغ: أي مسعى باتجاه الحمائية سيفرز نتائج عكسية - وسيجعل أطفالهم أسوأ حالا»

قدرت اعتراف روبن بأن لدى العمال الأمريكيين سببا مشروعاً يدعو للقلق حين يتعلق الأمر بالعمولة؛ وعلى حد علمي فكر القادة العماليون تفكيراً عميقاً بالقضية ولا يمكن تجاهلهم بوصفهم يؤيدون السياسة الحمائية كردة فعل انعكاسية.

ومع ذلك، كان من الصعب إنكار رؤية روبن الأساسية: يمكننا محاولة إبطاء العمولة، لكن يتعذر علينا وقفها. الاقتصاد الأمريكي مندمج الآن بالاقتصاد العالمي، والتجارة الرقمية منتشرة إلى حد يصعب عنده حتى تخيل، فضلا عن فرض، نظام حمائي فعال. والتعرفة الجمركية على الفولاذ المستورد قد توفّر شيئاً من الارتياح

المؤقت لمنتجي الفولاذ الأمريكيين، لكنها ستجعل كل مصنع أمريكي يستخدم الفولاذ في منتجاته أقل قدرة على المنافسة في السوق العالمي. فمن الصعب شراء منتج أمريكي حين تكون لعبة الفيديو التي تبيعها شركة أمريكية قد طورها مهندس برمجيات ياباني وجمعت وغلفت في المكسيك. ولا يمكن لحرس الحدود الأمريكيين حظر مركز لخدمة الزبائن في الهند، أو منع مهندس كهربائي في براغ من إرسال عمله عبر البريد الإلكتروني إلى شركة فيديوك*. فيما يتعلق بالتجارة، لم يعد هناك سوى القليل من الحدود الباقية لعرقلتها.

لكن ذلك لا يعني أن علينا أن نرفع أيدينا ونبلغ العمال أن يتدبروا أمرهم بأنفسهم دون عون من جانبنا. سوف أثير هذه النقطة مع الرئيس بوش قرب نهاية الجدل حول اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الوسطى، حين تلقيت أنا ومجموعة من أعضاء الكونغرس دعوة البيت الأبيض لمناقشتها. قلت للرئيس: إنني أوّمن بمنافع وفوائد التجارة، وليس لدي شك بأن البيت الأبيض يستطيع الحصول على الأصوات اللازمة للموافقة على هذه الاتفاقية بالذات. لكنني أكدت أن معارضة الاتفاقية لا علاقة لها بمواصفاتها وشروطها بقدر ما تتعلق بالشعور المتعاظم بعدم الأمان لدى العامل الأمريكي. والى أن نجد إستراتيجيات تمكننا من تهدئة مخاوفه، وإرسال إشارة قوية تؤكد وقوف الحكومة الاتحادية إلى جانبه، فإن الإحساس بضرورة اتخاذ سياسة حمائية سوف ينمو ويتعاظم.

أصغى الرئيس بتهذيب ودماثة وقال: إنه مهتم بسماع أفكارى. وفي الوقت ذاته قال إنه يعتمد على صوتي.

لكنني صوت ضد الاتفاقية، التي أجازها الكونغرس بخمسة وخمسين صوتاً مقابل خمسة وأربعين. لم أشعر بالارتياح والرضى، لكنني رأيت أنها الطريقة الوحيدة لتسجيل احتجاجي على ما عدته عدم انتباه البيت الأبيض للخاسرين من التجارة الحرة. ومثل بوب روبن، أنا متفائل بإمكانات واحتمالات الاقتصاد الأمريكي على المدى البعيد، وقدرة العمال الأمريكيين على المنافسة في بيئة تسودها

* مدينة في شرق ولاية ايوا على نهر المسيسيبي. (م)

التجارة الحرة - لكن بشرط أن نوزع تكاليف ومكاسب العولمة بأسلوب أكثر عدالة على السكان جميعا.

في آخر مرة واجهنا تحولا اقتصاديا على القدر نفسه من الاضطراب والخطر، قاد فرانكلين روزفلت الأمة إلى عقد اجتماعي جديد - عقد بين الحكومة والأعمال التجارية والعمال أدى إلى ازدهار واسع النطاق وأمان اقتصادي استمر طوال أكثر من خمسين عاما. وفيما يتعلق بالعامل الأمريكي، اعتمد هذا الأمان على ثلاث ركائز: القدرة على العثور على عمل بأجر يكفي لإعالة الأسرة والادخار للحالات الطارئة؛ مضمومة من المنافع الصحية والمكاسب التقاعدية من رب العمل؛ شبكة أمان حكومية - ضمان اجتماعي، رعاية صحية للمسنين وغيرهم، تعويض بطالة، وبدرجة أقل، حماية من الإفلاس الاتحادي، ومعاش تقاعدي - يمكن أن تخفف الصدمة على أولئك الذين يصابون بالنكسات في حياتهم.

من المؤكد أن الدافع وراء عقد البرنامج الجديد هذا شمل شعورا بالتضامن الاجتماعي: فكرة أن من حق أرباب العمل أن يتلقوا معاملة نزيهة من عمالهم، وإذا سبب القدر أو سوء التقدير تعثر أي منا، يجب على المجتمع الأمريكي المبادرة إلى انتشاله من عثرته.

لكن هذا العقد مؤسس أيضا على فهم مفاده أن بمقدور نظام تقاسم المخاطرة والمكافأة تحسين آليات عمل السوق فعلا. لقد فهم فرانكلين روزفلت أن الأجور المناسبة والمكاسب المقدمة للعمال يمكن أن توجد قاعدة من المستهلكين المنتمين إلى الطبقة الوسطى قادرة على منح الاستقرار للاقتصاد الأمريكي وتكوين قوة محركة لتوسيعه وتمميته. وأدرك أننا جميعا نميل إلى ركوب المخاطرة في حياتنا - لتغيير الوظيفة أو البدء بمشروع جديد أو الترحيب بالمنافسة من البلدان الأخرى - إذا عرفنا أن هناك نوعا من الحماية المتوفرة في حالة الفشل.

هذا ما وفره الضمان الاجتماعي، واسطة عقد تشريع البرنامج الجديد - شكل من الأمان الاجتماعي يحمينا من المخاطرة والخطر. نحن نشترى الأمان والضمان

لنا في السوق على الدوام، لأننا بقدر اعتمادنا على الذات ندرك أن الأمور لا تسيروا كما هو مخطط لها — قد يمرض أطفالنا، أو تغلق الشركة التي نعمل فيها أبوابها، أو يصاب الأب بالشلل، أو تخسر حقيبة الأسهم وتهبط قيمتها. وكلما زاد عدد المتمتعين بالضمان والأمان، تعاظمت المخاطرة وامتد الغطاء وتقلصت التكلفة. لكننا في بعض الأحيان لا نستطيع شراء الأمان والضمان من بعض المخاطر في السوق — لأن الشركات عادة تجد ذلك غير مربح. وفي أحيان أخرى، يكون الضمان الذي نحصل عليه من الوظيفة غير كاف، ولا يمكننا شراء المزيد منه دون عون. أو ربما تحل بنا نائبة غير متوقعة فيتبين لنا أننا لا نملك الضمان الكافي. لهذه الأسباب كلها، نطلب من الحكومة التدخل وإنشاء شبكة أمان مشتركة — شبكة تشمل جميع أفراد الشعب الأمريكي.

اليوم، بدأ العقد الاجتماعي الذي ساعد فرانكلين روزفلت في إقامته يتداعى وينهار. وردا على تزايد المنافسة الأجنبية والضعف الملحوظ التي تمارسها البورصة لزيادة الربحية كل ثلاثة أشهر، يلجأ أرباب العمل إلى الأتمتة وتصغير حجم الشركات ونقل عمليات الإنتاج إلى خارج البلاد، وكلها تعرض العمال لمزيد من خطر فقدان وظائفهم وتضعف قدرتهم على المطالبة برفع الأجور أو زيادة المنافع. ومع أن الحكومة الاتحادية تعرض إعفاءات ضريبية سخية على الشركات التي توفر الضمان الصحي، إلا أن هذه الشركات حملت موظفيها التكاليف المرتفعة على شكل رسوم تدريب، ومشاركة العامل في دفع أقساط الرعاية الصحية، وخصم الإعفاءات الضريبية؛ في الوقت ذاته، لا تقدم نصف الشركات والمنشآت التجارية الصغيرة التي يعمل فيها ملايين الأمريكيين أي ضمان للموظفين. وبأسلوب مشابه، تتخلى الشركات عن البرنامج التقاعدي التقليدي لتبني الخطط الادخارية (401K)، وفي بعض الحالات تستخدم محكمة الإفلاس للتهرب من الالتزامات التقاعدية القائمة.

التأثير المتراكم على الأسرة حاد ودمر. فأجر العامل الأمريكي في المعدل الواسطي لا يكاد يساير معدل التضخم خلال العقدين السابقين. ومنذ عام 1988، تضاعفت تكاليف الضمان الصحي للأسرة أربع مرات في المعدل الواسطي. في حين انخفضت

معدلات الادخار إلى أدنى حد لها. ولم ترتفع معدلات الديون الشخصية إلى هذا القدر من قبل.

وبدلاً من استخدام الحكومة لتقليص تأثير هذه العوامل والنزعات، تمثلت استجابة إدارة بوش في مضاعفة هذا التأثير وزيادة حدته. هذه هي الفكرة الأساسية خلف «مجتمع الملكية»: إذا حررنا أرباب العمل من التزاماتهم وواجباتهم تجاه عمالهم وفككنا ما بقي من «البرنامج الجديد» - أي برامج الضمان الاجتماعي التي تديرها الحكومة - فإن سحر السوق سيتولى القيام بكل شيء. وإذا أمكن وصف الفلسفة الهادية وراء النظام التقليدي للضمان الاجتماعي بعبارة «نحن نتمتع بحمايته»، فإن الفلسفة الكامنة وراء مجتمع الملكية هي: «أنت وحدك دون معين»

إنها فكرة مغرية، أنيقة في بساطتها، وتحررنا من أي التزام تجاه بعضنا بعضاً. لكن ثمة مشكلة واحدة تكمن فيها: لن تنجح - على الأقل بالنسبة لمن تخلف عن ركب الاقتصاد العالمي.

لنأخذ مثلاً محاولة الإدارة خصخصة الضمان الاجتماعي. فهي تقدم الحجة على أن بمقدور سوق الأوراق المالية (البورصة) تقديم عائد أفضل على الاستثمار للأفراد. الحجة تبدو صحيحة وصائبة حين تؤخذ بالإجمال على الأقل؛ فقد تفوق السوق في الأداء، تاريخياً، على تعديلات تكاليف غلاء المعيشة على الضمان الاجتماعي. لكن القرارات الاستثمارية الفردية سوف تفرز على الدوام رابحين وخاسرين - أولئك الذين اشتروا أسهم «مايكروسوفت» في وقت مبكر، والذين اشتروا أسهم «انرون» في وقت متأخر. فما الذي يفعله مجتمع الملكية مع الخاسرين؟ إذا أردنا ألا نشاهد كبار السن يجوعون ويتسولون في الشوارع، علينا أن نغطي نفقات تقاعدهم بطريقة أو بأخرى - ولأننا لا نعلم مقدماً من الخاسر بيننا، فمن المنطقي أن نعمل جميعاً لإنشاء شبكة أمان تضمن حصولنا على دخل كافٍ في أرذل العمر. هذا لا يعني أن علينا منع الأفراد من تبني إستراتيجيات استثمارية ترتفع فيها نسبة المخاطرة والعائد الربحي. فمن حقهم تبني مثل هذه الإستراتيجيات. لكن يعني أن عليهم استخدام الأموال المدخرة لأموال الضمان الاجتماعي.

المبادئ ذاتها تصح حين يتعلق الأمر بمساعي الإدارة لتشجيع الانتقال من خطط وبرامج الرعاية الصحية المرتكزة على رب العمل أو الحكومة إلى حسابات المدخرات الصحية الفردية. قد تبدو الفكرة منطقية إذا كان المبلغ الإجمالي الذي يتلقاه كل فرد كافيا لشراء خطة لائقة للرعاية الصحية عبر رب عمله، وإذا سائر المبلغ الإجمالي تضخم تكاليف الرعاية الصحية. لكن ماذا يحدث حين تعمل في شركة لا تعرض عليك خطة للرعاية الصحية؟ وماذا يحدث لو تبين خطأ نظرية الإدارة فيما يتعلق بتضخم تكاليف الرعاية الصحية - إذا تبين أن هذه التكاليف ليست ناجمة عن موقف الناس المتعجرف تجاه أمورهم الصحية أو عن رغبة طائشة في شراء أكثر مما يحتاجونه؟ عندئذ، ستعني «حرية الاختيار» أن يحمل الموظفون عبء الزيادة المستقبلية في تكاليف الرعاية الصحية، وستتقلص قدرة أموالهم في حسابات المدخرات الصحية على التغطية سنة بعد أخرى.

بكلمات أخرى، لا يحاول مجتمع الملكية حتى نشر مبدأ المخاطرة والمكافأة المميز للاقتصاد الجديد بين جميع الأمريكيين. بل يكتفي بتضخيم المخاطر والمكافآت غير المتكافئة في اقتصاد هذه الأيام القائم على مبدأ الربح يأخذ كل شيء. فإذا تمتعت بالصحة أو الثروة أو كنت محظوظا، فسوف تصبح أكثر صحة وثروة وحظا. أما إن كنت مريضا أو فقيرا أو عانداك حظك العاثر، فلن تجد أحدا يمد لك يد العون. هذه ليست وصفة للنمو الاقتصادي المستدام أو للحفاظ على طبقة وسطى قوية في أمريكا. ومن المؤكد أنها ليست مناسبة لتمتين اللحمة الاجتماعية. فهي تناقض تلك القيم التي نعول عليها كشعب في نجاح بعضنا بعضا.

لحسن الحظ، هنالك مقاربة بديلة، تعيد قولبة العقد الاجتماعي (الذي وضعه فرانكلين روزفلت) لتلبية احتياجات قرن جديد. ففي كل مجال يعرض العمال الخطر - الأجور، خسارة الوظيفة، التقاعد، الرعاية الصحية - هنالك أفكار جيدة ومفيدة، بعضها قديم وبعضها جديد، تستهدف جعل الأمريكيين أكثر أمانا.

لنبدأ بالأجور. يؤمن الأمريكيون بالعمل - لا كمجرد وسيلة لكسب الرزق بل كوسيلة لإعطاء حياتهم هدفا ووجهة، ونظاما وكرامة. نظام الرعاية الاجتماعية

القديم، «العون للأسرة المعيلة للأطفال»، فشل غالبا في احترام والتزام هذه القيمة الجوهرية، وهذا يساعد في تفسير ليس عدم شعبيته لدى عامة الأمريكيين فقط، بل لماذا عزل الذين كان يفترض به أن يساعدهم.

من ناحية أخرى، يؤمن الأمريكيون أيضا بأن العمل بدوام كامل يمكنهم من إعالة أنفسهم وأولادهم. لكن بالنسبة للعديد من القابمين في قاع السلم الاقتصادي — خصوصا العمال غير المهرة في قطاع الخدمات المتنامي بسرعة — لم يتحقق هذا الوعد الأساس.

يمكن للسياسات الحكومية أن تساعد هؤلاء العمال، دون أن تؤثر تأثيرا كبيرا في كفاءة السوق. في البداية، يمكننا رفع الحد الأدنى من الأجور. وقد يصح القول — مثلما يؤكد بعض الاقتصاديين — إن أي قفزات عريضة في الحد الأدنى للأجور تمنع أرباب العمل من توظيف مزيد من العمال. لكن حين لا يتغير الحد الأدنى خلال تسع سنين، وتكون قوته الشرائية أقل منها عام 1955 بالأسعار الحقيقية للدولار، بحيث لا يكسب من يعمل بدوام كامل في وظائف الحد الأدنى للأجور اليوم ما يكفي من المال لانتشاله من وهدة الفقر، فإن مثل هذه الحجج لا تحمل ما يكفي من قوة الإقناع. برنامج ائتمان ضريبة الدخل المكتسب الذي نادى به رونالد ريفان ووفر للعمال من شريحة الحد الأدنى للأجور دخلا إضافيا عبر القانون الضريبي، يجب تحسينه وتوسيعه أيضا، بحيث يمكن لمزيد من الأسر الاستفادة منه.

في سبيل مساعدة العمال كلهم على التكيف مع اقتصاد سريع التغير، حان الوقت لتحديث نظام تعويض البطالة ومساعدة التعديل التجاري القائم حالياً. وفي الحقيقة، هنالك عدد كبير من الأفكار الجيدة المتعلقة بكيفية إيجاد نظام أكثر شمولية للمساعدة على التعديل الهيكلي. يمكننا توسيع مثل هذه المساعدة لتشمل صناعة الخدمات، ونوجد حسابات تعليمية مرنة يمكن للعمال استخدامها لإعادة التدريب والتأهيل، أو توفير المساعدة في مجال إعادة التدريب للعمال في قطاعات الاقتصاد المعرضة لأخطار نقل عمليات الإنتاج قبل أن يخسروا وظائفهم. في اقتصاد يفوق فيه أجر الوظيفة التي تخسرها أجر تلك التي تجدها، يمكننا أيضا تجريب مفهوم ضمان

الأجر، الذي يوفر 50% من الفارق بين أجر الوظيفة القديمة وأجر الوظيفة الجديدة مدة عام أو اثنين.

أخيرا، في سبيل مساعدة العمال على الحصول على أجور مرتفعة ومكاسب ومنافع كافية، نحتاج مرة أخرى إلى تسوية أرض الملعب بين العمال المنظمين وأرباب العمل. ومنذ أوائل الثمانينيات، ظلت النقابات في حالة تراجع مستمر، لا بسبب التغييرات في الاقتصاد فقط، بل لأن قوانين العمل الحالية - وتكوين مجلس إدارة علاقات العمل الوطني - لم توفر للعمال حماية كافية. ففي كل سنة، يتعرض أكثر من عشرين ألف عامل للطرد أو يخسرون أجورهم لمجرد محاولة تنظيم أنفسهم والانضمام إلى النقابات. هذا كله بحاجة إلى تغيير. يجب أن نرفض عقوبات أشد لمنع أرباب العمل من طرد العمال أو التمييز ضدهم بسبب انخراطهم في جهود تنظيمية. وعلى أرباب العمل أن يعترفوا بالنقابة إذا وقعت غالبية الموظفين تفويضا يختارها لتمثيلهم. ويجب أن تكون الوساطة الاتحادية جاهزة لمساعدة رب العمل والنقابة الجديدة على التوصل إلى اتفاق على عقد بينهما ضمن مدة زمنية معقولة.

يمكن للمجموعات التجارية تقديم الحجة على أن تعاضم القوة العاملة النقابية سوف يجرد الاقتصاد الأمريكي من المرونة ومن تفوقه في المنافسة. لكن بسبب تنامي البيئة العالمية التنافسية بالتحديد يمكننا توقع أن يرغب العمال النقابيون بالتعاون مع أرباب العمل - طالما يأخذون نصيبهم العادل من مردود الإنتاجية المرتفعة.

ومثلما يمكن لسياسات الحكومة دعم أجور العمال دون الإضرار بقدرة الشركات الأمريكية على المنافسة، يمكننا تعزيز مقدرتهم على التقاعد بكرامة. يجب أن نبدأ بالتزام الحفاظ على الطبيعة الجوهرية للضمان الاجتماعي وتدعيم قدرته على الوفاء بتعهداته. المشكلات التي يعانيها صندوق الضمان الاجتماعي حقيقية وجدية لكن قابلة للحل. في عام 1983، حين واجه رونالد ريغان ورئيس مجلس النواب تيب أونيل مشكلة مماثلة، اجتمعوا معا وصاغوا خطة دعمها الحزبان وأدت إلى استقرار النظام طوال السنوات الثلاثين التالية. ولا يوجد سبب يمنعنا من تكرار ذلك الآن.

فيما يتعلق بنظام التقاعد في القطاع الخاص، يجب أن نعترف بتراجع وانحسار خطط المعاشات التقاعدية ذات الفوائد المحددة، لكن مع الإصرار على وفاء الشركات بأي وعود قدمتها لعمالها ومتقاعديها. ويجب تعديل قوانين الإفلاس لدفع المستفيدين من المعاشات التقاعدية إلى واجهة خط الدائنين بحيث لا تستطيع الشركات اللجوء إلى الفصل 11 لممارسة الغش وحرمان العمال من حقوقهم. فضلا عن ذلك، يجب أن تجبر القواعد الجديدة الشركات على تمويل صناديقها التقاعدية، بحيث لا يحمل عبء الفاتورة دافعو الضرائب في نهاية المطاف.

وإذا كان الأمريكيون سيعتمدون على خطط المساهمة المحددة (مثل 401K) لاستكمال الضمان الاجتماعي، فإن على الحكومة التدخل لجعلها متاحة لجميع الأمريكيين وفعالة في تشجيع الادخار. كان المستشار الاقتصادي السابق لبيبل كلينتون، جين سبيرلنغ، قد اقترح إنشاء برنامج شامل للخطة (401K)، تقوم بموجبه الحكومة بدفع ما يعادل المساهمات التي تقدمها الأسر المحدودة والمتوسطة الدخل في الحسابات التقاعدية الجديدة. في حين اقترح خبراء آخرون خطوة بسيطة (ومجانية) قائمة على إلحاق أرباب العمل بشكل ألي لموظفيهم في خطط برنامج (401K) على أدنى مستوى مسموح به؛ ويمكن للموظفين الاختيار بين المساهمة بمبلغ أقل من الحد الأعلى أو عدم المشاركة على الإطلاق، لكن الأدلة تظهر ارتفاع معدلات مشاركة الموظفين ارتفاعا ملحوظا عند تغيير قاعدة المشاركة. ويوصف هذه الأفكار استكمالاً للضمان الاجتماعي، يجب أن نأخذ أفضلها وأيسرها ونبدأ التحرك باتجاه نظام تقاعدي متاح للجميع ومدعم ومعزز ولا يكتفي بتشجيع الادخار فقط بل يمنح الأمريكيين كلهم حصة أكبر من ثمار العولة.

بقدر أهمية رفع أجور العمال الأمريكيين وتحسين ضمانهم التقاعدي، ربما تمثل مهمتنا الملحة في ترميم نظام الرعاية الصحية المتداعي. فخلافا للضمان الاجتماعي، يعاني البرنامجان الرئيسيان اللذان تمولهما الحكومة للرعاية الصحية (Medicare & Medicaid) انهيارا حقيقيا؛ وفي حالة عدم إحداث أي تغيير، يمكن أن يستهلك البرنامجان، إلى جانب الضمان الصحي، قسما كبيرا من اقتصادنا الوطني بحلول

عام 2050، كما تفعل الميزانية الاتحادية اليوم. أما إضافة منافع الوصفة الطبية الباهظة التكلفة التي لم توفر سوى تغطية محدودة ولم تفعل شيئاً للسيطرة على تكلفة الأدوية، فقد زادت الطين بلة. وتحول النظام الخاص إلى عمل ترقيعي يفتقد التنسيق تؤديه بيروقراطيات عاجزة وعديمة الكفاءة، وأعمال كتابية روتينية لا نهاية لها، وإنهاك لموفري الخدمة، واستياء المرضى.

في عام 1993، حاول الرئيس كلينتون إنشاء نظام تغطية شاملة، لكن محاولته أبطت. ومنذ ذلك الحين، توقف الحوار العام، مع أن بعض اليمينيين يطالبون بجرعة أقوى من ضبط السوق عبر حسابات المدخرات الصحية، في حين يؤيد بعض اليساريين خطة للرعاية الصحية الوطنية تشبه تلك القائمة في أوروبا وكندا، ويوصي المختصون من مختلف المشارب السياسية بسلسلة من الإصلاحات المعقولة لكن المتزايدة للنظام الحالي.

لقد حان الوقت لتجاوز هذه الورطة المأزقية والاعتراف بوضع حقائق بسيطة.

نظرا لحجم المبالغ المالية التي تنفقها على الرعاية الصحية (تتجاوز ما تنفقه أي دولة أخرى)، يجب أن نتمكن من توفير الرعاية الأساسية لكل فرد أمريكي. لكننا لا نستطيع مواجهة معدلات التضخم الحالية للرعاية الصحية كل سنة؛ ويجب احتواء تكاليف النظام برمته، خصوصا برنامجي (Medicare & Medicaid).

مع زيادة وتيرة تغيير الأمريكيين لوظائفهم، وتنامي أخطار تعرضهم للبطالة، والعمل بدوام جزئي أو العمل لحسابهم الخاص، لا يمكن حصر الضمان الصحي في أرباب العمل وحدهم. ولذلك يجب جعله متحركا ومتقلبا.

يتعذر على السوق وحده حل مشاكلنا المتعلقة بالرعاية الصحية، فقد ثبت، من جهة، أن السوق عاجز عن إنشاء شبكات حماية كافية لإبقاء التكاليف في متناول الأفراد، ولأن الرعاية الصحية من جهة ثانية لا تشبه المنتجات أو الخدمات الأخرى (حين يمرض طفلك لا تساوم ولا تبحث عن أفضل صفقة).

أخيرا، يجب على أي إصلاحات نجريها أن توفر حوافز قوية لتحسين الجودة والوقاية ومزيد من الكفاءة في إبتاء الرعاية.

بعد أن نتذكر هذه المبادئ، دعوني أقدم مثالا واحدا على خطة جديدة لإصلاح برنامج الرعاية الصحية وكيف تبدو. يمكن البدء بتأسيس هيئة غير حزبية، مثل الأكاديمية الوطنية لمعاهد العلوم الطبية، لوضع خطة أساسية عالية المستوى للرعاية الصحية وتقرير شكلها وكم تكلف. وعند تصميم الخطة النموذجية هذه، تفحص الأكاديمية برامج الرعاية الصحية القائمة وأفضلها إيتاء للرعاية وأعلاها مردودا. على وجه الخصوص، يمكن للخطة النموذجية توكيد الرعاية الأولية وشموليتها، والوقاية، والرعاية بعد الكوارث، والتعامل مع الأمراض المزمنة مثل الربو والسكري. وعلى وجه الإجمال، فإن 80% من الرعاية تتركز على 20% من جميع المرضى، وإذا استطعنا توقي الإصابة بالأمراض أو التصدي لتأثيراتها عبر تدخلات بسيطة مثل تيقن محافظة المرضى على نظامهم الغذائي (الحمية) أو تناول أدويتهم بانتظام، يمكننا تحسين صحة المرضى إلى حد بعيد وتوفير مبالغ كبيرة على النظام.

ومن ثم نسمح للجميع بشراء خطة الرعاية الصحية النموذجية هذه إما عبر شبكة الضمان القائمة حاليا، كتلك التي وضعت للموظفين الاتحاديين، أو بواسطة سلسلة من الشبكات الجديدة التي توضع في كل ولاية. يمكن لشركات التأمين الخاصة (مثل: Blue Cross Blue Shield أو: Aetna) أن تنافس في توفير الضمان للمشاركين في هذه الشبكات، لكن أي خطة تعرضها يجب أن تستوفي معايير الجودة والتكاليف التي وضعتها الأكاديمية.

ومن أجل تخفيض التكاليف بدرجة أكبر، يجب مطالبة هيئات التأمين وموفري الخدمة الذين يشاركون في برنامجي (Medicare & Medicaid)، أو خطط الرعاية الصحية الجديدة امتلاك سجلات إلكترونية وخدمات إلكترونية وأنظمة حديثة للكشف عن الأخطاء فورا - وكلها ستخفض التكاليف الإدارية، وعدد الأخطاء الطبية، والحوادث الضارة إلى حد بعيد (وهذا بدوره سيخفض تكاليف الدعاوى القضائية على سوء الممارسة الطبية). هذه الخطوة البسيطة وحدها يمكن أن تخفض التكاليف الإجمالية للرعاية الطبية بنسبة تبلغ 10%، وتضاعف الادخار كما يؤكد بعض المختصين.

بالمال الذي وفرناه عبر زيادة الرعاية الوقائية وتخفيض النفقات الإدارية وسوء الممارسة، يمكننا أن نقدم المعونة للأسر المحدودة الدخل التي تريد شراء الخطة النموذجية عبر شبكة الولاية، وتفويضها تغطية جميع الأطفال الذين لا يشملهم الضمان الصحي. وإذا دعت الضرورة، نستطيع دفع هذه المعونات عبر إعادة بناء نظام الإعفاء الضريبي الخاص الذي يستخدمه أرباب العمال لتوفير الرعاية الصحية لعمالهم: سيقون متمتعين بالإعفاء الضريبي على الخطط والبرامج المقدمة للعمال، لكن يمكن تفحص الإعفاء الضريبي فيما يتعلق بخطط الرعاية الصحية المخصصة لكبار المديرين التي لا تقدم أي منافع صحية إضافية.

الهدف من هذا المثال ليس الإشارة إلى وجود صيغة سهلة لإصلاح نظام الرعاية الصحية - إذ لا توجد مثل هذه الصيغة. بل يجب معالجة العديد من التفاصيل قبل أن نتحرك قدما نحو خطة كتلك التي أوجزناها آنفا؛ وعلى وجه الخصوص، يجب أن نستوثق من أن إنشاء شبكة أمان جديدة على مستوى الولاية لا تؤدي إلى تخلي أرباب العمل عن خطط الرعاية الصحية التي يوفرونها حاليا لعمالهم. ولربما توجد طرق أخرى أكثر سهولة وأعلى مردودا لتحسين نظام الرعاية الصحية.

يتمثل الهدف في إلزام أنفسنا تيقن شمولية الرعاية الصحية الكافية واللائقة بحيث تغطي جميع الأمريكيين، وهناك سبل متاحة لتحقيق ذلك دون إنهاك الخزنة الاتحادية أو اللجوء إلى أسلوب التقنين.

إذا أردنا من الأمريكيين مواجهة صعوبات ومشكلات العولة، سوف نحتاج إلى هذا الالتزام. في إحدى الليالي قبل خمس سنوات، استيقظنا، أنا وميشيل، على صوت بكاء ابنتنا ساشا. كان عمرها لا يتجاوز ثلاثة أشهر، ولذلك لم يكن من غير المعتاد أن تستيقظ في منتصف الليل. لكن كان في بكائها شيء غير عادي، وأقلقني استمراره رغم كل محاولتنا تهدئتها. في نهاية المطاف اتصلنا بالطبيب، الذي وافق على لقائنا فجرا. وبعد فحص حالتها، قال إنها ربما تعاني التهاب السحايا، وأرسلنا على الفور إلى المستشفى.

تبين أن الطفلة مصابة فعلا بالتهاب السحايا، لكنه من نوع يستجيب للمضادات الحيوية عبر الوريد. ولولم تشخص حالتها بشكل صحيح وفي الوقت المناسب، لفقدت ربما السمع أو تعرضت حتى لخطر الموت. وهكذا، قضينا أنا وزوجتي ثلاثة أيام مع طفلتنا في المستشفى، نراقب الممرضات يحملنها في حين يعالجها الأطباء بواسطة البزل القطني (إدخال إبرة أسفل النخاع لحقن العقار)، ونستمع لزعيقها، ونصلي كي لا تسوء حالتها.

ساشا سعيدة وبصحة جيدة الآن وقد بلغت الخامسة من العمر. لكن مازلت أرتجف عندما أتذكر تلك الأيام الثلاثة؛ كيف ضاق العالم أمامي وانحصر في نقطة واحدة، وكيف فقدت الاهتمام بكل شيء وكل شخص خارج الجدران الأربعة لغرفة المستشفى — عملي ومواعيدي وحتى مستقبلي. فخلالها لتيم ويلر، عامل مصنع الفولاذ الذي التقيته في غيلزبرغ، وابنه الذي يحتاج إلى عملية زرع كبد، وخالفا للملايين الأمريكيين الذين عانوا محنة قاسية مشابهة، كان لدي عمل وضمان صحي آنذاك.

الأمريكيون على استعداد لمنافسة العالم. نحن نعمل بدأب وجد واجتهاد ونتفوق في ذلك على شعوب العديد من الدول الغنية الأخرى. نحن مستعدون لتحمل مزيد من الاضطراب الاقتصادي وركوب مزيد من المخاطر الشخصية لتتقدم إلى الأمام. لكن لا نستطيع المنافسة إلا إذا وظفت حكومتنا الاستثمارات اللازمة لمنحنا فرصة الفوز في المواجهة — وإذا عرفنا أن عائلتنا تتمتع بشبكة حماية تمنعها من السقوط على الأرض الصلبة.

هذا اتفاق يجب عقده مع الشعب الأمريكي.

الاستثمار الهادف لجعل أمريكا أكثر قدرة على المنافسة، وإقامة عقد اجتماعي أمريكي جديد — إذا جرى السعي إليه بأسلوب متسق ومتناغم، فإن هذه المفاهيم والأفكار العريضة تشير إلى السبيل الذي يجعل المستقبل أفضل لأطفالنا وأحفادنا. لكن هناك قطعة أخيرة لاستكمال لفرز الصورة المقطعة، سؤالاً مستعصياً يقتحم كل جدل سياسي في واشنطن.

كيف نؤمن التكاليف؟

في نهاية ولاية كلينتون، كان لدينا جواب. فلأول مرة بخلال ثلاثين سنة تقريبا تمتعنا بفائض ضخم في الميزانية، وتراجع سريع في حجم الدين الوطني. وفي الحقيقة، عبر رئيس مجلس إدارة الاحتياط الفيدرالي، الان غرينسبان، عن القلق من ضرورة التعجل في سداد الديون، ومن ثم الحد من قدرة النظام الاحتياطي على إدارة السياسة المالية. وحتى بعد انفجار فقاعة شركات الـ «دوت كوم» واضطرار الاقتصاد لامتناص صدمة الحادي عشر من سبتمبر، كان بمقدورنا تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتوفير فرصة أوسع لجميع الأمريكيين.

لكن ذلك لم يكن السبيل الذي اخترناه. فقد قال لنا رئيسنا بدلا من ذلك إن بمقدورنا خوض حربين اثنتين في آن معا، وزيادة ميزانيتنا العسكرية بنسبة 74%، وحماية وطننا، وإنفاق المزيد على التعليم، وصياغة خطة جديدة لوصفات الدواء لكبار السن، والبدا بجولات متلاحقة من التخفيضات الضريبية الضخمة، في وقت واحد. وقال لنا زعماء الكونغرس إن بمقدورهم تعويض العائد الضائع عبر تقليص الهدر الحكومي والتزوير والغش، حتى مع زيادة مشروعات إرضاء وإغراء الناخبين بنسبة مذهلة بلغت 64%.

تمثلت نتيجة هذا الإنكار الجماعي للحقائق في أخطر وضع عانتها الميزانية منذ سنين. فالعجز السنوي الآن يناهز 300 مليار دولار، دون حساب مبلغ 180 مليار دولار نقترضه كل سنة من صندوق الضمان الاجتماعي، وهذا كله يزيد بشكل مباشر حجم الدين الوطني. الدين يبلغ الآن تسعة تريليونات دولار - أي زهاء 30 ألف دولار لكل رجل وامرأة وطفل في أمريكا.

القلق لا ينجم عن الدين بحد ذاته. فبعضه قد يكون مبررا إذا أنفقنا المال على الاستثمار في تلك القطاعات التي تجعلنا أكثر قدرة على المنافسة - إصلاح مدارسنا، أو زيادة قدرة نظام الموجة العريضة على الوصول إلى الناس، أو وضع مضخات (E85) في محطات الوقود في مختلف أرجاء البلاد. كان بمقدورنا استخدام الفائض في دعم الضمان الاجتماعي أو إعادة بناء نظام الرعاية الصحية. لكن بدلا من ذلك، كان معظم حجم الدين ناجما عن التخفيضات الضريبية التي أعلنها الرئيس، حيث

ذهبت نسبة 47.4% منها إلى الشريحة التي تتمتع بأعلى نسبة 5% من الدخل، و36.7% إلى أعلى 1% من الدخل و15% إلى أعلى عشر 1%، أي أولئك الذين يبلغ دخلهم السنوي 1.6 مليون دولار، أو أكثر.

بكلمات أخرى، استنفدنا بطاقة الائتمان الوطنية بحيث يستطيع أكبر المستفيدين من الاقتصاد العالمي الاحتفاظ بحصة أكبر من الكعكة.

حتى الآن، تمكنا من النجاة من جبل الدين هذا لأن المصارف المركزية الأجنبية، خصوصا المصرف المركزي الصيني، تريد منا الاستمرار في شراء صادراتها. لكن هذا الائتمان الميسر لن يستمر إلى الأبد. ففي مرحلة من المراحل، سوف يتوقف الأجانب عن إقراضنا المال، فترتفع أسعار الفائدة، وننفق معظم مخرجات أمتنا في سداد الدين.

إذا كنا جادين في تقادي مثل هذا المستقبل، فإن علينا البدء بإخراج أنفسنا من هذه الحضرة. نظريا على الأقل، نعرف ما يجب أن نفعل. إذ يمكننا وقف البرامج غير الجوهرية. وكبح جماح الإنفاق على تكاليف الرعاية الصحية. وإلغاء الائتمانات الضريبية التي لم تعد مفيدة، وإغلاق الفجوات التي أتاحت للشركات تقادي دفع الضرائب. ويمكننا استعادة القانون الذي طبق خلال ولاية كلينتون وحظر على الخزانة الاتحادية صرف المال على شكل إنفاق جديد أو تخفيضات ضريبية دون تعويض العائد الضائع.

حتى إذا اتخذنا هذه الخطوات الإجرائية كلها، سيظل من الصعب الخروج من هذا الوضع المالي المأزوم. ربما علينا تأجيل بعض الاستثمارات التي نعرف أننا بحاجة إليها لتحسين موقفنا التنافسي في العالم، وإعطاء الأولوية إلى مساعدة الأسر الأمريكية التي تعاني المصاعب.

لكن حتى حين نتخذ هذه الخيارات الصعبة، يجب أن نفكر بالدروس والعبر المستخلصة من السنوات الماضية ونسأل أنفسنا هل تعبر ميزانيتنا وسياستنا الضريبية فعلا عن القيم التي نعلن تبنيها.

«إذا كانت هناك حرب طبقية تجري في أمريكا، فإن طبقتي تربحها»

كنت أجلس في مكتب وارن بوفيت، رئيس شركة بيركشر هاثاواي، وثاني أغنى رجل في العالم. سمعت سابقا عن بساطة بوفيت الشهيرة - فهو ما يزال يعيش في البيت المتواضع نفسه الذي اشتراه سنة 1967، وأرسل أولاده كلهم إلى مدارس أوهاها العامة.

ومع ذلك، فوجئت قليلا حين دخلت مبنى عاديا في أوهاها، لأجد نفسي في مكتب خال بدا وكأنه وكالة تأمين، وقد زخرفت جدرانه بخشب صناعي، ووضع صور معلقة. سمعت صوتا يقول: «تعالم»، فالتفت إلى الركن لأرى عراف أوهاها نفسه، يتحدث في أمر مع ابنته سوزي، ومساعدته ديبلي، ببذته المعجدة، وحاجبيه الكثرين وكأنهما يتهدلان على نظارتيه.

كان بوفيت قد دعاني إلى أوهاها لمناقشة السياسة الضريبية. وأراد على وجه الخصوص معرفة سبب استمرار واشنطن في خفض الضرائب على أشخاص يتمتعون بمثل دخله في حين أن البلد على حافة الإفلاس.

قال ونحن نجلس في مكتبه: «أجريت حاسبة قبل بضعة أيام. ومع أنني لم أستخدم أبدا الملاذ الضريبي وليس لدي موظف مسؤول عن التخطيط الضريبي، إلا أنني بعد إضافة الضرائب على الرواتب التي ندفعها، تبين لي أن معدل الضريبة الفعلية التي سأدفعها هذه السنة يقل عن معدل الضريبة التي ستدفعها موظفة الاستقبال عندي. في الحقيقة، أنا واثق من أن معدل الضريبة التي أدفعها يقل عن معدل الأمريكي العادي. وإذا استمر الرئيس في هذا النهج، سوف تتخفض ضرائبي أكثر»

معدلات الضريبة المنخفضة على بوفيت هي عاقبة لحقيقة أن دخله كله تقريبا، مثل معظم الأثرياء الأمريكيين، أتى من أرباح الأسهم ورأس المال، والضريبة المفروضة على دخل الاستثمار ظلت منذ عام 2003 تقف عند نسبة 15%. أما معدل الضريبة على موظفة الاستقبال فهو ضعف ذلك المعدل تقريبا حالما نقتطع منه مبلغ الضمان الاجتماعي. هذا التناقض ظالم وفاحش ولا يستند إلى أي مبادئ أخلاقية من وجهة نظر بوفيت.

قال لي: «السوق الحر هو أفضل آلية ابتكرت لاستخدام الموارد بأكثر الأساليب نجاعة وكفاءة وإنتاجية. والحكومة لا تتميز في هذا السياق على وجه الخصوص. لكن السوق لا يضمن توزيع الثروة بطريقة عادلة أو حكيمة. يجب توظيف جزء من تلك الثروة في التعليم، بحيث تتاح للجيل التالي فرصة عادلة، إضافة إلى صيانة البنية التحتية، وتوفير نوع من شبكة الأمان لأولئك الذين يخسرون في السوق الاقتصادي. ومن المنطقي أن يدفع الذين استفادوا من السوق جزءاً أكبر من مكسبهم»

قضينا الساعة التالية نتحدث عن العولمة، وتعويض المديرين التنفيذيين، وتفاقم العجز التجاري، والدين الوطني. أقلقه وأدهشه على وجه الخصوص اقتراح بوش إلغاء الضريبة العقارية، وهي خطوة يعتقد أنها ستشجع أرستقراطية الثروة بدل الجدارة والكفاءة والأهلية.

قال: «حين تلغى ضريبة الأملاك العقارية، فأنت تسلم زمام السيطرة على موارد البلد إلى أشخاص لم يكسبوها. كأنما تختار الفريق الأولي لدورة عام 2020 من أطفال جميع الفائزين في دورة عام 2000»

قبل أن أغادر، سألت بوفيت عن عدد زملائه المليارديرات الذين يشاركونه آراءه. فضحك وقال:

«ليس كبيراً. فهم يتبنون فكرة أن - المال مالهم -، وهم يستحقون الاحتفاظ بكل قرش منه. لكن ما يغيب عن بالهم هو أن الاستثمار العام هو الذي يتيح لنا العيش بالأسلوب الذي نتبعه. خذني أنا على سبيل المثال. فقد تصادف أنني امتلكت موهبة في تخصيص رأس المال. لكن قدرتي على استخدام تلك الموهبة تعتمد اعتماداً كلياً على المجتمع الذي ولدت فيه. فلو ولدت في قبيلة من الصيادين، فإن هذه الموهبة لا قيمة لها. فأنا لا أستطيع العدو بسرعة. ولست مفتول العضلات. والمرجح أن أصبح وجبة لأحد الحيوانات البرية»

«لكن حالفني الحظ لأنني ولدت في زمان ومكان قدر فيهما المجتمع موهبتي، ومنحني فرصة التعليم الجيد لتطوير وتنمية تلك الموهبة، ووضع القوانين والنظام

المالي ليتيح لي أن أفعل ما أحب فعله - وجني أموال طائلة. أقل ما يجب علي فعله هو رد جزء من الدين»

قد يكون من المفاجئ لبعض الناس أن يتحدث أبرز رأسماليي العالم بهذه الطريقة، لكن آراء بوفيت لا تمثل بالضرورة علامة على الطيبة أو رقة القلب. بل تعبر عن فهم لحقيقة أن مدى نجاحنا في الاستجابة للعولة لن يقتصر على تحديد السياسات الصائبة فقط. بل إن للأمر علاقة بتغيير الموقف، والاستعداد لوضع مصالحنا المشتركة ومصالح أجيال المستقبل قبل مكاسبنا على المدى القريب.

على وجه الخصوص، علينا التوقف عن الادعاء بأن جميع التخفيضات في الإنفاق متكافئة، أو أن زيادات الضرائب متماثلة. إن إلغاء الدعم للشركات التي لا تخدم غرضا اقتصاديا مميذا وملموسا شيء؛ وتقليص فوائد ومنافع الرعاية الصحية للأطفال الفقراء شيء آخر مختلف كليا. ففي وقت تتعرض فيه العائلات الأمريكية العادية للضربات من كل حدب وصوب، يصبح الباعث لإبقاء الضرائب المفروضة عليها عند الحد الأدنى باعثا كريما وشريفا وصائبا. أما الباعث الأقل كرما وأمانة وصوابا فهو الذي يحث الأغنياء والأقوياء على ركوب موجة المشاعر المعادية للضرائب لأغراضهم الخاصة، أو الطريقة التي نجح عبرها الرئيس والكونغرس ومجموعات الضغط والمعلقين المحافظين في خلط الأعباء الضريبية الحقيقية التي تنوء بحملها الطبقة الوسطى مع الأعباء الضريبية التي يستطيع الأغنياء تحملها دون عناء، في أذهان الناخبين.

لم يتبد هذا الخلط المشوش بأوضح صورة منه في الجدل الدائر حول اقتراح إلغاء ضريبة الأملاك العقارية. فوفقا للصفة الحالية، يمكن لرجل وزوجته توريث عقار ثمنه أربعة ملايين دولار دون دفع ضريبة الأملاك العقارية؛ وتبعا للقانون الحالي، يرتفع الرقم إلى سبعة ملايين عام 2009. لهذا السبب لا تؤثر الضريبة حاليا إلا على أغنى نسبة نصف من 1% من السكان، وأغنى ثلث من نسبة 1% من السكان عام 2009. ولأن إلغاء ضريبة الأملاك العقارية سيكلف الخزانة زهاء تريليون دولار، سيكون من الصعب العثور على تخفيض ضريبي أقل استجابة لحاجات المواطنين الأمريكيين العاديين، أو مصالح البلد على المدى البعيد.

ومع ذلك، وبعد عملية ترويج اتسمت بالدهاء والمكر من جانب الرئيس وحلفائه، تعارض نسبة 70% من الأمريكيين «ضريبة الموت» مجموعات من أصحاب المزارع أتوا لزيارتي، وألحوا بإصرار على أن ضريبة الأملاك العقارية ستعني نهاية المزارع العائلية، على الرغم من عجز مكتب المزارع عن الإشارة إلى مزرعة واحدة تضررت نتيجة «ضريبة الموت» في هذه الأثناء، شرح لي بعض المديرين التنفيذيين أن من السهل على وارن بوفيت تأييد ضريبة الأملاك العقارية - فحتى إن بلغت الضريبة على أملاكه 90%، سيبقى لديه بضعة مليارات لتوريثها إلى أبنائه - لكن الضريبة ظالمة لأولئك الذين تتراوح قيمة أملاكهم العقارية بين 10 - 15 مليون دولار «فقط»، إذن دعوني أوضح. ليس لدى الأغنياء في أمريكا ما يشكون منه. فبين عامي 1971 - 2001، ارتفع دخل أغنى شريحة (واحد بالمئة من نسبة 1% من الأمريكيين) زهاء 500%، في حين بقي الأجر الوسطي وراتب العامل العادي على حالهما تقريبا. توزيع الثروة كان أقل عدالة، ومستويات الظلم وعدم المساواة هي الآن أعلى مقارنة بأي حقبة منذ العصر المذهب*. تبدت هذه الاتجاهات والنزعات طوال التسعينيات. وتمكنت سياسات كلينتون الضريبية من إبطائها قليلا. لكن فاقمتها التخفيضات الضريبية في عهد بوش.

أشير إلى هذه الحقائق لأهيج الحقد الطبقي - كما تقول حجج الجمهوريين المتحيزة. فأنا معجب بالعديد من الأمريكيين الأثرياء ولا أحسداهم على نجاحهم. وأعرف أن غالبيتهم قد كسبوا ثروتهم بعرق الجبين، عبر تأسيس شركات وأعمال تجارية، وتوفير الوظائف وتزويد زبائنهم بالقيمة. لكن أعتقد ببساطة أن أولئك الذين استفادوا أكثر من غيرهم من هذا الاقتصاد الجديد قادرون على حمل عبء ضمان أن يمنح كل طفل أمريكي الفرصة لتحقيق النجاح ذاته. ولربما أعاني بعضا من الحساسية المميزة لأهالي الغرب الأوسط ورثتها من أمي وأبويها، حساسية يشاركني فيها وارن بوفيت على ما يبدو: في مرحلة ما، تكتفي بما لديك وما حققت، ويمكنك أن

* حقبة في التاريخ الأمريكي (1870-1898) تميزت بتأثير الأثرياء من أصحاب النفوذ في الحكومة والمجتمع. (م)

تستمد القدر ذاته من المتعة من لوحة لبيكاسو معلقة في متحف أو في بيتك، ويمكنك تناول وجبة شهية في مطعم بأقل من عشرين دولارا، وحين تكلف الستائر في بيتك مبلغا يتجاوز راتب الموظف الأمريكي العادي طوال السنة، فإن بمقدورك أن تزيد قليلا الضرائب التي تدفعها.

هذا الشعور تحديدا هو الذي لا نتحمل خسارته — فعلى الرغم من الفروقات الضخمة في الثروة، نحن ننهض ونسقط معا. ومع تسارع خطى التغيير، حيث ينهض بعضهم ويسقط كثيرون غيرهم، يصبح من الأصعب الحفاظ على الشعور المشترك بالقرابة. لم يكن جيفرسون مخطئا كليا حين خشي من رؤية هاميلتون لأمريكا، لأننا بقينا على الدوام في حالة توازن مستمر بين المصلحة الذاتية والمصلحة العامة، بين السوق والديمقراطية، بين تركيز الثروة والقوة وإتاحة الفرصة للجميع. لقد فقدنا هذا التوازن في واشنطن، كما أعتقد. ف عندما نسعى جميعا لجمع المال للحملات الانتخابية، وتضعف النقابات، ويتشتت انتباه الصحافة، وتمارس مجموعات الضغط نفوذها لمصلحة الأقوياء والأغنياء، تبقى بعض الأصوات المعارضة لتذكرنا بمن نحن ومن أين أتينا، وتؤكد روابطنا التي تجمعنا معا.

ذلك هو المعنى الضمني الكامن في الجدل الذي احتدم عام 2006، حين أطلقت فضيحة رشوة مساعي وجهودا جديدة لكبح نفوذ جماعات الضغط في واشنطن. أحد الاقتراحات تمثل في عدم السماح لأعضاء مجلس الشيوخ بركوب الطائرات الخاصة بسعر الدرجة الأولى في الطائرات التجارية. ومن المؤكد أن الاقتراح سيرفض. ومع ذلك، اقترح الموظفون العاملون معي أن أمتنع ذاتيا عن هذه الممارسة، وذلك بوصفي الناطق باسم الديمقراطيين فيما يتعلق بقضايا الإصلاح الأخلاقي.

فعلت الصواب، لكنني لن أكذب؛ فأول مرة قمت فيها بجولة على أربع مدن في يومين على متن طائرة تجارية، شعرت بوخزات الندم. الازدحام في الطريق إلى مطار اوهارا مروع. وحين وصلت إلى هناك، علمت أن الرحلة إلى ممفيس قد تأخرت. وسكب طفل عصير البرتقال على حذائي.

وعندما كنت منتظرا في الطابور، أتى إلي رجل في منتصف الثلاثينيات من العمر، يرتدي ملابس رياضية، وقال إنه يأمل أن يفعل الكونغرس شيئا فيما يتعلق بأبحاث الخلايا الجذعية هذه السنة، وأنه مصاب بداء باركنسون لكن في مرحلة مبكرة، ولديه طفل في الثالثة من عمره. من المرجح أنه لن يلعب الكرة معه أبدا. فهو يعرف كما قال أن الأوان قد فات، لكن لا يوجد سبب يدعو شخصا آخر ليعاني ما عاناه.

قلت في نفسي: هذه هي القصص التي تفوتك حين تسافر على متن طائرة خاصة.



-6-

الدين

بعد يومين من فوزي بترشيح الحزب الديمقراطي في سباق الكونغرس الأمريكي؛
تلقيت رسالة بالبريد الإلكتروني من دكتور يدرس في كلية الطب بجامعة شيكاغو.

كتب الدكتور يقول: «أهنئك على فوزك التمهيدي الساحق والمهم. سررت لأنني
صوت لصالحك، وأنا أفكر بصورة جدية بالتصويت لك أيضا في الانتخابات العامة.
أكتب إليك لأعبر عن القلق الذي قد يمنعني في نهاية المطاف من تأييدك»

وصف الدكتور نفسه بأنه مسيحي يفهم التزاماته بوصفها شاملة وإجمالية. وقاده
إيمانه إلى معارضة الإجهاض وزواج المثليين معارضة قوية، لكن قاده أيضا كما قال
إلى مساءلة عبادة وثن السوق الحر واللجوء السريع إلى الحلول العسكرية للذين
ميزا على ما يبدو معظم السياسة الخارجية للرئيس بوش.

السبب الذي دعا الدكتور إلى التفكير بالتصويت لمنافسي لم يكن موقفي من
الإجهاض بحد ذاته. بل لأنه قرأ عبارة استهلاكية على موقعي على الويب تشير
إلى أنني أحارب «المنظرين اليمينيين الذين يريدون سلب المرأة حقها في الاختيار»
وأضاف قائلا:

أستشعر وجود إحساس قوي بالعدالة لديك، والموقف المزعزع للعدالة في
أي نظام سياسي، وأعرف أنك كنت صوت من لا صوت لهم. أستشعر أيضا
أنك شخص نزيه وغير متحيز تقدر قيمة العقل والمنطق.. وبغض النظر
عن قناعاتك، إذا اعتقدت حقا أن معارضي الإجهاض هم منظرون
مدفوعون برغبات مشوهة ومنحرفة لإلحاق الأذى بالنساء، فإنك برأيي
لست نزيها بل متحيزا.. تعرف أننا ندخل عصرا تحتشد فيه احتمالات
الخير والشر، عصرا نكافح فيه لاستخلاص معنى منطقي من نظام

سياسي مشترك في سياق التعددية، عصرا يغيب فيه اليقين ولا نعرف الأرضية المؤسسة لإطلاق المزاعم والدعاوي المتعلقة بالآخرين.. لا أطلب منك في هذه المرحلة معارضة الإجهاض، بل التحدث عن هذه القضية بكلمات نزيهة غير متحيزة.

بحثت في الموقع وعثرت على الكلمات المسيئة. لم تكن كلماتي؛ بل كتبها الموظفون الذين يعملون معي لإيجاز موقفي المؤيد لإباحة الإجهاض خلال الانتخابات التمهيدية، في وقت كان فيه بعض المنافسين يضعون التزامي تأييد قرار المحكمة العليا (رو ضد ويد) الذي أعطى المرأة حقا غير مقيد بالإجهاض خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الحمل موضع المساءلة. وضمن شرنقة سياسة الحزب الديمقراطي، كان ذلك شعارا معياريا مصمما لتهميش القاعدة الشعبية. إن فكرة إشراك الطرف الآخر في القضية لا معنى لها، كما تقول الحجة؛ وأي إبهام لها يعني الضعف ضمنا، وتواجهه القوى المناهضة للإجهاض بمقاربة وحيدة الهدف ولا تعرف الرحمة، ولذلك يجب ألا تظهر أي ضعف.

لكن عند إعادة قراءة رسالة الدكتور، شعرت بوخزة خجل. أجل، هنالك المتزمتون في حركة مناهضة الإجهاض الذين لا أتعاطف معهم، الذين يحتشدون أمام العيادات أو يمنعون النساء من دخولها، ويرفعون صور الأجنة الممزقة في وجوههم ويصرخون بأعلى صوتهم؛ الذين يتنمرون ويهددون ويلجؤون إلى العنف أحيانا.

لكن هؤلاء المحتجين المعارضين للإجهاض كانوا يختلفون عن الذين ظهروا بين الحين والآخر في اجتماعات حملتي الانتخابية الحاشدة. فقد ظهروا عادة في مجموعات أصغر حجما في الأماكن القصية التي زرنها في الولاية، وقد ارتسمت على وجوههم تعابير التعب والإنهاك مع الإرادة والتصميم، حيث يقفون صامتين متيقظين خارج أي مبنى يعقد فيه الاجتماع، رافعين اللافتات المكتوبة بخط اليد وكأنها دروع أمامهم. لم يلجؤوا إلى أسلوب الزعيق أو الصراخ لإرباك الاجتماعات وإيقاع الفوضى فيها، مع أنهم أثاروا أعصاب كادر العاملين معي. في أول مرة ظهرت جماعة من المحتجين، دق أفراد فريقتي الذين سبقوني إلى المكان جرس الإنذار؛ وقبل

خمس دقائق من وصولي، اتصلوا بسيارتي وطلبوا أن أندس خلسة من المدخل الخلفي كي أتجنب المواجهة.

قلت للسائق: «لا أريد الدخول من الباب الخلفي. قل لهم إننا سندخل من الباب الأمامي».

انعطفنا نحو المرأب فشهدنا سبعة أو ثمانية محتجين مصطفين على طول الحاجز: عدة نساء متقدمات في السن وعائلة على ما يبدو — رجل وامرأة وطفلان صغيران. تراجلت من السيارة وذهبت إلى المجموعة، وقدمت نفسي. صافحني الرجل مترددا وذكر اسمه. بدا أنه في مثل عمري، يرتدي سروال الجينز وقميصا ملونا وقبعة الكرادلة في سنت لويس. صافحتني زوجته لكن النساء المسنات رفضن مصافحتي. أما الطفلان (وكانا في التاسعة أو العاشرة) فقد حدقا إلي بعيون فضولية.

سألت: «أتريدون الدخول إلى المبنى؟».

قال الرجل: «لا شكرا» وناولني كراسا. ثم أضاف: «سيد أوباما، أريدك أن تعلم أنني أوافق على معظم ما ستقوله».

«أقدر ذلك».

«وأعرف أنك مسيحي، ورب أسرة».

«هذا صحيح».

«إذن، كيف تؤيد قتل الأطفال؟».

قلت له إنني أتفهم موقفه، لكنني أخالفه الرأي. وشرحت مفسرا اعتقادي أن قلة من النساء يتخذن قراراً اعتبارياً بإنهاء الحمل؛ وأن أي امرأة حامل تشعر بالقوة الكاملة للقضايا الأخلاقية المعنية وتصارع ضميرها عند اتخاذ القرار المؤلم؛ وأنتي أخشى أن يجبر حظر الإجهاض النساء على السعي إلى إجراء عمليات إجهاض غير مأمونة، مثلما فعلن في هذا البلد ذات يوم ومثلما يفعلن في البلدان الأخرى التي تعاقب الأطباء الذين يجرون العملية والنساء اللاتي يجربنها. واقترحت أن من الممكن لنا الاتفاق على طرق كفيفة بتقليص عدد النساء اللاتي يشعرن بالحاجة إلى الإجهاض أصلاً.

أصفى الرجل بتهديب ثم أشار إلى إحصائيات في الكراس تدرج عدد الأطفال في الأرحام الذين يضحى بهم كل سنة، كما قال. بعد بضع دقائق، قلت إن علي الدخول لإلقاء التحية على المؤيدين والأنصار ودعوت المجموعة مرة أخرى إلى الدخول. رفض الرجل مجدداً. وحين استدرت لأذهب، نادقتي زوجته.

قالت: «سوف أصلي لأجلك. سوف أصلي لتغيير رأيك»

لم يتغير لا رأيي ولا موقفي ذلك اليوم، ولا في الأيام التالية. لكنني تذكرت تلك العائلة حين جاوبت الدكتور وشكرته على رسالته. في اليوم التالي، وزعت الرسالة الإلكترونية على الموظفين والمساعدين وطلبت تغيير المفردات المستخدمة في الموقع بأخرى تعبر بأسلوب واضح لكن بسيط عن موقفي المؤيد لإباحة الإجهاض. في تلك الليلة، قبل أن أذهب إلى السرير، تلوت صلاتي، ودعوت الله أن يساعدني على معاملة الآخرين بالنية الطيبة ذاتها التي أظهرها الدكتور نحوي.

من القضايا المسلم بها أننا، نحن الأمريكيون، شعب متدين. ووفقاً لآخر استطلاعات الرأي، تبين أن 95% من الأمريكيين يؤمنون بالله، وأكثر من الثلثين ينتمون إلى إحدى الكنائس، و37% يعدون أنفسهم مسيحيين ملتزمين دينهم، وعدد الذين يؤمنون بالملائكة يفوق كثيراً عدد المعتقدين بالارتقاء والنشوء. ولا ينحصر الدين في أماكن العبادة فقط. فالكتب التي تزعم اقتراب نهاية الزمان تباع ملايين النسخ. والموسيقى الدينية المسيحية شائعة ومنتشرة على أوسع نطاق، ويبدو أن كنائس كبرى جديدة تظهر يومياً في ضواحي كل مدينة رئيسية، لتوفر لأتباعها كل شيء: من الرعاية النهارية إلى دروس تعلم اليوغا والرقص معاً. ورئيسنا يكرر بشكل روتيني كيف غير المسيح قلبه، ولاعبو كرة القدم يشيرون إلى السماء شكراً وحمداً بعد كل هدف يسجلونه.

ليست هذه الموجة من التدين جديدة بالطبع. فقد أتى الحجاج الآباء إلى شواطئنا هرباً من الاضطهاد الديني والممارسات الدينية، والتزموا نسختهم المتزمتة من الكالفينية*. أما حركة الإحياء الإنجيلية فقد اكتسحت الأمة مراراً، واستخدمت

* نسبة إلى جون كالفين (1509-1564)، اللاهوتي السويسري (الفرنسي الأصل)، الذي انشق عن الكنيسة الكاثوليكية (1533) ووضع الأركان المؤسسة لما يعرف اليوم بالكنيسة المشيخية. (م)

الدين موجات متلاحقة من المهاجرين لترسيخ حياتهم في عالم جديد غريب. وأطلقت المشاعر الدينية والنشاطية الدينية بعضاً من أقوى حركاتنا السياسية، من إلغاء الرق إلى الحقوق المدنية إلى شعبية السهوب بزعامة وليام جيننغز بريان.

ومع ذلك، إذا سألت قبل خمسين سنة أبرز المعلقين الثقافيين عن مستقبل الدين في أمريكا، فسيقولون لك دون شك إنه في حالة انحسار وتراجع. الدين القديم يذبل ويذوي، كما تؤكد الحجة، ويقع ضحية للعلم، والمستويات الرفيعة من التعليم بين عامة السكان، وأعاجيب التقانة. صحيح أن المواطنين المحترمين ما يزالون يذهبون إلى الكنيسة كل أحد؛ والمبشرين الإنجيليين الذين يستشهدون بالكتاب المقدس للترغيب والترهيب، والمعالجين بالأدوية الدينية ما يزالون ينتشرون في الولايات الجنوبية؛ والخوف من «الشيوعية الملحمة» ربما ساعد في تغذية الكارثية و«الربح الأحمر»، لكن على الأغلب عدت الممارسة الدينية التقليدية - والأصولية الدينية بالتأكيد - متناقضة مع الحداثة، وملاذا للفقراء والأميين من مشقات ومصاعب الحياة. حتى حملات بيلي غراهام الضخمة عدها الخبراء والعارفون والأكاديميون مفارقة تاريخية غريبة، أثرا بائداً من عصر سابق لا علاقة له بالعمل الجاد لإدارة الاقتصاد الحديث أو صياغة السياسة الخارجية.

بحلول الستينيات، استنتج العديد من زعماء التيار الغالب البروتستانتي والكاثوليكي أن عليهم التكيف مع العصر المتغير إذا أرادوا الإبقاء على المؤسسات الدينية في أمريكا، وذلك عبر مواءمة عقيدة الكنيسة مع العلم، والتوكيد على المبادئ المسيحية الاجتماعية التي تتناول القضايا المادية المتصلة بالظلم الاقتصادي والعنصرية والتفرقة بين الجنسين، والنزعة العسكرية الأمريكية.

ما الذي حدث؟ من ناحية، بالغ المراقبون دوماً في الاعتقاد أن الحماس الديني يهدأ ويفتر. في هذا السياق على الأقل كان لانتقاد المحافظين لـ «النخبوية الليبرالية» أساس قوي من الصحة: استقر الأكاديميون والصحفيون ومروجو الثقافة الشعبية في أمان الجامعات والمراكز الحضرية الكبرى، وفشلوا في تقدير أهمية الدور المتواصل الذي لعبته أشكال التعبير الديني كافة في المجتمع في شتى أرجاء البلاد. وفي الحقيقة،

فإن إخفاق المؤسسات الثقافية المهيمنة في الاعتراف بالدافع الديني في أمريكا ساعد في تعزيز نوع من المشروع الديني المنظم ليس له نظير يضاهيه في أي مكان من العالم الصناعي. صحيح أنه محتجب عن النظر، إلا أنه مضمم بالحيوية والنشاط في قلب البلاد وفي «حزام الإنجيل»^{*}، عالم مواز بازغ لا يتكون من الكهنة والقساوسة الإحيائيين والناشطين فقط، بل من محطات الإذاعة والتلفزيون والجامعات ودور النشر ووسائل الترفيه المسيحية، وكلها تتيح للمؤمنين تجاهل الثقافة الشعبية مثلما تتجاهلهم.

إحجام العديد من الإنجيليين عن دخول معترك السياسة - التركيز الداخلي على الخلاص الفردي والاستعداد لإعطاء قيصر ما لقيصر - كان سيستمر إلى ما لا نهاية لولا الاضطرابات الاجتماعية في الستينيات. ففي أذهان المسيحيين الجنوبيين، بدا قرار المحكمة الاتحادية البعيدة بإلغاء الفصل العنصري متسقا ومنسجما مع قراراتها بإلغاء الصلاة في المدارس - هجوما متعدد الشعب على ركائز الحياة الجنوبية التقليدية. وكانت الحركة النسائية، والثورة الجنسية، وتعاظم ثقة المثليين والشاذات جنسياً بالنفس، وقرار المحكمة العليا بمنح النساء الحق في الإجهاض في الأشهر الثلاثة الأولى من الحمل، تحديا مباشرا لتعاليم الكنيسة فيما يتعلق بالزواج والجنسانية والدور الصحيح والمناسب للرجل والمرأة. ووجد المسيحيون المحافظون الذين شعروا أنهم عرضة للسخرية والهجوم أن من المتعذر عزل أنفسهم عن الاتجاهات والميول السياسية والثقافية العريضة في البلد. وعلى الرغم من أن جيمي كارتر كان أول من أدخل مفردات المسيحية الإنجيلية في قاموس السياسة الوطنية الحديثة، إلا أن الحزب الجمهوري، بتوكيده المتزايد على التراث التقليدي والنظام و«قيم العائلة»، كان في أفضل موقع لجني ثمار اليقظة الإنجيلية سياسيا وحشد الإنجيليين ضد التزمتم الليبرالي.

من الضروري هنا تكرار القصة التي تصف كيف استطاع رونالد ريفان، وجيري فالويل، ويات روبرتسون، وراف ريد، وأخيرا كارل روف وجورج بوش، حشد وتعبئة هذا الجيش من جنود المشاة المسيحيين. يكفي القول إن المسيحيين الإنجيليين

* منطقة ممتدة عبر الجنوب والغرب الأوسط من الولايات المتحدة حيث تهيمن الأصولية الدينية. (م)

البيض (إلى جانب الكاثوليك المحافظين) يمثلون قلب وروح القاعدة الشعبية للحزب الجمهوري - قاعدة أساسية من الأنصار والمؤيدين تحشدوا باستمرار شبكة من المناظر ومنافذ وسائل الإعلام استطاعت التقانة تضخيمها. أما قضاياها - الإجهاض، زواج المثليين، الصلاة في المدارس، التصميم العاقل للكون، تيري شيافو، إيداع الوصايا العشر في المحاكم والمراكز الإدارية للمقاطعات، التدريس في المنزل، خطط القسائم التعليمية، تكوين المحكمة العليا - فهي التي تهيمن على عناوين الأخبار وتمثل واحدا من أكبر خطوط التصدع في السياسة الأمريكية. وأوسع فجوة في الارتباط الحزبي لدى الأمريكيين البيض ليست بين الرجل والمرأة، أو الذين يقيمون في الولايات الحمراء والولايات الزرقاء، لكن بين الذين يذهبون إلى الكنيسة بانتظام والذين لا يدخلونها. في هذه الأثناء، يكافح الديمقراطيون بمشقة للتعامل مع الدين، حتى إن كانت الشريحة الأساسية للناخبين المؤيدين لهم تتمسك بالتوجه العلماني بعناد، وتخشى - وهي محقة دون شك - من أن أجندة الأمة المسيحية قد لا تقسح مكانا لها أو لخياراتها الحياتية.

لكن التأثير المتزايد لليمين المسيحي لا يمثل سوى جزء من القصة. فربما استغلت «الأغلبية الأخلاقية» و«الائتلاف المسيحي» سخط واستياء العديد من المسيحيين الإنجيليين، لكن ما هولاهت وملحوظ أكثر قدرة المسيحية الإنجيلية لا على البقاء والاستمرارية فقط، بل على الازدهار والنماء في أمريكا الحديثة المتقدمة تقانيا. وفي وقت تخسر فيه الكنائس البروتستانتية الرئيسة أعضائها بوتيرة متسارعة، تتوسع الكنائس الإنجيلية اللاطائفية وتكبر بسرعة، وتتمتع بمستويات من الولاء والمشاركة من أعضائها لا تضاهيها بها أي مؤسسة أمريكية أخرى. لقد أصبح الحماس الديني هو التيار الغالب.

هنالك تفسيرات متنوعة لهذا النجاح، تتراوح بين مهارة المبشرين الإنجيليين في ترويج وتسويق الدين وبين الشخصيات الكاريزمية الأسرة لزعمائهم. لكن نجاحهم يشير أيضا إلى طلب على المنتج الذي يبيعونه، جوع إليه يتجاوز إطار أي قضية معينة أو مسألة محددة. ففي كل يوم يبدو أن آلاف الأمريكيين الذين يمارسون حياتهم

العادية — يوصلون أبناءهم إلى المدارس، ويذهبون إلى وظائفهم، ويسافرون لحضور لقاءات العمل، ويتسوقون في مراكز التسوق، ويحاولون الحفاظ على نظامهم الغذائي — يتوصلون إلى قناعة مفادها أن شيئاً ما ينقصهم. يشعرون ويقررون أن عملهم وانشغالهم وممتلكاتهم الدنيوية وتسلياتهم ليست كافية. يريدون إحساساً بوجود هدف، تغييراً مثيراً في حياتهم، شيئاً يريحهم من العزلة المزمّنة، ويزيل عنهم تعب وإرهاق وكد الحياة اليومية. يحتاجون إلى توكيد يطمئنهم إلى وجود من يرعاهم ويصفي إليهم هناك في السماء — وأن مصيرهم ليس العدم.

إن امتلكتُ أي رؤية ثاقبة لهذا التحرك نحو تعميق الالتزام الديني فربما يعود السبب إلى السبيل الذي اخترته.

ثم أنشأ في أسرة متدينة. فمع أن جدي وجدتي لأمي اللذين قدما من كنساس عاشا طفولة متدينة: ترعرع جدي في كنف جدين مؤمنين من أتباع الكنيسة المعمدانية بعد أن هجره والده وانتحرت أمه، في حين كان والدا جدتي — اللذان احتلا مرتبة أعلى قليلاً في تراتبية مجتمع البلديات الصغيرة في حقبة الكساد الكبير (عمل والدها في مضافة للنفط وكانت والدتها مدرسة) — من أتباع الكنيسة الميثودية.

لكن ربما للأسباب ذاتها التي دفعتهما (جدي وجدتي) لمغادرة كنساس والهجرة إلى هاواي، لم يتجذر الدين في قلوبهما أبداً. فقد كانت جدتي عنيدة في عقلانيتهما إلى حد رفض قبول كل ما لا تراه رأي العين، أو تلمسه أو تعده أو تحسبه. أما جدي، الرجل الحالم في أسرتنا، فقد امتلك روحاً قلقة ربما وجدت ملاذاً في الإيمان الديني لولا تلك السمات والصفات — تمرد جواني، عجز كامل عن ضبط الشهوات، تسامح عريض مع أخطاء وضعف الآخرين — التي منعتها من أخذ أي شيء على محمل الجد.

التوليفة التي شملت هذه النزعات والميول — عقلانية جدتي الصوانية، ومرح جدي وعجزه عن الحكم الصارم على نفسه أو على الآخرين — انتقلت بالوراثة إلى أمي. فتجاربها كطفلة حساسة مولعة بالقراءة، ترعرعت في البلديات الصغيرة في كنساس وأوكلاهوما وتكساس، عززت هذه الشكوكية الارتياحية. وذكرياتها عن المسيحيين

الذين عرفتهم في صباها ليست محببة. فمن حين لآخر، كانت تتذكر الدعاء والوعاظ من مدعي الفضيلة والتقوى الذين يرفضون وينكرون ثلاثة أرباع البشر بوصفهم ملاحدة جاهلين قدر عليهم قضاء الآخرة كلها في جهنم وبئس المصير - والذين يصرون على أن السماوات والأرض خلقت في سبعة أيام، على الرغم من الأدلة الجيولوجية والفيزيائية الفلكية التي تدحض ذلك. تذكرت سيدات الكنيسة المحترمات اللاتي يسارن إلى تجنب أولئك اللذين لا يستوفون معاييرهن عن السلوك اللائق، حتى حين يجهدن لإخفاء أسرارهن القذرة؛ وآباء الكنيسة الذين يجاهرون بالنعوت العنصرية ويخدعون عمالهم ويسلبونهم آخر فلس يملكونه.

برأي والدتي، كثيرا ما يتزيا انغلاق الدين المنظم بلبوس الصلاح والتقوى، وتتستر الوحشية والقمع بعباءة الفضيلة والاستقامة.

هذا لا يعني القول إنها لم تزودني بالتعاليم الدينية. ففي ذهنها، تعد المعرفة العملية بديانات العالم الكبرى جزءا ضروريا من أي تعليم متوازن ومتطور. في بيتنا، وضع الإنجيل والقرآن وأغنية الرب (أشهر نص هندوسي مقدس) على الرف إلى جانب كتب أساطير اليونان والاسكندناقيين والأفارقة. في عيد الفصح أو عيد الميلاد، كانت أمي تجرني إلى الكنيسة، مثلما تجرني إلى المعبد البوذي، والاحتفال بعيد رأس السنة الصينية، وضريح الشنتو، والمدافن الأثرية في هاواي. لكنني دُفعت لأفهم أن مثل هذه العينات الدينية لا تتطلب التزاما مستداما من جانبي - لا مشقة التأمل الباطني ولا تعب جلد الذات. الدين تعبير عن الثقافة الإنسانية، كما كانت تشرح، لا نبعها الوحيد، واحد من الطرق - وليس أفضلها بالضرورة - التي جربها الإنسان للسيطرة على المجهول وفهم الحقائق العميقة المتعلقة بحياتنا.

باختصار، رأت والدتي الدين من منظور الأنثروبولوجيا التي ستختص بها؛ ظاهرة يجب التعامل معها باحترام مناسب، لكن بتجرد مناسب أيضاً. فضلاً عن ذلك، نادراً ما اتصلت في طفولتي مع أولئك الذين يعرضون رأيا مختلفا اختلافا جوهريا للدين. غاب والدي غيابا كلياً عن طفولتي، بعد أن طلق أمي حين لم أتجاوز السنين من العمر؛ وعلى أي حال، مع أن والدي نشأ مسلماً، إلا أنه غدا ملحدًا عندما

التقى والدتي، حين اعتقد أن الدين ليس سوى خرافة، مثل شعوذات الأطباء السحرة الذين شاهدتهم في القرى الكينية في شبابه.

حين تزوجت والدتي مرة ثانية، كان زوجها إندونيسيا على القدر ذاته من الشك، رجلا يرى الدين مفيدا على نحو خاص من الناحية العملية ليشق المرء طريقه في الحياة. فقد نشأ في بلد والف بسهولة بين دينه الإسلامي وبقايا التقاليد التراثية الهندوسية والبوذية والأرواحية القديمة. وخلال السنوات الخمس التي عشناها مع زوج أُمِّي في إندونيسيا، التحقت أولا بمدرسة كاثوليكية في الحي، ثم بمدرسة إسلامية؛ في الحالتين كليهما، كانت والدتي أقل اهتماما بتعليمي تعاليم الدين ومعنى أذان العشاء، من تعليمي جدول الضرب.

لكن على الرغم من علمانية والدتي المعلنة، إلا أنها كانت أكثر امرأة روحانية عرفتها. فقد امتلكت دافعا غريزيا لا يحيد للطيبة والخير والحب، وقضت معظم حياتها تتصرف وفقا لتلك الغريزة، حتى لو سببت الضرر لها. ودون مساعدة النصوص الدينية أو السلطات المرجعية الخارجية، عملت بقوة ودأب على غرس القيم التي يتعلمها العديد من الأطفال الأمريكيين في مدارس الأحد داخلي: الصدق والأمانة والتعاطف مع الآخرين والانضباط وتأخير الإشباع والجد والاجتهاد. كان يفضيها الفقر والظلم، وتزدري أولئك الذين لا يباليون بهما.

والأهم أنها امتلكت إحساسا راسخا بالتساؤل والدهشة، واحتراما للحياة وطبيعتها الثمينة والزائلة، بحيث يمكن وصفها بأنها مؤمنة. خلال اليوم، قد تشاهد لوحة فنية، أو تقرأ بيتا من الشعر، أو تسمع معزوفة موسيقية، فأرى الدموع تترقرق في عينيها. في بعض الأحيان، حين كبرت قليلا كانت توقظني في منتصف الليل لكي أهدق إلى القمر بمنظره الخلاب، أو تطلب مني أن أغلق عيني ونحن نسير معا في الغسق لنسمع حفيف الشجر. كانت تحب أن تأخذ أي طفل لتضعه في حضنها وتدغدغه أو تلعب معه أو تفحص يديه، لتتلمس معجزة تكوين عظامه وعضلاته وبشرته، وتبهجها الحقائق التي تجدها هناك. كانت ترى أسراراً غامضة في كل مكان وتستمتع بغرابة الحياة.

حين أسترجع الماضي بالطبع، أفهم مدى عمق التأثير الذي مارسه روحها في نفسي - كيف أعالتني ورعتني على الرغم من غياب الأب عن المنزل، وكيف أنقذتني من أخطار وصعوبات فترة المراهقة، وكيف أرشدتني، بأسلوب غير مرئي، إلى السبيل الذي اتخذته في نهاية المطاف. ربما ألهب والدي مطامحي الضارية - عبر معرفتي بإنجازاته وإخفاقاته، ورغبتني المكتومة بالفوز بحبه، واستيائي منه وغضبي عليه. لكن إيمان والدتي الجوهري، في طيبة وفضيلة الناس وفي القيمة النهائية لهذه الحياة العابرة التي منحت لكل منا، هو الذي وجه هذه الطموحات. البحث عن توكيد لقيمها هو الذي دفعني لدراسة الفلسفة السياسية، والسعي للعثور على لغة ومنظومات للعمل يمكن أن تساعد في بناء المجتمع وجعل العدالة حقيقة واقعية. والبحث عن تطبيق عملي لتلك القيم هو الباعث وراء قبولي العمل بعد التخرج في ميدان التنظيم الاجتماعي لمجموعة من الكنائس في شيكاغو كانت تحاول مغالبة البطالة والمخدرات واليأس.

سجلت في كتاب سابق الطرائق التي ساعدني عبرها عملي المبكر في شيكاغو على العبور إلى مرحلة الرجولة - كيف شد عملي مع رعاة الكنيسة والناس العاديين عزيمتي على دخول ميدان الحياة العامة، وكيف قوى هؤلاء هويتي العرقية وإيماني بقدرة الفرد العادي على أداء مهمات استثنائية. لكن تجاربي في شيكاغو أجبرتني أيضا على مواجهة معضلة لم تتمكن والدتي من إيجاد حل لها في حياتها: حقيقة عدم وجود مجتمع أو طائفة أو تقاليد مشتركة يمكن أن ترتكز عليها معتقداتي المتجذرة في كياني. المسيحيون الذين عملت معهم رأوا أنفسهم في؛ تأكد لهم أنني أعرف كتابهم وأقسامهم قيمهم وأرتل أناشيدهم. لكنهم استشعروا أن جزءا مني ظل مراقبا بعيدا ومنفصلا عنهم. أدركت أنه في غياب قالب لمعتقداتي، والتزام واضح بطائفة دينية معينة، سأبقى منفصلا وحرا بالطريقة التي كانت عليها والدتي، لكن وحيدا كما غدت وحيدة في نهاية المطاف.

هنالك ما هو أسوأ من مثل هذه الحرية. عاشت والدتي سعيدة حين عدت العالم وطنها، وجمعت حولها صديقات وأصدقاء على الدوام، وأشبعحت حاجتها لوجود معنى من عملها وأولادها. في مثل هذه الحياة، كنت سأرضى أنا أيضا لولا بعض السمات

المعينة التي ميزت كنيسة السود تاريخيا، سمات ساعدتني على التخلي عن شكوكي واعتناق الديانة المسيحية.

لقد جذبتني قوة التراث الديني الأمريكي الأفريقي لتحفيز التغيير الاجتماعي. ونتيجة الضرورة، كان على كنيسة السود مساعدة الفرد برمته. ونادرا ما تمتعت بترف فصل الخلاص الفردي عن الخلاص الجمعي. وجب عليها أن تكون مركز المجتمع المحلي السياسي والاقتصادي والاجتماعي فضلاً عن الروحي؛ إذ فهمت بطريقة حميمة دعوة الإنجيل لإطعام الجائع وستر العريان وتحدي السلطات والقوى والإمارات. في تاريخ هذه الصراعات، تمكنت من رؤية الإيمان الديني بوصفه أكثر من مجرد مواساة الكليل والعاني أو توقي الموت؛ كان عاملا فاعلا وملموسا في العالم. في العمل اليومي للرجال والنساء الذين قابلتهم في الكنيسة، في قدرتهم على «صنع المستحيل»، والتشبث بالأمل والكرامة في أصعب الظروف، استطعت أن أرى «الكلمة» تتمظهر وتتبدى.

ولربما انطلاقا من هذه المعرفة الحميمة بالمشقة، وتأسيس الدين على الكفاح، قدمت لي كنيسة السود رؤية ثانية: الإيمان الديني لا يعني أن الشكوك بعيدة عنك، أو أن تتخلى عن تشبثك بهذه الدنيا. فالعظة النمطية في كنيسة السود، قبل وقت طويل من بثها على شاشات محطات التلفزيون الدينية والتبشيرية، تعترف صراحة بأن جميع المسيحيين (ومنهم رعاة الكنيسة) لديهم القدر المتوقع ذاته من الطمع والاستياء والشهوة والغضب الذي يختبره الكل. فالأغنيات الإنجيلية وحركات الجسم والدموع والصراخ تشير جميعا إلى الانطلاق والتحرر والاعتراف بهذه العواطف والمشاعر وأخيرا توجيهها. في مجتمع السود، تبتهت الخطوط الفاصلة بين الخاطئ ومن حظي بالخلاص؛ فخطايا الذين حضروا إلى الكنيسة لا تختلف كثيرا عن خطايا الذين غابوا، ومن ثم يمكن الحديث عنها بروح الدعابة والإدانة في آن. أنت بحاجة للذهاب إلى الكنيسة لأنك جزء من هذا العالم، ولست منفصلا عنه؛ والفقراء والأغنياء والمذنبون والأتقياء، بحاجة إلى الإيمان بالمسيح لأنهم ارتكبوا ذنوبا يجب غسلها - لأنهم بشر وبحاجة إلى حليف في رحلتهم الصعبة، يسهل عليهم وعورة الطريق ويجعل السبل كلها مستقيمة.

بسبب هذا الفهم المكتشف حديثا - الالتزام الديني لا يتطلب مني وقف تفكيري النقدي، وفك الارتباط عن النضال في سبيل العدالة الاقتصادية والاجتماعية، أو التراجع والانسحاب من العالم الذي عرفته وأحبته - تمكنت أخيرا من دخول كنيسة الثالوث الأقدس المتحدة في أحد الأيام لأتعهد. كان ذلك خيارا لا كسفا؛ فالأسئلة داخلي لم تختف بشكل سحري. خضعت لإرادة الرب وكرست نفسي لاكتشاف حقيقته.

مناقشة الدين والإيمان نادرا ما تكون سمجة أو خرقاء داخل مجلس الشيوخ. إذ لا يسأل أحد عن ارتباطه الديني؛ ونادرا ما سمعت اسم الرب يستحضر خلال النقاش في القاعة. وقس المجلس رجل حكيم وديوي، عمل سابقا رئيسا لقساوسة البحرية، وهو أمريكي أفريقي نشأ في واحد من أعنف أحياء بلتيمور ويؤدي واجباته المحدودة - صلاة الصبح، وجلسات دراسة الإنجيل الطوعية، والمشورة الروحية لمن يريدونها - بروح ودودة وشمولية لا تستثني أو تقصي أحدا. صلاة صباح الأربعاء (مع الفطور) طوعية كليا، يشارك فيها أعضاء الحزبين، ومسكونية (تشمل أتباع جميع الكنائس) (مسؤول الحزب الجمهوري عن إقامتها هو العضو اليهودي نورم كولمان)؛ وأولئك الذين يختارون، طوعا، الحضور ينتقون فقرات من الكتاب المقدس ويناقشونها جماعيا. ولا ريب أن سماع ما يميز حديث حتى أكثر الأعضاء تدبنا، مثل ريك سانتوروم أو سام براونباك أو توم كوبرن، من صدق وانفتاح وتواضع ودعابة، حين يتقاسمون مع البقية رحلاتهم الإيمانية الشخصية خلال هذه الجلسات، يغري المرء بالافتراض إن الدين يمارس في السياسة تأثيرا مفيدا وصحيا، ويكبح جماح المطامح الشخصية، ويبقي من الرياح العاصفة لعناوين الأخبار والذرائع التبريرية والأنانية السياسية السائدة اليوم.

لكن خارج تخوم الرقة واللفظ والتهذيب المحددة للمجلس، يمكن أن ينحدر أي نقاش حول الدين ودوره في السياسة إلى درجة أقل من اللطف والكمياسة. خذ على سبيل المثال خصمي الجمهوري السفير السابق الان كيز في انتخابات عام 2004، الذي استخدم حجة جديدة لاجتذاب الناخبين في الأيام الأخيرة من الحملة.

أعلن السيد كيز: «المسيح ما كان ليصوت لمصلحة باراك أوباما لأنه قرر التصرف بطريقة لا يتخيل أحد أن المسيح سيتبعها»

لم تكن تلك المرة الأولى التي يدلي فيها السيد كيز بمثل هذه البيانات والتصريحات. فبعد أن أجبر خصمي الجمهوري الأساسي على الانسحاب في أعقاب افتضاح ملف طلاقه، قرر الحزب الجمهوري في إلينوي، بعد أن عجز عن اختيار مرشح محلي آخر، تجنيد السيد كيز لأداء المهمة. وحقيقة أن كيز أتى من مرييلاند، ولم يعيش أبداً في إلينوي، ولم يفز أبداً بانتخابات، وعدّه الكثيرون في الحزب الجمهوري مغروراً ومتفطرساً، لم تردع قيادة الحزب الجمهوري في إلينوي. أحد زملائي الجمهوريين في مجلس شيوخ الولاية قدم لي تفسيراً واضحاً وصريحاً لإستراتيجيتهم: «لدينا رجل محافظ، أسود تخرج في هارفارد يقف ضد رجل ليبرالي أسود تخرج في هارفارد. ربما لن ينجح، لكن يستطيع على الأقل نزع تلك الهالة عن رأسك»

لم يكن السيد كيز يفتقر إلى الثقة بالنفس. فهو حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة هارفارد، وترعاه جين كيركباترك، سفيرة الولايات المتحدة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة (في عهد ريفان)، وحاز شهرة كبيرة لدى عامة الناس حين ترشح مرتين لمجلس الشيوخ عن مقعد ولاية مرييلاند، وخاض السباق مرتين للفوز بترشيح الحزب الجمهوري لرئاسة الولايات المتحدة. صحيح أنه هزم في السباقات الأربعة كلها، لكن هذه الهزائم لم تفعل شيئاً لتقليص شهرته لدى مؤيديه وأنصاره؛ فبرأيهم بدا الإخفاق الانتخابي إثباتاً يؤكد ولاءه الثابت والعنيد لمبادئ المحافظين.

لا شك في أن الرجل خطيب مفوه. إذ يستطيع أن يرتجل فوراً خطبة عصماء خالية من الأخطاء النحوية عن أي موضوع. ويقدر خلالها أن يرفع مستوى حديثها وكلماتها النارية، فيهتز جسمه، ويتصبب العرق من حاجبيه، وتطمئن أصابعه الهواء، ويعلو صوته الصداح ويرتجف من شدة التأثير وهو يدعو المؤمنين إلى محاربة قوى الشر.

لكن لسوء حظه، لم يتمكن لا ذكاؤه ولا بلاغته الخطابية من مغالبة بعض العيوب والنواقص التي يعانيتها كمرشح. فخلافا لمعظم السياسيين مثلا، لم يبذل السيد كيز أي جهد لإخفاء ما أعلنه بكل وضوح من تفوق أخلاقي وفكري. فمع وقفته المنتصبة وأسلوبه المسرحي الرسمي، ونظرته المحدقة وجفنيه السميكين، بدا مضجرا ومملا. وجمعت شخصيته صفات واعظ الكنيسة العنصرانية (التي تشدد على أهمية حلول الروح القدس) ووليام بوكلي.

إضافة إلى ذلك، أعاقت تلك الثقة المفرطة بالنفس غرائز الرقابة الذاتية لديه التي أتاحت لمعظم الناس شق طريقهم في الحياة دون الدخول في مشاجرات مستمرة وتبادل للكلمات. اعتاد السيد كيز قول كل ما يخطر بباله، واستخدام المنطق العنيد لمتابعة أي فكرة تأتيه حتى النهاية. وبسبب الظروف غير المواتية الناجمة عن تأخره في بدء الحملة، والافتقار إلى التمويل الكافي، ووضعه كسياسي غريب يترشح في غير منطقتة، أزعج وأغضب خلال ثلاثة أشهر فقط الجميع. فقد دعا المثليين كلهم، ومنهم ابنة ديك تشيني، «الأنانيين المنغمسين في الملذات»، وألح على أن تبني زوجين من المثليين طفلا سيؤدي إلى سفاح الأقارب حتما. واتهم الصحفيين في النيوي بأنهم أداة «لأجندة معارضة الزواج ومناهضة الحياة» ثم اتهمني باتخاذ «موقف مالك العبيد» في دفاعي عن حقوق الإجهاض، ودعاني بـ «الأكاديمي الماركسي المتصلب» بسبب تأييدي للرعاية الصحية الشاملة وغيرها من البرامج الاجتماعية - وأضاف بأنني لست أمريكيا أفريقيا لأنني لست متحدرا من نسل العبيد. بل استعدى في إحدى المراحل الجمهوريين المحافظين الذين رشحوه أصلا لمقعد النيوي حين أوصى - سعيًا وراء أصوات السود ربما - بتعويضات على شكل إلغاء تام لضريبة الدخل على جميع السود المتحدرين من العبيد (علق موقع اليمين المتشدد في النيوي على الويب قائلاً: «هذه كارثة!»، وأضاف «ماذا عن البيض؟!»).

بكلمات أخرى، كان الان كيز خصما مثاليا؛ وكل ما كان علي فعله هو السكوت والبدء بالتخطيط لمراسم أداء القسم بعد فوزي الأكيد. ومع ذلك، ومع تقدم مسار الحملة الانتخابية، وجدت أنه يشغل تفكيري ويزعجني إلى حد لم أعهده قبلا. وحين

كنا نلتقي خلال الحملة، كثيرا ما كنت أكبح دافعا يستحثني على الهزء به وتعبيره أو كسر رقبته. في إحدى المرات، عندما تقابلنا صدفة في موكب عيد الاستقلال الهندي، نكزته في صدره وأنا أناقشه، وكان مسلكا ذكوريا عدائيا لم أتبعه منذ أيام المدرسة الثانوية، لكن كاميرات وسائل الإعلام التقطته؛ وأعدت عرضه بالحركة البطيئة على شاشة التلفزيون في تلك الأمسية. وفي المناظرات الثلاث التي جرت بيننا قبل الانتخابات، كنت معقود اللسان، وحاد الطبع، ومتوترا على غير العادة - حقيقة فأتت على عامة الناس غالبا (نظرا لأن مصيره حسم عند هذه المرحلة)، لكنها سببت قدرا غير قليل من الغم والكرب لبعض أنصاري. وكانوا يسألونني: «لماذا تدع هذا الرجل يصدملك ويثير غضبك؟» فبرأيهم كان السيد كيز معتوها، ومتطرفا، ولا تستحق حججه حتى التفكير فيها.

ما لم يفهموه هو أنني كنت مضطرا لأخذ السيد كيز على محمل الجد. فقد زعم التحدث باسم ديني - ومع أنني لم أكن أحب ما يقوله، لكن وجب علي الاعتراف بأن بعض آرائه الكثير من المؤيدين داخل الكنيسة المسيحية.

كانت حجته تسير على النحو التالي: أسست أمريكا على مبدأين توأمين وهبهما الله هما الحرية والمسيحية. أما الإدارات الليبرالية المتعاقبة فقد اختطفت الحكومة الاتحادية وأجبرتها على خدمة المادية الملعدة ومن ثم اقتطعت - عبر القواعد التنظيمية، وبرامج الرعاية الاجتماعية الاشتراكية، وقوانين الأسلحة، والحضور الإلزامي في المدارس العامة، وضريبة الدخل («ضريبة العبيد» كما سماها السيد كيز) - أجزاء كبيرة من الحرية الفردية والقيم التقليدية. وساهم القضاة الليبراليون في هذا الانحطاط الأخلاقي عبر تشويه وتحريف التعديل الأول ليعني فصل الكنيسة عن الدولة، والموافقة على جميع أنماط السلوك المنحرف - خصوصا الإجهاض والمثلية - التي تهدد بتدمير العائلة النووية. إذن، كان الجواب على التجديد الإحيائي في أمريكا بسيطا: يجب إعادة الدين عموما، والمسيحية على وجه الخصوص، إلى مكانه الطبيعي في مركز الحياة العامة والخاصة، ورفض وتدعيم القانون بالمبادئ والأركان الدينية، وتقييد سلطة الحكومة الاتحادية إلى حد بعيد فيما يتعلق بالتشريع في المجالات الموصوفة إما في الدستور أو في الوصايا الإلهية.

بكلمات أخرى، قدم الان كيز رؤية جوهرية لليمين الديني في هذا البلد، مجردة من جميع المحاذير أو التنازلات أو التسويات أو الاعتذارات. رؤية كانت ضمن شروطها الخاصة متمسقة ومترابطة كلياً، وزودت السيد كيز بيقين وطلاقة أنبياء العهد القديم. وفي حين وجدتها بسيطة إلى حد يكفي لدحض حججه الدستورية والسياسية، إلا أن قراءته للإنجيل أجبرتني على اتخاذ موقف الدفاع.

كان السيد كيز يقول: يدعي السيد أوباما إنه مسيحي لكنه يؤيد أسلوب حياة يدعو الإنجيل منكراً.

يقول السيد أوباما إنه مسيحي لكنه يؤيد تدمير الحياة البريئة والمقدسة.

ماذا كان بمقدوري أن أرد؟ القراءة الحرفية المتزمتة للكتاب المقدس حماقة خرقاء؟ وعلى السيد كيز، الكاثوليكي، تجاهل تعاليم البابا؟ عندما رغبت عن الخوض في هذا المجال، قدمت الجواب الليبرالي المعتاد في مثل هذه المجادلات - نحن نعيش في مجتمع تعددي، ولا أستطيع فرض آرائي الدينية على الآخر، وأنتي أرشح نفسي لمقعد مجلس الشيوخ عن ولاية إلينوي لا لمنصب قسيس إلينوي.

لكن حتى في هذه الحالة، لم يغب عن ذهني اتهام كيز الضمني - رجل تملؤني الشكوك، وإيماني الديني فاسد ومغشوش، ولست مسيحياً تقياً وحقيقياً.

* * *

بمعنى من المعاني، عبرت معضلتي مع السيد كيز عن مشكل محير أوسع تواجهه الليبرالية عند الرد على اليمين الديني. فقد علمتنا التسامح مع معتقدات الناس الدينية، طالما لا تسبب ضرراً أو تتعدى على حق الآخر في اختلاف الدين. لكن هذا التسامح لم يختبر فيما يتعلق بمدى الرضى الذي تبلغه الطوائف والمجتمعات الدينية في تجنب الاتصال مع المجتمعات الأخرى وحصر الدين في إطار الضمير الفردي.

لكن نادراً ما مورس الدين في عزلة؛ فالدين المنظم، على الأقل، شأن عام. وقد يشعر المؤمنون بأن دينهم يفرض عليهم التبشير به ونشره بقدر ما يستطيعون. وأن الدولة العلمانية تروج قيماً تنتهك معتقداتهم انتهاكاً مباشراً. وربما يريدون من المجتمع الأوسع تصديق آرائهم وفرضها.

وحين يملك الذين يحركهم الدافع الديني الثقة الكافية بالنفس لتحقيق هذه الأهداف على المستوى السياسي، يضطرب الليبراليون وتتوتر أعصابهم. قد يحاول المسؤولون الذين يشغلون مناصب عامة تجنب الحديث عن القيم الدينية برمتها، خوفاً من الإساءة إلى الآخرين وجرح مشاعرهم، ويزعمون أن المبدأ الدستوري - بغض النظر عن معتقداتنا الشخصية - يقيد يدينا فيما يتعلق بقضايا متنوعة: من الإجهاض حتى الصلاة في المدارس (يبدو أن السياسيين الكاثوليك من جيل معين يلتزمون جانب الحذر على نحو خاص، ربما لأنهم أتوا من عصر تساءلت فيه شرائح واسعة من الأمريكيين هل سيتلقى جون كنيدي الأوامر من البابا في نهاية المطاف). بعض أهل اليسار (من غير المسؤولين) يمضون خطوة أبعد، حيث ينكرون الدين علنا بوصفه لا عقلانياً ولا متسامحاً، ولذلك فهو خطر - ويلاحظون أن الخطاب الديني، بتشديده على الخلاص الفردي ومراقبة الأخلاق في المجال الخاص، قد زود المحافظين بالغطاء اللازم لتجاهل مسائل الأخلاق العامة، مثل الفقر أو مخالفة القانون من قبل الشركات.

قد تنجح مثل هذه الإستراتيجيات بالنسبة للتقدميين حين يكون الخصم الآن كيز. لكن على المدى الطويل، أعتقد أننا نرتكب خطأ حين نخفق في الاعتراف بقوة تأثير الدين في حياة الشعب الأمريكي، ومن ثم نتفادى الحوار الجاد حول كيفية مصالحة الدين مع ديمقراطيتنا التعددية الحديثة.

بادئ ذي بدء، تلك سياسة سيئة. فهناك شرائح واسعة من المتدينين في أمريكا، تشمل أغلبية من الديمقراطيين. وحين نتخلى عن ميدان الحوار الديني - ونتجاهل الجدل حول معنى أن تكون مسيحياً أو مسلماً أو يهودياً صالحاً طيباً؛ وحين نتناقش الدين من منظور أين يجب عدم ممارسته أو كيف، أي بالمعنى السلبي، بدلا من المعنى الإيجابي المتمثل في التزاماتنا تجاه بعضنا بعضاً حسب تعاليمه؛ وحين نبتعد عن الاجتماعات الدينية والبرامج الدينية على افتراض أننا لن نلقى الترحيب - فإن غيرنا سوف يملأ الفراغ. وأولئك الذين يفعلون ذلك يرجح أن يكونوا من المؤمنين بأكثر الآراء انعزالا وضيقا في الأفق عن الدين، أو يستخدموا الدين وسيلة لتبرير الغايات الحزبية الضيقة.

والأهم أن انزعاج بعض التقدميين من أي إشارة تلميحية إلى التدين أعاقنا غالباً عن التصدي بفاعلية للقضايا المطروحة بتعابير أخلاقية. بعض المشكلات بلاغية خطائية: حين نشطب لغة الرضى الديني نخسر الصور التخيلية واللغة الاصطلاحية التي يفهم بواسطتها ملايين الأمريكيين مبادئهم الأخلاقية الشخصية والعدالة الاجتماعية. لنتصور مثلاً خطاب القسم الثاني الذي ألقاه لينكولن دون إشارة إلى «أحكام الرب» أو خطبة مارتن لوثر كينغ «لدي حلم» دون إشارة إلى «جميع عيال الله» فاستحضار هؤلاء للحقيقة السامية ساعد في إلهام ما بدا مستحيلاً ودفع الأمة لاعتناق فكرة المصير المشترك. وبالطبع، لا يحتكر الدين المنظم الفضيلة، ولا يحتاج المرء إلى أن يكون متديناً لإطلاق دعاوى أخلاقية أو مناشدة الصالح العام. لكن يجب ألا نتجنب إطلاق مثل هذه الدعاوى والمناشدات - أو نتغلى عن أي إشارة إلى تقاليدنا الدينية الثرة - في سبيل تقادي الإساءة للآخرين.

لكن فشلنا كتقدميين في الاستفادة من الركائز الأخلاقية للأمة لا ينحصر في إطار الخطاب البلاغي. فخشيتنا من التحول إلى «وعاظ» قد تدفعنا إلى التقليل من شأن الدور الذي تؤديه القيم والثقافة في التصدي لبعض من أكثر مشكلاتنا الاجتماعية إلحاحاً وأهمية.

على الرغم من كل شيء، ليست مشكلات الفقر والعنصرية، والعاطلين من العمل والمحرومين من الضمان والرعاية، مجرد مشكلات تقنية بحاجة إلى خطة مثالية من عشر نقاط. لكنها متجذرة في صميم اللامبالاة المجتمعية وعدم تعاطف الأفراد - الرغبة لدى أولئك المتربعين على قمة السلم الاجتماعي في الحفاظ على ثرائهم ومكانتهم مهما كان الثمن، إضافة إلى اليأس والدمار الذاتي لدى أولئك الرابضين في قاعه.

سوف يتطلب حل هذه المشكلات تغييرات في السياسة الحكومية؛ وسيطلب أيضاً تغييراً في المواقف والأذهان. أو من بضرورة إبعاد السلاح عن أحياء المدن الداخلية، وأعتقد أن على زعمائنا الوقوف في وجه جماعة الضغط المؤيدة لمصنعي الأسلحة. لكنني أعتقد أيضاً أننا نعاني من مشكلة أخلاقية، حين يطلق أحد أفراد عصابات

الشوارع النار بطريقة عشوائية على حشد من الناس لأنه شعر بأن أحدهم لم يعامله باحترام. نحن لسنا بحاجة إلى معاقبة ذلك الرجل على جريمته فقط، بل علينا الاعتراف بأن لديه مشكلة يعانيها، وأن البرامج الحكومية وحدها قد لا تتمكن من إصلاحه. أو من بالتطبيق الصارم لقوانيننا التي لا تميز بين المواطنين؛ وأن صحة الضمير والالتزام الحقيقي بالتنوع من كبار المسؤولين والمديرين يمكن أن يعطي نتائج سريعة لن تعطىها كتيبة من المحامين. أعتقد أن علينا توظيف مزيد من ضرائبنا الدولية في تثقيف وتعليم البنات والصبيان الفقراء، وتزويدهم بالمعلومات المتعلقة بمنع الحمل من أجل منع حالات الحمل غير المرغوب فيها، وتخفيض معدلات الإجهاض، والمساعدة في ضمان رعاية كل طفل. لكنني أعتقد أيضا أن بمقدور الدين تدعيم وتقوية إحساس الفتاة بالذات، وإحساس الشاب بالمسؤولية، واحترام جميع الشبان والشابات للعلاقة الجنسية الحميمة.

أنا لا اقترح أن على كل تقديمي أن يقبض فوراً على اللغة الاصطلاحية الدينية أو أن نتخلى عن النضال في سبيل إحداث تغيير مؤسسي لصالح «آلاف النقاط المضيفة» فأنا أدرك كم تحولت مناشدة الفضيلة إلى أعذار تبريرية للعطالة والامتناع عن الفعل. فضلا عن ذلك، لا شيء أكثر وضوحاً من التعابير الدينية المزيفة والكاذبة - مثل السياسي الذي يزور كنيسة السود قرب موعد الانتخابات ويصفق (دون معرفة الإيقاع) مع جوقة المنشدين أو يورد بعض الشواهد من الإنجيل لإضافة بعض الإثارة إلى خطبته السياسية المملة.

فإذا تخلينا نحن التقدميون عن بعض من أحكامنا المتحيزة، نستطيع أن ندرك ونميز القيم التي يتقاسمها المتدينون والعلمانيون فيما يتعلق بالتوجه الأخلاقي والمادي لبلادنا. وندرك أيضاً أن الدعوة إلى التضحية في سبيل الجيل التالي، والحاجة إلى التفكير بلغة «أنت» لا مجرد «أنا»، تتردد أصداؤهما في الصلوات في مختلف كنائس البلاد. نحن بحاجة إلى أخذ الدين على محمل الجد وعدم الاكتفاء بمناهضة اليمين الديني، بل إشراك جميع المتدينين في المشروع الأكبر لتجديد وبعث أمريكا.

هنالك خطوات اتخذت في هذا الاتجاه. فرعاة الكنائس الكبرى، مثل ريك وارن وتي. دي. جيكر، يرصون الصفوف ويمارسون نفوذهم الهائل لمحاربة الإيدز، وتخفيف عبء الديون عن بلدان العالم الثالث، ووقف عمليات الإبادة العرقية في دارفور. أما «الإنجيليون التقدميون»، كما يسمون أنفسهم، مثل جيم واليس وتوني كامبولو، فيستخدمون تعاليم الإنجيل التي تحض على مساعدة الفقراء كوسيلة لحشد المسيحيين ضد تخفيضات ميزانية البرامج الاجتماعية وتقاوم الظلم وغياب المساواة. وترعى الكنائس الفردية المنتشرة في شتى أرجاء البلاد، مثل الكنيسة التي أنتمي إليها، برامج الرعاية النهارية، وبناء المراكز للمسنين، ومساعدة المذنبين السابقين على استعادة حياتهم الطبيعية.

لكن التأسيس على هذه الشراكات المؤقتة وغير المستقرة بين العالمين الديني والدينيوي/ العلماني، يحتاج إلى إنجاز مزيد من العمل. إذ يجب التصدي مباشرة للتوترات والشكوك المتأصلة لدى كل جانب من الجانبين، وسيحتاج كل منهما إلى قبول بعض القواعد الأساسية للتعاون.

أولى الخطوات وأصعبها على المسيحيين الإنجيليين هي الاعتراف بالدور الحاسم الذي لعبه البند التأسيسي في الدستور لاجتياز مزيد من العمل. بل في تشييط وتعزيز ممارستنا الدينية. فخلال المزايم العديد من المنتمين إلى اليمين الديني، الذين يهاجمون وينتقدون فصل الكنيسة عن الدولة، فإن خلافهم ليس مع حفنة من القضاة الليبراليين في الستينيات. بل مع الذين صاغوا مسودات إعلان حقوق المواطنين وأسلاف أتباع الكنيسة الإنجيلية.

معظم الرواد من قادة الثورة الأمريكية، خصوصاً فرانكلين وجيفرسون، كانوا من المؤمنين بمذهب التأييد الطبيعي، الذين لم يكتفوا بوضع عقائد الكنيسة المسيحية موضع الشك والمساءلة - رغم إيمانهم بالله - بل الأركان المركزية للديانة المسيحية ذاتها أيضاً (ومنها ألوهة المسيح). وقدم جيفرسون وماديسون خصوصاً الحجة لصالح ما دعاه جيفرسون «حائط الفصل» بين الكنيسة والدولة، كوسيلة لحماية

الحرية الفردية في الاعتقاد والممارسة الدينيين، ووقاية الدولة من النزاعات الطائفية، والدفاع عن الدين المنظم أمام تعدي الدولة أو نفوذها المفرط.

وبالطبع، لم يوافق جميع الآباء المؤسسين؛ فقد قدم باتريك هنري وجون أدامز مثلاً تشكيلة متنوعة من الاقتراحات لاستخدام ذراع الدولة لترويج وتشجيع الدين. لكن في حين كان جيفرسون وماديسون هما من اقترحا قانون فيرجينيا التشريعي للحرية الدينية الذي سيصبح نموذجاً للتعديل الأول على البنود الدينية، إلا أن أتباع عصر الأنوار هم الذين أثبتوا أنهم المدافعون النافذون عن فصل الكنيسة عن الدولة.

بل إن المعمدانيين، من أمثال القس جون ليلاند وغيره من الإنجيليين، هم الذين وفروا التأييد الشعبي المطلوب لتصديق هذه البنود. فعلوا ذلك لأنهم كانوا لا منتمين؛ لأن أسلوبهم العبادي الحيوي اجتذب الطبقات الدنيا؛ لأنهم دعوا إلى المسيحية جميع القادمين، ومنهم العبيد، الذين هددوا النظام القائم؛ لأنهم لم يحترموا الرتبة والمزايا؛ لأنهم تعرضوا باستمرار لاضطهاد وازدراء الكنيسة الإنجيلية المهيمنة في الجنوب والطرق الرهبانية الأبرشية السائدة في الشمال. ولم يخشوا من أن أي دين ترعاه الدولة قد يضعف قدرتهم، كأقلية دينية، على ممارسة دينهم فقط؛ بل اعتقدوا أيضاً أن الحيوية الدينية لا بد أن تذوي وتتحسر حين ترضها أو ترعاها الدولة. وحسب تعبير القس ليلاند: «الخطأ وحده يحتاج إلى الحكومة لتدعمه؛ أما الصواب فيظل أفضل حالاً بدون دعمها»

نجحت صيغة جيفرسون وليلاند للحرية الدينية. ولم تتمكن أمريكا من تجنب أنواع النزاعات الدينية التي مازالت آفتها تجتاح العالم فقط، بل استمرت المؤسسات الدينية في الازدهار - وهي ظاهرة يعزوها بعض المراقبين بصورة مباشرة إلى غياب الكنيسة التي ترعاها الدولة، ومن ثم فهي مكافأة على التجريب والتطوعية الدينية. فضلاً عن ذلك، ونظراً لزيادة تنوع سكان أمريكا، لم تبلغ أخطار الطائفية مثل هذه الدرجة المرتفعة من قبل. وبغض النظر عما كنا عليه، لم نعد أمة مسيحية؛ نحن أمة يهودية ومسلمة وبوذية وهندوسية وملحدة.

لكن دعونا نفترض أننا مسيحيون وحسب. فأأي نسخة من المسيحية نعلم التلاميذ في مدارسنا؟ نسخة جيمس دويسون أم آل شابرون؟ وأي فقرات وآيات من الكتاب المقدس تستهدي بها سياستنا الخارجية؟ هل نعتد سفر اللاويين الذي يبيح الرق ويحرم أكل المحار؟ وماذا عن سفر التثنية الذي يأمر بجرم طفلك إذا ضل عن صوابية الدين؟ أم هل نتشبت بالخطبة التي ألقاها المسيح أمام أتباعه وغيرهم - وهي فقرة راديكالية إلى حد أن وزارة الدفاع ذاتها لن تستطيع تطبيقها دون أن تنهار؟

يوصلنا ذلك كله إلى نقطة مختلفة - الأسلوب الذي يجب أن ترشد عبره آراؤنا الدينية الحوار العام وتهدي المسؤولين المنتخبين. من المؤكد أن العلمانيين يخطؤون حين يطلبون من المتدينين ترك دينهم أمام الباب قبل الدخول إلى المجال العام؛ إذ لم يكتف الدين بحث وتحفيز فريدريك دوغلاس وابراهام لينكولن ووليام جيننغز بريان ودوروثي داي ومارتن لوثر كينغ - بل أغلبية الشخصيات الفاعلة العظيمة في التاريخ الأمريكي - فقط ولكن هؤلاء استخدموا مرارا وتكرارا اللغة الدينية لتقديم الحجة الدامغة على قضاياهم أيضا. ومن العبث عمليا القول إن على الرجال والنساء عدم حقن «مبادئهم الأخلاقية الشخصية» في الحوارات والمجادلات السياسية العمومية؛ وقانوننا هو بالتعريف تقنين للمبادئ الأخلاقية، ومعظمه مؤسس على التراث اليهودي المسيحي.

ما تتطلبه ديمقراطيتنا التداولية/ التشاورية التعددية أن يترجم المدفوعون ببعث الدين اهتماماتهم ومشاكلهم إلى قيم شمولية غير محصورة في إطار الدين. تتطلب أن تكون اقتراحاتهم خاضعة للحجة والحوار ومدعنة للعقل والمنطق. فإذا عارضت الإجهاض لأسباب دينية وسعيت لإصدار قانون يحظر الممارسة، لا يمكنني الإشارة إلى تعاليم الكنيسة أو استحضر إرادة الله وتوقع أن تقنع تلك الحجة الآخرين وتدفهم إلى تأييدي. لكن إذا أردت منهم الإصغاء إلي فعلي أن أفسر لماذا ينتهك الإجهاض مبدأ يعتنقه أتباع جميع الديانات، ومنهم أولئك الذين لا يؤمنون بأي دين.

وفيما يتعلق بأولئك الذين يؤمنون بعصمة الكتاب المقدس، مثل الكثير من الإنجيليين، قد تبدو قواعد الاشتباك هذه مجرد مثال آخر على طغيان العالمين

العلماني والمادي على المقدس والروحي. لكن في الديمقراطية التعددية ليس لدينا أي خيار. فالدين والعقل، بالتعريف تقريبا، يشتغلان في مجالين مختلفين ويشملان سبلا متباينة نحو تبين وتمييز الحقيقة. العقل، والعلم، يشملان المعارف المتراكمة اعتمادا على الوقائع الحقيقية التي يمكن لنا جميعا فهمها وإدراكها. أما الدين فيعتمد، خلافا لذلك، على الحقائق غير القابلة للإثبات عبر الفهم البشري العادي - «الإيمان بالغيب»، وحين يصر مدرسو العلوم على تجاهل نظرية الخلق واستبعاد التصميم العاقل للكون، فهم لا يؤكدون أن المعرفة العلمية متفوقة على الرؤية الدينية. بل يلحون على أن كل سبيل للمعرفة يشمل قواعد مختلفة وأن هذه القواعد ليست قابلة للتبادل.

يصعب اعتبار السياسة علما، فهي لا تعتمد كثيرا على العقل والمنطق. في الديمقراطية التعددية، تنطبق التمايزات ذاتها. إذ تركز السياسة، مثل العلم، على قدرتنا على حث وإقناع بعضنا بعضا بالأهداف المشتركة اعتمادا على الواقع المشترك. فضلا عن أن السياسة (خلافا للعلم) تشمل التسويات والتنازلات، فهي فن الممكن. وعلى مستوى من المستويات الجوهرية، لا يسمح الدين بالتنازلات والتسويات. بل يصر بإلحاح على المستحيل. فإذا أمر الله، يجب على الأتباع الارتقاء إلى مستوى أمره، بغض النظر عن النتائج. وتأسيس حياة الفرد على مثل هذه الالتزامات التي لا تقبل التسويات قد يكون أمرا ساميا وعظيما؛ لكن رسم سياستنا استنادا إلى هذه الالتزامات سيكون أمرا محفوفا بالخطر.

قصة إبراهيم واسحق تقدم مثلا بسيطا لكن معبرا. فوفقا للكتاب المقدس، أمر الله إبراهيم بتقديم ابنه الحبيب الوحيد اسحق قربانا. أطاع إبراهيم الأمر الرباني دون تردد، فأخذ ابنه إلى قمة الجبل ووضعه على المذبح ورفع سكينه واستعد لتنفيذ الأمر.

نعرف بالطبع الخاتمة السعيدة - أرسل الله ملكا للتدخل في آخر لحظة. ونجح إبراهيم في اختبار الولاء والإخلاص. وأصبح نموذجا لطاعة الله، وكوفئ على إيمانه الراسخ عبر أجيال المستقبل. ومع ذلك، فإن من الإنصاف القول لورأى أي منا إبراهيم في القرن الحادي والعشرين يرفع سكينه على طفله فوق سطح منزله

لاستدعى الشرطة على الفور؛ وسوف ننزله من السطح؛ وحتى لو ترك السكين في اللحظة الأخيرة سوف يأخذ «قسم خدمات الطفل والأسرة» اسحق منه ويتهمه بإساءة معاملة الأطفال. سوف نفعل ذلك لأن الله لا يكشف عن نفسه أو عن ملائكته أمامنا. نحن لا نسمع ما سمعه إبراهيم، ولا نرى ما رآه، مهما كان صادقا. ولذلك، فإن أفضل ما نفعله هو التصرف وفقا للمعايير التي يمكن لنا جميعا معرفتها، وفهم حقيقة أن جزءا مما نعرف أنه صدق، كأفراد أو طوائف دينية، لا يراه غيرنا بوصفه كذلك.

أخيرا، تتطلب أي مصالحة بين الدين والديمقراطية التعددية بعض القدرة على الحكم على الأهمية النسبية للأشياء. وهذا ليس غريبا كليا عن العقيدة الدينية؛ فحتى من يؤكدون عصمة الكتاب المقدس يميزون بين الأحكام والأوامر المقدسة، اعتمادا على الشعور بأن بعض الفقرات والآيات - مثل الوصايا العشر أو الاعتقاد بالوهية المسيح - لا تحتمل التأويل وتحظى بأهمية مركزية للدين المسيحي، في حين أن لغيرها مدلولات ثقافية ويمكن تعديلها وتأويلها لتناسب الحياة الحديثة. يفهم الشعب الأمريكي ذلك بالفريزة والبداهة، ولهذا السبب يمارس غالبية الكاثوليك تحديد النسل، ويعارض بعض مناهضي زواج المثليين إجراء تعديل دستوري يحظره. ليس على الزعامة الدينية قبول مثل هذه الحكمة في مشاوره رعيته، لكن عليها الاعتراف بها في سياستها.

إذا كانت المقدره على الحكم على الأهمية النسبية للأشياء ترشد النشاطية المسيحية، فيجب أن تهدي أيضا أولئك الذين يحرسون الحدود الفاصلة بين الكنيسة والدولة. إذ لا يعد كل ذكر لله أمام الملائكة خرقا في جدار الفصل؛ ومثلما أقرت المحكمة العليا وأصابته، فالسياق أمر مهم. ومن المشكوك فيه أن يشعر الأطفال الذين يتلون «عهد الولاء» بالقمع كعاقبة للنطق بعبارة «تحت مظلة الرب»؛ لم أشعر أنا بذلك. إن السماح باستخدام المباني المدرسية للصلاة الطوعية يجب ألا يمثل تهديدا، تماما كما لا يمثل استخدامها من جانب النادي الجمهوري للمدارس الثانوية تهديدا للديمقراطيين. ويمكن تصور إقامة بعض البرامج المرتكزة على الدين - لمساعدة المذنبين السابقين أو المدمنين - التي تعرض طريقة مؤثرة وفريدة لحل المشكلات ومن ثم تقدم الدعم المناسب.

هذه المبادئ العريضة لمناقشة الدين ضمن النظام الديمقراطي ليست شمولية. على سبيل المثال، سيكون من المفيد إذا استطاعت المجادلات والمناظرات المتعلقة بالأمر التي تلامس الدين - مثلما هي الحال في جميع المجادلات الديمقراطية - مقاومة إغراء اتهام المخالفين في الرأي بسوء النية والانحراف عن جادة الدين. وعند الحكم على مدى إقتناع مختلف المذاهب الأخلاقية، يجب علينا البحث عن التساوق في كيفية تطبيقها: كقاعدة عامة، أنا أكثر ميلا إلى الإصغاء إلى أولئك الذين تثير غضبهم مشكلة التشرد الشائنة مثلما تفعل أفلام الفيديو الإباحية. نحن بحاجة إلى الاعتراف بأن حججنا ومجادلاتنا تكون أحيانا أقل اتصالا بما هو حق وصواب منها بمن يملك القول الفصل في نهاية المطاف - هل نحتاج إلى ذراع الدولة القاهرة لتطبيق قيمنا، أم من الأفضل ترك الموضوع للضمير الفردي والمعايير المتطورة.

حتى التطبيق الصارم لهذه المبادئ لن يحل بالطبع جميع المشكلات والصراعات. ورغبة الكثيرين من معارضي الإجهاض في استثناء حالات الاغتصاب وسفاح القربى تشير إلى استعداد لتعديل المبدأ لاعتبارات عملية؛ واستعداد أشد مؤيدي إباحة الإجهاض حماسا للقبول ببعض القيود على عمليات الإجهاض في المراحل المتأخرة من الحمل يدل على اعتراف بأن الجنين أكثر من مجرد جزء من الجسم وأن للمجتمع مصلحة في الاهتمام بتطوره ونمائه. ومع ذلك، هنالك نقطة لا يستحيل عندها التلاقي بين أولئك الذين يعتقدون أن الحياة تبدأ من الحمل وأولئك الذين يعدون الجنين استطالة وامتدادا لجسد الأم حتى ولادته. أفضل ما نفعله عند تلك النقطة هو ضمان أن يقرر الإقتناع لا العنف أو الترهيب النتيجة السياسية - وأن نعيد تركيز بعض قدراتنا، على الأقل، على تقليص عدد حالات الحمل غير المرغوب فيها عبر التثقيف والتعليم (وترويج التعفف) ومنع الحمل والتبني أو أي إستراتيجيات أخرى تحظى بدعم عريض وتأييد واسع وثبت نجاحها.

بالنسبة للعديد من المسيحيين الملتزمين، ينطبق على زواج المثليين العجز ذاته عن التسوية وتقديم التنازلات. أجد مثل هذا الموقف مقلقا، خصوصا في مجتمع يمارس فيه الرجال والنساء المسيحيون علاقات الزنا غير الشرعية وغيرها من الانتهاكات

بحق دينهم دون التعرض للعقوبات المدنية. وكثيرا ما جلست في الكنيسة وسمعت راعيها يتهجم على المثليين ويهزأ بهم ويسخر منهم — كأن يصرخ بأعلى صوته حين لا تسير العظة على ما يرام: «في البدء كان آدم وحواء، لا آدم وستيف!» أعتقد أن بمقدور المجتمع الأمريكي أن يختار نحت مكان خاص لاتحاد الرجل والمرأة كوحدة لرعاية الأطفال الشائعة في كل ثقافة. لست مستعدا لقبول أن تحرم الدولة المواطنين الأمريكيين من اتحاد مدني يمنح حقوقا متساوية فيما يتعلق بأمر أساسية مثل زيارة المستشفى أو الضمان الصحي لمجرد أن الشخصين الذين يتبادلان الحب من الجنس ذاته - ولا يقبل قراءة للكتاب المقدس تعد عبارة غامضة الدلالة باللغة اللاتينية أكثر تحديدا للمسيحية من عظة المسيح على الجبل.

لربما أعاني من حساسية تجاه هذه القضية لأنني خبرت الألم الناجم عن إهمالي. فقبل انتخابي، وفي خضم المناظرات والمجادلات مع السيد كيز، تلقيت رسالة هاتفية من واحدة من أقوى أنصاري. كانت صاحبة منشأة تجارية صغيرة، وأما كريمة، وشخصية عميقة التفكير. وهي أيضاً شاذة جمعتها علاقة حميمة بشريكها طوال العقد الماضي.

عرفتُ عندما قررت تأييدي أنني أعارض الزواج بين أفراد الجنس الواحد، وسمعتني أقدم الحجة على أن تشديد التركيز على الزواج، في غياب أي إجماع هادف، يشتم الانتباه عن الإجراءات الأخرى الممكن تحقيقها لمنع التمييز ضد المثليين والشاذات جنسياً. واستحثت رسالتها الهاتفية في هذه الحالة بالذات مقابلة إذاعية أجريتها وأشرت فيها إلى تقاليدي الدينية في تفسير موقفي من القضية. أخبرتني أن ملاحظاتي جرحت مشاعرها؛ وأحست أن إقحام الدين في المعادلة يعني في دلالته اتهامها، وآخرين مثلها، بسوء الخلق والانحراف.

شعرت بالحزن، وأخبرتني بذلك. وحين تحدثت إليها تذكرت أنه بغض النظر عن زعم المسيحيين المعارضين للمثلية بأنهم يكرهون الذنب ويحبون المذنب، فإن مثل هذا الحكم يؤلم الأخيار والطيبين - والذين هم أشد إخلاصا لرسالة المسيح من الذين يوجهون الإدانات إليهم. تذكرت أيضاً أن من واجبي، لا كمسؤول منتخب في مجتمع

تعددي وحسب بل كمسيحي أيضاً، البقاء منفتحاً على احتمال أن تكون معارضتي لزواج المثليين خاطئة، مثلما لا أستطيع زعم العصمة من الزلل في تأييدي لحقوق الإجهاض. يجب أن أترف باحتمال تأثري بأفة الأحكام المسبقة والتمحيّز التي يتبناها المجتمع وينسبها إلى الله؛ وأن دعوة المسيح إلى أن يحب أحدنا الآخر تتطلب استنتاجات وترتيبات مختلفة؛ ولربما أبدي في السنوات التالية على الجانب الخطأ من التاريخ. لا أعتقد أن مثل هذه الشكوك تجعلني مسيحياً طالحاً. بل تجعلني إنساناً، محدود القدرات على فهم غاية الله وغرضه، ولذلك فهو عرضة للوقوع في الخطأ وارتكاب المعصية. حين أقرأ الكتاب المقدس، لا أجده نصاً جامداً سكونياً، بل نصاً حياً، وأشعر أن علي أن أبقى منفتحاً على أي كشف ملهم جديد - بغض النظر هل أتى من صديقة شاذة أو من طبيب يعارض الإجهاض.

هذا لا يعني القول أنني غير متشبهت بديني. هنالك بعض الأمور التي أثق بها ثقة مطلقة - القاعدة الذهبية (عامل الآخرين كما تحب أن يعاملوك)، الحاجة إلى مناهضة القسوة بأشكالها كافة، قيمة الحب والإحسان والخير، والتواضع، واللباقة واللفظ.

هذه المعتقدات اتضحت وبانت لي قبل سنتين حين سافرت بالطائرة إلى برمنغهام (بولاية الاباما) لإلقاء خطبة في معهد الحقوق المدنية. يقع المعهد في الجهة المقابلة للكنيسة المعمدانية، حيث قتل عام 1963 أربع فتيات - إدي ماي كولينز، وكارول روبرتسون، وسينثيا ويسلي، ودينيس مكثير - بانفجار قنبلة وضعها غلاة العنصريين البيض عند حضورهن الدرس الديني يوم الأحد، وقبل إلقاء الخطبة انتهزت الفرصة لزيارة الكنيسة. استقبلني راعي الكنيسة الشاب وعدد من الشمامسة عند الباب وشاهدت آثار الشظايا على الجدار، والساعة في القسم الخلفي من الكنيسة التي ما زالت متوقفة عند الساعة 10:22 صباحاً. تفحصت صور البنات الأربع.

بعد الجولة، أمسكنا أنا وراعي الكنيسة والشمامسة أيدينا وتلونا صلاة. ثم تركوني لأجلس في أحد المقاعد وألمم أفكاري. تساءلت عما حدث لأباء وأمهات هؤلاء الفتيات قبل أربعين عاماً، بعد أن اختطفهن من الحياة هذا العمل الوحشي الذي كان عشوائياً

ولثيماً وحقوقاً في آن؟ كيف تحملوا الألم والحزن والتبريح لو لم يتأكد لهم وجود هدف يكمن وراء جريمة قتل بناتهم، وأن ثمة معنى يمكن استخلاصه من هذه الخسارة التي لا تعوض؟ شاهد هؤلاء الآباء والأمهات المعزين يتدفقون من جميع أرجاء البلاد، وليندون جونسون يعلن على التلفزيون الوطني أن الوقت قد حان، والكونغرس يصدر في نهاية المطاف قانون الحقوق المدنية لعام 1964. أكد لهم الأصدقاء والغرباء على حد سواء أن بناتهم لم يمتن عبثاً - وأنهن أيقظن ضمير أمة وساعدن في تحرير شعب؛ وأن القنبلة قد فجرت سداً للتدفق العدالة كالسيل الجارف والفضيلة كالشلال الهادر. لكن هل كانت حتى هذه المعرفة كافية لمواساتهم، وإبعادهم عن حافة الجنون وتهدة غضبهم الدائم العارم - لولا ثقتهم أيضاً بأن أطفالهم انتقلوا إلى مكان أفضل؟

تحولت أفكاري إلى أمي وأيامها الأخيرة، بعد أن انتشر السرطان في جسمها كله، وتبين أن لا أمل لها بالشفاء. كانت قد اعترفت أمامي خلال مرضها بأنها ليست مستعدة للموت؛ لأنه فاجأها وأخذها على حين غرة، كأنما العالم المادي الذي أحبته بهذا القدر قد انقلب عليها، وخانها، وغدر بها. ومع أنها حاربت بشجاعة، وتحملت الألم والعلاج الكيماوي برضى ورحابة صدر حتى النهاية، إلا أنني رأيت أكثر من مرة نظرة خوف في عينيها. خوف يتجاوز الخشية من الألم أو من المجهول، ما أربعها الشعور بالوحدة عندما يأتي الموت، كما أظن - فكرة أنها في هذه الرحلة الأخيرة، في هذه المغامرة الأخيرة، لن تجد أحداً تتقاسم تجربتها معه، أو يعجب معها بقدره الجسم على إيلام نفسه، أو يضحك على عبثية الحياة الصارخة حين يبدأ الشعر بالتساقط وتغلق الغدد اللعابية.

حملت هذه الأفكار معي حين غادرت الكنيسة وألقيت خطبتي. في وقت متأخر من تلك الليلة، بعد عودتي إلى شيكاغو، جلست إلى مائدة العشاء، أراقب ماليا وساشا تضحكان وتتشاجران، وترفضان أكل طبق الفاصولياء، قبل أن تطاردهما أمهما إلى الطابق العلوي. وحين كنت وحيداً في المطبخ أغسل الأطباق، تخيلت البنيتين تكبران، وشعرت بالألم الذي يحسه كل أب في وقت ما، تلك الرغبة في اقتناص كل لحظة من حضور طفلك والتشبث بها - تسجيل كل حركة وإيماءة، والاحتفاظ إلى الأبد بمنظر

خصلات شعره والإحساس بلمسة أصابعه. تذكرت ساشا وهي تسألني ذات مرة عما يحدث لنا حين نموت، وقالت دون مبالاة: «لا أريد أن أموت يا أبي»، فعانقتها وقلت: «أمامك طريق طويل طويل قبل أن يقلقك هذا الأمر»، وبدا أن الجواب قد أرضاها. تساءلت هل كان يجب أن أخبرها الحقيقة، وأنتي لست واثقا مما يحدث حين نموت، مثلما لا أعرف أين تذهب الروح أو ماذا كان يوجد قبل الانفجار الكبير. لكن حين سعدت الدرج عرفت ما كنت أمل به - أن تكون أُمي مع أولئك الفتيات الأربع، وقادرة بطريقة ما على عناقهن، والاستمتاع مع أرواحهن.

عرفت أنني حين وضعت طفلي في فراشهما لتتما نوما هانئا مريحا، فهمت شيئاً عن السماء والجنان.

العرق

جرت مراسم التشييع في كنيسة كبيرة، يمتد بناؤها الهندسي البديع على مساحة أربعة هكتارات حسنة التنسيق والتنظيم. قيل إن بناءها كلف 35 مليون دولار، وظهرت قيمة كل دولار أنفق عليها - هنالك قاعة للولائم، ومركز للمؤتمرات، ومرآب يتسع لألف ومئتي سيارة، ومنظومة صوتية من أحدث طراز، ومرفق للإنتاج التلفزيوني مجهز بمعدات رقمية.

داخل حرم الكنيسة تجمع زهاء أربعة آلاف من المعزين، معظمهم من الأمريكيين الأفارقة، والعديد منهم من المهنيين: أطباء ومحامين ومحاسبين وتربويين ووسطاء عقاريين. على المسرح، اختلط أعضاء مجلس الشيوخ، وحكام الولايات، والصناعيون الكبار مع الزعماء السود من أمثال جيسي جاكسون وجون لويس وآل شابرون و تي. دي. جيكز. وخارجها، وقف الآلاف تحت أشعة شمس أكتوبر المشرقة على طول الشوارع الهادئة: أزواج وزوجات بلغوا من العمر عتيا، ورجال متوحدون، وشابات مع عربات أطفالهن، بعضهم يلوح للمواكب التي تمر بين الحين والآخر، وغيرهم يقف صامتا متأملا، وجميعهم في انتظار إلقاء النظرة الأخيرة على المرأة الضئيلة التي شاب شعرها وترقد في التابوت المزخرف.

أنشدت فرقة المرتلين؛ وتلا راعي الكنيسة صلاة افتتاحية. نهض الرئيس السابق بيل كلينتون ليتحدث، وبدأ يصف ماذا كان يعني له كصبي جنوبي أن يركب الحافلات المخصصة للبيض فقط، وكيف حررته حركة الحقوق المدنية، التي ساعدت روزا باركس* على إطلاقها، هو وجيرانه البيض من تعصبهم وعنصريتهم. أسلوب

* سيدة أمريكية سوداء رفضت التخلي عن مقعدها في الحافلة لِرجُل أبيض في مدينة مونتغمري (ولاية الاباما) عام 1955، فانطلقت شرارة حركة الحقوق المدنية في مختلف أرجاء الولايات المتحدة. (م)

كلينتون السهل الحميم في مخاطبة مستمعيه السود، وحبهم له، عبرا عن المصالحة، عن المسامحة، عن مداواة جروح الماضي العميقة ولو جزئيا.

رؤية الرجل الذي كان زعيما للعالم الحر وابن الجنوب يعترف بما يدين من فضل إلى الخياطة السوداء، كانت من عدة جوانب إشادة مناسبة بميراث روزا باركس. وفي الحقيقة فإن الكنيسة الرائعة، وكثرة المسؤولين السود المنتخبين، وعلائم النعمة والازدهار البادية على العديد من الحاضرين، ووجودي كعضو في مجلس شيوخ الولايات المتحدة - يمكن اقتفاء أثرها جميعا إلى ذلك اليوم من أيام شهر كانون الأول / ديسمبر 1955، حين رفضت السيدة باركس، بكل تصميم وعزيمة وعزة نفس وهدوء، أن تتخلى عن مقعدها في الحافلة لرجل أبيض. حينما نكرم روزا باركس، نكرم غيرها أيضا، آلاف النساء والرجال والأطفال في شتى أرجاء الجنوب الذين غابت أسماؤهم عن كتب التاريخ، وضاعت قصصهم في غياهب النسيان، لكن شجاعتهم وسجاياهم ساعدت في تحرير شعب.

ومع ذلك، عندما جلست واستمعت إلى الرئيس السابق وموكب الخطباء المتلاحقين بعده، عقلت في ذهني مشاهد الدمار التي هيمنت على الأخبار قبل شهرين فقط، حين اجتاح إعصار كاترينا ساحل الخليج وغرقت نيو أورليانز. تذكرت صور الأمهات المراهقات يبكين ويندبن أو يطلقن الشتائم واللعنات أمام قبة نيو أورليانز، وهن يحملن أطفالهن، وامرأة عجوز تجلس في كرسي متحرك، وقد تدلى رأسها إلى الخلف من شدة الحر، ولاحت ساقاها الذائبتان من تحت ثوبها القذر. فكرت بالفيلم الإخباري الذي صور جثة مددها أحدهم بجانب جدار، ترقد وحيدة دون حراك تحت دثار رث رقيق؛ ومشاهد الشباب بصدورهم العارية وسراويلهم المتهدلة وهم يخوضون في المياه الدكناء، ويحملون ما استطاعوا اقتناصه من بضائع من المتاجر القريبة، وشرارة الفوضى تبرق في عيونهم.

كنت خارج البلاد حين اجتاح الإعصار الخليج، في طريق العودة من روسيا. بعد حدوث المأساة بأسبوع، سافرت إلى هيوستن، وانضمت إلى بيل وهيلاري كلينتون، إضافة إلى جورج بوش الأب وزوجته باربرا، حين أعلنوا مساهمهم لجمع التبرعات

لمصلحة ضحايا الإعصار وزاروا قرابة خمسة وعشرين ألفاً ممن أجلوا عن بيوتهم ولجؤوا إلى مبنى هيوستن استروودوم ومركز ريلينغ المجاور.

بذلت مدينة هيوستن جهوداً مؤثرة لإقامة مرافق الطوارئ لاستيعاب هذا العدد الكبير من اللاجئين، وعملت مع الصليب الأحمر ووكالة إدارة الطوارئ الاتحادية على توفير الغذاء والكساء والمأوى والرعاية الصحية لهم. لكن حين سرنا بين صفوف الحشاياء في مركز ريلينغ، وداعبنا الأطفال وصافحنا الناس، وأصغينا إلى قصصهم، توضح أن العديد من الناجين قد تخلت عنهم الدولة قبل وقت طويل من حدوث الإعصار. كانوا من سكان الأحياء الداخلية الذين تجددهم في أي مدينة أمريكية، من السود الذين يطحنهم الفقر - العاطلين وشبه العاطلين من العمل، والمرضى والذين سيصيبهم المرض قريباً، والضعفاء وكبار السن. قالت أم شابة إنها وضعت طفلها في حافلة مليئة بالفرياء. ووصف الشيوخ البيوت التي دمرت وغياب أي ضمان أو أسرة يعتمدون عليها. وأصرت جماعة من الشبان على أن المصاطب والحواجز فجرت بواسطة أولئك الراغبين بتخليص نيو أورليانز من سكانها السود. امرأة طويلة القامة مهزولة الجسم ترتدي قميصاً قطنياً أكبر من مقاسها، أمسكت ذراعي وجذبني إليها.

همست قائلة: «لم تكن نملك شيئاً قبل العاصفة، فتصور ماذا لدينا الآن!»

في الأيام اللاحقة، عدت إلى واشنطن واستخدمت الهاتف محاولاً تأمين مؤن الإغاثة والمساهمات والتبرعات. وفي اجتماعات أعضاء الحزب الديمقراطي في مجلس الشيوخ، ناقشت وزملائي إصدار تشريع قانوني. وظهرت في برامج صباح الأحد الإخبارية، وأعلنت رفضي اتهام الإدارة بالبطء في التصرف لأن ضحايا الإعصار كانوا من السود - «العجز يعاني من عمى الألوان» كما قلت - لكن ألححت على أن نقص التخطيط أظهر قدراً من الابتعاد عن / واللامبالاة تجاه مشكلات الفقر التي تطحن برحاًها أحياء المدن الداخلية، ويجب التصدي لها. في أصيل ذلك اليوم شاركنا الأعضاء الجمهوريين فيما سمته الإدارة إجازة سرياً حول الاستجابة الاتحادية. حضر وزراء الحكومة كلهم تقريباً، إلى جانب رئيس هيئة الأركان المشتركة، وظل

الوزيران شيرتوف ورامسفيلد يتلوان بكل ثقة، دون إظهار أي ندم أو أسف، عدد عمليات الإجلاء التي تمت والحصص الغذائية العسكرية التي وزعت، وجنود الحرس الوطني الذين نشروا. بعد بضعة أيام، شاهدنا الرئيس بوش في تلك الساحة الغربية التي اجتاحتها الطوفان، يعترف بميراث الظلم العرقي التي ساعدت المأساة على فضحه، ويعلن أن نيو أورليانز ستنهض من جديد.

والآن، وأنا أحضر جنازة روزا باركس، بعد قرابة شهرين من العاصفة، وما شعر به الأمريكيون في شتى أنحاء البلاد من غضب وخجل وعار خلال الأزمة، وبعد الخطب والرسائل الإلكترونية والمذكرات واجتماعات أعضاء الحزبين في الكونغرس، وبعد البرامج التلفزيونية الخاصة ومقالات وأخبار الصحف، شعرت كأنما لم يحدث شيء. السيارات بقيت رابضة على أسطح البيوت، والجثث ما زالت تكتشف. والقصص القادمة من الخليج تشير إلى أن المقاولين يقتنصون عقودا بمئات الملايين من الدولارات، ويحاولون الالتفاف على القوانين المتعلقة بالحد الأدنى من الأجور، وتشجيع زيادة تمثيل النساء والأقليات (خصوصا في الاستخدام)، حيث يوظفون العمال من المهاجرين غير الشرعيين لتوفير النفقات. الإحساس بأن الأمة بلغت لحظة تحول وتغيير - أي صحا ضميرها من غفوته الطويلة وستعلن حربا جديدة على الفقر - انحسر بسرعة وتلاشى.

بدلا من ذلك، جلسنا في الكنيسة نرثي روزا باركس، وتذكر انتصارات الماضي، ويكتسحنا الحنين إليه. هنالك قانون يقضي بإقامة تمثال لروزا باركس تحت قبة مبنى الكابيتول. لسوف يصدر طابع تذكاري يخلدها، وتحمل اسمها أعداد لا حصر لها من الشوارع والمدارس والمكاتب في طول أمريكا وعرضها دون ريب. تساءلت عما يعنيه ذلك كله لروزا باركس - هل تكفي الطوابع أو التماثيل لترتاح روحها، أم أن تخليد ذكرها يتطلب المزيد.

فكرت بما قالته تلك المرأة في هيوستن، وتساءلت عن حكم الناس علينا في تلك الأيام بعد انهيار الحواجز والمصاطب.

حين ألتقي جماعة من الناس أول مرة، يستشهدون أحيانا بعبارة قلتها في خطبة لي أمام المؤتمر الوطني الديمقراطي عام 2004 ويبدو أنها أصابت عصباً حساساً: «لا يوجد شيء اسمه أمريكا السوداء أو البيضاء أو الأمريكيين أو الآسيويين - هنالك الولايات المتحدة الأمريكية» في نظرهم، يبدو أن العبارة تجسد رؤية لأمريكا التي تحررت أخيراً من ماضٍ هيمنت عليه سياسة التمييز العنصري، ونظام الرق، ومعسكرات احتجاز الأمريكيين من أصول يابانية، وقبول دخول العمال الزراعيين من المكسيك مؤقتاً، والتوترات في أماكن العمل، والصراع الثقافي - أمريكا توفى بوعد مارتن لوثر كينغ بأننا لن يحكم علينا وفقاً للوننا أو بشرتنا، بل تبعاً لمضمون شخصيتنا.

بمعنى من المعاني، لم يكن لدي خيار آخر سوى الإيمان بهذه الرؤية لأمريكا. وبوصفي طفلاً لرجل أسود وامرأة بيضاء، وولدت في بوتقة صهرت الأعراق في هاواي، وشقيقاً لأخت نصف إندونيسية لكن يظن الناس أنها من المكسيك أو بورتوريكو، وبعض أقربائي يتحدرون من الصين، وبعضهم الآخر يشبهون مارغريت تاتشر وغيرهم بيرني ماك، واجتماع الأسرة في عيد الميلاد يشبه اجتماعاً للجمعية العامة للأمم المتحدة، لذلك لم يكن لدي أبداً خيار حصر ولائي في نطاق العرق، أو قياس قيمتي على أساس القبيلة أو الطائفة.

فضلاً عن ذلك، أعتقد أن جزءاً من نبوغ وعبقورية أمريكا تجسد دوماً في قدرتها على امتصاص وتمثل القادمين الجدد، وتشكيل هوية وطنية من المهاجرين اليائسين الذين يصلون إلى شواطئنا. ساعدنا على ذلك دستور تضمن في جوهره وصميمه - على الرغم من خطيئة الرق التي لطخته - فكرة المواطنة والمساواة أمام القانون؛ ونظاماً اقتصادياً أتاح، أكثر من أي نظام آخر، الفرصة لجميع القادمين، بغض النظر عن مكانتهم أو لقبهم أو رتبهم. وبالطبع، كثيراً ما أضعفت المشاعر العنصرية وتفضيل السكان على المهاجرين هذه المثل العليا؛ وكثيراً ما عمل الأقوياء وأصحاب المزايا على استغلال أو تهيج الأحكام المسبقة والتمييز لتحقيق غاياتهم ومآربهم. لكن حين وضعت مثل المساواة والعدالة بين أيدي المصلحين، من تويمان إلى دوغلاس إلى شافيز وكينغ، صاغت بالتدريج أساليب فهمنا لأنفسنا وأتاحت لنا تشكيل أمة متعددة الثقافات لا يوجد شبيه لها في أي مكان آخر على الأرض.

أخيراً، تصف هذه السطور في خطبتي الوقائع والحقائق الديمغرافية لمستقبل أمريكا. فولايات تكساس وكاليفورنيا ونيومكسيكو وهاواي ومقاطعة كولومبيا تسكنها الآن أغلبية من الأقليات. وهناك اثنتا عشرة ولاية أخرى أكثر من ثلث سكانها من أصول لاتينية أو أفريقية أو آسيوية (أو جميعها معاً). ويبلغ عدد السكان الأمريكيين اللاتين اليوم 42 مليون نسمة، وهم أسرع المجموعات الديمغرافية نمواً، حيث مثلوا نصف النمو السكاني تقريباً بين عامي 2004 – 2005؛ أما السكان الأمريكيون الآسيويون (مع أنهم أقل عدداً) فمن المتوقع أن يزداد عددهم بنسبة تتجاوز 200% خلال السنوات الخمس والأربعين القادمة. ويتوقع الخبراء أن أمريكا بعد عام 2050 بقليل لن تعود أمة غالبيتها من البيض – بكل ما لذلك من تبعات لا يمكن التنبؤ بها تماماً على اقتصادنا وسياستنا وثقافتنا.

ومع ذلك، عندما أسمع المعلقين يفسرون خطبتي لتعني أننا وصلنا إلى حقبة «سياسة ما بعد العرق» أو أننا نعيش الآن في مجتمع مصاب بعمى الألوان، أشعر بأن علي تقديم كلمة تحذير. فالقول إننا شعب واحد لا يشير في دلالته إلى أن العرق لم يعد مهماً – وأنتا كسبنا المعركة في سبيل العدالة والمساواة، أو أن المشكلات التي تواجهها الأقليات اليوم هي المسؤولة عنها. نعرف الإحصائيات: كل مؤشر اجتماعي – اقتصادي تقريباً، من معدل وفيات الأطفال إلى متوسط العمر المتوقع إلى فرص العمل وملكية البيوت، يدل على تخلف الأمريكيين السود واللاتين عن نظرائهم البيض. أما الأقليات في مجالس إدارة الشركات في شتى أنحاء أمريكا، فهي غير ممثلة تمثيلاً عادلاً؛ في حين لا يوجد في مجلس الشيوخ سوى ثلاثة أعضاء من أصول لاتينية واثنين من أصول آسيوية (من هاواي)، وأنا الأمريكي الأفريقي الوحيد (عند كتابة هذه السطور). والقول إن مواقفنا العرقية لا تلعب دوراً في هذا التفاوت الصارخ يعني تجاهل تاريخنا وتجربتنا – وإعفاء أنفسنا من مسؤولية تصحيح الأمور.

فضلاً عن ذلك كله، في حين أن نشأتي لا تكاد تمثل نموذجاً لتجربة الأمريكي الأفريقي – وعلى الرغم من أنني أشغل الآن، نتيجة الحظ السعيد غالباً والظروف المواتية، منصباً يقيني الصدمات والعقبات التي يجب على الأمريكي الأسود العادي

مواجهتها - إلا أنني أستطيع سرد الحكايات المعتادة التي وجهت سبيلي طيلة أعوامي الخمسة والأربعين: حراس الأمن الذين كانوا يتعقبونني عندما كنت أتسوق في المتاجر المتعددة الأقسام، البيض الذين كانوا يعطونني مفاتيح سياراتهم حين أقف خارج المطعم ظناً منهم أنني أعمل هناك، سيارات الشرطة التي تدقق في أوراقني بعد أن تطلب مني الوقوف على جانب الطريق دون سبب واضح. أعرف ما معنى أن يمنني الناس من عمل ما أريد بسبب لوني، وأعرف مرارة كظم الغيظ. أعرف أيضاً أن علينا، أنا وميشيل، التيقظ والانتباه لبعض القصص التي تؤثر في البنيتين - من التلفزيون والأصدقاء والشارع - فيما يتعلق برأي العالم الخارجي بهما والصورة التي يجب أن تظهرها بها.

إذن، يتطلب التفكير بالمرق رؤية العالم على شاشة متعددة الصور - الحفاظ على رؤانا ونوع أمريكا التي نريد ونحن ننظر إليها مباشرة كما هي، والاعتراف بخطايا وأخطاء الماضي وتحديات الحاضر دون السقوط في فخ الشك في نيات الآخرين أو في مصيدة اليأس. لقد شهدت تغيراً عميقاً في العلاقات العرقية في حياتي. وشعرت به كما يشعر المرء بتغيير درجة الحرارة. وحين أسمع بعض السود ينكرون هذه التغيرات، أفكر بأن ذلك لا يسيء إلى سمعة أولئك المكافحين والمناضلين من أجلنا فقط، بل يجرمنا من قدرتنا على استكمال العمل الذي بدؤوه. لكن مثلما أُلح على أن الأمور تحسنت، أعرف هذه الحقيقة أيضاً: التحسن ليس كافياً.

* * *

تشير حملتي للحصول على مقعد في مجلس الشيوخ إلى التغييرات التي حدثت في مجتمعي البيض والسود في الينوي خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية. فبحلول الوقت الذي أعلنت فيه ترشيحي، تمتعت الينوي بتاريخ حافل من السود الذين اختيروا لشغل مناصب رسمية على مستوى الولاية، ومنهم المفتش المالي، والمدعي العام (رونالد بوريس)، وعضو مجلس الشيوخ (كارول موسلي براون)، وأمين سر الولاية المنتخب، جيسي آيت، الذي حصل على أكثر الأصوات عدداً قبل سنتين فقط. وبسبب النجاح الرائد لهؤلاء المسؤولين، لم تكن حملتي الانتخابية أمراً جديداً - ولربما لم يكن من المرجح أن أفوز، لكن حقيقة خوضي السباق لم تمنع الاحتمال.

وفضلا عن ذلك، تحدث أنواع الناخبين الذين جذبتهم حملتي في نهاية المطاف الحكمة التقليدية السائدة. على سبيل المثال، في اليوم الذي أعلنت فيه ترشيحي لمجلس الشيوخ الأمريكي، صدق الإعلان ودعمه ثلاثة من زملائي البيض في مجلس شيوخ الولاية. لم يكونوا من أولئك الذين نسميهم في شيكاغو «ليبرالي الواجهة»- أي الديمقراطيين الذين يقال إنهم يركبون سيارات الفولفو، ويرشفون القهوة بالحليب، ويشربون النبيذ الأبيض، الذين يغرم الجمهوريون بالسخرية منهم ويتوقعون منهم تبني القضايا الخاسرة، مثل قضيتي. بدلا من ذلك، كانوا ثلاثة رجال في منتصف العمر من الطبقة العاملة - تيري لينك (من ليك كاونتي) وديني جاكوس (من روك ايلاند ومولين) ولاري ولس (من ويل كاونتي) - وجميعهم يمثلون البيض أو الطبقة العاملة أو مجتمعات ضواحي شيكاغو على الأغلب.

ساعد على الأمر أن هؤلاء الرجال يعرفونني جيدا؛ فقد خدمنا معا في سبرينغفيلد خلال السنوات السبع الماضية واعتدنا لعب البوكر كل أسبوع خلال الفصول التشريعية. وساعد أيضا أن كلا منهم كان يفخر باستقلالته، ولذلك فهو على استعداد للوقوف معي على الرغم من ضغط المرشحين البيض الأوفر حظا.

لكن العلاقة الشخصية التي جمعتنا لم تكن السبب الوحيد وراء دعمهم لي (على الرغم من أن قوة صداقتي مع هؤلاء الثلاثة - وجميعهم نشؤوا في أحياء متجاورة في وقت كان فيه العداء للسود أمرا يكاد يكون عاديا - تدل على شيء يتصل بارتقاء العلاقات العرقية). اشتهر هؤلاء الأعضاء الثلاثة في مجلس شيوخ الولاية بأنهم سياسيون عمليون ويتمتعون بالخبرة والدراية؛ وليست لديهم رغبة بدعم الخاسرين أو تعريض مواقعهم للخطر. الحقيقة أنهم اقتنعوا بقدرتي على «البيع» في مناطقهم - حالما يلتقي بي الناخبون ويتجاوزون مسألة الاسم.

لم يكن حكمهم يفتقد الروية والتفكير. فطوال سبع سنين راقبوا تقاعلي مع ناخبهم، في مجلس شيوخ الولاية، أو أثناء زيارتي إلى دوائرهم. شاهدوا الأمهات (من البيض) يدفعون إلي بأطفالهم لالتقاط الصور التذكارية معي، والمحاربين القدماء (من البيض الذين خاضوا غمار الحرب العالمية الثانية) يندفعون

لمصافحتي بعد أن خطبت في اجتماعهم. واستشعروا ما عرفته من تجربة حياتي برمتها: مهما كانت الأفكار المسبقة التي ما زال الأمريكيون البيض يتشبثون بها، فإن الأغلبية الساحقة منهم قادرة هذه الأيام، إذا سمح الوقت، على تجاوز إطار العرق عند الحكم على الناس.

هذا لا يعني القول إن الأحكام المسبقة والمتحيزة قد اختفت وغابت. فلا يوجد بيننا - نحن السود أو البيض أو اللاتين أو الآسيويون - من يتمتع بالمناعة من القوالب النمطية التي ما زالت ثقافتنا تغذيها، خصوصا الأنماط المتعلقة بنزوع السود إلى الجريمة، أو بذكائهم، أو أخلاقيات العمل لديهم. على وجه العموم، ما يزال يحكم على أفراد كل جماعة من الأقليات وفقا لدرجة اندماجهم على الأغلب - مدى توافق أنماط الكلام أو اللباس أو السلوك مع ثقافة البيض المهيمنة - وكلما ابتعدت الأقلية عن هذه العلامات الخارجية الفارقة، زاد تعرض أفرادها للافتراضات السلبية. وإذا منع تدوير معايير مناهضة التمييز العنصري خلال العقود الثلاثة الأخيرة - فضلا عن التآديب واللباقة الاجتماعية - معظم البيض من التصرف وفقا لهذه الأنماط في تفاعلاتهم اليومية مع أفراد الأعراق الأخرى، فإن من غير الواقعي الاعتقاد إن هذه القوالب النمطية لا تمارس تأثيرا تراكميا على القرارات المتسرعة حول من ينال الوظيفة ومن يحظى بالترقية، ومن يعتقل ومن يدعى عليه، وما شعورك فيما يتعلق بالزبون الذي دخل متجرك أو ديمغرافية مدرسة أطفالك.

لكنني أجزم أن مثل هذه الأحكام المتحيزة ليست راسخة ومتجذرة في أمريكا اليوم كما كانت في الماضي - ومن ثم فهي عرضة للدحض والنقض. فمراهق أسود يسير في الشارع قد يخيف زوجين من البيض يمران قربه، لكن إن تبين لهما أنه زميل لابنهما في المدرسة، فربما يدعوانه لتناول العشاء. وقد يجد رجل أسود صعوبة في العثور على سيارة أجرة في الليل، لكن إن ثبت أنه مهندس برمجيات كفاء فلن تتردد مايكروسوفت في توظيفه.

لا أستطيع إثبات هذه التوكيدات؛ فالمسوح التي تستطلع المواقف العنصرية تعاني من عيوب فاضحة ويصعب الوثوق بها أو الاعتماد عليها. وحتى لو كنت على صواب،

فلن يشعر أفراد العديد من الأقليات بالارتياح والمواساة. فعلى الرغم من كل شيء، حين تقضي أيامك في دحض القوالب النمطية لا بد أن تصاب بالتعب والسأم. فثمة حمل إضافي ينوء به العديد من أفراد الأقليات، خصوصا الأمريكيين الأفارقة، في جولاتهم اليومية – الشعور بأننا كجماعة لا نملك رصيذا من النيات الحسنة في حسابات أمريكا، وأن علينا كأفراد أن نثبت أنفسنا من جديد كل يوم، وأنا نادرا ما نحصل على فائدة الشك ولا نملك سوى هامش ضيق للخطأ. إن شق الطريق في مثل هذا العالم يتطلب من التلميذة السوداء أن تطرد التردد الإضافي من نفسها حين تتأهب لدخول صف معظم تلاميذه من البيض في اليوم الأول من الدراسة؛ ويستدعي أيضا أن تغالب المرأة المتحدرة من أصول لايتينية الشك الذاتي حين تستعد لإجراء مقابلة توظيف في شركة معظم العاملين فيها من البيض.

والأهم أنه يتطلب مقاومة إغراء وقف المسعى وبذل الجهد. إذ لا يمكن لسوى بضع أقليات أن تعزل بإرادتها عن مجتمع البيض بصورة كلية – من المؤكد أن ذلك لا يتم بالطريقة التي يمكن للبيض استخدامها بنجاح لتجنب الاتصال مع أفراد الأعراق الأخرى. لكن تستطيع الأقليات أن تتفلق على الذات نفسيا، وتحمي نفسها بافتراض الأسوأ. قال لي بعض السود: «لم نبذل جهدا لنخلص البيض من أوهامهم وجهلهم بناءً نحن نحاول منذ ثلاثمئة سنة ولم نفلح حتى الآن»

فقلت لهم إن البديل هو الاستسلام – لما كان بدلا لما يجب أن يكون.

من أكثر الأشياء التي أقدرها في تمثيل ولاية إلينوي الطريقة التي زرع عبرها افتراضاتي فيما يتعلق بالمواقف العرقية. على سبيل المثال، خلال حملتي الانتخابية لمجلس الشيوخ، سافرت مع سيناتور إلينوي، ديك دوربن، في جولة شملت تسعا وثلاثين مدينة في جنوب الولاية. من محطاتنا المقررة في البرنامج بلدة تدعى القاهرة في أقصى الجنوب، حيث يلتقي نهر المسيسيبي وأوهايو. اشتهرت البلدة في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات لأنها شهدت أسوأ صدام عرقي خارج ولايات الجنوب. كان ديك قد زار البلدة أول مرة خلال تلك الحقبة، حين عمل محاميا (شابا) للحاكم بول سايمون وأرسل للبحث عن الوسائل الكفيلة بتخفيف حدة التوتر

هناك. حين وصلنا القاهرة، تذكر تلك الزيارة: كيف حذر بعيد وصوله من مغبة استخدام الهاتف في فندقه لأن عامل البدالة عضو في مجلس المواطنين البيض؛ وكيف أغلق أصحاب المتاجر من البيض متاجرهم حتى لا يدعنوا لمطالب المقاطعين بتوظيف السود؛ وكيف أبلغه السكان السود بجهودهم لدمج المدارس، وخوفهم وإحباطهم، وقصص الفوغاء الذين يشنقون السود، وحالات الانتحار في السجون، وإطلاق الرصاص، وأعمال الشغب.

لم أكن أعرف ما ينتظرنا حين ندخل البلدة. ومع أن الوقت ظهرا، بدت مهجورة، فيما عدا بضعة متاجر مفتوحة في الشارع الرئيس وبعض الشيوخ والعجائز يخرجون من عيادة طبية على ما يبدو. وصلنا إلى مرأب واسع لنفاجأ بحشد يضم حوالي مئتي شخص في انتظارنا، ربعمهم من السود وجميع الباقين تقريبا من البيض.

كانوا جميعا يضعون أزرا زرقاء كتب عليها: أوباما إلى مجلس الشيوخ.

تقدم اد سميث، الرجل الودود النشيط الذي شغل منصب المدير الإقليمي في الغرب الأوسط لاتحاد العمال العالمي، ونشأ وترعرع في القاهرة، إلى حافلتنا الصغيرة وعلى وجهه تكشيرة عريضة.

قال مصافحا ونحن نخرج من الحافلة: «مرحبا، أمل أن تكونا جائعين، فلدينا حفلة شواء وأمي هي الطاهية»

لا أدعي أنني عرفت ما يجول بأذهان البيض الذين احتشدوا ذلك اليوم. كان معظمهم في مثل عمري أو أكبر، ولذلك تذكروا - إن لم يكونوا جزءا من - تلك الأيام الكئيبة قبل ثلاثين سنة. ولا شك في أن العديد منهم اجتمعوا هنالك لأن اد سميث، أحد أقوى الشخصيات نفوذا وتأثيرا في المنطقة، أراد منهم الاجتماع؛ ولربما حضر غيرهم لجرد الاستمتاع بالطعام أو مشاهدة سيناتور أمريكي ومرشح للمجلس في منطقتهم.

لكنني عرفت أن الشواء كان لذيذا، والحوارات التي جرت تبعث الحيوية والنشاط، وبدا الناس مبتهجين للقائنا. بقينا طوال ساعة أو نحوها نأكل وملتقط

الصور التذكارية ونصفي إلى اهتمامات وهموم الناس. ناقشنا ما يمكن عمله لإعادة تنشيط اقتصاد المنطقة والحصول على مزيد من المال للمدارس؛ سمعنا عن الأبناء والبنات الذين ذهبوا إلى العراق، والحاجة إلى هدم المستشفى القديم الذي أفسد مركز المدينة. وعندما غادرنا، شعرت بأن علاقة توطدت أو اصرها بيني وبين الناس الذين التقيت بهم - صحيح أنه لم يحدث تحول جذري، لكنه كان كافيا لتقويض بعض أحكامنا المتحيزة وتدعيم دوافعنا الخيرة والطيبة والإيجابية. بكلمات أخرى، بني نوع من الثقة بيننا.

وبالطبع، كثيرا ما تكون هذه الأنماط من الثقة بين السباقات الانتخابية مؤقتة ولا تدوم. ويمكن أن تتحسر وتضمحل بكل سهولة. فهي تدوم طالما بقيت الأقليات صامتا وساكنة ومدعنة للظلم؛ ويمكن أن تتفجر وتنهار بواسطة بضع إعلانات دعائية سلبية وفي الوقت المناسب تصور العمال البيض يفقدون عملهم بسبب تشجيع تمثيل الأقليات (خصوصا في مجال العمل)، أو عبر خبر يؤكد إطلاق الشرطة النار على شاب أعزل أسود أو من أصل لاتيني.

لكنني أعتقد أيضا أن لقاءات مماثلة لتلك التي عقدت في القاهرة تمارس تأثيرا يتوسع ويمتد؛ وأن المواطنين من جميع الأعراق ينقلون تأثير هذه اللحظات إلى بيوتهم وأماكن عبادتهم؛ وأنها تظل الحوار مع الأبناء في البيت والزملاء في العمل ويمكنها أن تحت وتضعف بموجات متلاحقة ما يولده الانعزال من كراهية وشكوك.

رجعت من مدة قريبة إلى جنوب ولاية إلينوي، مع أحد مستشاريي الميدانيين، وهو شاب أبيض يدعى روبرت ستيفان، بعد يوم طويل من الخطب واللقاءات في المنطقة. كانت ليلة ربيعية جميلة، تلالأت فيها مياه وضافاف المسيسيبي تحت ضوء القمر. ذكرتني المياه بالقاهرة وجميع البلدات الأخرى على مجرى النهر، والمستوطنات التي ظهرت واندثرت مع النقل والعبور بالمرآكب، وأحداث التاريخ الحزينة والقاسية والوحشية غالبا التي ترسبت هناك عند ملتقى الأحرار والعبيد، عالم هكلبري فين وعالم صديقه جيم (في رواية مارك توين الشهيرة).

أبلغت روبرت بالتقدم الذي حققناه فيما يتعلق بهدم المشفى القديم في القاهرة — بدأ مكتبنا عقد لقاءات مع الإدارة الصحية في الولاية، ومع المسؤولين المحليين — وشرحت له ما حدث في زيارتي للبلدة. ولأن روبرت نشأ في الجزء الجنوبي من الولاية، سرعان ما تطرقنا إلى المواقف العنصرية لأصدقائه وجيرانه. فقبل أسبوع واحد كما قال، دعاه بعض الأشخاص المحليين من أصحاب النفوذ إلى الانضمام إليهم في ناد اجتماعي صغير في التون، قرب المنزل الذي ترعرع فيه. لم يزر روبرت النادي من قبل، واعتقد أن اللقاء سيكون ممتعا. بعد تقديم الطعام وتبادل أحاديث المجاملة، لاحظ روبرت أنه لا يوجد بين الحاضرين الذين بلغ عددهم الخمسين تقريبا شخص أسود واحد. ولأن ربع سكان التون من الأمريكيين الأفارقة، رأى أن الأمر غريب وسأل عنه الحاضرين.

قال أحدهم: إن النادي خاص.

في البداية لم يفهم روبرت حقيقة الأمر — ألم يحاول أي أسود الانضمام؟ وحين أجابوا بالنفي، قال: هل نسيتم إننا في عام 2006!

لم يبد الرجال أي اهتمام، وقالوا إن الأمر ظل دوما على هذا المنوال. لا يسمح للسود بالانضمام إلى النادي.

عندئذ، ألقى روبرت منديله على طبقه، ونهض ليودعهم ويفادر المكان.

أفترض أنه كان بمقدوري التفكير مليا بأولئك الرجال في النادي، وأعدته دليلا يثبت أن البيض ما يزالون يتشبثون بمواقفهم العنصرية المعادية لأمثالي. لكنني لا أريد أن أمنح هذا التعصب العنصري قوة لم يعد يمتلكها.

اخترت التفكير بروبرت بدلا من ذلك، والإشارات الإيمائية البسيطة لكن الصعبة التي أرسلها. فإذا استطاع شاب مثله بذل الجهد متجاوزا تيارات العادة والخوف ليفعل ما يعرف أنه الصواب، فأنا أريد أن ألقاه على الطرف الآخر ومساعدته على الوصول إلى بر الأمان.

لم يتلق انتخابي الدعم والتأييد من المواقف العرقية المتطورة للناخبين البيض في النيوي فقط. بل عبر عن تغييرات في مواقف الأمريكيين الأفارقة في الولاية أيضاً.

يمكن رؤية أحد مقاييس هذه التغيرات في أنواع الدعم المبكر الذي تلقته حملتي الانتخابية. فأول خمسمئة ألف دولار جمعتها خلال الانتخابات التمهيدية أتى نصفها تقريباً من المهنيين وأصحاب الفعاليات التجارية السود. ومحطة الإذاعة (WVON) التي يملكها أحد السود هي أول من بدأ يبيث أخبار حملتي الانتخابية على الهواء في شيكاغو، والمجلة الإخبارية الأسبوعية (التي يملكها السود أيضاً) (NDigo) هي التي وضعت صورتي على الغلاف. وأول مرة احتجت فيها إلى طائرة خاصة لحملتي الانتخابية كانت لصديق أسود.

مثل هذه القدرة لم تكن حتى موجودة قبل جيل من الآن. ومع أن شيكاغو تمتعت على الدوام بأكثر مجتمعات السود المحلية حيوية ونشاطاً على الصعيد التجاري في أمريكا، إلا أن حفنة قليلة من الرجال العصاميين في الستينيات والسبعينيات - جون جونسون، مؤسس ايوني وجيت؛ وجورج جونسون، مؤسس شركة جونسون برودكتس؛ واد غاردنر، مؤسس شركة سوفت شين؛ وآل جونسون، أول رجل أسود في أمريكا يمتلك حقاً حصرياً في بيع منتجات جنرال موتورز - كانوا يعدون من الأثرياء وفقاً لمعايير البيض في أمريكا.

اليوم، لم تعد المدينة ملائمة بالأطباء والمحامين والمحاسبين وغيرهم من المهنيين السود فقط، بل يشغل السود عدداً من أرفع المناصب في شركات شيكاغو. ويملكون المطاعم والمصارف الاستثمارية ووكالات العلاقات العامة، وشركات الاستثمارات العقارية والهندسة المعمارية. ويستطيعون الإقامة في الأحياء التي يريدونها وإرسال أولادهم إلى أفضل المدارس الخاصة. وهم ينشطون في الانضمام إلى المجالس المدنية ويدعمون جميع الأعمال الخيرية.

من الناحية الإحصائية، يبقى عدد الأمريكيين الأفارقة الذين يحتلون قمة سلم الدخل (أعلى خمس) صغيراً نسبياً. إضافة إلى ذلك، يستطيع كل مهني ورجل أعمال

من السود في شيكاغو رواية القصص عن العقبات العرقية التي تعترضهم. فقلة من الأمريكيين الأفارقة من أصحاب المشروعات التجارية ورثوا الثروة أو ساعدتهم المستثمرون على إطلاق أعمالهم أو وفروا لهم الحماية من الانكماش الاقتصادي المفاجئ. ولا يشك سوى القليل منهم في حقيقة أنهم لو كانوا من البيض لكان من الأسهل تحقيق ما وضعوه من أهداف.

ومع ذلك لن يستخدم هؤلاء العرق عكازا أو يشيروا إلى التمييز العنصري كذريعة لتبرير الفشل. وفي الحقيقة فإن ما يميز هذا الجيل الجديد من المهنيين السود هو رفضهم لوضع أي حدود لما يستطيعون تحقيقه. حين قرر صديق لي تفوق في بيع السندات في فرع شيكاغو من شركة ميريل لينش، تأسيس مصرف استثماري خاص به، لم يكن هدفه أن يجعله يتربع على قمة الشركات التي يملكها السود - بل أراد أن يتفوق على الشركات الأمريكية كافة. وحين عزم صديق آخر على ترك منصبه الرفيع (مدير تنفيذي) في جنرال موتورز ليؤسس شركة خاصة به بالمشاركة مع شركة هيات، اعتقدت والدته أنه فقد صوابه. «لم تتصور ما هو أفضل من وظيفة قيادية في إدارة جنرال موتورز. لأن مثل هذه الوظائف كانت مستحيلة على أفراد جيلها. لكنني أردت تأسيس شركة خاصة بي»، كما قال.

تلك الفكرة البسيطة - المرء لا ينحصر في إطار أحلامه - احتلت موقعا مركزيا في فهمنا لأمريكا إلى حد أنها أصبحت شائعة وسائدة تقريبا. لكن في نظر الأمريكيين الأفارقة، تمثل الفكرة قطيعة جذرية مع الماضي، وكسر القيود النفسية للرق وسياسة التمييز العنصري. لربما يكون أهم ميراث لحركة الحقوق المدنية، الهبة التي قدمها زعماء مثل جون لويس وروزا باركس، الذين تظاهروا واحتشدوا وتحملوا التهديدات والاعتقالات والضرب في سبيل توسيع أبواب الحرية. وهي شهادة دامغة أيضا على ذلك الجيل من الآباء والأمهات من الأمريكيين الأفارقة الذين كانت بطولتهم أقل درامية لكنها لم تكن أقل أهمية: الآباء والأمهات الذين عملوا طوال حياتهم في وظائف أقل من إمكاناتهم بكثير، دون أن يشتكوا أو يتذمروا، وكافحوا ليدخروا ثمن بيت صغير؛ وناضلوا من أجل أن ينتسب أطفالهم إلى دروس تعلم الرقص أو

المشاركة في الرحلات الميدانية التي تنظمها المدارس؛ المدربون الذين أشرفوا على فرق دوري الشباب وألحوا بعناد على المدرسين ليتأكد لهم أن أطفالهم يشاركون في أفضل البرامج وأكثرها تحدياً؛ الآباء والأمهات الذين أخذوا أطفالهم إلى الكنيسة في كل يوم أحد؛ وأدبهم حين خرجوا على قواعد السلوك القويم، ورعوا جميع أطفال المبنى الذي يقيمون فيه خلال أيام الصيف الطويلة. والذين دفعوا أبناءهم لتحقيق الإنجازات ودعموهم بالحب والحنان بحيث يستطيعون تحمل الصعوبات في المجتمع الأوسع.

عبر هذا السبيل الأمريكي الجوهري من الحراك الارتقائي نمت الطبقة الوسطى السوداء بمقدار أربعة أضعاف في خلال جيل واحد، وانخفض مستوى الفقر بين السود إلى النصف. وعبر عملية مشابهة من العمل الجاد والدؤوب والتزام العائلة، حقق الأمريكيون اللاتين مكاسب مشابهة: بين عامي 1979 – 1999، نمت الأسر الأمريكية ذات الأصول اللاتينية التي تنتمي إلى الطبقة الوسطى بنسبة تجاوزت 70%. وأصبح من الصعب تمييز العمال السود واللاتين، في آمالهم وتوقعاتهم، عن نظرائهم البيض. فهم الذين يجعلون اقتصادنا دائراً وناشطاً وديمقراطيتنا مزدهرة – المدرسون والميكانيكيون والمرضات وتقنيو الكمبيوتر وعمال خطوط التجميع وسائقو الحافلات وموظفو البريد ومديرو المتاجر وعمال الصيانة الذين يكونون قلب أمريكا النابض.

ومع ذلك، وعلى الرغم من التقدم الذي تحقق في العقود الأربعة الماضية، تبقى هوة عنيدة بين مستويات معيشة العمال السود واللاتين والبيض. فمتوسط أجر العامل الأسود يعادل 75% من أجر العامل الأبيض، في حين لا يتجاوز معدل أجر العامل من الأصل اللاتيني 71%. أما صافي قيمة الموجودات للسود فهو 6000 دولار، واللاتين 8000%، مقارنة بـ 88000 للبيض. وعندما يسرح السود واللاتين من وظائفهم أو يواجهون حالة طارئة في الأسرة فلدبهم مدخرات أقل، مقارنة بالبيض، ليعتمدوا عليها، والآباء أقل قدرة على مد يد المساعدة لأبنائهم. وحتى السود واللاتين الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى يدفعون أكثر للضمان والتأمين مقارنة بالبيض، وهم أقل احتمالاً لامتلاك بيوت خاصة بهم، ويعانون مشكلات صحية أكثر من باقي الأمريكيين. وربما تعيش الأقليات الحلم الأمريكي، لكن قبضتها على الحلم تظل واهية وضعيفة.

كيف نستطيع ردم هذه الهوة العنيدة؟، وما دور الحكومة في تحقيق هذا الهدف؟، سؤالان يقعان في صميم الجدل الدائر في السياسة الأمريكية. لكن يجب وضع بعض الإستراتيجيات التي يمكننا الاتفاق عليها. يجب أن نبدأ من استكمال العمل الذي لم تتجزه حركة الحقوق المدنية - أي تطبيق القوانين المناهضة للترفة العنصرية في مجالات أساسية مثل الاستخدام والإسكان والتعليم. وكل من يظن أننا لم نعد بحاجة إلى مثل هذا التطبيق يجب أن يقوم بزيارة إلى مرائب السيارات الملحقة بالمكاتب والشركات وبحسب عدد السود المستخدمين، حتى في الوظائف التي لا تتطلب مهارات خاصة، أو يتوقف في قاعة لإحدى النقابات ويسأل عن عدد السود المنتسبين إلى برامج التدريب العملي والمهني، أو يقرأ الدراسات الحديثة التي تظهر أن الوسطاء العقاريين ما يزالون يبعدون الأسر السوداء عن الأحياء التي تقطنها أغلبية من البيض. أعتقد أنك ستدرك أن ثمة خطأ ما يحدث، إلا إذا كنت تعيش في ولاية لا يقطنها العديد من السكان السود.

تحت الإدارات الجمهورية المتعاقبة، كان هذا التطبيق لقوانين الحقوق المدنية فاترا وخجولا في أفضل الأحوال، وفي ظل الإدارة الحالية، لم يعد له وجود عمليا - إلا إذا أخذنا بالاعتبار تشوق إدارة الحقوق المدنية في وزارة العدل إلى تصنيف المنح الجامعية أو برامج تعزيز وإثراء التعليم التي استهدفت طلاب الأقليات بوصفها «تمييزا معكوسا»، بغض النظر عن تدني نسبة تمثيل طلاب الأقليات في مؤسسة معينة أو مجال محدد، ومدى هامشية تأثير البرنامج في الطلاب البيض.

يجب أن يشكل ذلك مصدرا للقلق عبر الطيف السياسي كله، حتى لأولئك المعارضين لسياسة تشجيع الأقليات وزيادة تمثيلها. ويمكن لبرامج هذه السياسة، حين تصمم وتنفذ بأسلوب صحيح، أن تفتح الفرص المغلقة لولاها أمام طلاب الأقليات المؤهلين دون حرمان الطلاب البيض منها. ونظرا لندرة المرشحين السود واللاتين لنيل شهادة الدكتوراه في الرياضيات والعلوم الفيزيائية، مثلا، فإن برنامجا للمنح الدراسية المقدمة لطلاب الأقليات المهتمين بالحصول على شهادات عالية في هذه الحقول (وهو هدف لاستقصاء أجرته وزارة العدل منذ مدة قريبة) لن

يحرم الطلاب البيض من هذا البرنامج، لكن يمكن أن يوسع مجموعة المواهب التي ستحتاجها أمريكا لكي يعم الازدهار الجميع في اقتصاد مرتكز على التقنية. فضلا عن ذلك، وبوصفي محاميا عمل في قضايا الحقوق المدنية، يمكنني القول إن وضع أهداف وجدول زمنية لاستخدام وتوظيف عمال الأقليات قد يكون العلاج المنطقي الوحيد المتاح، وذلك كلما ظهر دليل قوي يثبت اتباع الشركات الكبرى أو نقابات العمال أو البلديات نظاما منهجيا وطويل الأمد للتمييز العنصري.

يختلف العديد من الأمريكيين معي في هذا السياق من حيث المبدأ، على أساس أن من الواجب على مؤسساتنا عدم أخذ العرق بعين الاعتبار، حتى في حالة مساعدة ضحايا التمييز في الماضي. حسنا، أتفهم مثل هذه الحجج، ولا أتوقع العثور على حل للجدل الخلافي في المستقبل القريب. لكن ذلك يجب ألا يمنعنا من تيقن أن على الحكومة، عبر المدعين العامين والمحاكم، التدخل لتصحيح الأمور، حين يتقدم متنافسان متساويان في المؤهلات، أحدهما من الأقليات والآخر من البيض، للحصول على وظيفة أو مسكن أو قرض، وجرى تفضيل الأبيض باستمرار.

يجب أن نتفق أيضا على أن مسؤولية ردم الهوة لا يمكن أن تتحملها الحكومة وحدها؛ فعلى الأقليات، أفرادا وجماعات، تحمل المسؤولية أيضا. ولا ريب في أن العديد من العوامل الاجتماعية أو الثقافية التي أثرت سلبا في المواطنين السود، مثلا، تعبر بصيغة مضخمة عن مشكلات تؤثر في الأمريكيين جميعا: الإفراط في المتابعة التلفزيونية (تشاهد الأسرة السوداء التلفزيون مدة تزيد عن إحدى عشرة ساعة يوميا في المعدل الوسطي)، الإفراط في استهلاك المواد السامة (السود أكثر إفراطا في التدخين وتناول الطعام الدسم)، غياب التوكيد على المنجزات التعليمية.

ثم هنالك انهيار العائلة بسبب الانفصال بين الأب والأم في مجتمعات السود، وهي ظاهرة تتزايد بمعدل يندر بالخطر عند المقارنة ببقية المجتمع الأمريكي، وكانت ذات يوم مختلفة في الدرجة فأصبحت مختلفة في النوع، ظاهرة تعبر عن لا مبالاة تجاه الجنس ورعاية الأطفال لدى الرجال السود، وهذا ما جعل الأطفال السود أكثر عرضة للخطر - ولا يوجد عذر لها.

هذه العوامل حين تجتمع معا تعيق التقدم. فضلاً عن ذلك، على الرغم من قدرة عمل الحكومة على المساعدة في تغيير السلوك (تشجيع سلسلة متاجر السوبر ماركت التي تبيع منتجات طازجة على افتتاح فروع لها في أحياء السود، على سبيل المثال، يمكن أن يحدث تأثيراً بالغا في تغيير عادات الأكل)، إلا أن تغيير المواقف يجب أن يبدأ من المنزل، والأحياء السكنية، وأماكن العبادة. إن على المؤسسات الاجتماعية المرتكز، خصوصا كنائس السود، مساعدة العائلات على إحياء احترام الجيل الشاب للإنجازات التعليمية، وتشجيع أساليب الحياة الصحية، وإعادة تنشيط المعايير الاجتماعية التقليدية المتعلقة بمتع والتزامات وواجبات الأبوة.

لكن أهم أداة لردم الفجوة بين عمال الأقليات والعمال البيض قد لا تتصل بالعرق في نهاية المطاف. فالآفات التي تصيب بيلواها الطبقتين العاملة والوسطى في مجتمع السود واللاتين هذه الأيام لا تختلف اختلافا جوهريا عن تلك التي يعانيها نظراؤهم البيض: إعادة الهيكلة وتصغير حجم الشركات، نقل عمليات الإنتاج إلى الخارج، الأتمتة، تجرد الأجور، تفكيك وإلغاء خطط وبرامج الرعاية الصحية والتقاعدية المرتكزة على أرباب العمل، المدارس الفاشلة والعاجزة عن تعليم الشباب المهارات التي يحتاجونها للمنافسة في الاقتصاد المعولم (السود هم الأكثر تأثرا ومعاناة من هذه النزعات، نظرا لأنهم الأكثر اعتمادا على وظائف التصنيع، فهم من الشغيلة، «أصحاب الياقات الزرقاء»، ومن المستبعد أن يقيموا في الضواحي الجديدة التي تولد وظائف جديدة). وما يساعد عمال الأقليات هو ما يساعد العمال البيض: إتاحة الفرصة للحصول على أجر كاف لتلبية متطلبات الحياة، التعليم والتدريب الضروريين للحصول على هذا الأجر، قوانين عمل وضرائب تعيد بعض التوازن إلى توزيع ثروة البلاد، رعاية صحية ورعاية الطفولة، برامج تقاعدية يمكن للعمال الاعتماد عليها.

هذا النمط - ارتفاع المد الذي يحمل قوارب الأقليات - كان صحيحا في الماضي. فقد تحقق التقدم بواسطة الجيل السابق من الأمريكيين الأفارقة واللاتين لأن الفرص ذاتها التي وفرت ومنحت للطبقة الوسطى البيضاء أتاحت للمرة الأولى للأقليات أيضا. واستفادت، مثل جميع الأمريكيين، من اقتصاد كان ينمو وحكومة

اهتمت بالاستثمار في مواطنيها. ولم يكتف السود بالاستفادة مباشرة من قلة العمالة في سوق العمل، وسهولة الحصول على رأس المال، وبرامج المنح والقروض فقط؛ بل إن تنامي الدخل والإحساس بالأمان جعلاً البيض أقل معارضة لمطالب الأقليات بالعدالة والمساواة.

الصيفة ذاتها تصح اليوم. ففي عام 1999، انخفض معدل البطالة بين السود وارتفع دخلهم إلى مستوى قياسي لا بسبب الموجة الكاسحة لسياسة تشجيع تمثيل الأقليات في العمل والاستخدام أو التغير المفاجئ في أخلاقيات العمل بين السود، ولكن لأن الاقتصاد ازدهر وانتعش ولأن الحكومة اتخذت إجراءات (معتدلة) جديدة - مثل توسيع ائتمان ضريبة الدخل المكتسب - لنشر وتوزيع الثروة في كل مكان. وإذا أردت أن تعرف سر شعبية بيل كلينتون بين الأمريكيين الأفارقة، لست بحاجة إلى النظر أبعد من هذه الإحصائيات.

لكن هذه الإحصائيات ذاتها يجب أن تدفع أولئك المهتمين منا بالمساواة العرقية إلى إجراء حساب نزيه للتكاليف والأرباح الناجمة عن إستراتيجياتنا الراهنة. وحتى حين نستمر في الدفاع عن سياسة تشجيع تمثيل الأقليات بوصفها أداة مفيدة، وإن تكن محدودة، لتوسيع الفرص المتاحة للأقليات المحرومة والمظلومة، فإن علينا التفكير بإتفاق المزيد من رؤسائنا السياسيين لإقناع أمريكا بتوظيف الاستثمارات الضرورية لضمان أداء الطلاب الجيد في صفوفهم وتخرجهم في المدارس الثانوية - وهو هدف، إن تحقق، سيكون أقدر من سياسة تشجيع تمثيل الأقليات على مساعدة الأطفال السود واللاتين الذين يحتاجون إليها أكثر من سواهم. على نحو مشابه، يجب علينا دعم البرامج الهادفة لإلغاء التفاوت في الرعاية الصحية بين الأقليات والبيض (تشير بعض الأدلة إلى أن أفراد الأقليات لا يتلقون العناية الكافية حتى عند استثناء الدخل ومستويات الضمان)، لكن وضع خطة للرعاية الصحية الشاملة سوف يساعد في إلغاء التفاوت بين البيض والأقليات أكثر من أي برامج خاصة بالأعراق. يمكن أن نصممها.

لا يعد التشديد على البرامج الشمولية، إزاء تلك الخاصة بالأعراق، مجرد خطة عمل جيدة فقط؛ بل سياسة جيدة أيضا. أذكر أنني جلست مرة مع زملائي الديمقراطيين في مجلس الشيوخ ولاية إلينوي نستمع إلى سيناتور آخر، أمريكي- أفريقي -سأدعوه جون دو- كان يمثل منطقة في الأحياء الداخلية، ألقى خطبة عصماء وحماسية عن السبب الذي يجعل إلغاء بعض البرامج المعينة قضية عنصرية صارخة. بعد بضع دقائق، التفت السيناتور الأبيض (الذي تفوق على زملائه في سجل التصويت الليبرالي) وقال: «أتعرف ما المشكلة مع جون؟ كلما سمعته يجعلني أشعر بأننا أكثر بياضاً».

أشرت في معرض الدفاع عن الزميل الأسود إلى أن من الصعب على السياسي الأسود قياس النبوة الصحيحة التي يجب أن يستخدمها - مفرطة في الغضب؟ ليست غاضبة بما فيه الكفاية؟ - عند مناقشة المشقات والصعاب التي يواجهها ناخبوه. ومع ذلك، كان تعليق زميلي الأبيض مفيدا. فقد استنفذ الذنب الذي يشعر به البيض طاقته في أمريكا (صوابا أو خطأ)؛ حتى أكثرهم نزاهة، الذين يرغبون فعلا في إنهاء الظلم العرقي وتخفيف الفقر، يميلون إلى معارضة الإشارات إلى الاضطهاد العنصري - أو المزاعم العرقية المرتكزة على تاريخ التمييز العنصري في هذه البلاد.

يعود جزء من السبب وراء ذلك إلى نجاح المحافظين في تأجيج سياسة الاستياء، مثلا: عبر المبالغة والتهويل في الآثار الضارة لسياسة تشجيع التمثيل العادل للأقليات على العمال البيض. لكن الحقيقة أن المسألة تتعلق بالمصلحة الذاتية. فمعظم الأمريكيين البيض يدركون أنهم لم يشاركوا في ممارسة التمييز العنصري بأنفسهم ولديهم الكثير من المشكلات الخاصة بهم التي تشغلهم وتقلقهم. ويعرفون أيضا أن البلاد، مع اقتراب الدين الوطني من تسعة تريليونات دولار، وبلوغ العجز السنوي في الميزانية 300 مليار دولار، لا تملك سوى عدد قليل من الموارد الثمينة لمساعدتهم على حل تلك المشكلات.

نتيجة لذلك كله، قد تولد الاقتراحات التي تقيد الأقليات فقط وتقسّم الأمريكيين إلى «نحن» و«هم» بضعة تنازلات قصيرة الأجل حين لا تكون التكاليف مرتفعة كثيرا

على البيض، لكنها لا تخدم كأساس لأنواع التحالفات السياسية المستدامة والعريضة المرتكز التي تحتاجها عملية تغيير أمريكا. من ناحية أخرى، يمكن للجاذبية الشمولية المحيطة بالإستراتيجيات التي تساعد الأمريكيين كافة (المدارس التي تعلم فعلا، والوظائف التي تقدم أجرا كافيا، والرعاية الصحية التي تشمل كل من يحتاجها، وحكومة تقيث المتضررين من الفيضان مثلا)، إلى جانب الإجراءات التي تضمن تطبيق قوانيننا بعدالة على الجميع، ومن ثم تعزيز وتدعم المثل الأمريكية (التطبيق الأفضل لقوانين الحقوق المدنية القائمة مثلا)، أن تخدم كركيزة مؤسسة لمثل هذه التحالفات - حتى وإن ساعدت هذه الإستراتيجيات الأقليات بشكل غير متناسب.

مثل هذا التحول في التشديد والتوكيد ليس أمرا سهلا: العادات القديمة عنيدة ومقاومة للتغيير، وثمة خوف دائم يصيب العديد من الأقليات من أن الأمريكيين البيض سوف يتخلون عن تعهداتهم فتضيع المكاسب التي تحققت بالنضال والكفاح، إذا لم يظل التمييز العنصري الذي مورس ماضيا وحاضرا في الواجهة وعلى قمة الأولويات. أتقهم هذه المخاوف - فلا يوجد ما يضمن تحرك التاريخ في خط مستقيم، وخلال الأوقات الاقتصادية الصعبة يمكن لضرورات المساواة العرقية أن تهمش وتوضع على الرف.

ومع ذلك، حين أنظر إلى ما وجب على الأجيال السابقة من الأقليات مغالبتها، أشعر بالتفاؤل بقدرة هذا الجيل التالي على استمرار الدخول في التيار الاقتصادي الغالب. فعلى مدى معظم تاريخنا الحديث، كان استغلال الفرص المتاحة أصعب على السود؛ والسماح للأمريكيين اللاتين بالعمل في أقسام المطافئ والشركات قد يكون كرها وعن غير رضى. لكن على الرغم من كل شيء، فإن التوليفة التي جمعت النمو الاقتصادي والاستثمار الحكومي في البرامج الشاملة لتشجيع الحراك الارتقائي، والالتزام المتواضع بتطبيق مبدأ مناهضة التمييز، كانت كافية لجر أغلبية السود واللاتين إلى التيار الاجتماعي الاقتصادي الغالب بخلال جيل واحد.

نحن بحاجة إلى تذكير أنفسنا بهذا. لكن اللافت ليس عدد الأقليات التي أخفقت في التسلق إلى الطبقة الوسطى، بل عدد التي نجحت على الرغم من جميع الصعاب

والعقبات؛ ولا مشاعر الغضب والمرارة التي نقلها الآباء الملونون إلى أبنائهم، بل درجة انحسار هذه المشاعر. هذه المعرفة تقدم لنا ركيذة نؤسس عليها. وتخبرنا أن بالإمكان تحقيق مزيد من التقدم.

إذا استطاعت الإستراتيجيات الشاملة الجامعة التي تستهدف التحديات التي يواجهها الأمريكيون كافة أن تمضي شوطا بعيدا نحو ردم الفجوة بين الأمريكيين السود واللاتين والبيض، فهناك جانبان للعلاقات العرقية في أمريكا يتطلبان انتباها خاصا - قضايا توجب لهيب الصراع العرقي وتضعف التقدم الذي تحقق. فيما يتعلق بالأمريكيين الأفارقة، تتمثل القضية في الظروف المتدهورة لفقراء أحياء المدن الداخلية. وفيما يتصل باللاتين، تتجسد المشكلة في العمال غير الرسميين والعاصفة النارية السياسية المحيطة بالهجرة.

من المطاعم المفضلة لدي في شيكاغو مطعم يدعى ماك ارثر. فهو يقع بعيدا عن المنطقة التجارية الرئيسة في المدينة على الطرف الغربي من ويست سايد في شارع ماديسون. المطعم بسيط ومضيء يتسع لقرابة مئة شخص. في أي يوم من أيام الأسبوع، يتناول العشاء فيه هذا العدد من الناس تقريبا - أسر ومراهقون وجماعات من النساء المحتشمات وشيوخ - ينتظرون دورهم، على نمط الكافيتريا، للحصول على أطباق ملاءى بالدجاج المقلي وسمك السللور والبازلاء والرز واللحم والملفوف واللحم بالعجين وخبز الذرة وغيرها من الأطباق التقليدية الشائعة بين السود في الجنوب. يستحق الأمر الانتظار في الطابور لأنك تتبادل الحديث مع الناس.

صاحب المطعم، ماك ألكسندر، رجل ضخم الجثة عريض الصدر في أوائل الستينيات من العمر، شاب شعره الخفيف، وتهدل شاربه، وبدا حول خفيف في عينيه خلف نظارته، وأعطته هذه الملامح مظهر البروفسور المتأمل. مارك من المحاربين القدماء، ولد في ليكسينغتون (في المسيسيبي)، وفقد رجله اليسرى في فيتنام؛ بعد أن شفي، انتقل هو وزوجته إلى شيكاغو، حيث حضر دورات تدريبية على ممارسة الأعمال التجارية في حين عمل في أحد المستودعات. في عام 1972، افتتح متجر «تسجيلات

ماك»، وساعد في تأسيس جمعية تحسين الأعمال التجارية في الويست سايد، وتعهد بإصلاح وترميم وتحسين ما يدعو «هذا الركن الصغير من العالم».

نجح ماك وفقا لجميع المقاييس. فقد نمت تجارته؛ وافتتح مطعما ووظف السكان المحليين للعمل فيه؛ وبدأ شراء وإعادة ترميم المباني المتداعية ثم تأجيرها. وبسبب الجهود التي بذلها رجال ونساء مثل ماك لم يعد شارع ماديسون يبدو كئيبي كما اشتهرت شوارع الويست سايد. هنالك متاجر لبيع الملابس وصيدليات وكنايس. وستجد على جانبي الطريق السريع البيوت المكونة من طبقة واحدة - المحاطة بالمروج الخضراء المشذبة ومساكن الورد المصممة بعناية - التي تكون العديد من الأحياء السكنية في شيكاغو.

ولكن حين تقطع مسافة قصيرة في أي اتجاه ستجد جانبا مختلفا من عالم ماك: حشود من الشبان على ناصية الشارع يلقون نظرات ماكرة ومختلطة؛ أصوات صفارات الإنذار تمتزج مع دوي الموسيقى القادمة من السيارات؛ المباني المظلمة التي تطلخت جدرانها بأسماء العصابات؛ أكوام القمامة المنتشرة في كل مكان تذرؤها الرياح. إدارة الشرطة في شيكاغو ثبتت منذ مدة قريبة كاميرات دائمة وأضواء ساطعة على أعمدة النور في ماديسون، ففرق كل مبنى بوهج أزرق دائم. الناس الذين يقيمون في ماديسون لم يشكوا أو يتذمروا؛ فالأضواء الزرقاء الساطعة غدت منظرا مألوفا. بل تذكرة أخرى بما يعرفه الكل - نظام المناعة في المجتمع المحلي انهار كليا تقريبا، نتيجة المخدرات وإطلاق الرصاص واليأس؛ الفيروس انتشرت عدواه، على الرغم من جهود أمثال ماك، والناس في حالة متفاقمة من الضعف والانحلال.

قال لي ماك في أوائل أحد الأيام ونحن نسير لمشاهدة أحد مبانئه: «الجريمة ليست أمرا جديدا على حي ويست سايد. ففي السبعينيات، لم تأخذ الشرطة على محمل الجد فكرة الاهتمام والاعتناء بأحياء السود. وطالما لا تمتد الاضطرابات والمشكلات إلى أحياء البيض، فهي لا تبالي. أول متجر افتتحته تعرض لثمان أو تسع عمليات اقتحام وسرقة متلاحقة».

أضاف قائلاً: «الشرطة أكثر استجابة الآن. وقائدها، وهو أخ عزيز، يبذل قصارى جهده. لكن ما بيده حيلة مثله مثل الجميع. أتري هؤلاء الصبية هناك، إنهم لا يابھون لشيء. الشرطة لا تخيفهم، والسجن لا يرهبهم - نصفهم على الأقل من أصحاب السوابق. فإذا اعتقلت الشرطة عشرة منهم، سيأخذ عشرة آخرون مكانهم بخلال ساعة».

«هذا هو الأمر الذي تغير.. موقف هؤلاء الصبية. لا يمكنك لومهم، لأن معظمهم لا يملك شيئاً في المنزل. أمهاتهم لا تفيدهم بشيء - فالعديد منهم مازلن مراهقات. الآباء في السجن. لا يوجد حولهم من يرشدهم، ويرسلهم إلى المدارس، ويعلمهم احترام الآخرين. لذلك فهم يتربون في الشوارع. هذا كل ما يعرفونه. العصابات هي عائلاتهم. لا يجدون عملاً سوى تجارة المخدرات. أرجو ألا تسيء فهمي، ما زال لدينا العديد من العائلات الصالحة والكريمة هنا.. صحيح أنها لا تملك مالا وفيراً، لكنها تبذل قصارى جهدها لتربية أبنائها وابعادهم عن المشكلات. لكن العائلات الأخرى تفوقها عدداً بكثير. وكلما طالت مدة إقامتها تعاضم الخطر الذي يهدد أبنائها. لذلك، في اللحظة التي تتاح لها الفرصة تغادر المنطقة. وهذا يجعل الوضع أسوأ حالاً».

هز ماك رأسه وأردف: «لا أعرف. أفكر دوماً بأن في مقدورنا تغيير الحال. لكنني سأكون صادقاً معك: من الصعب ألا تشعر أحياناً وكأن الحالة يائسة. إنه أمر صعب، ويزداد صعوبة».

أسمع الكثير من مثل هذه المشاعر في مجتمعات الأمريكيين الأفارقة هذه الأيام، اعتراف صريح بأن الأوضاع في قلب الأحياء الداخلية تخرج عن زمام السيطرة. في بعض الأحيان، سوف يتركز الحديث على الإحصائيات - معدل وفيات الأطفال (يساوي معدله في ماليزيا بين الأمريكيين السود الفقراء)، أو البطالة بين الذكور السود (تتجاوز نسبتها الثلث في بعض أحياء شيكاغو)، أو عدد السود الذين يتوقع أن يواجهوا النظام القضائي الجنائي في مرحلة ما من حياتهم (واحد من ثلاثة على المستوى الوطني).

لكن كثيرا ما تركز الحديث على القصص الشخصية، التي تروى كدليل يثبت الانهيار الأساس لجزء من مجتمعا وتعبّر عن مزيج من الحزن وعدم التصديق. سوف تتكلم مدرسة عما يعنيه أن يشتمها صبي في الثامنة بألفاظ نابية أو يهددها بالأذى الجسدي. وسيصف المحامي العام صفحة السوابق المرعبة لمجرمين في الخامسة عشرة من العمر أو اللامبالاة التي يتوقع بها عملاؤه أنهم لن يعيشوا إلى سن الثلاثين. وسوف يصف طبيب أطفال أمهات مراهمات يحسبن أن من الطبيعي إطعام أطفالهن الرضع قطع البطاطا المقلية على الإفطار، أو اللاتي يعترفن بأنهن تركن أطفالا لا تتجاوز أعمارهم خمس أو ست سنوات وحدهم في المنزل.

هذه هي قصص أولئك الذين لم يخرجوا من سجن التاريخ، عن أحياء في مجتمع السود المحلي يسكنها أفقر الفقراء، وتتحول إلى «مستودعات» تخزن جميع ندوب الرق وعنف التمييز العنصري، والغضب والجهل بالإكراه، وعار الرجال الذين لم يتمكنوا من حماية نساءهم أو إعالة أسرهم، والأطفال الذين قيل لهم إنهم لن يصلحوا لشيء ولم يكن لديهم معين لإزالة الضرر والأذى عنهم.

مر زمن بالطبع كان فيه هذا الفقر المدقع الذي يعاني منه الجميع من كل الأعمار يشكل صدمة للأمة - حين استطاع نشر كتاب مايكل هارينغتون «أمريكا الأخرى» أو زيارات بوبي كينيدي إلى دلتا المسيسيبي، إثارة الغضب والدعوة إلى العمل. ولت هذه الأيام. فصور ما يسمى اليوم بالطبقة المحرومة موجودة في كل مكان، وأصبحت ثابتا دائما في الثقافة الشعبية الأمريكية - في السينما والتلفزيون، حيث تتأى عنها قوى القانون والنظام؛ في موسيقى الراب وأفلام الفيديو، حيث تمجد حياة العصابات ويقلد المراهقون البيض والسود على حد سواء (مع أن المراهقين البيض، على الأقل، يدركون أن صورتهم مجرد تظاهر وتكلف)؛ في نشرات الأخبار المسائية، حيث أعمال التخريب والنهب في الأحياء الداخلية تشكل مادة دسمة. وبدلا من استحضار تعاطفنا، ولدت الألفة مع حياة الفقراء السود تشنجات من الخوف السافر والازدراء الصريح. لكنها على الأغلب لم تولد سوى اللامبالاة. الرجال السود يملؤون سجوننا، والأطفال السود غير قادرين على القراءة أو محاصرون وسط معارك الشوارع التي

تخوضها العصابات، والمتشردون السود ينامون قرب مداخن الأنفاق طلبا للدفع أو في حدائق عاصمة الأمة - نحن نأخذ ذلك كله كقضية مسلم بها، كجزء من النظام الطبيعي للأشياء، وربما هي حالة مأساوية، لكن لسنا مسؤولين عنها، وبالتأكيد لا يمكن تغييرها.

فكرة الطبقة الدنيا المحرومة من السود - المنفصلة والمنعزلة والغريبة في سلوكها وقيمها - لعبت أيضا دورا مركزيا في السياسة الأمريكية الحديثة. فباسم إصلاح حال غيتو السود شنت «حرب جونسون» على الفقر، وعلى أساس إخفاقات تلك الحرب، الحقيقية والمتخيلة، دفع المحافظون معظم الأمريكيين إلى معارضة مفهوم دولة الرعاية الاجتماعية ذاته. ثمّة فكرة أخرى نمت داخل المؤسسات الاستشارية المحافظة، تؤكد أن الأمراض الثقافية - لا التمييز العنصري أو الظلم البيوي المدمج في اقتصادنا - مسؤولة لا عن فقر السود فقط، بل إن البرامج الحكومية مثل الرعاية الاجتماعية، بالاقتران مع القضاة الليبراليين الذين «يدلون» المجرمين، فاقمت هذه الأمراض والآفات. شاشات التلفزيون استبدلت بصور الأطفال الأبرياء الذين انتفخت بطونهم بسبب المجاعة وسوء التغذية، صور الأطفال السود الذين يمارسون النهب والسلب والعنف؛ التقارير كانت أقل تركيزا على الخادمة السوداء التي تكافح لكسب لقمة العيش لأسرتها، مقارنة بتركيزها على «ملكة الرعاية الاجتماعية» التي تجب الأطفال لقبض أموال المعونة. ما كنا بحاجة إليه، وفقا لحجة المحافظين، هو جرعة إضافية من الانضباط الصارم - مزيد من رجال الشرطة، والسجون، والمسؤولية الشخصية، ونهاية للرعاية الاجتماعية. فإذا لم تغير مثل هذه الإستراتيجيات الوضع في غيتو السود، فيمكنها على الأقل احتواؤه والمحافظة على أموال دافعي الضرائب المجدين والمجتهدين ووقف تبديدها وهدرها.

يجب ألا نفاجئ بكسب المحافظين للرأي العام وجمهور البيض إلى جانبيهم. فقد استغلت حججهم تمييزا متجذرا ومتنوعا في التاريخ الأمريكي يفرق بين الفقراء الذين يستحقون العون والذين لا يستحقونه. وهي حجة كثيرا ما تأثرت بتلون عنصرى أو اثني واكتسبت شيوعا أكبر خلال الأوقات الاقتصادية الصعبة، مثل

السبعينيات والثمانينيات. ولم تقدم استجابة صناع السياسة الليبرالية وزعماء الحقوق المدنية أي مساعدة تذكر؛ ففي إلحاحهم على تجنب توجيه اللوم لضحايا العنصرية التاريخية، نزعوا إلى التقليل من شأن/ أو تجاهل الأدلة على أن تجذر أنماط السلوك بين الفقراء السود ساهم فعلا في انتشار الفقر (أشهر الأمثلة اتهام دانييل باتريك مونييهان بالعنصرية في أوائل الستينيات حين حذر من مغبة زيادة الولادات بين الفقراء السود دون زواج). هذه الرغبة في إنكار الدور الذي تؤديه القيم في تشكيل النجاح الاقتصادي لأي مجتمع صعب تصديقها واستمدت الطبقة العاملة (البيضاء) - خصوصا لأن بعضا من أكثر صناع السياسة ليبرالية عاشوا حياتهم بعيدا عن الاضطراب والفوضى في المدن.

الحقيقة أن هذا الإحباط المتنامي نتيجة الظروف في الأحياء الداخلية لا يقتصر على البيض. ففي معظم أحياء السود، ظل السكان الملتزمون بالقانون والمجدون في العمل يطالبون بمزيد من حماية الشرطة منذ سنين، لأن من المرجح أن يسقطوا ضحايا للجرائم. في السر - في مطابخ البيوت، وصالونات الحلاقة، وبعد الصلاة في الكنيسة - كثيرا ما يرثي السود تأكل وتراجع أخلاقيات العمل، والتربية الناقصة، وانحطاط الآداب والقيم الجنسية، بحماسة تفخر بها مؤسسة التراث.

بهذا المعنى، تعد مواقف السود فيما يتعلق بمصادر الفقر المزمن أكثر محافظة مما ترغب سياسة السود في الاعتراف به. لكن ما لا تسمعه تماهير (مثل «نهاب أو مفترس») يستخدمها السود لوصف شاب ينتمي إلى إحدى العصابات، أو «الطبقة الدنيا» في وصف الأمهات اللاتي يعتمدن على الرعاية الاجتماعية - اللغة التي تقسم العالم بين أولئك الذين يستحقون اهتمامنا والذين لا يستحقونه. برأي الأمريكيين السود، لا يعد هذا الانفصال عن الفقراء خيارا أبدا، ولا يعود السبب فقط إلى أن لون جلدنا - والنتائج التي يستخلصها المجتمع الأوسع من لونا - يجعلنا جميعا دون استثناء نتمتع بالقدر ذاته من الحرية والاحترام.

بل يعود السبب أيضا إلى أن السود يعرفون القصة الخفية لاختلال وظيفة الأحياء الداخلية. فمعظم الذين نشؤوا في شيكاغو يتذكرون القصة الجمعية للهجرة الكبرى

من الجنوب، وكيف أجبروا بعد وصولهم على العيش في الفيتوات بسبب التوجه العنصري والالتزامات التقييدية وجمعوا في مشروعات الإسكان الشعبية، حيث المدارس دون المستوى المطلوب، والحدائق تعاني من نقص التمويل، وحماية الشرطة لا وجود لها، وتجارة المخدرات منتشرة وتتساهل معها السلطات. يتذكرون كيف كانت الوظائف المرموقة تحجز للجماعات المهاجرة الأخرى، وكيف تبخرت الأعمال التي يعتمد عليها الشغيلة السود، بحيث بدأت الأسر تنهار وتتداعى تحت الضغط وينزلق أطفالها عبر شقوق الانهيار والتصدع، إلى أن وصلت الأمور إلى الحضيض وأصبح ما كان استثناء محزنا قاعدة سائدة إلى حد ما. يعرفون ما الذي يدفع ذاك الرجل إلى الإدمان على الكحول لأنه قريبهم وهذا الشاب العنيف إلى الجريمة، لأنهم يتذكرونه حين كان صبيا، مليئا بالحيوية وقادرا على الحب.

بكلمات أخرى، يفهم الأمريكيون الأفارقة أن الثقافة عامل مهم، لكنها تشكلت نتيجة الظروف. نعلم أن الكثيرين في أحيائنا الداخلية محاصرون بسلوكيات تدمر الذات لكنها ليست أصيلة أو فطرية. وبسبب ذلك العلم، يبقى مجتمع السود على قناعة بإمكانية تغيير ظروف أولئك المحاصرين في أحياء المدن الداخلية إذا امتلكت أمريكا الإرادة للقيام بذلك، وسوف تتغير المواقف الفردية لدى الفقراء بالطريقة ذاتها، ويمكن رفع الأذى والضرر تدريجيا، إن لم يكن من أجل هذا الجيل، فليكن على الأقل في سبيل الجيل التالي.

تساعدنا هذه الحكمة على تجاوز تخوم المشاجرات والنزاعات الأيديولوجية، وتخدم كركيزة مؤسسة لجهد متجدد للتصدي لمشكلات الفقر في أحياء المدن الداخلية. يمكننا البدء بالاعتراف ربما بأن أفضل خطوة يمكن اتخاذها في سبيل تخفيف حدة هذا الفقر هي تشجيع المراهقات على استكمال دراستهن الثانوية وتجنب الحمل خارج إطار الزواج. في هذا المسعى، يجب توسيع البرامج المجتمعية والمدرسية المرتكز التي ثبت نجاحها في تقليص حالات حمل المراهقات، لكن يجب أيضا على الآباء ورجال الدين وزعماء المجتمع المحلي التحدث جهرا عن هذه القضية بأسلوب أكثر اتساقا وتساققا والحاحا.

علينا الإقرار أيضا بأن المحافظين - وبيل كلينتون - محقون بشأن الرعاية الاجتماعية كما صممت سابقا: عبر فصل الدخل عن العمل، وعدم مطالبة متلقي معونات الرعاية الاجتماعية بشيء سوى تحمل البيروقراطية الافتتاحية، وضمان يؤكد عدم وجود معيل في الأسرة، فإن برنامج المعونة للأسر التي تعيل الأطفال يضعف في الناس روح المبادرة واحترام الذات. يجب أن تتركز أي إستراتيجية لتقليص الفقر لدى المواطنين من مختلف الشرائح العمرية على العمل، لا على الرعاية الاجتماعية - لأن العمل يوفر الاستقلالية والدخل فقط، بل لأنه يوفر النظام والتنظيم والكرامة وفرص النمو في حياة الناس.

لكننا نحتاج أيضا إلى الاعتراف بأن العمل وحده لا يضمن انتشار الناس من وهدة الفقر. ففي مختلف أرجاء أمريكا، استطاع إصلاح نظام الرعاية الاجتماعية تقليص عدد متلقي إعانة البطالة؛ لكنه ضخم صفوف العاملين الفقراء، حيث فقدت النساء الاستقرار في سوق العمل، وحوصرن في وظائف لا يكفي أجرها لسد الرمق، وأجبرن في كل يوم على البحث دون جدوى عن مركز مناسب لرعاية أطفالهن، ومسكن يقدرن على دفع أجرته، ورعاية صحية يسهل الحصول عليها، ليجدن أنفسهن عند نهاية كل شهر عاجزات عن توفير ما يكفي لشراء الطعام واللباس وسداد فاتورة الغاز.

يمكن لإستراتيجيات مثل توسيع برنامج ائتمان ضريبة الدخل المكتسب التي تقدم المساعدة لجميع العاملين في وظائف متدنية الأجر، أن تحدث فارقا هائلا في حياة أولئك النسوة وأطفالهن. لكن إذا كنا جادين في كسر حلقة الفقر الذي يعاني منه المواطنون من جميع الأعمار، فسوف يحتاج العديد من هؤلاء النسوة إلى بعض المساعدة الإضافية لدعم الأساسيات التي يأخذها من يقيم خارج الأحياء الداخلية قضية مسلما بها. فهن بحاجة إلى مزيد من رجال الشرطة ومزيد من الحراسة في أحيائهن، وتوفير نوع من الحماية الشخصية لهن ولأطفالهن. وهن بحاجة إلى مراكز صحية مجتمعية المرتكز تؤكد وتشدد على الوقاية - ومنها رعاية الصحة الإنجابية، والمشورة المتعلقة بالتغذية، وفي بعض الحالات معالجة الإدمان. بحاجة إلى تغيير جذري في المدارس التي يدرس فيها أطفالهن، وسهولة الحصول على خدمات رعاية الطفل (النهارية) تتيح لهن العمل في وظائف بدوام كامل أو متابعة تعليمهن.

وفي العديد من الحالات، هن بحاجة إلى تعلم كيف يصبحن أمهات فاعلات. ففي الوقت الذي يبلغ فيه العديد من أطفال الأحياء الداخلية سن الدراسة، يعانون التخلف — يعجزون عن تحديد الأرقام أو الألوان الأساسية، أو حروف الأبجدية، وتفاجئهم البيئة المنظمة التي لم يعتادوا عليها، وكثيراً ما يعانون المشكلات الصحية التي لم تشخص طبياً. وهم غير مستعدين الاستعداد الكافي لأن أمهاتهم لم يوفرن لهم الحب والحنان، بل لأنهن لا يعرفن كيف يوفرن ما يحتاجه أطفالهن. إن للبرامج الحكومية الجيدة التخطيط والتنظيم — تقديم المشورة والنصح قبل الولادة، إتاحة الرعاية الطبية للأطفال، برامج تثقيف وتعليم الآباء والأمهات، برامج تعليم الأبناء في مرحلة الطفولة المبكرة — قدرة مثبتة على المساعدة في ملء الفراغ.

أخيراً، نحن بحاجة إلى معالجة ترابط مشكلتي البطالة والجريمة في الأحياء الداخلية بحيث يستطيع المقيمون فيها البدء بتحمل مسؤولياتهم. الحكمة التقليدية تقول: إن معظم العاطلين عن العمل في الأحياء الداخلية يمكنهم العثور على وظائف إذا أرادوا العمل فعلاً؛ لكنهم يفضلون دوماً تجارة المخدرات بكل ما يصاحب أرباحها المحتملة من مخاطر، على الوظائف المتدنية الأجر التي لا يتاح سواها لهم بسبب افتقارهم إلى المهارات اللازمة. وفي الحقيقة، يؤكد الخبراء الاقتصاديون الذين درسوا القضية — والشباب الذين وضعت مصائرهم على المحك — أن تكاليف العيش ومنافعه في الشارع تختلف عن السائد في الأسطورة الشعبية: في قاع مراتب «المهنة» أو حتى منتصفها، تتعلق قضية تجارة المخدرات بالحد الأدنى من الأجور. فبالنسبة للعديد من رجال الأحياء الداخلية، لا يتمثل ما يمنعه من العمل في وظيفة مريحة في مجرد غياب الدافع المحفز لمفارقة حياة الشوارع، بل غياب الخبرة الوظيفية أو المهارات المطلوبة — ووصمة السوابق الإجرامية التي تتزايد وتتسع الآن.

سألوا ماك، الذي جعل تزويد الشباب في حيه بفرصة ثانية جزءاً من رسالته. 95% من عماله الذكور هم من أصحاب السوابق الإجرامية، منهم أفضل طهاته، الذي ظل يدخل ويخرج من السجن طوال السنوات العشرين الماضية بسبب ارتكابه جرائم تتعلق بالمخدرات واحداً بسبب قيامه بعملية سطو مسلح. يدفع ماك لمستخدميه في

البداية ثمانية دولارات في الساعة، ليرتفع الأجر إلى خمسة عشر. ولم يعان من نقص في المتقدمين. ماك هو أول من يعترف بأن بعضهم سببوا مشكلات حين بدؤوا العمل — إذ لم يتعودوا الدوام في الوقت المحدد. أو تلقى الأوامر من المشرف — وأن معدل تبديلهم مرتفع. لكن حين يرفض قبول الاعتذار من مستخدميه («أقول لهم لدي عمل تجاري أديره وإذا كانوا لا يريدون الوظيفة فإن غيرهم ينتظرها»)، يجد أنهم سرعان ما يتكيفون. ويمرور الوقت يعتادون إيقاع الحياة العادية والطبيعية: التزام المواعيد، العمل كجزء من فريق، تحمل عبء المسؤولية. ويبدوون الحديث عن تطوير تعليمهم، وربما يلتحقون بالكلية المتوسطة المحلية.

ويطمحون إلى هدف أفضل.

لو أن لدينا الآلاف من أمثال ماك، ولو تمكن السوق وحده من توفير فرص العمل التي يحتاجها جميع رجال الأحياء الداخلية لتحسن الوضع دون ريب. لكن معظم أرباب العمل ليسوا مستعدين لتحمل مخاطرة استخدام أصحاب السوابق، وكثيرا ما يمنع الراغبون في ذلك. في الينوي مثلا، يحظر على أصحاب السوابق العمل لا في المدارس ودور الرعاية والمستشفيات فقط — وهي قيود منطقية تعبر عن عدم رغبتنا في تعريض سلامة أطفالنا وآبائنا المسنين للخطر — بل يحظر العمل على بعضهم في مجال الحلاقة وتجميل الأظافر.

بمقدور الحكومة إطلاق عملية تغيير الظروف لهؤلاء الرجال عبر التعاون مع أرباب العمل والمقاولين في القطاع الخاص لتدريب وتوظيف أصحاب السوابق في مشروعات يمكن أن تتم فائدتها المجتمع برمته: عزل المنازل والمكاتب لجعلها أكثر توفيراً للطاقة مثلا، أو تمديد خطوط الحزمة العريضة الضرورية لنقل المجتمعات المحلية كلها إلى عصر الإنترنت. سوف تكلف مثل هذه البرامج مالا بالطبع — مع أن أي تقليص في الميول الإجرامية سيساعد في تمويل البرنامج ذاتيا، وذلك حين نأخذ بالاعتبار التكلفة السنوية لاعتقال السجين. لن يفضل جميع العاطلين المتشردين الوظائف المتدنية الأجر التي لا تحتاج إلى مهارات وخبرة على الحياة في الشوارع،

ولن يلقي أي برنامج لمساعدة أصحاب السوابق الحاجة إلى سجن المجرمين العنيدين الذين تجذرت في نفوسهم عادات العنف.

ومع ذلك، يمكننا الافتراض أن توفير العمل القانوني للشباب المتورطين الآن في تجارة المخدرات سوف يخفض معدلات الجريمة في العديد من المجتمعات المحلية؛ وأن النتيجة ستكون مزيداً من أرباب العمل الذين يفتتحون منشآتهم وشركاتهم ومتاجرهم في هذه الأحياء، وسيبدأ الاقتصاد المستدام ذاتياً بالتجذر؛ وستبدأ المعايير بالتغير بخلال مدة تتراوح بين عشر وخمس عشرة سنة، ويبدأ الشباب والشابات التفكير بمستقبل لهم، وترتفع معدلات الزواج، ويحظى الأطفال بعالم أكثر استقراراً يتزعمون في ظله.

ما الذي يفيدنا ذلك كله - انخفاض معدلات الجريمة في أمريكا، مزيد من الأطفال الذين يتلقون الرعاية، مدن تولد وتبعث من جديد، تراجع وانحسار الأحكام المسبقة المتحيزة، والخوف، والخلاف المستحکم الناجم عن فقر الأمريكيين السود. ألا تستحق هذه النتائج أن ننفق عليها ما أنفقناه في السنة الماضية على الحرب في العراق؟ أليست أكثر فائدة من المطالبة بإلغاء الضرائب على العقارات؟ يصعب حصر وتحديد منافع وفوائد مثل هذه التغييرات. لأنها بالضبط تنأى عن الحصر.

إذا كانت مشكلات الفقر في أحياء المدن الداخلية ناجمة عن فشلنا في مواجهة الماضي المأساوي، فإن تحديات الهجرة تشعل شرارة الخوف من مستقبل غامض يلفه عدم اليقين. ديمغرافية أمريكا تتغير بطريقة لا يمكن وقفها وبسرعة الضوء، ودعاوى ومطالب المهاجرين لا تناسب نموذج الأسود والأبيض القائم على التمييز والمعارضة والذنب والرد الغاضب والانتهاج المضاد. وفي الحقيقة، حتى القادمين الجدد من السود والبيض - من غانا وأوكرانيا والصومال ورومانيا - يصلون إلى هذه الشواطئ متحررين من عبء الديناميات العرقية والعنصرية لأي حقبة سالفة.

خلال الحملة الانتخابية، شاهدت على أرض الواقع وبطريقة مباشرة وجوه أمريكا الجديدة هذه - في الأسواق الهندية على طول جادة ديفون، في المسجد

الجديد الذي يشيد في الضواحي الجنوبية الغربية، في حفلات زواج الأرمن وحفلات رقص الفلبينيين، في اجتماعات مجلس قيادة الأمريكيين الكوريين، وفي جمعية المهندسين النيجيريين. في كل مكان زرته وجدت مهاجرين يستقرون في أي منازل أو وظائف يعثرون عليها، يفسلون الأطباق أو يقودون سيارات الأجرة أو يكسبون في مصابغ أقرابائهم، يدخرون المال ويؤسسون أعمالهم التجارية وبيعثون النشاط والحياة في الأحياء الميتة، إلى أن ينتقلوا إلى الضواحي ليربوا أطفالهم ويعلموهم التحدث بلهجة لا تختلف عن لغة أرض الآباء والأجداد فقط، بل تناقض شهادات ميلادهم في شيكاغو أيضاً. رأيت مراهقين يستمعون إلى موسيقى الراب ويتسوقون من مراكز التسوق ويخططون ليصبحوا في المستقبل أطباء ومحامين ومهندسين وحتى سياسيين.

قصة المهاجرين التقليدية هذه تحدث في شتى أنحاء البلاد، قصة الطموح والتكيف، والعمل الدؤوب والتعليم، والاندماج والحراك الارتقائي. لكن المهاجرين اليوم يعيشون هذه القصة وكأنها من قصص الخيال العلمي. وبوصفهم مستفيدين من أمة أكثر تسامحا وديوية من تلك التي واجهها المهاجرون قبل أجيال، أمة أصبحت تحترم أساطير مهاجريها، غدوا أكثر ثقة بمكانهم هنا وأشد تشبهاً بحقوقهم. وبصفتي عضواً في مجلس الشيوخ، ألقى دعوات لا حصر لها لإلقاء خطب أمام هؤلاء المواطنين الأمريكيين الجدد، حيث كثيراً ما تُستطلع آرائي فيما يتعلق بالسياسة الخارجية - ما موقفي من قبرص، مثلاً، أو مستقبل تايبوان؟ فلدتهم اهتماماتهم ومشاكلهم السياسية المحددة في المجالات التي تهيمن فيها جماعاتهم الاثنية - لربما يشككي الصيادلة الأمريكيون من ذوي الأصول الهندية من تعويض برنامج الرعاية الصحية، ويضغط الكوريون من أصحاب المنشآت التجارية الصغيرة من أجل إحداث تغييرات في النظام الضريبي.

لكن في أغلب الأحوال يريدون توكيدا على أنهم أمريكيون أيضاً. كلما ظهرت أمام جمهور من المهاجرين، أسمع بعض المعاتبات البريئة من جانب المساعدين العاملين معي بعد إلقاء الخطبة؛ فبرأيهم، تتبع ملاحظاتي تركيبة ثلاثية الأجزاء: «أنا

صديقكم»، و«[البلد المعني] كان مهذا للحضارة»، و«أنتم تجسدون الحلم الأمريكي» وهم على صواب، فرسالتني بسيطة. وكما أصبحت أعرف، كان مجرد حضوري أمام هؤلاء الأمريكيين الجدد يخدم ملاحظة أنهم قوم مهمون، ناخبون يتمتعون بأهمية حاسمة لنجاحي، ولهم حقوق المواطنة الكاملة ويستحقون الاحترام والتقدير.

وبالطبع، لا تتبع جميع الحوارات التي أجريها مع جاليات ومجتمعات المهاجرين المحلية هذا النمط السهل. ففي أعقاب الحادي عشر من سبتمبر، اتسمت لقاءاتي مع الأمريكيين العرب والباكستانيين، مثلا، بطبيعة ملحة وعاجلة، لأن قصص الاعتقالات واستجوابات مكتب التحقيقات الفيدرالية والنظرات العدائية من الجيران، زعزعت إحساسهم بالأمان والانتماء. فقد ذُكروا أن لتاريخ الهجرة إلى هذا البلد جانبا مظلما وحساسا ونقطة ضعف؛ وهم بحاجة إلى تطمينات محددة تؤكد لهم أن مواطنتهم تعني شيئا بالفعل، وأن أمريكا تعلمت العبر والدروس الصحيحة من احتجاج الأمريكيين من ذوي الأصول اليابانية خلال الحرب العالمية الثانية، وأنتي سأقف معهم إذا تحولت الرياح السياسية إلى وجهة غير مرغوبة.

لكن في لقاءاتي مع الأمريكيين اللاتين، في أحياء مثل بيلسن وليتل فيليج، وبلدات مثل سيسرو واورورا، أجبرت على التعبير عن معنى أمريكا، ومعنى المواطنة، وعن مشاعري المتناقضة أحيانا فيما يتعلق بجميع التغييرات التي تحدث.

وبالطبع، يعود وجود الأمريكيين اللاتين - من بورتوريكو، وكولومبيا، والسلفادور، وكوبا، والمكسيك غالبا - في الينوي إلى أجيال مضت، حين بدأ العمال الزراعيون يتجهون شمالا وينضمون إلى الجماعات الاثنية العاملة في المصانع المنتشرة في شتى أنحاء المنطقة. وعلى شاكلة المهاجرين الآخرين، اندمجوا في الثقافة، على الرغم من أن التحيز العرقي عرقل حراكهم الارتقائي، شأنهم في ذلك شأن الأمريكيين الأفارقة. ولربما لهذا السبب كثيرا ما رص زعماء السود واللاتين وقادة حركة الحقوق المدنية الصفوف دفاعا عن القضية المشتركة. في عام 1983، مثل دعم الأمريكيين اللاتين عاملا حاسما في انتخاب هارولد واشنطن، أول رئيس بلدية أسود لشيكاغو. كان هذا الدعم متبادلا، حيث ساعد واشنطن في انتخاب جيل من الأمريكيين اللاتين الشباب

والتقدميين إلى مجلس المدينة ومجلس شيوخ ولاية إلينوي. وفي الحقيقة، ظل أعضاء مجلس شيوخ الولاية من الأمريكيين اللاتين أعضاء رسميين في لجنة الأعضاء السود التشريعية في ولاية إلينوي، إلى أن سمح عددهم بإنشاء تنظيم خاص بهم.

على هذه الخلفية بالذات، تكونت الروابط التي عقدتها مع مجتمع الأمريكيين اللاتين بعد وقت قصير من وصولي إلى شيكاغو. ولأنني اشتغلت في مجال التنظيم الاجتماعي، كثيرا ما عملت مع زعماء الأمريكيين اللاتين على قضايا تؤثر في السكان السود والسمير، بدءا بالمدارس الفاشلة، مروراً بالتخلص من النفايات الضارة بطريقة غير مشروعة، وانتهاء بعدم تمنيع الأطفال (باللقاحات). تجاوز اهتمامي نطاق السياسة؛ فقد بدأت أغرم بالأحياء التي يقطنها المهاجرون من المكسيك وبورتوريكو في المدينة - أصوات موسيقى «السالسا» الراقصة ورائحة «المرنخ» التي تفوح من الشقق السكنية في لياالي الصيف الحارة، والجدية والوقار في قداس الكنائس حينما تحتشد بالبولونيين والطلليان والأيرلنديين، والأحاديث الحماسية والبهيجة حول مباريات كرة القدم في الحديقة، وروح الدعابة الباردة التي تميز بأعني الشطائر، والمعائز اللاتي يمسكن يدي ويضحكن على جهودي المضنية للتحدث بالإسبانية. أصبح لي أصدقاء دائمون وحلفاء مخلصون في هذه الأحياء؛ واعتقدت أن مصائر السود والسمير متشابكة دائما وأبدا، وتشكل حجر الزاوية لتحالف يمكن أن يساعد أمريكا على الوفاء بوعدھا المأمول.

لكن بحلول الوقت الذي عدت فيه من كلية الحقوق، بدأت التوترات بين السود واللاتين في شيكاغو بالظهور على السطح. فبين عامي 1990 - 2000، ارتفع عدد الناطقين بالإسبانية في المدينة بنسبة 38%، ومع هذا الارتفاع الكبير في عددهم لم يعد السكان اللاتين يرضون بدور الشريك الصغير في أي تحالف بين السود والسمير. وبعد وفاة هارولد واشنطن، ظهرت في المشهد مجموعة جديدة من المسؤولين اللاتين المنتخبين، ارتبطوا مع ريتشارد دالي وبقايا «الماكينة» السياسية القديمة في شيكاغو، رجال ونساء كانوا أقل اهتماما بالمبادئ السامية والتحالفات الملونة من ترجمة سلطتهم السياسية المتنامية إلى عقود ووظائف. ومع معاناة وضعف وتدهور الأعمال

والقطاعات التجارية للسود، ازدهرت الأعمال التجارية التي يملكها اللاتين، ساعدتها في ذلك، جزئياً، الروابط المالية مع البلدان الأصلية وقاعدة مستهلكين أسرتهم حواجز اللغة. وبدأ أن العمال القادمين من المكسيك وأمريكا الوسطى هيمنوا في كل مكان على الوظائف الدنيا المنخفضة الأجر التي كان يشغلها السود - ندل في المطاعم وعاملات تنظيف وخدم في الفنادق - وأغاروا على قطاع الإنشاءات الذي ظل منذ أمد طويل حكراً على العمال السود. بدأ السود يتذمرون ويشعرون بخطر التهديد؛ وتساءلوا هل هم على وشك أن يكتسحهم هؤلاء القادمون الجدد.

يجب ألا أبالغ في الانقسام الحاصل. فلأن المجتمعين كليهما يواجهان جملة من التحديات، من ارتفاع معدل التسرب من المدرسة الثانوية إلى الضمان الصحي غير الكافي، ما تزال تجمع السود واللاتين قضية مشتركة في السياسة. وعلى الرغم من الإحباط الذي يشعر به السود كلما مروا قرب موقع بناء في حيهم وشاهدوا العمال المكسيكيين وحدهم هناك، إلا أنني نادراً ما سمعتهم يلقون اللوم على العمال أنفسهم؛ بل يحتفظون بغضبهم عادة ليصبوا جامه على المقاولين الذين استأجروهم. وبعد الإلحاح، يعبر الكثير من السود عن إعجاب ممتزج بالحق تجاه المهاجرين اللاتين - ما يتمتعون به من أخلاقيات عمل قوية والتزام شديد بالأسرة، واستعدادهم للبدء من قعر السلم والاستفادة مما لديهم من إمكانيات متواضعة إلى أقصى حد.

ومع ذلك، لا سبيل إلى إنكار حقيقة أن العديد من السود يشعرون بالقلق ذاته الذي يسيطر على الكثير من البيض فيما يتعلق بموجة الهجرة غير الشرعية التي تتدفق من حدودنا الجنوبية - شعور بأن ما يحدث الآن يختلف اختلافاً جوهرياً عما حدث قبلاً. بعض هذه المخاوف لها ما يبررها. فعدد المهاجرين المضاف إلى القوة العاملة كل سنة بلغ حداً لم يشهده هذا البلد منذ قرن من الزمان. فإذا كان معظم هذا السيل العارم من العمال غير المهرة يقدم بعض الفوائد للاقتصاد ككل - خصوصاً الحفاظ على شباب قوتنا العاملة وحيويتها، خلافاً للقوة العاملة التي تشيخ في أوروبا واليابان - فهو يهدد أيضاً بمزيد من انخفاض أجر الشغيلة الأمريكيين (أصحاب الياقات الزرقاء) ويضيف أعباء جديدة على شبكة الأمان التي تحمل فوق طاقتها

أصلا. مخاوف الأمريكيين المولودين في أمريكا مألوفة إلى حد يثير القلق، وتردد أصداء رهاب الأجانب الذي وجه ذات مرة نحو الطليان والأيرلنديين والسلاف الذين وصلوا حديثا إلى الشواطئ - مخاوف من أن اللاتين مختلفون اختلافا أصيلا، في الثقافة والمزاج، بحيث يصعب دمجهم بصورة كاملة في أسلوب الحياة الأمريكية؛ مخاوف من أن يتمكن اللاتين، مع التغيرات الديمغرافية التي تحدث الآن، من نزع زمام السيطرة من أولئك الذين اعتادوا الإمساك بالسلطة السياسية.

لكن فيما يتعلق بمعظم الأمريكيين، تعد الهموم الناجمة عن الهجرة غير الشرعية أشد عمقا من المخاوف الناتجة عن انتقال عمليات الإنتاج الاقتصادي إلى الخارج وأكثر تعقيدا من مجرد العنصرية البسيطة. في الماضي، كانت الهجرة تحدث وفقا لشروط أمريكا؛ وأمكن لسجادة الاستقبال الحمراء أن تمد بطريقة انتقائية، على أساس مهارات المهاجر أو لونه أو حاجات الصناعة. ووجد العامل نفسه، بغض النظر هل قدم من الصين أم روسيا أم اليونان، غريبا في أرض غريبة، وقد انقطعت الجذور التي تربطه بالوطن، ليخضع غالبا لقيود قاسية، ويجبر على التكيف مع قواعد وأنظمة لم يضعها.

يبدو اليوم أن هذه الشروط لم تعد مطبقة. فالمهاجرون يدخلون البلاد نتيجة نفوذية الحدود لا بسبب سياسة حكومية منهجية؛ وحقيقة كون المكسيك مجاورة لنا، إضافة إلى الفقر المدقع الذي يعانيه العديد من سكانها، تشير بدلا لها إلى أن عبور الحدود لا يمكن حتى تقليصه، فضلا عن وقفه. ولا ريب في أن القنوات الفضائية وبطاقات الزيارة والتحويلات المصرفية السلكية، إضافة إلى حجم سوق اللاتين البازغ، تجعل جميعا من الأسهل على المهاجر اليوم الحفاظ على الروابط اللغوية والثقافية مع مسقط رأسه (تفاخر محطة يونيفيجن الناطقة باللغة الإسبانية بأعلى معدل للأخبار التي تبث في شيكاغو). ويعتقد الأمريكيون الذين ولدوا في أمريكا أن عليهم هم، لا المهاجرين، التكيف والتأقلم. وبهذه الطريقة، أصبح الجدل المتعلق بالهجرة يشير بدلالته لا إلى خسارة الوظائف بل السيادة، مثال آخر - كالحادي عشر من سبتمبر، وأنفلونزا الطيور، وفيروسات الكمبيوتر، والمصانع التي تنتقل إلى الصين - يثبت عدم قدرة أمريكا على التحكم بمصيرها.

في مثل هذه البيئة الملهبة المتفجرة - والخلاف الحاد بين طرفي الجدل - فكر الكونغرس بمشروع قانون شامل لإصلاح وضع الهجرة في ربيع عام 2006. ومع مئات الآلاف من المهاجرين المحتجين في الشوارع وجماعة عين أفرادها أنفسهم حراسا اندفعوا لحماية الحدود الجنوبية (تدعى ماينيوتمن)، كان الرهان السياسي مرتفعا بالنسبة للديمقراطيين والجمهوريين والرئيس.

وتحت قيادة تيد كنيدي وجون مكين، صاغ مجلس الشيوخ مشروع قانون معتدل مؤلف من ثلاثة مكونات رئيسية. طالب المشروع بتشديد إجراءات الرقابة والأمن، وجعل (عبر تعديل كتيبه مع تشوك غراسلي) من الأصعب على أرباب العمل توظيف العمال بطريقة غير شرعية. المشروع أقر أيضا بصعوبة ترحيل اثني عشر مليون مهاجر غير شرعي، ووضع بدلا من ذلك خطة طويلة الأجل (تمتد أحد عشر عاما) يمكن بموجبها للعديد منهم الحصول على الجنسية. أخيرا، تضمن المشروع برنامج العامل الضيف الذي يسمح لمئتي ألف عامل أجنبي بدخول البلاد للعمل بصورة مؤقتة.

حين نأخذ جميع العوامل بعين الاعتبار، أظن أن التشريع يستحق الدعم والتأييد. ومع ذلك، سبب لي بند العامل الضيف بعض القلق؛ فقد كان استرضاء للمصالح التجارية الكبرى، أداة تتوسل بها لاستخدام المهاجرين دون منحهم حقوق المواطنة - في الحقيقة، وسيلة تستخدمها للحصول على مكاسب نقل عمليات الإنتاج إلى خارج البلاد دون أن تضطر للقيام بذلك. للتصدي لهذه المشكلة، نجحت في إضافة شرط ينص على ضرورة عرض أي وظيفة على العمال الأمريكيين أولا، وألا يخفض أرباب العمل الأجور عبر دفع أجور للعمال الضيوف تقل عن تلك التي يدفعونها للعمال الأمريكيين. الفكرة هي ضمان ألا تتحول الأعمال التجارية إلى استخدام العمال الأجانب المؤقتين إلا في حالة وجود نقص في العمالة.

من الواضح أن التعديل كان مصمما لمساعدة العمال الأمريكيين، ولهذا السبب دعمته بحماس جميع النقابات. لكن ما إن أضيف الشرط إلى مشروع القانون حتى بدأ بعض المحافظين، داخل وخارج مجلس الشيوخ، مهاجمتي بذريعة «مطالبة القانون بحصول العمال الأجانب على أجور أعلى من العمال الأمريكيين»

في قاعة المجلس، التقيت بأحد الزملاء الجمهوريين الذين وجهوا التهمة إلي. شرحت له أن المشروع سيحمي العمال الأمريكيين فعلا، نظرا لانتقاع الدافع لدى أرباب العمل لاستخدام العمال الضيوف إذا كانوا سيحصلون على أجور تساوي أجور العمال الأمريكيين. الزميل الجمهوري، الذي كان صريحا وعالي النبرة في معارضته لمشروع أي قانون يضيفي الصفة الشرعية/ القانونية على المهاجرين غير الشرعيين، هز رأسه وقال:

«أصحاب المشروعات التجارية الصغيرة سوف يظلون يستخدمون المهاجرين، وتعديلك كله يجعلهم يدفعون لهم أكثر»

سألته: «لكن لم يستخدمون العمال المهاجرين إذا كانت أجورهم مساوية لأجور العمال الأمريكيين؟»

ابتسم ورد: «دعنا نواجه الحقيقة يا باراك. هؤلاء المكسيكيون على استعداد للعمل بجد ودأب أكثر من الأمريكيين»

إن قدرة معارضي مشروع قانون الهجرة على الإدلاء بمثل هذه الآراء في السر، بينما يتظاهرون في العلن بالوقوف إلى جانب العمال الأمريكيين، تشير في دلالتها إلى درجة التشكيك والنفاق التي تتخلل الجدل المتعلق بالهجرة. لكن مع الحالة المزاجية السيئة لعامة الأمريكيين، وقلقهم ومخاوفهم التي يغذيها لودوبس ومقدمو البرامج الإذاعية الحوارية في شتى أنحاء البلاد، لا أستطيع القول إنني فوجئت بعرقلة وتجميد مشروع القانون المعتدل في مجلس النواب بعد أن أجازته مجلس الشيوخ.

وإذا كنت صادقا مع نفسي، يجب علي الاعتراف أنني لا أتمتع بالمناعة الكاملة من هذه المشاعر المؤيدة لمصالح الأمريكيين المولودين في أمريكا. فعندما أرى الأعلام المكسيكية ترفرف في المظاهرات المؤيدة للمهاجرين، أحس أحيانا بفورة حماسية من الاستياء والوطنية. وحين أجب على استخدام مترجم للتواصل مع العامل الذي يصلح سيارتي، أشعر بنوع من الإحباط.

في إحدى المرات، مع بداية احتدام الجدل حول الهجرة في «الكابيتول»، زارت مكثبي جماعة من الناشطين، وطلبوا مني رعاية مشروع قانون خاص للإغاثة يضيف المشروعية القانونية على ثلاثين مواطنا مكسيكيا جرى ترحيلهم، وتركوا خلفهم زوجات أو أطفالا يملكون إقامة قانونية. التقى أحد مساعدي، داني سيلفيدا، وهو شاب متحدر من أصل تشيلي، بالجماعة وشرح لأفرادها أنني لا أشعر بالارتياح من حيث المبدأ لتولي تقديم تشريع ينتقي ثلاثين شخصا من بين ملايين يعانون أوضاعا مشابهة أو إعفاء استثنائي لقلّة من الناس، وذلك على الرغم من تعاطفي مع محتهم وكوني الراعي الرئيس لمشروع قانون الهجرة في مجلس الشيوخ. غضب بعض أفراد المجموعة وغلبهم الاهتمام؛ وأشاروا إلى أنني لا أبدي اهتماما بعائلات وأطفال المهاجرين، وأنتي أكثر اهتماما بحماية الحدود من توخي العدالة. أحد الناشطين اتهم داني بالتكر لأصله - وأنه ليس متحدرا من أصول لاتينية فعلا.

حين سمعت ما حدث، ملأني الغضب وغلبني الإحباط، في أن. أردت الاتصال بالمجموعة وشرح حقيقة أن المواطنة الأمريكية ميزة وليست حقا؛ وأنه لولا الحدود واحترام القانون، لضعفت وتآكلت حتما الأشياء ذاتها التي جلبتهم إلى أمريكا: الفرص المتاحة والحماية المتوفرة لمن يعيش في هذا البلد؛ وعلى أي حال، لا أتحمل من يسيؤون إلى كادر الموظفين العاملين معي، خصوصا ذلك الذي يدافع عن قضيتهم.

داني هو الذي أفتعني بعدم الاتصال بهم، مستشعرا أن ذلك قد يعطي نتائج عكسية. بعد عدة أسابيع، في صبيحة يوم سبت، حضرت ورشة عمل حول التجنيس في كنيسة سنت بيوس في مدينة بيلسن، برعاية السيناتور لويس غوتبيرز، والاتحاد الدولي لموظفي الخدمات، وعدد من الجماعات المدافعة عن حقوق المهاجرين كتلك التي زارت مكثبي. اصطف قرابة ألف شخص خارج الكنيسة، كان منهم أفراد عائلات من الشباب، وشيوخ وعجائز، وأمّهات مع أطفالهن؛ أما في الداخل، فقد جلس الحاضرون بصمت في صفوف المقاعد الخشبية، يحملون أعلاما أمريكية صغيرة وزعها عليهم المنظمون في انتظار أحد المتطوعين الذي سيساعدهم في البدء بإجراءات تمتد عاما كاملا للحصول على الجنسية.

حين سرت في المر بين صفوف المقاعد، ابتسم لي بعض الناس ولوحوا بأيديهم؛ في حين أوماً آخرون رؤوسهم بتردد حين مددت يدي مصافحاً وعرفتهم بنفسي. قابلت امرأة مكسيكية لا تتحدث الإنكليزية لكن أرسل ابنها إلى العراق؛ وعرفت رجلاً كولومبيا عمل خادماً في مطعم محلي وعلمت أنه يدرس المحاسبة في الكلية المتوسطة المحلية. ثم أتت إلي طفلة في السابعة أو الثامنة ومن خلفها أبواها، وطلبت توقيعي؛ قالت إنها تدرس في مدرسة حكومية وسوف تري التوقيع لزملائها وزميلاتها في الصف.

عرفت منها أن اسمها كريستينا وهي تلميذة في الصف الثالث. قلت لها إنها محل اعتزاز وفخر أبويها حتماً. وحين شاهدتها تترجم كلماتي لهما، تأكد لي أن على أمريكا ألا تخشى هؤلاء القادمين الجدد، فقد أتوا إلى هنا مدفوعين بالسبب ذاته الذي جعل العائلات تأتي إلى هنا قبل مئة وخمسين سنة - مثل أولئك الذين هربوا من المجاعات والحروب والتراتيبات المتصلبة والعنيدة في أوروبا، الذين لا يملكون الوثائق القانونية المطلوبة أو الصلات الضرورية أو المهارات الفريدة، لكنهم حملوا معهم الأمل بحياة أفضل.

لدينا الحق وعلينا واجب حماية حدودنا. يمكننا الإصرار أمام هؤلاء الموجودين هنا على أن المواطنة مترافقة بالواجبات - اللغة المشتركة، والولاءات المشتركة، والهدف المشترك، والمصير المشترك. لكن في نهاية المطاف، فإن الخطر المهدد لأسلوبنا في الحياة لا يتمثل في اكتساح أولئك الذين لا يشبهوننا أو لا يتكلمون لغتنا. الخطر الداهم سيأتي حين نفشل في الاعتراف بإنسانية كريستينا وأسرتها - إذا حرمانهم حقوقهم ومنعنا عنهم الفرص التي نعتبرها من الأمور المسلم بها، وتساهلنا مع نفاق طبقة موظفين تعيش بين ظهرانينا؛ أو على الأعم، إذا بقينا متفرجين لا نحرك ساكناً أمام استمرار حالة الظلم واللامساواة المتفاقمة في أمريكا. حالة تتحرك على خطوط العنصرية ومن ثم تغذي النزاع العنصري والعنصري، مع ازدياد عدد المواطنين السود والسمر، حالة لم يعد بمقدور ديمقراطيتنا ولا اقتصادنا احتمالها مدة أطول.

قلت لنفسي حين راقبت كريستينا وهي تودعني مع أسرتها: ليس هذا هو المستقبل الذي أريده لها. ليس هذا هو المستقبل الذي أريده لابنتي. أمريكا التي سيعيش فيها أطفالنا ستكون حاشدة في تنوعها وتعددية في ثقافتها. ابنتاي سوف تتعلمان الإسبانية وتتفوقان فيها. وكريستينا ستعرف عن روزا باركس وتفهم أن حياة الخياطة السوداء تعبر عن حياتها. القضايا التي يواجهها أطفالنا قد تفتقر إلى الوضوح الأخلاقي الصارخ الذي جسده الحافلة التي تفصل السود عن البيض، لكن بشكل أو بآخر سوف يمتحن جيلهم حتما - مثلما امتحنت السيدة باركس، وركاب الحرية، ومثلما اختبرنا جميعا - بواسطة تلك الأصوات التي تقسمنا وتفرق بيننا وتحرض بعضنا على بعض.

وحين يمتحن أفراد جيلهم بتلك الطريقة، أمل أن يقرؤوا تاريخ هذا البلد ويدركوا أنهم منحوا هبة ثمينة ونعمة مباركة.

أمريكا كبيرة بما يكفي لتستوعب أحلامهم كلها.



- 8 -

العالم فيما وراء حدودنا

إندونيسيا بلد مكون من جزر - أكثر من سبعة عشر ألف جزيرة، تنتشر على طول خط الاستواء بين المحيطين الهندي والهادي، وأستراليا وبحر الصين الجنوبي. معظم الإندونيسيين من أصول ملاوية ويعيشون على أكبر الجزر: جاوا وسومطرة وكاليمنتان وبالي. أما الجزر الواقعة في أقصى الشرق مثل امبون والجزء الإندونيسي من غينيا الجديدة، فيتحد سكانها، بدرجات متفاوتة، من أصول ميلانيزية. المناخ السائد في إندونيسيا مداري، وغاباتها المطرية كانت تحتشد ذات يوم بأنواع الجيوانية الفريدة والنادرة مثل هرود اورانغوتان ونمور سومطرة. أما اليوم فتتحسر هذه الغابات وتتقلص بسرعة نتيجة قطع الأخشاب والتنقيب عن المعادن وزراعة الرز والشاي والبن والنخيل (الذي ينتج الزيت). وبعد أن حرمت قرود اورانغوتان من موئلها الطبيعي أصبحت من الأنواع المهددة بالانقراض؛ في حين لم يتبق في الغابة سوى بضع مئات من نمور سومطرة.

تحتل إندونيسيا بعدد سكانها البالغ 240 مليون نسمة المرتبة الرابعة في العالم بعد الصين والهند والولايات المتحدة. هنالك أكثر من سبعمئة مجموعة اثنية تقيم ضمن حدودها، وأكثر من 742 لغة تستخدم فيها. تعتق نسبة 90% من الإندونيسيين الإسلام، وهذا يجعل إندونيسيا أكبر أمة إسلامية. وهي العضو الآسيوي الوحيد في منظمة أوبك، مع أنها تستورد الآن النفط الخام نتيجة البنية التحتية العتيقة والمخزون المستنزف والاستهلاك المحلي المرتفع. اللغة الرسمية هي البهاسا الإندونيسية، والعاصمة جاكارتا، والعملة الوطنية الروبية.

معظم الأمريكيين لا يستطيعون تحديد موقع إندونيسيا على الخريطة!

هذه الحقيقة تحير وتدهش الإندونيسيين، لأن مصير دولتهم خلال السنوات الستين الماضية ارتبط ارتباطا مباشرا بالسياسة الخارجية الأمريكية. تعاقب على

حكم إندونيسيا عدد من السلاطين وملوك الممالك المتشظية خلال معظم الحقب التاريخية، وأصبح الأرخبيل مستعمرة هولندية - جزر الهند الشرقية - في القرن السابع عشر، وبقيت على تلك الحال أكثر من ثلاثة قرون. لكن قبيل الحرب العالمية الثانية، غدت احتياطات النفط الوفيرة في جزر الهند الشرقية الهولندية هدفا رئيسا للتوسع الياباني؛ فبعد ربط مصير اليابان بقوى المحور ومواجهة خطر النفط الذي فرضته الولايات المتحدة، احتاجت إلى الوقود لتشغيل صناعتها العسكرية. وبعد الهجوم على بيرل هاربر، تحركت اليابان بسرعة للاستيلاء على المستعمرة الهولندية، وظلت تحتلها طيلة الحرب.

مع استسلام اليابان عام 1945، أعلنت الحركة الوطنية الإندونيسية التي تكونت حديثا استقلال البلاد. أما الهولنديون فكان لهم رأي آخر، وحاولوا استعادة السيطرة على مستعمرتهم السابقة. فاندلعت أربع حروب. في نهاية المطاف، أذعن الهولنديون للضغط الدولي المتعاظم (أقلق الولايات المتحدة انتشار الشيوعية تحت راية مناهضة الاستعمار، وهددت هولندا بقطع تمويلات خطة مارشال) واعترفوا بسيادة إندونيسيا واستقلالها. أما زعيم حركة الاستقلال، سوكارنو، الذي تمتع بشخصية كاريزمية وحماسية أسرة، فقد أصبح أول رئيس لإندونيسيا.

تبين أن سوكارنو يمثل إحباطا شديدا لواشنطن. فإلى جانب نهرو وجمال عبد الناصر، ساعد في تأسيس حركة عدم الانحياز، التي سعت عبرها الدول المتحررة حديثا من نير الحكم الاستعماري إلى اتخاذ سبيل مستقل عن الغرب والكتلة السوفيتية. تعاظم حجم ونفوذ الحزب الشيوعي الإندونيسي مع أنه لم يشارك في الحكم رسميا. سوكارنو نفسه رفع درجة العداء للغرب في خطابه، وأمم الصناعات الرئيسية، ورفض المعونات الأمريكية، ووثق الروابط مع الاتحاد السوفيتي والصين. مع محاصرة القوات الأمريكية في المستنقع الفيتنامي، ونظرية «الدومينو» التي ما زالت تمثل ركنا مركزيا في السياسة الخارجية الأمريكية، بدأت وكالة المخابرات المركزية تقدم الدعم السري لمختلف فصائل المتمردين داخل إندونيسيا، وأنشأت صلات وثيقة مع الضباط الإندونيسيين بعد أن تدرب العديد منهم في الولايات المتحدة. في عام

1965، تحرك الجيش بقيادة الجنرال سوهارتو ضد سوكارنو، وبدأ بعد إعلان حالة الطوارئ حملة تطهير واسعة ضد الشيوعيين والمتعاطفين معهم. ووفقا للتقديرات، قتل عدد يتراوح بين المليون ونصف المليون شخص خلال الحملة، وسجن أكثر من 750 ألفا آخرين أو أُجبروا على الرحيل إلى المنافي.

في عام 1967، بعد سنتين من بدء عملية التطهير (في السنة التي اعتلى فيها سوهارتو سدة الرئاسة) وصلت مع والدتي إلى جاكرتا، نتيجة زواجها (الثاني) من طالب إندونيسي التقى به في جامعة هاواي. كنت في السادسة آنذاك، وكانت أُمي في الرابعة والعشرين. في السنوات اللاحقة، كانت تصر على أنها لو عرفت مقدما بما سيحدث في الشهور التالية لما سافرنا إلى هناك. لكنها لم تعرف - فالقصة الكاملة للانقلاب العسكري وحملة التطهير لم تظهر بسرعة في الصحف الأمريكية. ولم يتحدث الإندونيسيون عنها أيضا. أما عمي (زوج أُمي)، الذي ألغيت تأشيرته إقامته وهو في هاواي وجند في الجيش الإندونيسي قبل بضعة شهور من وصولنا، فقد رفض الحديث عن السياسة مع أُمي، ونصحها بأن من الأفضل لبعض الأمور أن ننساها.

وفي الحقيقة فإن نسيان الماضي أمر سهل في إندونيسيا. كانت جاكرتا ما تزال مدينة راكدة ومنعزلة في تلك الأيام، حيث لا يوجد سوى قلة من الأبنية التي يزيد ارتفاعها عن أربعة أو خمسة طوابق، وعدد الدراجات ذات الثلاث عجلات يفوق عدد السيارات، ومركز المدينة والأحياء الراقية فيها - بأبنيتها البديعة التي تعود إلى الحقبة الاستعمارية ومروجها الخضراء المنسقة - سرعان ما أفسحت المجال لتجمعات من القرى الصغيرة بطرقها غير المعبدة ومجاريها المفتوحة وأسواقها المغبرة، وأحياء الفقر التي صنعت مساكنها من الطين والأجر وألواح الخشب والحديد المضلع، وامتدت بسرعة إلى ضفاف الأنهار العكرة المياه، حيث تغتسل العائلات وتغسل الثياب مثل الحجاج في نهر الغانج.

لم تكن عائلتنا ميسورة الحال في تلك الأيام؛ فالجيش الإندونيسي لا يدفع رواتب جيدة للضباط من رتبة ملازم. عشنا في منزل متواضع في ضواحي المدينة، دون جهاز تكييف، ولا ثلاجة، ولا مرحاض حديث. لم نكن نملك سيارة - كان عمي يركب دراجة

نارية، في حين تركب أُمي الحافلات العامة كل صباح للذهاب إلى السفارة الأمريكية، حيث عملت مدرسة للغة الإنكليزية. ودون مال كاف للانتساب إلى المدرسة الدولية التي تضم معظم الأطفال الأجانب، التحقت بمدارس إندونيسية محلية وسرت في الشوارع مع أطفال المزارعين والخدم والخياطين والموظفين.

لم أهتم بذلك كله، فقد كنت صبيا لم أتجاوز السابعة أو الثامنة. بل أتذكر تلك الأيام بوصفها سعيدة ومرحة ومفرحة، وملأى بالمغامرة والغموض - مطاردة الدجاج والهروب من جواميس الماء في النهار، والدمى وحكايات الأشباح في الليل، والبيعة المتجولون يحضرون حلوى لذيذة إلى بيتنا. بطريقة ما، شعرت بأن حالنا لا بأس بها مقارنة بجيراننا - فخلافا للكثيرين، لدينا دوما ما يكفي من طعام.

وأكثر من ذلك ربما، كما فهمت حتى في ذلك العمر المبكر، فإن مكانة أسرتي لا تحدها ثروتنا فقط بل صلاتنا بالغرب. كانت والدتي تفضب من مواقف الأمريكيين تجاه الإندونيسيين، وتعاليمهم عليهم، وعدم رغبتهم في تعلم أي شيء عن البلد الذي يستضيفهم - لكن بسبب معدلات الصرف، أسعدها أن تقبض راتبها بالدولار بدلا عن الروبية كما يفعل زملاؤها الإندونيسيون الموظفون في السفارة. كنا نعيش مثل الإندونيسيين - لكن كثيرا ما كانت أُمي تأخذني إلى النادي الأمريكي، حيث أفضز في المسبح وأشاهد أفلام الكرتون وأرشف الكوكاكولا، فأشعر بالرضى والسعادة. في بعض الأحيان، حين يزورني في البيت أصدقاء الإندونيسيون، كنت أعرض عليهم ألبومات الصور، لديزني لاند، ومبنى امبايرستيت، التي ترسلها إلي جدتي؛ وفي أحيان أخرى، نتصفح كتيب سيرز روبك ونعجب بالكوز التي يعرضها. عرفت أن ذلك كله جزء من ميراثي، ميراث يجعلني مختلفا، فأنا ووالدتي مواطنان أمريكيان، نستفيد من قوة الولايات المتحدة، ونشعر بالأمان والأمن تحت مظلة حمايتها.

يصعب تجاهل مدى وحجم تلك القوة. فالقوات الأمريكية كانت تجري مناورات مشتركة مع الجيش الإندونيسي وتدريب ضباطه. والرئيس سوهارتو لجأ إلى كادر من الخبراء الاقتصاديين الأمريكيين لتصميم ووضع خطة تنمية وتطوير إندونيسيا، اعتمادا على مبادئ السوق الحر والاستثمار الأجنبي. ومستشارو التنمية الأمريكيون

يقدمون خدماتهم للوزارات الحكومية، ويساعدون على إدارة المعونات الخارجية الهائلة التي تتدفق من وكالة التنمية الدولية الأمريكية والبنك الدولي. ومع أن الفساد منتشر ومستشر على كل مستوى من مستويات الحكومة - حتى أقل معاملة مع شرطي أو بيروقراطي تحتاج إلى رشوة، وكل سلعة أو منتج يدخل أو يخرج من البلاد، من النفط إلى القمح إلى السيارات، يمر عبر الشركات التي يهيمن عليها الرئيس أو أسرته أو أعضاء الطغمة الحاكمة - بقي ما يكفي من ثروة النفط والمساعدات الخارجية ليصرف على المدارس والطرق وغيرها من البنى التحتية، بحيث شهد سكان إندونيسيا مستويات معيشتهم ترتفع ارتفاعا دراميا؛ فبين عامي 1967 - 1997، ارتفع دخل الفرد من خمسين دولار إلى 4600 في السنة. وفيما يتعلق بالولايات المتحدة، أصبحت إندونيسيا نموذجا للاستقرار ومصدرا موثوقا للمواد الخام ومستوردا دائما للبضائع الغريبة، وحليفا مخلصا وحصنا منيعا ضد الشيوعية.

سأبقى في إندونيسيا مدة كافية لأشهد بعض هذا الازدهار الجديد على أرض الواقع. فبعد أن ترك عمي الجيش بدأ العمل في شركة نفط أمريكية. انتقلنا إلى منزل أكبر وحصلنا على سيارة مع سائق، وثلاجة، وجهاز تلفزيون. لكن بحلول عام 1971، أرسلتني أمي - بسبب قلقها على تعليمي، وربما توقعت تفاقم خلافها مع زوجها - لأعيش مع جدي وجدتي في هاواي. بعد سنة، انضمت هي وشقيقتي إلينا. لكن روابط والدتي مع إندونيسيا لم تضعف أبدا؛ فقد ظلت تسافر إلى هناك طوال السنوات العشرين التالية، حيث عملت مع وكالات دولية مدة ستة أو اثني عشر شهرا في كل مرة كمتخصصة في قضايا التنمية، وتصميم البرامج لمساعدة النساء القرويات على البدء بمشروعات تجارية خاصة بهن أو نقل منتجاتهن إلى السوق. لكن خلال سنوات المراهقة لم أزر إندونيسيا سوى ثلاث أو أربع مرات مدة قصيرة، وتحولت حياتي واهتمامي بالتدريج إلى وجهة أخرى.

إذن، ما أعرفه عن تاريخ إندونيسيا اللاحق، أتى غالبا من الكتب والصحف والقصص التي روتها والدتي. لقد ظل اقتصاد إندونيسيا طوال خمسة وعشرين عاما ينمو وإن بشكل غير منتظم. وأصبحت جاكرتا حاضرة تضم تسعة ملايين

نسمة، وتحتشد فيها ناطحات السحاب وأكواخ الفقر، ويملؤها الضباب والدخان وتماني زحمة سير كابوسية. غادر الرجال والنساء قراهم في الأرياف لينضموا إلى صفوف العمال المأجورين في منشآت التصنيع التي بناها الاستثمار الأجنبي. حيث تنتج الأحذية الرياضية لشركة «نايكي» والقمصان لشركة «غاب» وغدت بالي منتجعا راقيا لممارسي رياضة ركوب الأمواج ونجوم الموسيقى والفناء، وانتشرت فنادق الخمس نجوم، ومطاعم كنتاكي، والاتصالات بالإنترنت في كل مكان. وبحلول أوائل التسعينيات، أصبحت إندونيسيا «نمرا آسيا»، وذاعت قصة نجاحها في العصر المعولم.

حتى أسوأ جوانب الحياة الإندونيسية - سياستها وسجلها في مجال حقوق الإنسان - شهدت علامات التحسن. وفيما يتعلق بالوحشية والقمع، لم يصل نظام سوهارتو في حقبة ما بعد عام 1967 إلى تلك المستويات التي شهدها العراق تحت حكم صدام حسين؛ وبسبب أسلوب الرئيس الإندونيسي الخفيف الوطأة والهادئ النبرة، لم يجلب الانتباه كما فعل الحكام الديكتاتوريون الأقوياء من أمثال بينوشيه وشاه إيران. لكن وفقا لجميع المقاييس، كان نظام سوهارتو قمعيا وقاسيا. فقد شاعت عمليات اعتقال وتعذيب المعارضين والمنشقين، ولم يكن للصحافة الحرة وجود، والانتخابات التي أجريت افتقدت النزاهة وكانت شكلية. وحين ظهرت الحركات الانفصالية الاثنية المرتكز، في مناطق مثل آتشيه، لم يكتف الجيش باستهداف رجال حرب العصابات فقط بل سارع إلى إنزال العقاب الجماعي بالمدينين أيضا - من قتل واغتصاب وإحراق قرى. حدث ذلك كله طوال السبعينيات والثمانينيات بمعرفة، إن لم نقل بالموافقة السافرة للإدارات الأمريكية.

لكن بحلول نهاية الحرب الباردة، أخذت مواقف واشنطن تتغير. وبدأت وزارة الخارجية بممارسة الضغط على إندونيسيا لكبح جماح انتهاكاتها لحقوق الإنسان. وفي عام 1992، بعد أن ارتكبت الوحدات العسكرية الإندونيسية مذابح وحشية بحق المتظاهرين العزل في ديلي (في تيمور الشرقية)، أوقف الكونغرس المساعدات العسكرية للحكومة الإندونيسية. وبحلول عام 1996، بدأ الإصلاحيون بالخروج إلى

الشوارع، والتحدث علنا عن الفساد المستشري في المناصب العليا، والتجاوزات التي يرتكبها العسكر، والحاجة إلى انتخابات حرة ونزيهة.

وفي عام 1997، تفككت القاعدة وانهارت. حيث اجتاحت الاقتصاد الإندونيسي، الذي يعاني أصلا تآكلا وتراجعا نتيجة عقود من الفساد، موجة بيع العملات والسندات التي عمت مختلف أرجاء آسيا. انخفضت قيمة الروبية بنسبة 85% بخلال بضعة شهور. وشهدت الشركات الإندونيسية التي اقترضت بالدولار ميزانياتها العمومية تنهار. ولقاء معونة مالية إنقاذية بلغت 43 مليار دولار، أصر صندوق النقد الدولي (الذي تهيمن عليه الدول الغربية) على تطبيق سلسلة من الإجراءات التقشفية (تخفيض الدعم الحكومي، ورفع معدلات الفائدة) أدت إلى ارتفاع أسعار المواد الأساسية مثل الرز والكيروسين بمقدار الضعف تقريبًا. وبحلول الوقت الذي انتهت فيه الأزمة، تقلص حجم الاقتصاد الإندونيسي بنسبة 14%. واشتدت أعمال الشغب والمظاهرات إلى حد أجبر سوهارتو على الاستقالة. وفي عام 1998، جرت أول انتخابات حرة في البلاد، حيث تنافس زهاء ثمانية وأربعين حزبا على مقاعد البرلمان، وأدلى ثلاثة وتسعون مليون ناخب بأصواتهم.

على السطح، على الأقل، استطاعت إندونيسيا النجاة من صدمتين اثنتين: الانهيار المالي والدمقرطة. ارتفعت أسعار الأسهم، وجرت الانتخابات الوطنية الثانية دون حوادث تذكر، وهذا أدى إلى الانتقال السلمي للسلطة. فإذا بقي الفساد مستشريًا ومتوطنا، والعسكر قوة كامنة، فهناك عدد كبير من الصحف المستقلة والأحزاب السياسية لتوجيه مشاعر الاستياء والسخط.

من ناحية أخرى، لم تستطع الديمقراطية إعادة البلاد إلى حالة الازدهار. فقد ظل دخل الفرد أقل بنسبة 22% مقارنة بحاله عام 1997. وبدأ أن الفجوة الهائلة دوما بين الأغنياء والفقراء قد اتسعت. إحساس المواطنين الإندونيسيين العاديين بالحرمان تضخمه الإنترنت والقنوات الفضائية، التي تعرض صورا للثراء الخيالي في لندن ونيويورك وهونغ كونغ وباريس بتفاصيل دقيقة. انتشرت الآن المشاعر المناهضة لأمريكا، التي لم يكن لها وجود خلال سنوات حكم سوهارتو، وذلك بفضل اعتقاد

الإندونيسيين أن الأزمة المالية الآسيوية سببها عن سابق قصد وتصميم المضاربون في نيويورك وصندوق النقد الدولي. وفي استطلاع للرأي أجري عام 2003، تبين أن عدد الإندونيسيين المعجبين بين لادن يفوق عدد المؤيدين لجورج بوش.

يؤكد ذلك كله أعمق تغيير ربما حدث في إندونيسيا - تنامي الإسلام الأصولي الجهادي في البلاد. تقليدياً، اعتنق الإندونيسيون نسخة معتدلة ومتسامحة وربما توليفية جامعة من الإسلام، تأثرت بالتقاليد البوذية والهندوسية والأرواحية من العصور السابق. تحت العين الساهرة لحكومة سوهارتو التي جاهرت بعلمانيتها، كان شرب الخمر مسموحاً، ومارس غير المسلمين دياناتهم بكل حرية، وتمتعت النساء - اللاتي كن يرتدين الملابس الغربية أو السارونغ التقليدي في الحافلات أو الدراجات البخارية الخفيفة عند الذهاب إلى العمل - بجميع حقوق الرجال. أما اليوم، فتشكل الأحزاب الإسلامية أحد أكبر التكتلات السياسية، وينادي العديد منها بتطبيق الشريعة. وتنتشر المساجد والمدارس الدينية الآن في الأرياف اعتماداً على التمويلات القادمة من الشرق الأوسط. وتبنى العديد من النساء الإندونيسيات الذي الإسلامي السائد في البلدان الإسلامية في شمال أفريقيا والخليج العربي؛ في حين شن الإسلاميون الجهاديون، والذين يدعون أنفسهم «فرق محاربة الرذيلة» هجمات على الكنائس والنوادي الليلية والكاзиноهات والمواخير. في عام 2002، قتل تفجير حدث في ناد ليلي في بالي أكثر من مئتي شخص؛ وأعقبه عدد من العمليات الانتحارية في جاكرتا عام 2004 وبالي عام 2005. أدين أعضاء في الجماعة الإسلامية، وهي منظمة لها صلات بالقاعدة، بتهمة التخطيط والمساعدة على عمليات التفجير؛ وفي حين حكم على ثلاثة منهم بالإعدام، أطلق سراح الزعيم الروحي للجماعة، أبو بكر بشير، بعد احتجاز دام ستة وعشرين شهراً.

كنت جالساً على الشاطئ على بعد بضعة أميال من موقع هذه التفجيرات الذي أقيمت فيه خلال زيارتي الأخيرة إلى بالي. وحين فكرت بالجزيرة، وياندونيسيا كلها، لاحقتني الذكريات - تجوالي في حقول الأرز حافي القدمين؛ منظر غروب الشمس خلف القمم البركانية؛ صوت المؤذن يدعو لصلاة العشاء، رائحة دخان الحطب المحترق؛

المساومة مع باعة الفواكه المصطفين على طول الطريق؛ الأصوات المحمومة لموسيقى «غيملين» التقليدية، وجوه الموسيقيين الوامضة بلهب النار. كنت أحب أن أخذ ميشيل والبننتين لنتقاسم ذكريات ذلك الجزء من حياتي، ومشاهدة آثار المعبد الهندوسي في برامبانان المشيد منذ ألف عام، أو السباحة في النهر الذي يجري بين التلال المرتفعة في بالي.

لكن الخطط التي وضعتها لمثل هذه الرحلة كانت تتأخر دوماً في التنفيذ. فأنا مشغول بصورة مزمنة، والسفر مع الأطفال صعب دوماً. وربما يقلقني ما سأجده هناك - ألا تشابه أرض طفولتي ذكرياتي عنها. وعلى الرغم من تقلص حجم العالم، بالرحلات الجوية المباشرة والهواتف الخلوية و«سي ان ان» ومقاهي الإنترنت، لكن إندونيسيا تشعر أنها أنأى مسافة الآن مقارنة بحالها قبل ثلاثين سنة.

أخشى أنها أصبحت أرض الغرباء.

في ميدان الشؤون الدولية، من الخطورة بمكان الاستقراء من تجارب بلد واحد. فكل أمة فريدة متفردة بتاريخها وجغرافيتها وثقافتها وصراعاتها. مع ذلك، يمكن لإندونيسيا أن تجسد بطرق عديدة نموذجا رامزا للعالم القابع فيما وراء حدودنا - عالم تتصادم فيه باستمرار العولمة والطائفية، والفقر والوفرة، والحدثة والأصالة.

توفر إندونيسيا أيضا سجلا سهل التناول للسياسة الخارجية الأمريكية طوال السنوات الخمسين الماضية. فعلى وجه الإجمال على الأقل، تبرز هنا العوامل كلها: دورنا في تحرير المستعمرات السابقة وإنشاء المؤسسات الدولية للمساعدة على إدارة النظام العالمي الذي ظهر في أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ نزعتنا إلى رؤية الأمم والصراعات من منظور الحرب الباردة؛ تشجيعنا دون كلل وترويجنا دون ملل للطراز الأمريكي من الرأسمالية والشركات متعددة الجنسيات؛ التساهل مع/ وأحيانا تشجيع الطفيلان والفساد وتدمير البيئة حين يخدم ذلك كله مصالحنا؛ تفاؤلنا حالما انتهت الحرب الباردة بأن مطاعم «بيغ ماك» العالمية والإنترنت سوف تؤدي إلى نهاية الصراعات التاريخية؛ نمو القوة الاقتصادية لآسيا وتعاظم الاستياء من الولايات المتحدة بوصفها القوة العظمى

الوحيدة؛ إدراك أن الديمقراطية، على المدى القصير على الأقل، سوف تفاقم بدلاً من أن تهدئ حدة الكراهية الاثنية والانقسامات الدينية - وأن أعاجيب العولة سوف تسهل أيضاً تقلب وتذبذب الوضع الاقتصادي، وانتشار الأوبئة، والإرهاب.

بكلمات أخرى، سجلنا مختلط - لا في إندونيسيا فقط بل في شتى أنحاء العالم أيضاً. في بعض الأحيان، تمتعت السياسة الخارجية الأمريكية ببعده النظر، حيث خدمت في الوقت ذاته مصالحنا القومية ومثلنا العليا ومصالح الأمم الأخرى. في أحيان أخرى، كانت السياسات الأمريكية مضللة ومخطئة، ارتكزت على افتراضات تتجاهل التطلعات والطموحات المشروعة للشعوب الأخرى، وأضعفت مصداقيتنا، وجعلت العالم أكثر خطراً.

يجب ألا يكون هذا التضارب المبهم مفاجئاً، لأن السياسة الخارجية الأمريكية ظلت على الدوام خلطة مشوشة من الدوافع المتعارضة. في الأيام المبكرة من الجمهورية، سادت غالباً سياسة الانعزال - نتيجة الحذر من المكائد والمؤامرات الأجنبية، حذر يناسب أمة خرجت لتوها من حرب الاستقلال. سأل جورج واشنطن في خطبته الوداعية الشهيرة: «لماذا نربط مصيرنا مع أي جزء من أوروبا، ونشابك أمننا وسلمنا وازدهارنا مع المطامح أو العداوات أو المصالح أو المزاجية أو النزوات الأوروبية؟» تعززت آراء واشنطن بما دعاه «حالة انفصال وابتعاد» أمريكا، انفصال جغرافي يتيح للأمة الجديدة «تحدي الأذى المادي من المضايقة الخارجية».

فضلاً عن ذلك، في حين تجعل الأصول الثورية ونظام الحكم الجمهوري أمريكا أمة متعاطفة مع أولئك المكافحين في سبيل الحرية في كل مكان، إلا أن زعماءها الأوائل حذروا من مغبة المحاولات المثالية لتصدير أسلوبنا في الحياة؛ ووفقاً لجون كوينسي أدامز، يجب على أمريكا ألا تذهب «إلى الخارج بحثاً عن الوحوش لقتلها» ولا تصبح «طاغية العالم» لقد حملت العناية الإلهية أمريكا مهمة صنع عالم جديد، وليس إصلاح العالم القديم؛ ونظراً للحماية التي يوفرها المحيط، ووفرة موارد القارة واتساعها، يمكن لأمريكا أن تخدم قضية الحرية بأفضل طريقة عبر التركيز على التنمية والتطوير فيها، لتغدو منارة للأمل تتطلع إليها أمم وشعوب العالم.

لكن إذا كانت مشاعر الريبة من التورط الخارجي متأصلة في مورثاتنا، فكذلك حال الدافع إلى التوسع - جغرافيا وتجاريا وأيديولوجيا. توماس جيفرسون عبر في وقت مبكر عن حتمية التوسع خارج حدود الولايات الثلاث عشرة الأصلية، وكان جدولته الزمني لمثل هذا التوسع قد تسارع كثيرا مع شراء لويزيانا وحملة لويس وكلارك. جون كوينسي أدامز نفسه الذي حذر من مغبة المغامرات الأمريكية غدا مدافعا لا يكل عن التوسع القاري وكان المهندس الرئيس لمبدأ مونرو - الذي حذر القوى الأوروبية من مغبة الاقتراب من نصف العالم الغربي. ومع تحرك الجنود والمستوطنين الأمريكيين نحو الغرب والجنوب الغربي، وصفت الإدارات المتعاقبة الاستيلاء على الأراضي والمناطق بتعبير «القدر المحتوم» - الاعتقاد أن هذا التوسع مقدر مقدما، وجزء من خطة إلهية لتوسيع ما دعاه اندرو جاكسون «منطقة الحرية» عبر القارة.

القدر المحتوم كان يعني أيضا بالطبع حروبا دموية وفتوحات عنيفة - حيث أجبرت القبائل الهندية من سكان البلاد الأصليين على النزوح من أراضيها، واضطر الجيش المكسيكي للدفاع عن حدود بلاده. فتوحات ناقضت، مثل الرق، مبادئ الآباء المؤسسين وبُهرت بتعابير عنصرية سافرة، فتوحات وجدت الأسطورة الأمريكية على الدوام صعوبة في امتصاصها وهضمها، لكن البلدان الأخرى أدركتها كما هي في الحقيقة - ممارسة للقوة الفظة الفجة.

مع نهاية الحرب الأهلية وترسيخ ما أصبح يعرف الآن بالولايات المتحدة (القارية)، لم يعد بالإمكان إنكار تلك القوة. فتحول اهتمام الأمة إلى الخارج، بقصد توسيع الأسواق لبعضائها، وتأمين المواد الخام لصناعاتها، والحفاظ على الطرق مفتوحة لتجارها. وهكذا جرى ضم هاواي، مما منح أمريكا موطن قدم في المحيط الهادي. وأدت الحرب الأمريكية الإسبانية إلى السيطرة على بورتوريكو وغوام والفيليبين؛ وحين عارض بعض أعضاء مجلس الشيوخ الاحتلال العسكري لأرخبيل بيعد سبعة آلاف ميل - احتلال سوف يتطلب قيام آلاف الجنود الأمريكيين بسحق حركة استقلال الفيليبين - قدم أحد الأعضاء الحجة على أن الاستيلاء على الفيليبين سيسهل على أمريكا الوصول إلى سوق الصين وهذا يعني «تجارة واسعة وقدر هائل من الثروة

والقوة» صحيح أن أمريكا لن تتبع الأسلوب الاستعماري المنهجي الذي مارسه الدول الأوروبية، لكنها تخلت عن جميع الكوابح والضوابط فيما يتعلق بالتدخل في شؤون البلدان الأخرى التي تمتعت بأهمية إستراتيجية في نظرها. على سبيل المثال، أضاف تيودور روزفلت لازمة منطقية إلى مبدأ مونرو، حيث أعلن أن الولايات المتحدة سوف تتدخل في أي بلد في أمريكا اللاتينية أو منطقة الكاريبي لا تتال حكومته رضى أمريكا. وقال مؤكداً: «ليس أمام الولايات المتحدة خيار أن تلعب أو لا تلعب دوراً كبيراً ومؤثراً في العالم. بل يجب أن تلعب هذا الدور. الأمر كله يتعلق بما إذا كانت ستؤديه بشكل جيد أو سيئ».

بحلول بداية القرن العشرين، كان من الصعب على ما يبدو تمييز البواعث والدوافع للسياسة الخارجية الأمريكية عن تلك التي تحرك القوى العظمى الأخرى، مثل السياسة العملية والمصالح التجارية. مشاعر العزلة لدى السكان عموماً ظلت قوية، خصوصاً حين يتعلق الأمر بالصراعات في أوروبا، وحين لا تكون المصالح الأمريكية الحيوية على المحك كما يبدو. لكن حجم العالم كان يتقلص بفعل التقانة والتجارة؛ وغداً تمييز المصالح الحيوية من غير الحيوية أمراً صعباً باطراد. خلال الحرب العالمية الأولى، حاول ودرولسون تقادي توريط أمريكا في الحرب إلى أن جعلت عمليات الإغراق المتكررة للسفن الأمريكية بواسطة الغواصات الألمانية، والانهيار الوشيك للقارة الأوروبية من المتعذر البقاء على الحياد. وحين انتهت الحرب، برزت أمريكا كقوة عالمية مهيمنة - لكنها قوة فهم ولسون الآن أن ازدهارها مرتبط بالسلام والازدهار في الأراضي القصية والبلاد النائية.

في مسعى ولسون للتصدي لهذا الواقع الجديد عمل على إعادة تفسير فكرة «القدر المحتوم» على أمريكا. فوفقاً لحجته لا تشمل فكرة جعل «العالم مكاناً آمناً للديمقراطية» مجرد كسب حرب؛ بل إن من مصلحة أمريكا تشجيع حق تقرير المصير لجميع الشعوب وتزويد العالم بإطار قانوني يمكنه من تقادي الصراعات في المستقبل. وكجزء من معاهدة فرساي، التي فصلت شروط وبنود استسلام ألمانيا، اقترح ولسون إنشاء عصبة أمم للتوسط في حل النزاعات بين الدول، إلى جانب المحكمة الدولية

ومجموعة من القوانين الدولية التي لا تلزم الضعفاء فقط بل الأقوياء أيضا. قال ولسون: «هذا هو الوقت الذي يجب فيه على الديمقراطية أن تثبت نقاءها وقوتها الروحية وقدرتها على الانتصار. إن قدر الولايات المتحدة المحتوم يملئ عليها قيادة محاولة جعل هذه الروح تسود وتنتصر».

لقيت اقتراحات ولسون في البداية ترحيبا حماسيا داخل الولايات المتحدة وخارجها. لكن مجلس الشيوخ الأمريكي كان أقل تأثرا بها. فقد عد السيناتور الجمهوري هنري كابوت لودج عصابة الأمم - وكل مفهوم عن القانون الدولي - تعديا على السيادة الأمريكية، وقيدا أخرق لقدرة أمريكا على فرض إرادتها في العالم. وبمساعدة الانعزاليين التقليديين في الحزبين كليهما (العديد منهم عارضوا دخول أمريكا الحرب العالمية الأولى)، إضافة إلى عناد ولسون وعدم رغبته في التسوية، رفض مجلس الشيوخ تصديق عضوية الولايات المتحدة في عصابة الأمم.

طوال السنوات العشرين التالية، تحولت أمريكا بعزم وتصميم نحو الداخل - فقلصت حجم جيشها وبحريتها، ورفضت الانضمام إلى المحكمة الدولية، ولم تحرك ساكنا حين بنت إيطاليا واليابان وألمانيا النازية آلاتها العسكرية. وغدا مجلس الشيوخ موثلا وحصنا للانعزالية، فأصدر قانون الحياد الذي حظر على الولايات المتحدة تقديم معونات للبلدان التي تعرضت لغزو قوى المحور، وتجاهل مرارا وتكرارا مناقشات الرئيس حين اجتاحت جيوش هتلر أوروبا. ولم تدرك أمريكا خطأها الفادح إلا بعد الهجوم على بيرل هاربر. قال فرانكلين روزفلت في خطبته إلى الأمة بعد الهجوم: «لا يوجد شيء اسمه الأمن لأي أمة، أو أي فرد، في عالم تحكمه مبادئ العصابات. لا يمكننا أن نقيس أمتنا بالأميال على أي خريطة بعد اليوم».

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ساحت للولايات المتحدة فرصة الاستفادة من هذه العبر والدروس وتطبيقها على سياستها الخارجية. ومع الخراب الذي حل بأوروبا واليابان، واستنزاف الاتحاد السوفييتي نتيجة المعارك التي خاضها على الجبهة الشرقية، وإن أصبح يصدر إشارات تتم عن نواياه بنشر نسخته من الشيوعية التوتاليتارية بقدر ما يستطيع، واجهت أمريكا خيارا. فأصحاب التوجهات اليمينية

قدموا الحجة على أن الولايات المتحدة لا تستطيع صد التهديد الشيوعي البازغ إلا باتباع سياسة خارجية من طرف واحد، وغزو الاتحاد السوفييتي على الفور. ومع أن النزعة الانعزالية من النوع الذي ساد في الثلاثينيات فقدت مصداقيتها تماما الآن. إلا أن أصحاب التوجهات اليسارية الذين قللوا من خطر العدوانية السوفييتية، أكدوا ضرورة التعامل والتسوية مع ستالين نظرا للخسائر السوفييتية الفادحة ودور البلد الحاسم في النصر الذي حققه الحلفاء.

لكن أمريكا لم تتبع أيا من السيلين. بدلا من ذلك، ابتكرت إدارة حقبة ما بعد الحرب، بقيادة الرئيس ترومان ودين اتشسون وجورج مارشال وجورج كينان، بنية نظام جديد يقرن مثالية ولسون مع الواقعية المتشددة، وهذا يعني إذعان القوة الأمريكية وقبولها بعجز قدرة أمريكا على التحكم في أحداث العالم. وكما أكد هؤلاء، فإن العالم مكان محفوف بالخطر، والتهديد السوفييتي حقيقي؛ وأمريكا بحاجة إلى الحفاظ على هيمنتها العسكرية والاستعداد لاستخدام القوة للدفاع عن مصالحها في شتى أرجاء العالم. لكن حتى القوة الأمريكية محدودة. ولأن المعركة ضد الشيوعية معركة أفكار أيضا، واختبار للنظام الذي يحقق آمال وأحلام مليارات البشر في العالم على أفضل وجه، فإن القوة العسكرية وحدها لا يمكن أن تضمن ازدهار أو أمن أمريكا على المدى البعيد.

إذن، ما تحتاجه أمريكا هو حلفاء ثابتون مخلصون - حلفاء يقاسمونها مثل الحرية والديمقراطية وحكم القانون، ويرون مصلحتهم في النظام الاقتصادي المرتكز على السوق. مثل هذه التحالفات، العسكرية والاقتصادية، التي ينضم إليها الأعضاء بكامل حريتهم وإرادتهم، ويتم الحفاظ عليها بالموافقة المتبادلة، ستكون أكثر ديمومة - وتثير أقل قدر من الاعتراض والاستياء - مقارنة بأي مجموعة من الدول التابعة والخاضعة التي تستطيع الإمبريالية الأمريكية حشدها. على نحو مشابه، كان من مصلحة أمريكا العمل مع البلدان الأخرى على بناء مؤسسات دولية وتشجيع وترويج معايير دولية. لا بسبب الافتراض الساذج بأن القوانين والمعاهدات الدولية سوف تنهي وحدها الصراعات بين الأمم أو تلغي الحاجة إلى العمل العسكري الأمريكي، بل لأن

تعزيز المعايير الدولية يزيد الإشارات الدلالية التي تعطيها أمريكا وتبين استعدادها لإظهار التحفظ وضبط النفس في ممارسة قوتها، ويقلل عدد الصراعات التي تنشأ - ومن ثم تتعاضد شرعية أعمالنا أمام عيون العالم حين نضطر للتحرك عسكرياً.

وبخلال أقل من عقد من السنين، أصبحت البنية التحتية لنظام عالمي جديد جاهزة. كانت هناك سياسة الاحتواء التي اتبعتها الولايات المتحدة فيما يتعلق بالتوسع الشيوعي، مدعومة لا بالجنود الأمريكيين وحسب، بل بالاتفاقات الأمنية مع دول حلف شمال الأطلسي واليابان؛ وخطة مارشال لإعادة بناء الاقتصادات التي دمرتها الحرب؛ واتفاقية بريتون وودز لتوفير الاستقرار لأسواق العالم المالية، والاتفاقية العامة للتعرف والتجارة لتأسيس القواعد الناظمة للتجارة العالمية؛ ودعم الولايات المتحدة لاستقلال المستعمرات الأوروبية السابقة؛ وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للمساعدة على دمج هذه الأمم المستقلة حديثاً في الاقتصاد العالمي؛ والأمم المتحدة لتوفير منتدى للأمن الجماعي والتعاون الدولي.

بعد ستين سنة، يمكننا رؤية نتائج هذه الأعمال والإجراءات والخطوات الهائلة التي اتخذت في حقبة الحرب: خاتمة ناجحة للحرب الباردة، وتفاذي كارثة نووية، ونهاية فعلية للصراع بين القوى العسكرية الكبرى في العالم، وحقبة غير مسبوقة من النمو الاقتصادي داخل أمريكا وخارجها.

إنجاز مشهود دون شك، ولربما يكون أعظم هدية قدمها أعظم جيل لنا بعد الانتصار على الفاشية. لكن مثل أي نظام من صنع البشر، عانى هذا النظام نواقص وتناقضات؛ وربما سقطت ضحية لتشويهات السياسة وتحريفاتها، وخطايا الاستكبار والاستعلاء، والتأثيرات الفاسدة والمفسدة للخوف. وبسبب ضخامة حجم التهديد السوفييتي، وصدمة استيلاء الشيوعيين على الحكم في الصين وكوريا الشمالية، بدأ صناع السياسة الأمريكية ينظرون إلى الحركات القومية، والصراعات الاثنية، والجهود الإصلاحية، والسياسات التي تميل إلى اليسار في توجيهها في أي مكان من العالم، عبر منظور الحرب الباردة - شعروا أنها تهديدات كامنة تفوق في الأهمية التزامنا المعلن بالحرية والديمقراطية. وبقينا طوال عقود من السنين نتساهل مع /

بل تساعد لصوصا مثل موبوتو، ومجرمين مثل نوريغا، طالما يقفون في وجه الشيوعية. من حين لآخر، كانت العمليات السرية الأمريكية تخطط وتنظم انقلابات لإزاحة الزعماء المنتخبين ديمقراطيا في بلدان مثل إيران - بكل ما أفرزته من ارتدادات زلزالية ما زالت تطاردنا حتى اليوم.

سياسة الاحتواء التي اتبعتها أمريكا شملت بناء قوة عسكرية هائلة، ضاهت ثم تفوقت على الترسنتين السوفييتية والصينية مجتمعيتين. وبمرور الزمن، استطاع «المثلث الحديدي» المكون من البنتاغون، ومقاولي الدفاع، وأعضاء الكونغرس الذين تحتشد في مناطقهم الانفاقات الدفاعية الكبيرة، جمع ومراكمة قدرة عظيمة على صياغة ورسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة. ومع أن تهديد الحرب النووية سوف يستبعد احتمال المواجهة العسكرية المباشرة مع القوى العظمى المنافسة، إلا أن صناع السياسة الأمريكية نظروا على نحو متزايد إلى المشكلات في العالم من منظور عسكري لا دبلوماسي.

والأهم أن نظام ما بعد الحرب أصبح بمرور الزمن يعاني تأثير السياسة المفرط وقلة التداول والتشاور وغياب الإجماع الداخلي. فمن مواطن القوة التي تمتعت بها أمريكا بعد الحرب مباشرة درجة من الإجماع الداخلي على السياسة الخارجية. لربما ظهرت اختلافات ضارية بين الجمهوريين والديمقراطيين، لكن السياسة لم تكن تتجاوز حدودها؛ وكان من المتوقع من الخبراء المحترفين، في البيت الأبيض أو البنتاغون أو وزارة الخارجية أو وكالة المخابرات المركزية، اتخاذ القرارات اعتمادا على الحقائق والحكم الحصيف السليم، لا على الأيديولوجيا أو لدوافع انتخابية. فضلا عن ذلك، امتد هذا الإجماع ليشمل عامة الأمريكيين؛ وما كان لبرامج مثل خطة مارشال، التي شملت استثمارا هائلا بالتمويلات الأمريكية، أن تسير قدما لولا ثقة الشعب الأمريكي الأساسية بحكومته، إضافة إلى الإيمان المقابل من جانب المسؤولين الحكوميين بأن الأمريكيين شعب أهل للثقة ويمكن اثتمانه على الحقائق المؤسسة للقرارات التي تتخذ وتؤدي إلى إنفاق ما يدفعه من ضرائب أو إرسال أبنائه إلى الحرب.

مع مرور سنوات الحرب الباردة، بدأت العناصر المفتاحية في هذا الإجماع بالتآكل. فقد اكتشف السياسيون أن بمقدورهم الحصول على الأصوات عبر التشدد والتعصب ضد الشيوعية والمزايدة على خصومهم في هذا المجال. إذ هوجم الديمقراطيون بسبب «خسارة الصين» ودمرت المكارثية حياة السياسيين المهنية وحطمت المنشقين. في حين كان كنيدي يلوم الجمهوريين على «فجوة الصواريخ» التي لم تكن موجودة في سبيل إلحاق الهزيمة بنيكسون، الذي اشتهر بإدانة خصومه بوصفهم شيوعيين. وسيجد الرؤساء ايزنهاور وكنيدي وجونسون أن أحكامهم يغلبها الخوف من اتهامهم بـ«اللين مع الشيوعية» وغدت أساليب الحرب الباردة، القائمة على السرية والتجسس والتلصص والمعلومات المضللة المستخدمة ضد الحكومات الأجنبية وشعوب العالم الأخرى، أدوات للسياسة الداخلية، أو وسائل لمضايقة المنتقدين، أو بناء الدعم والتأييد للسياسات المرعبة، أو تغطية الأخطاء الذرية. المفارقة أن المثل العليا ذاتها التي وعدنا بتصديرها إلى الخارج تعرضت للخيانة والغدر في الداخل.

وصلت هذه الاتجاهات والنزاعات جميعها إلى نقطة الذروة في فيتنام. العواقب الكارثية لذلك الصراع - فيما يتعلق بمصداقيتنا ومكانتنا في الخارج، وبقواتنا المسلحة (التي ستطلب جيلا لتعافي)، والأهم بالنسبة للذين قاتلوا - جرى توثيقها بوفرة. لكن ربما تكون أكبر ضحية لتلك الحرب رابطة الثقة بين الأمريكيين وحكومتهم - وبين الأمريكيين أنفسهم. ونتيجة للصحافة التي تميزت بجراة أكبر وصور الجنود القتلى التي بثت على شاشات التلفزيون، بدأ الأمريكيون يدركون أن أفضل وأمتع صناعات السياسة في واشنطن لا يعرفون دوما ماذا كانوا يفعلون - ولا يصدقون دائما. وعلى نحو متزايد، أعلن الكثير من أصحاب الميول اليسارية معارضتهم لالحرب في فيتنام فقط بل للأهداف العريضة للسياسة الخارجية الأمريكية. فبرأيهم، كان الرئيس جونسون، والجنرال ويستمورلند، ووكالة المخابرات المركزية، و«المجمع العسكري - الصناعي»، والمؤسسات الدولية مثل البنك الدولي، مجرد تمظهرات للغطرسة والشوفينية الاستعلائية والعنصرية والرأسمالية والإمبريالية الأمريكية. أما أصحاب الميول اليمينية فقد ردوا بالمثل، محملين مسؤولية خسارة فيتنام، وتراجع وانحطاط

موقف أمريكا في العالم على عاتق جمهور «وجه اللوم لأمريكا أولاً» - جمهور المحتجين، والهيبيين، وجين فوندا، ومفكري ومثقفي جامعات الساحل الشمالي الشرقي، ووسائل الإعلام الليبرالية التي استهزأت بالمشاعر الوطنية، واعتقدت نظرة نسبية للعالم، وأضعفت عزيمة أمريكا على مواجهة الشيوعية الملحدة.

لا بد من الاعتراف بأن هذه كلها مجرد صور كاريكاتورية مغالية روجها ناشطون ومستشارون سياسيون. فقد بقي العديد من الأمريكيين في مكان ما من الوسط، يدعمون جهود أمريكا لهزيمة الشيوعية، لكن يشككون بالسياسات الأمريكية التي قد تؤدي إلى سقوط عدد كبير من الضحايا الأمريكيين. وطوال السبعينيات والثمانينيات يمكن العثور على صقور من الديمقراطيين وحمام من الجمهوريين؛ في الكونغرس، هنالك أعضاء، مثل مارك هاتفيلد (أوريفون) وسام نان (جورجيا)، سعوا إلى تأييد تقليد السياسة المرتكزة على الحزبين كليهما. لكن الصور الكاريكاتيرية المبالغة هي التي صاغت انطباعات الرأي العام خلال مواسم الانتخابات، حيث صور الجمهوريون الديمقراطيين بوصفهم ضعفاء فيما يتعلق بالشؤون الدفاعية، في حين لجأ المتشككون بالعمليات العسكرية والسرية في الخارج إلى الحزب الديمقراطي على نحو متزايد باطراد باعتباره ملاذهم السياسي.

على هذه الخلفية - حقبة من الانقسام لا الإجماع - صاغ معظم الأمريكيين اليوم الآراء التي تبناها تجاه السياسة الخارجية. تلك كانت سنوات عهد نيكسون وكيسنجر، حيث تميزت سياستهما الخارجية بالبراعة والذكاء على الصعيد التكتيكي، لكن خيمت عليها ظلال السياسات الداخلية وحملة القصف الكمبودية التي افتقدت التوجيه الأخلاقي. وسنوات عهد جيمي كارتر، الديمقراطي الذي بدأ - بتشديده على حقوق الإنسان - مستعداً مرة أخرى لتدعيم ورفض الاهتمامات الأخلاقية بدفاعات قوية، إلى أن جعلته صدمات النفط، والإذلال الناجم عن أزمة الرهائن في إيران، والغزو السوفيتي لأفغانستان، يبدو ساذجاً وعديم الفاعلية.

التأثير المهم والمقلق الذي يصعب تجنبه مارسه رونالد ريفان، حيث لم يعادل وضوحه فيما يتعلق بالشيوعية سوى تجاهله لمصادر البؤس الأخرى في العالم. بلغت

شخصيا سن الرشد في عهد ولاية ريغان - كنت أدرس الشؤون الدولية في جامعة كولومبيا، ثم عملت في مجال التنظيم الاجتماعي في شيكاغو - وعلى شاكلة العديد من الديمقراطيين في تلك الأيام، أسفت لتأثير سياسات ريغان تجاه العالم الثالث: دعم إدارته للنظام العنصري في جنوب أفريقيا، وتشكيل فرق الموت في السلفادور، وغزو غرينادا الصغيرة المنكودة. وكلما تعمقت في دراسة سياسة الأسلحة النووية، زاد اقتناعي بسوء مبادرة حرب النجوم؛ أما الهوة الفاصلة بين خطاب ريغان البلاغي المنمق وصفقة إيران - كونترا الرخيصة فقد أصابني بصدمة مذهلة.

لكن في ذلك الوقت، كنت أجد نفسي، في المناقشات والمجادلات مع الأصدقاء من أصحاب الميول اليسارية، في موقف غريب يدافع عن بعض جوانب نظرة ريغان للعالم. لم أفهم السبب الذي يجعل التقدميين، مثلاً، أقل اهتماماً بالقمع خلف الستار الحديدي من الوحشية في تشيلي. لم أتمكن من الاقتناع بأن الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات والشروط الدولية للتجارة هي المسؤولة وحدها عن الفقر في العالم؛ لم يجبر أحد الزعماء الفاسدين في بلدان العالم الثالث على سرقة شعوبهم ونهبها. لربما اعترضت على حجم القوة العسكرية التي عمل ريغان على بنائها، لكن بعد الغزو السوفييتي لأفغانستان بدا التفوق على السوفييت عسكرياً أمراً منطقياً وواجباً ضرورياً. الاعتزاز والفخر ببلادنا، احترام قواتنا المسلحة، تقدير المخاطر والأخطار الكامنة وراء حدودنا بشكل سليم، الإصرار على عدم وجود تكافؤ سهل بين الشرق والغرب - ذلك كله لم أختلف مع ريغان حوله. وحين انهيار جدار برلين، كان علي أن أوفي الرجل العجوز حقه، حتى وإن لم أصوت لمصلحته أبداً.

صوت العديد من الناخبين - ومنهم كثير من الديمقراطيين - لمصلحة ريغان، وهذا ما جعل الجمهوريين يقدمون الحجة على أن رئاسته استعادت الإجماع على سياسة أمريكا الخارجية. وبالطبع، لم يختبر هذا الإجماع قط؛ وحروب ريغان على الشيوعية شنت غالباً بالوكالة، وأدت إلى عجز في الإنفاق، دون نشر الجنود الأمريكيين. وبذلك، جعلت نهاية الحرب الباردة صيغة ريغان تبدو غير مناسبة لعالم جديد. جورج بوش الأب عاد إلى اتباع سياسة خارجية أكثر تقليدية و«واقعية» سوف

تؤدي إلى إدارة متسقة لتفكيك الاتحاد السوفييتي وقدرة فاعلة على التعامل مع حرب الخليج الأولى. لكن مع تركيز انتباه الرأي العام الأمريكي على الوضع الاقتصادي الداخلي، لم تنفعه مهارته في بناء التحالفات الدولية أو إبراز القوة الأمريكية بطريقة حصيفة، ولم تفعل شيئاً لإنقاذ رئاسته.

بحلول الوقت الذي اعتلى فيه بيل كلينتون سدة الرئاسة، أشارت الحكمة التقليدية إلى ضرورة أن تكون السياسة الخارجية الأمريكية في حقبة ما بعد الحرب الباردة أكثر تركيزاً على التجارة من الدبابه، وعلى حماية حقوق الملكية الفكرية الأمريكية من حماية أرواح الأمريكيين. فهم كلينتون أن العولمة لا تشمل تحديات اقتصادية جديدة فقط، بل تحديات أمنية جديدة أيضاً. وإضافة إلى تشجيع وترويج التجارة الحرة وتعزيز النظام المالي العالمي، ستمثل إدارته على إنهاء الصراعات الدموية التي طالت مدتها في البلقان وإيرلندا الشمالية، ودعم الديمقراطية في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق. لكن في نظر عامة الأمريكيين، على الأقل، افتقدت السياسة الخارجية في التسعينيات أي موضوع شمولي أو ضروريات جوهرية ملحة. وبدأ العمل العسكري الأمريكي على وجه الخصوص مسألة خيار لا ضرورة - نتاج رغبتنا في تعنيف وتأييب الدول المارقة؛ أو عمل تفرضه الاعتبارات الإنسانية فيما يتعلق بالتزاماتنا الأخلاقية التي ندين بها للصوماليين والهايتيين والبوسنيين، أو غيرهم من النفوس المتكودة.

ثم أتى الحادي عشر من سبتمبر، وشعر الأمريكيون أن عالمهم انقلب رأساً على عقب.

في كانون الثاني/يناير 2006، ركبت طائرة شحن عسكرية (من طراز سي-130) في أول رحلة لي إلى العراق. اثنان من زملائي المسافرين - السيناتور إيفان بايه (إنديانا) والسيناتور هارولد فورد (تينيسي) - قاما بالرحلة من قبل، وحذراني قائلين إن الهبوط في بغداد قد لا يكون مريحاً: ففي سبيل تقادي النيران المعادية المحتملة، تقوم الطائرات العسكرية القادمة والمفادرة بسلسلة من المناورات التي تصيب بالغثيان. لكن كان من الصعب الشعور بالقلق حين شقت طائرتنا سماء

الصباح الضبابية. الأحزمة تشدنا إلى المقاعد، ومعظم زملائي الركاب غطوا في النوم، وتمايلت رؤوسهم واهتزت على خلفية الشبكة البرتقالية التي تعبر مركز جسم الطائرة. أحد أفراد الطاقم كان منشغلا بلعبة فيديو على ما يبدو؛ في حين كان آخر يعاين بهدوء خطة الرحلة.

مرت أربع سنوات ونصف السنة منذ أن سمعت أول مرة خبر صدم الطائرة مركز التجارة العالمية. كنت في شيكاغو آنذاك، تقلني السيارة لحضور جلسة اجتماع في مجلس شيوخ الولاية في مركز المدينة. التقارير التي بثها راديو السيارة كانت مشتتة ومشوشة، وافترضت أن ما حصل مجرد حادث، طائرة صغيرة خرجت ربما عن مسارها. وعندما وصلت إلى الاجتماع، كانت الطائرة الثانية قد صدمت البرجين، وأبلغنا بوجود إخلاء مبنى ولاية إلينوي. تجمع الناس في الشوارع، وحدثوا إلى السماء وإلى برج سيرز. وبعد ذلك، جلسنا في مكتبي دون حراك والصور الكابوسية تتكشف على شاشة التلفزيون - طائرة دكناء كالشبح، تختفي بعد اختراقها الزجاج والفلوذا؛ رجال ونساء يتشبثون بحواف النوافذ، ثم يسقطون من شاهق؛ صراخ وبكاء وحويل من الناس في الأسفل، وأخيرا سحب الغبار المندفعة تحجب قرص الشمس.

قضيت الأسابيع التالية مثل معظم الأمريكيين - أتصل بالأصدقاء في نيويورك وواشنطن، وأرسل التبرعات، وأصغي إلى خطبة الرئيس، وأندب القتلى. بالنسبة لي، كما لمعظمتنا، كان الشعور بتأثير الحادي عشر من سبتمبر شخصيا إلى حد بعيد. لم يكن حجم الدمار هو الذي أثر في نفسي تأثيرا بالغا، ولا ذكريات السنوات الخمس التي قضيتها في نيويورك - ذكريات الشوارع والمناظر والمشاهد التي تحولت الآن إلى ركام. بل أفنة تلك الأعمال والتصرفات العادية التي تخيلت أن الضحايا قاموا بها قبيل ساعات من مقتلهم، الأعمال الروتينية اليومية التي تكون الحياة في عالمنا الحديث - ركوب الطائرة، التدافع عند الخروج من القطار، شرب القهوة وقراءة صحيفة الصباح، تبادل المجاملات في المصعد. بالنسبة لمعظم الأمريكيين، مثلت هذه التصرفات الروتينية انتصار النظام على الفوضى، تعبيرات متعينة وملموسة عن إيماننا بأننا طالما نمارس التمارين الرياضية، ونضع أحزمة الأمان، ونعمل في وظيفة مفيدة، ونتجنب بعض الأحياء السكنية، فإن سلامتنا مضمونة وعائلاتنا مصنونة.

الآن، أتت الفوضى إلى عتبة دارنا. ونتيجة ذلك، يجب أن نتصرف بطريقة مختلفة، ونفهم العالم بأسلوب مختلف. علينا أن نلبي نداء الأمة. وخلال أسبوع من الهجمات، شهدت مجلس الشيوخ يوافق بالإجماع (98 - 0)، ومجلس النواب يوافق بأغلبية 420 - 1، على منح الرئيس سلطة «استخدام القوة الضرورية والمناسبة ضد تلك الدول أو المنظمات أو الأفراد» المتورطين في الهجمات. ارتفع مستوى الرغبة في الالتحاق بالقوات المسلحة وعدد طلبات الانضمام إلى وكالة المخابرات المركزية ارتفاعاً كبيراً، حيث عقد الشباب الأمريكيون العزم على خدمة وطنهم. ولم تكن وحدنا. في باريس، كتبت «لوموند» عنواناً عريضاً على صدر صفحتها الأولى: «كلنا أمريكيون» في القاهرة، صلى الناس في المساجد تعاطفاً مع الأمريكيين. ولأول مرة منذ إنشاء حلف الناتو عام 1949، استحضر المادة الخامسة من القانون التأسيسي، التي تؤكد أن الهجوم على أحد أعضائه «يعد هجوماً على جميع الأعضاء» مع العدالة التي تدعمنا والعالم إلى جانبنا، طردنا الطالبان من كابول بخلال شهر تقريبا؛ وفر ناشطو القاعدة أو اعتقلوا أو قتلوا.

كانت بداية جيدة للإدارة، كما حسبت - وطيدة، ومدروسة، والمهمة أنجزت بأقل الخسائر (لم نكتشف إلا لاحقاً درجة فشلنا في ممارسة ضغط عسكري كاف على مقاتلي القاعدة في تورا بورا وتأثير ذلك في نجاة بن لادن). وهكذا، انتظرت صابراً، مع بقية العالم، ما افترضت أنها الخطوة التالية: إعلان صياغة سياسة خارجية أمريكية للقرن الحادي والعشرين، سياسة لا تكتفي بالتكيف مع التخطيط العسكري والعمليات الاستخباراتية، والدفاعات الوطنية أمام تهديد شبكات الإرهابيين فقط، بل تبني إجماعاً دولياً جديداً حول التهديدات العابرة لحدود الدول.

لم يرسم هذا المخطط التفصيلي قط. واتبعنا بدلاً منه خلطة مرقعة من السياسات القديمة التي تجاوزها الزمن، جرى نقض الفبار عنها، ثم جمعت معا، واستبدلت اللصاقة الموضوعية عليها. فأصبحت عبارة «إمبراطورية الشر» الآن «محمور الشر» أما نسخة تيودور روزفلت من مبدأ مونرو - فكرة أن بمقدورنا استباق إزاحة الحكومات التي لا تعجبنا - فقد تحولت الآن إلى ما يعرف بـ «مبدأ بوش»، لكن مع توسيعها إلى

ما وراء الجزء الغربي من العالم لتشمل الكرة الأرضية برمتها. «القدر المحتوم» عاد إلى الواجهة؛ فكل ما نحتاج إليه، وفقاً لبوش، هو القوة النارية الأمريكية، والعزيمة الأمريكية، و«تحالف الراغبين».

والأسوأ ربما أن إدارة بوش أحييت نمطا من السياسة لم يتبع منذ نهاية الحرب الباردة. فحين أصبحت إطاحة صدام حسين اختيارا لمبدأ بوش القائم على الحرب الوقائية، اتهم الذين وضعوا الأسس المنطقي لفرز العراق موضع المساءلة بـ«اللين تجاه الإرهاب» أو «التخلي عن المبادئ الأمريكية» وبدلاً من إجراء جرد حساب نزيه لمزايا ومساوئ هذه الحملة العسكرية، شنت الإدارة هجوم علاقات عامة: عتمت على التقارير الاستخباراتية لدعم قضيتها، وقللت إلى حد معيب من متطلبات النفقات والقوة البشرية اللازمة للعمل العسكري، ورفعت شبخ سحابة الفطر (الناجمة عن الأسلحة النووية).

نجحت إستراتيجية العلاقات العامة؛ فبحلول خريف عام 2002، اقتنع غالبية الأمريكيين بامتلاك صدام حسين أسلحة دمار شامل، واعتقد 66% منهم على الأقل (خطأ) أن الرئيس العراقي متورط شخصياً بهجمات الحادي عشر من سبتمبر. أما نسبة التأييد لفرز العراق، والتأييد لبوش، فقد بلغت 60%. سرّع الجمهوريون، وعيونهم على الانتخابات النصفية، وتيرة الهجمات، ومارسوا الضغط من أجل الحصول على تقويض باستخدام القوة ضد صدام حسين. وفي الحادي عشر من تشرين الأول/أكتوبر 2002، انضم ثمانية وعشرون عضواً من أعضاء الكونغرس الديمقراطيون الخمسين إلى الأعضاء الجمهوريين كلهم (باستثناء واحد) في تسليم الرئيس السلطة التي أرادها.

أصبحت بخيبة أمل في ذلك التصويت، مع أنني أدركت الضغوط التي تعرض لها الديمقراطيون. كنت قد شعرت ببعضها أيضاً. فبحلول خريف عام 2002، قررت الترشح لعضوية مجلس الشيوخ الأمريكي، وعرفت أن احتمال الحرب على العراق سيحوم على الأفق في حملتي. وحين طلبت مني جماعة من الناشطين في شيكاغو أن أخطب أمام تجمع كبير مناهض للحرب خططت لإقامته في تشرين الأول/أكتوبر،

حذرني بعض الأصدقاء من مغبة اتخاذ موقف علني إلى هذا الحد من هذه القضية الملتهبة. لأن فكرة الفوز تحظى بشعبية متزايدة فقط، بل لأنني لم أعد قضية مناهضة الحرب جاهزة بعد. فعلى شاكلة معظم المحللين، افترضت أن صدام حسين يمتلك أسلحة كيميائية وجرثومية ويرغب في امتلاك أسلحة نووية. اعتقدت أنه كرر عصيان قرارات الأمم المتحدة ورفض استقبال المفتشين عن الأسلحة، وأن مثل هذا السلوك يجب أن يجر عليه عواقب وتبعات. لا مجال للشك في أن صدام حسين قد ذبح شعبه؛ ولم يكن لدي شك بأن العالم، والشعب العراقي، سيكونان أفضل حالاً دونه.

لكن ما شعرت به هو أن تهديد صدام حسين ليس وشيكا ولا داهما، والركائز المنطقية التي اعتمدت عليها الإدارة لشن الحرب كانت واهية وغير مقنعة ومدفوعة ببواعث أيديولوجية، وأن الحرب في أفغانستان لم تنته بعد. وتأكد لي أن أمريكا، باختيار العمل العسكري المتهور والأحادي الجانب ورفض الاستفادة من الضغط الشديد والمؤثر للدبلوماسية، وعمليات التفتيش الإجبارية، والعقوبات الذكية، تفوت فرصة بناء قاعدة عريضة من التأييد والدعم لسياستها.

ولذلك أقيت الخطبة. وقلت أمام ألفي شخص تجمعوا في فيدرال بلازا في شيكاغو، إنني خلافا لبعض المحتشدين، لا أعارض جميع الحروب - فجدي تطوع في الجيش في اليوم التالي لقصف بيرل هاربر وحارب في قوات الجنرال باتون. قلت أيضا إنني بعد أن «شهدت المجزرة والدمار، والفبار والدموع، أيدت ودعمت تعهد هذه الإدارة باقتلاع جذور أولئك الذين يذبحون الأبرياء بسبب التعصب» و«أنا على استعداد لحمل السلاح لمنع حدوث مثل هذه المأساة مرة أخرى»

أما الحرب التي لا أستطيع تأييدها فهي «الحرب الخرقاء، الحرب المتهورة، الحرب التي تشن اعتمادا على الهوى لا على العقل، على السياسة لا على المبدأ» ثم أضفت:

أعرف أنه حتى الحرب الناجحة على العراق سوف تتطلب احتلالا أمريكيا غير محدد المدة، وغير محدد الكلفة، وغير محدد العواقب. أعرف أن غزو العراق دون أساس منطقي واضح ودعم دولي كاسح سوف يسرع لهيب الحرائق

في الشرق الأوسط، ويشجع أسوأ، لا أفضل، الدوافع في العالم العربي، ويقوي الذراع التجنيدية للقاعدة.

لقيت الخطبة استقبالا حسنا؛ وبدأ الناشطون ينشرون النص على الإنترنت، واشتهرت بقدرتي على الإفصاح عما في ذهني عن القضايا الصعبة - وهي سمعة جعلتني أنجح في الانتخابات الديمقراطية التمهيدية التي شهدت منافسة شديدة. لكن لم تكن لدي طريقة آنذاك لتيقن صوابية تقديري للوضع في العراق. وحين غزت القوات الأمريكية البلد أخيرا، وزحفت دون مقاومة إلى بغداد، وشاهدت تمثال صدام حسين يسقط والرئيس يقف على حاملة الطائرات «ابراهيم لينكولن» وخلفه لافتة تقول إن «المهمة أنجزت»، بدأت أظن أنني ربما كنت مخطئا - وشعرت بالارتياح لقلّة الخسائر الأمريكية في الأرواح.

والآن، بعد مرور ثلاث سنوات - وارتفاع أعداد الأمريكيين القتلى التي تجاوزت الألفين والجرحى التي تجاوزت ستة عشر ألفا؛ وبعد إنفاق 250 مليار دولار إضافة إلى مئات المليارات التي يجب دفعها في المستقبل لسداد الديون المترتبة على الحرب ورعاية المحاربين القدماء العاجزين؛ وبعد الانتخابات الوطنية التي أجريت في العراق مرتين، والاستفتاء على الدستور، وعشرات الآلاف من العراقيين القتلى؛ وبعد أن ازدادت المشاعر المعادية للولايات المتحدة وارتفعت إلى مستويات قياسية في العالم، وانزلاق أفغانستان من جديد إلى حالة الفوضى والاضطراب - ها أنا أسافر إلى بغداد كعضو في مجلس الشيوخ، أحمل مسؤولية (جزئية) عن العثور على حل لهذه الورطة المتشابكة.

تبين أن الهبوط في مطار بغداد الدولي لم يكن مزعجا كثيرا - مع أنني حمدت الله على أننا لم نتمكن من النظر عبر النوافذ حين حطت الطائرة على المهيبط ثم توقفت. كان في استقبالنا مسؤول من وزارة الخارجية، إلى جانب عدد من العسكريين المسلحين بالبنادق. وبعد أن استمعنا إلى الإيجاز الأمني، وسجلنا زمر الدم، وجهزنا بالخوذ والستر الواقية، ركبنا حوامتين من طراز بلاك هوك وتوجهنا إلى المنطقة الخضراء، محلقيين على ارتفاع منخفض فوق أميال ممتدة من الحقول الطينية الجرداء في

معظمها، تقطعها طرقات ضيقة وتلوح فيها مزارع صغيرة من أشجار النخيل وملاجئ إسمنتية خاوية على ما يبدو، ودمر بعضها بالجرافات. في نهاية المطاف ظهرت بغداد، على شكل دائرة كبيرة بلون الرمال، ونهر دجلة يخترق مركزها. حتى من الجو، بدت المدينة مهترئة ومدمرة، وحركة المرور في الشوارع متقطعة — مع أن أطباق استقبال البث الفضائي منتشرة على جميع السطوح تقريبا، إلى جانب خدمة الهاتف النقال التي روج لها المسؤولون الأمريكيون كأحد نجاحات إعادة الإعمار.

كان من المقرر أن أقضي يوما ونصف اليوم في العراق، في المنطقة الخضراء على الأغلب، وهي منطقة مركزية في بغداد عرضها عشرة أميال، كانت مقرا لحكومة صدام حسين، لكنها تخضع الآن للسيطرة الأمريكية بعد أن أحيطت تخومها بالأسوار وسيجت بالأسلاك الشائكة. أوجز لنا فريق إعادة الإعمار صعوبة صيانة شبكة الكهرباء وحماية إنتاج النفط من هجمات المتمردين التخريبية؛ ووصف ضباط المخابرات التهديد المتنامي للمليشيات الطائفية واختراقها لقوات الأمن العراقية. وفيما بعد، التقينا بأعضاء الهيئة الانتخابية العراقية، الذين تحدثوا بحماس عن النسبة المرتفعة للمشاركين في الانتخابات التي أجريت منذ مدة قريبة، واستمعنا طوال ساعة إلى السفير الأمريكي زلماي خليل زاد، وهو رجل محنك أنيق في عينيه نظرة سأم من العالم، يشرح السياسة المكوكة الدقيقة التي يمارسها الآن، بهدف جمع الفصائل الشيعية والسنية والكردية معا لتشكيل حكومة وحدة وطنية قادرة على العمل.

بعد الظهر حظينا بفرصة تناول الغداء مع بعض الجنود في قاعة طعام ضخمة بجانب بركة سباحة في أحد قصور صدام السابقة. كانوا خليطا من القوات النظامية، والاحتياطيين، ووحدات الحرس الوطني، من مدن كبيرة وبلدات صغيرة، من السود والبيض واللاتين، والعديد منهم في فترة الواجب الثانية أو الثالثة. تحدثوا بفخر واعتزاز عن المنجزات التي حققتها وحداتهم — بناء المدارس، حماية منشآت الكهرباء، قيادة الجنود العراقيين المدربين حديثا في الدوريات، الحفاظ على خطوط التموين والإمداد للمناطق النائية في البلاد. مرة بعد أخرى، طرح علي

السؤال ذاته: لماذا لا تذكر الصحف الأمريكية سوى عمليات التفجير والقتل؟ هنالك تقدم حدث، كما أصروا بإلحاح - يجب علي إبلاغ الأمريكيين في أرض الوطن أن عملهم لم يكن عبثيا.

كان من السهل عند الحديث مع هؤلاء الرجال والنساء، فهم ما يشعرون به من إحباط، فكل الأمريكيين الذين قابلتهم في العراق، عسكريين أو مدنيين، أثروا في نفسي، بولائهم وإخلاصهم ودأبهم، بمهارتهم، باعترافهم الصريح لا بالأخطاء التي ارتكبت في الماضي وحسب، بل بصعوبات المهمة الملقاة على عاتقهم في المستقبل. وفي الحقيقة، فإن المشروع في العراق برمته ينبئ عن براعة وإبداع الأمريكيين، وثروتهم، ودرايتهم التقنية؛ عند الوقوف داخل المنطقة الخضراء، أو في أي من قواعد العمليات الكبرى في العراق والكويت، لا يستطيع المرء إلا أن يعجب بقدره حكومتنا على إنشاء مدن كاملة ضمن مناطق معادية، ومجتمعات محلية مستقلة وقائمة بذاتها بكل ما تحتاجه من خدمات وصرف صحي وخطوط كمبيوتر وشبكات لاسلكية وملاعب كرة سلة وأكشاك لبيع البوظة. أكثر من ذلك، يتذكر المرء تلك السمة الفريدة للتفاوض الأمريكي التي تتمظهر في كل مكان - غياب الشك والريبة في الآخرين على الرغم من الخطر المحدق، والتضحيات المقدمة، والنكسات والكبوات، والإصرار على أن أفعالنا وأعمالنا ستؤدي في نهاية المطاف إلى حياة أفضل لأمة لا نكاد نعرف عن شعبها شيئا.

ومع ذلك، ذكرتني ثلاثة حوارات أجريتها خلال الزيارة بمدى دونكيشوتية جهودنا المبذولة في العراق - الرمال المتحركة التي بنيت عليها البيت، على الرغم من الدماء والأموال وأصدق النيات. الحوار الأول جرى في الأمسية التي عقد فيها وفدنا مؤتمرا صحفيا أمام مجموعة من المراسلين الأجانب في بغداد. بعد جلسة الأسئلة والأجوبة، طلبت من المراسلين البقاء لإجراء حوار غير رسمي وليس للنشر. قلت لهم إنني مهتم بمعرفة ما يجري خارج أسوار المنطقة الخضراء. وافقوا بكل سرور على الطلب، لكنهم أصروا على وجوب ألا تزيد المدة عن خمس وأربعين دقيقة - فالوقت متأخر، وهم يتجنبون مثل معظم سكان بغداد الخروج إلى الشارع بعد الغروب.

كانوا جماعة من المرسلين الشباب الذين تراوحت أعمارهم بين العشرينيات وأوائل الثلاثينيات، ويبدو من مظهرهم ولباسهم كأنهم من طلاب الجامعات. لكن وجوههم أبدت أمارات القلق والإجهاد والضعف التي يتعرضون لها - فبحلول ذلك الوقت قتل ستون صحفياً في العراق. وفي الحقيقة، اعتذروا في البداية عن تشتت انتباههم؛ فقد تلقوا للتو خبراً مفاده أن زميلتهم جيل كارول، مراسلة صحيفة كريستيان ساينس مونيتور، قد اختطف، ووجد سائقها مقتولاً على جانب أحد الطرقات. وجميعهم الآن يحاولون معرفة مكانها. مثل هذا العنف لم يكن أمراً غير عادي في بغداد في هذه الأيام، كما قالوا، مع أن العراقيين يتحملون العبء الأكبر منه. فقد انتشر القتال بين الشيعة والسنة، وأصبح أكثر عشوائية وتخويفاً وترهيباً، وأقل قابلية للفهم. ولم يعتقد أي منهم أن الانتخابات ستؤدي إلى تحسن مهم في الوضع الأمني. سألتهم: هل يظنون أن الانسحاب الأمريكي سيخفف حدة التوترات؟ متوقفاً أن يردوا بالإيجاب. لكنهم هزوا رؤوسهم.

قال أحد المرسلين: «أعتقد جازماً أن البلاد ستتهار وتزلق إلى حرب أهلية بحلول أسابيع. ويسقط ضحيتها مئة ألف أو مئتا ألف. نحن نمثل العامل الوحيد الذي يربط أجزاء هذا المكان معاً».

في تلك الليلة، رافق وفدنا السفير خليل زاد إلى مائدة عشاء أقامها الرئيس العراقي المؤقت جلال الطالбاني. كانت الإجراءات الأمنية مشددة حين اخترق موكبنا متاهة من المتاريس والحواجز خارج المنطقة الخضراء؛ واصطف الجنود الأمريكيون على طول طريقنا، في حين طلب منا ارتداء الخوذات والستر الواقية خلال الرحلة.

بعد عشر دقائق وصلنا إلى فيلاً كبيرة حيث استقبلنا الرئيس وعدد من أعضاء الحكومة العراقية المؤقتة. كانوا جميعاً رجال ضخام الأجسام في الخمسينيات أو الستينيات من العمر، رسموا ابتسامات عريضة لكن عيونهم لم تعبر عن أي مشاعر. ميزت بينهم أحد الوزراء - أحمد جليبي، الزعيم الشيعي ورئيس المؤتمر الوطني العراقي، الذي تلقى تعليمه في الغرب، وقيل إنه زود أجهزة المخابرات الأمريكية وصناع سياسة بوش ببعض المعلومات قبل الحرب اعتمد عليها قرار الغزو - معلومات

تلقت جماعة الجلبى مقابلها ملايين الدولارات، وتبين أنها مزورة ومزيفة ومضللة. ومنذ ذلك الحين، خسر الجلبى حظوة رعاته الأمريكيين؛ وثمة تقارير تشير إلى أنه سرب معلومات أمريكية سرية إلى الإيرانيين، وأن الأردن أصدر مذكرة باعتقاله بعد أن أدين غيايبا بواحدة وثلاثين تهمة تتعلق بالاختلاس والسرقة وإساءة استخدام أموال المودعين، والمضاربة بالعملات. لكن بدا أنه نجح في الإفلات من ذلك كله؛ كان يرتدي بزة أنيقة وتصحبه ابنته، وهو يشغل الآن منصب الوزير المكلف بشؤون النفط في الحكومة المؤقتة.

لم أكلم كثيرا مع الجلبى خلال العشاء. فقد جلست بجانب وزير المالية السابق. بدا مؤثرا، وعارفا بالاقتصاد العراقي، وحاجته إلى تحسين مستوى الشفافية وتعزيز إطاره القانوني لجذب الاستثمار الأجنبي. في نهاية الأمسية، ذكرت انطباعي الإيجابي أمام أحد موظفي السفارة.

فقال: «إنه ذكي بلا شك. فهو واحد من زعماء حزب المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، الذي يهيمن على وزارة الداخلية، المسيطرة على قوات الشرطة. والشرطة.. تعاني مشكلات اختراق الميليشيات لصفوفها. هنالك اتهامات بأنها تختطف الزعماء السنة، فتظهر جثثهم في صباح اليوم التالي..» تلاشى صوت الموظف تدريجيا وهز كتفيه استخفافا: «نحن نتعامل مع ما هو قائم»

وجدت صعوبة في النوم تلك الليلة؛ فشاهدت مباراة على التلفزيون بثت على الهواء مباشرة في القصر الذي خصص ذات يوم لصدام وضيوفه. كتمت صوت التلفزيون عدة مرات لأسمع أصوات قذائف الهاون تخترق الصمت. في صبيحة اليوم التالي ركبت الحوامة إلى قاعدة مشاة البحرية في الفلوجة. في الجزء الغربي المقفر من العراق المسمى محافظة الأنبار. جرت في الأنبار التي يهيمن عليها السنة أعنف العمليات الحربية ضد المتمردين، وبدا الجو العام في القاعدة أكثر كآبة منه في المنطقة الخضراء؛ في اليوم السابق، قتل خمسة من المارينز بواسطة عبوة ناسفة وضعت على جانب الطريق وبطلقات الأسلحة الخفيفة. بدا الجنود أغرارا بل مرهقين، ومعظمهم في أوائل العشرينيات من العمر.

الجنرال المسؤول عن المعسكر رتب لقاء يوجز فيه الأوضاع هنا، واستمعنا إلى كبار الضباط يشرحون المعضلة المأزقية التي تواجه القوات الأمريكية: مع تحسن القدرات، يعتقل الأمريكيون مزيداً من قادة المتمردين كل يوم، لكن مثل عصابات الشوارع في شيكاغو، يبدو أن كل قائد يعتقل يحل مكانه اثنان. الوضع الاقتصادي، لا مجرد السياسة، هو الذي يغذي التمرد - الحكومة المركزية أهملت الأنبار والبطالة بلغت 70% بين الذكور.

قال أحد الضباط: «مقابل دولارين أو ثلاثة يمكن أن تقنع صبياً بزرع قنبلة. هذا المبلغ كبير هنا»

عند نهاية الإيجاز، خيم ضباب خفيف فتأخرت الرحلة إلى كركوك. أثناء الانتظار، تجول مساعدي المسؤول عن السياسة الخارجية، مارك ليبرت، في المكان وتبادل الحديث مع أحد كبار ضباط الوحدة، في حين كنت أتحدث مع رائد مسؤول عن إستراتيجية محاربة التمرد في المنطقة. كان رجلاً ناعماً الكلام، قصير القامة، يلبس نظارة؛ ويسهل تخيله مدرس رياضيات في إحدى الثانويات. في الحقيقة، تبين أنه أمضى عدة سنوات في الفلبين عضواً في فيلق السلام قبل انضمامه إلى مشاة البحرية. العديد من الدروس التي تعلمها هناك بحاجة إلى تطبيقها عسكرياً في العراق، كما قال لي. ليس لديه عدد كاف من الذين يتحدثون العربية لبناء الثقة مع السكان المحليين. نحن بحاجة إلى تحسين حساسيتنا الثقافية داخل القوات المسلحة الأمريكية، وتوطيد علاقات طويلة الأمد مع الزعماء المحليين، ورفد قوات الأمن بفرق إعادة البناء، بحيث يمكن للعراقيين رؤية منافع ملموسة ومتعينة من الجهود الأمريكية. ذلك كله سيتطلب وقتاً، كما قال، لكن بمقدوره منذ الآن رؤية تغييرات نحو الأفضل وذلك مع تبني العسكريين هذه الممارسات في شتى أنحاء البلاد.

أشار الضابط المرافق إلى أن الحوامة مستعدة للإقلاع. تمنيت للرائد حظاً سعيداً واتجهت نحو العربية. جلس مارك بجانبني، فسألته عما علمه من حديثه مع الضابط.

«سألته عما نحتاج إليه برأيه للتعامل مع الوضع على أفضل وجه»

«وماذا قال؟»

«الانسحاب»

قصة تورط أمريكا في العراق سوف تخضع للتحليل والجدل على مدى السنين القادمة - في الحقيقة، ما تزال القصة تكتب الآن. في هذه اللحظة، تدهور الوضع هناك إلى حد اندلاع حرب أهلية محدودة على ما يبدو، وفي حين أعتقد أن للأمريكيين جميعاً، بغض النظر عن آرائهم حول قرار الغزو، مصلحة في الخروج بنتيجة مقبولة في العراق، ولا يمكنني القول بصدق إنني متفائل بالاحتمالات على المدى القريب.

أعرف في هذه المرحلة أن السياسة - حسابات أولئك الرجال (الذين تناولت الطعام معهم) بكل ما يتمتعون به من صلابة وبعد عن العواطف المفرطة - لا استخدام القوة الأمريكية هي التي تقرر ما يحدث في العراق. أعتقد أيضاً أن أهدافنا الإستراتيجية في هذه المرحلة يجب أن تحدد جيداً: تحقيق نوع من الاستقرار في العراق، ضمان ألا يكون الذين يمسكون بزمام السلطة في العراق معادين للولايات المتحدة، منع العراق من أن يصبح قاعدة للأنشطة الإرهابية. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، أعتقد أن من مصلحة الأمريكيين والعراقيين البدء بعمليات انسحاب مرحلية للقوات الأمريكية بحلول نهاية عام 2006، مع أن مدى سرعة استكمال تحقيق الانسحاب مسألة لا تحسم بالحكم المسبق بل تعتمد على سلسلة من أفضل التخمينات والتقديرات - فيما يتعلق بقدرة الحكومة العراقية على الوفاء بالحد الأساس من متطلبات الأمن والخدمات لشعبها، والدرجة التي يؤدي فيها وجودنا إلى تحفيز وتقوية التمرد، واحتمالات الانزلاق إلى أتون حرب أهلية شاملة في حالة الانسحاب. وحين يقترح ضباط مشاة البحرية الذين تمرسوا في القتال الانسحاب في حين يشير علينا المراسلون الأجانب المتشككون بالبقاء، يصعب العثور على أجوبة سهلة.

ومع ذلك، ليس من المبكر جداً استخلاص النتائج من الأعمال التي قمنا بها في العراق. فما واجهناه من صعوبات لم يكن نتيجة التنفيذ السيئ فقط. فهي تعبر عن فشل في المفهوم والفهم والإدراك أيضاً. والحقيقة أن الولايات المتحدة، بعد قرابة

خمس سنوات من الحادي عشر من سبتمبر، وخمسة عشر عاما من انهيار الاتحاد السوفييتي، ما تزال تفتقر إلى سياسة أمن وطنية متسقة. وبدلا من الاعتماد على مبادئ هادية، أصدرنا على ما يبدو سلسلة من القرارات المحددة لغرض معين، أفرزت نتائج مريبة وخداعة. لماذا غزونا العراق، وليس كوريا الشمالية أو بورما؟ لماذا تدخلنا في البوسنة ولم نتدخل في دارفور؟ هل أهدافنا في إيران هي تغيير النظام، أم تفكيك القدرات النووية الإيرانية، أم منع انتشار الأسلحة النووية، أم جميعها معا؟ هل نحن ملتزمون استخدام القوة كلما ظهر نظام استبدادي يرهب شعبه - وفي هذه الحالة، كم سبق في البلد المعني لضمان تجذر الديمقراطية؟ كيف نتعامل مع بلدان مثل الصين التي تجري عملية تحرير اقتصادي لا سياسي؟ هل نعمل عبر الأمم المتحدة على القضايا كافة أم حين تكون الأمم المتحدة مستعدة لتصديق القرارات التي اتخذناها فقط؟

ربما يكون لدى أحد المسؤولين داخل البيت الأبيض إجابات واضحة عن هذه الأسئلة، لكن حلفاءنا - وأعداءنا أيضا - لا يعرفون بالتأكيد هذه الأجوبة. والأهم أن الشعب الأمريكي لا يعرفها أيضا. وفي غياب إستراتيجية يعبر عنها بوضوح ويؤيدها عامة الأمريكيين ويفهمها العالم، سوف تفتقر أمريكا إلى الشرعية - والقوة في نهاية المطاف - التي تحتاجها لجعل العالم مكانا أكثر أمنا من وضعه اليوم. نحن بحاجة إلى إطار منقح للسياسة الخارجية يضيء في الجراة والمدى سياسات هاري ترومان في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية - إطار يتصدى للتحديات ويتعامل مع الفرص المتاحة في الألفية الجديدة، إطار يرشد استخدامنا للقوة ويعبر عن أعمق مثلنا العليا والتزاماتنا.

لا أدعي أنني أحمل هذه الإستراتيجية الجليلة العظيمة في جيبتي. لكنني أعرف ما أوؤمن به، وسأقترح بضعة أشياء يجب أن يتمكن الشعب الأمريكي من الاتفاق عليها، وتكون نقاط انطلاق لإجماع جديد.

بادئ ذي بدء، يجب أن نفهم أن أي عودة إلى سياسة الانعزال - أو مقارنة للسياسة الخارجية تنكر الحاجة في بعض المناسبات إلى إرسال ونشر الجنود الأمريكيين - لن

تتجح. الدافع إلى الانسحاب من العالم ما يزال تيارا قويا تحت السطح لدى الحزبين كليهما، خصوصا حين تكون الخسائر الأمريكية في الأرواح على المحك. بعد أن سُحلت جثث الجنود الأمريكيين وجرت في شوارع مقديشو عام 1993 مثلا، اتهم الجمهوريون الرئيس كلينتون بتبديد وإرسال القوات الأمريكية في مهمات سيئة التخطيط والتنفيذ؛ وبسبب التجربة في الصومال تعهد المرشح جورج بوش في انتخابات 2000 بعدم إهدار الموارد العسكرية الأمريكية على عمليات «بناء الأمم» من المفهوم أن تؤدي أعمال وتصرفات إدارة بوش في العراق إلى ردود أفعال أشد قوة. فوفقا لاستطلاع أجراه مركز بيو للأبحاث، تبين أنه بعد مرور خمس سنوات على هجمات سبتمبر، استنتج 46% من الأمريكيين أن على الولايات المتحدة «أن تهتم بشؤونها الخاصة وتمتنع عن التدخل دوليا وتدع البلدان الأخرى تختار سبيلها بنفسها»

ردة الفعل كانت حادة على نحو خاص بين الليبراليين، الذين شاهدوا في العراق تكرارا للأخطاء التي ارتكبتها أمريكا في فيتنام. الإحباط في العراق والأساليب التكتيكية المثيرة للجدل والتساؤل التي استخدمتها الإدارة لإثبات حجتها لصالح الحرب، دفعت الكثيرين من أصحاب التوجهات اليسارية حتى إلى التقليل من خطر الإرهابيين وانتشار الأسلحة النووية؛ ووفقا لاستطلاع أجري في كانون الثاني/يناير 2005، كان الذين وصفوا أنفسهم بأنهم محافظون أكثر ميلا بنسبة 29 نقطة من الليبراليين إلى عدّ تدمير القاعدة واحدا من أهم أهدافهم في السياسة الخارجية، وأكثر ميلا بنسبة 26 نقطة إلى ذكر منع الدول أو الجماعات المعادية من حيازة أسلحة نووية. أما أهم ثلاثة أهداف للسياسة الخارجية في رأي الليبراليين فهي سحب الجنود من العراق ووقف انتشار الإيدز والعمل بتعاون أكبر من الحلفاء.

الأهداف التي فضلها الليبراليون جديرة بالاهتمام. لكن من الصعب أن تكون سياسة متسقة للأمن القومي. ومن المفيد أن نتذكر أن أسامة بن لادن ليس هوشي منه*، وأن التهديدات التي تواجه الولايات المتحدة اليوم حقيقية ومتعددة ويمكن أن

* (1890-1969): زعيم فيتنامي وأول رئيس لفيتنام (1954-1969). ألحق هوشي منه هزيمة مذلة بالجيش الفرنسي في حرب الهند الصينية (1946-1954)، ثم قاد نضال الشعب الفيتنامي (في الشمال) ليهزم الولايات المتحدة وحكومتها العميلة في جنوب فيتنام. توفي قبل توحيد البلاد عام 1976. (م)

تكون مدمرة. لكن سياساتنا زادت الطين بلة، وحتى لو انسحبنا من العراق غدا ستظل الولايات المتحدة مستهدفة، نظرا لموقعها المهيمن في النظام الدولي القائم. وبالطبع، سيخطئ المحافظون بالقدر نفسه إذا ظنوا أننا نستطيع ببساطة إزالة «الأشرار» من الوجود ثم نترك العالم يدافع عن نفسه. فالعولة تجعل اقتصادنا وصحتنا وأمننا رهائن للأحداث التي تجري في الطرف الآخر من العالم. ولا توجد أمة أخرى على الأرض تتمتع بقدره أكبر على صياغة ذلك النظام العالمي، أو بناء الإجماع على مجموعة جديدة من القواعد والأنظمة الدولية التي توسع مناطق الحرية والسلامة الشخصية والرفاهية الاقتصادية. شئنا أم أبينا، إذا أردنا أن نجعل أمريكا أكثر أمانا وأمانا، علينا أن نساعد في جعل العالم أكثر أمانا وأمانا.

الأمر الثاني الذي نحتاج إلى تمييزه وإدراكه هو أن البيئة الأمنية التي نواجهها اليوم تختلف اختلافا جوهريا عن تلك التي وجدت قبل خمسين أو خمسة وعشرين أو حتى عشرة أعوام. حين جلس ترومان واتشسون وكينان ومارشال لتصميم بنية نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية، كان إطارهم المرجعي التنافس بين القوى العظمى الذي هيمن على القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. في ذلك العالم، أتت أخطر التهديدات التي واجهت أمريكا من الدول التوسعية، مثل ألمانيا النازية أو الاتحاد السوفييتي، التي كانت قادرة على نشر جيوش جرارة واستخدام ترسانات قوية لغزو الأراضي والمناطق المهمة، وتقييد قدرتنا على الوصول إلى الموارد الحيوية، وإملاء شروط عالم التجارة.

ذلك العالم لم يعد موجودا. فاندماج ألمانيا واليابان في النظام العالمي القائم على الديمقراطيات الليبرالية واقتصادات السوق الحر ألغى تهديد صراعات القوى الكبرى داخل العالم الحر. وظهور الأسلحة النووية «والدمار المتبادل الأكيد» جعل أخطار الحرب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي احتمالا بعيدا جدا حتى قبل سقوط جدار برلين. اليوم تلتزم أقوى دول العالم (ومنهما الصين إلى حد بعيد ومتزايد) — والأهم، الغالبية الساحقة من الشعوب التي تعيش في هذه الدول — مجموعة مشتركة من القواعد الدولية الناظمة للتجارة، والسياسة الاقتصادية،

والحل القانوني والديبلوماسي للنزاعات، حتى إن كانت لا تلتزم على نطاق واسع أفكار الحرية ومفاهيم الديمقراطية داخل حدودها.

إذن، يأتي التهديد المتنامي أساساً من تلك الأجزاء من العالم التي تقع على هامش وأطراف الاقتصاد العالمي حيث لم تتجذر «قواعد الطريق» العالمية – أجزاء تشمل الدول الضعيفة أو الفاشلة، والحكم الاعتيادي، والفساد، والعنف المزمن؛ مناطق غالبية سكانها الساحقة من الفقراء، والأميين، والمهمشين والمبعدين عن شبكة المعلومات العالمية؛ أماكن يخاف فيها الحكام من أن ترخي العولة قبضتهم المحكمة على السلطة، أو تضعف الثقافات التقليدية، أو تحل محل المؤسسات المحلية.

في الماضي، انتشر إدراك مفاده أن بمقدور أمريكا تجاهل الدول والأفراد في هذه المناطق المنعزلة والمعزولة دون أن يتأثر أمنها وسلامتها. إذ تستطيع مثل هذه الدول (والأفراد) أن تعادي نظرنا إلى العالم، وتؤمم الشركات والمصالح الأمريكية، وتسبب ارتفاعاً حاداً في أسعار السلع، وتدور في فلك السوفييت أو الشيوعيين الصينيين، أو حتى تهاجم السفارات الأمريكية أو العسكريين الأمريكيين في الخارج – لكنها لن تستطيع مهاجمتنا في عقر دارنا حيث نعيش. أحداث الحادي عشر من سبتمبر أظهرت بطلان هذا الاعتقاد، فالصلة الرابطة نفسها التي تجمع العالم معاً على نحو متزايد قد مكنت وقوت عزيمة الراغبين في تمزيق العالم إرباً إرباً. والشبكات الإرهابية تستطيع نشر عقائدها بطريقة عين؛ يمكنها أن تستهدف أضعف حلقات النظام الاقتصادي العالمي، وهي تعرف أن أي هجوم على لندن أو طوكيو ستردد أصداؤه الزلزالية في نيويورك أو هونغ كونغ؛ والأسلحة والتقانة التي كانت ذات يوم حكراً على الدول – الأمم يمكن شراؤها الآن من السوق السوداء، أو تحميل مخططاتها وتصاميمها من الإنترنت؛ وحرية سفر الأفراد ونقل البضائع عبر الحدود، شريان حياة الاقتصاد العالمي، يمكن استغلالها لغايات إجرامية.

إذا لم تعد الأمم – الدول تحتكر أعمال العنف الجماعية؛ وإذا انخفض احتمال أن تشن هذه الدول – الأمم هجوماً مباشراً علينا، لأن لها «عنواناً» ثابتاً ونستطيع أن نرد عليها بقوة؛ وإذا كانت التهديدات المتنامية والمتعاظمة عابرة للحدود – الشبكات

الإرهابية التي تتوي صد أو تعطيل قوى العولة، أو جائحات الأمراض المحتملة مثل أنفلونزا الطيور، أو التغييرات الكارثية في مناخ الأرض - فكيف إذن نكيف إستراتيجية أمننا القومي للتصدي لها؟

في البداية، يجب أن يعبر إنفاقنا الدفاعي وبنية القوة لمؤسستنا العسكرية عن الواقع الجديد. فمنذ بدء الحرب الباردة، تكفلت قدرتنا على ردع الدول المعادية بحماية كل بلد التزم القواعد والمعايير الدولية. وبقدرة أساطيلنا التي تمخر بحار ومحيطات العالم، استطعنا الحفاظ على خطوط الملاحة مفتوحة وآمنة. ومظلتنا النووية هي التي وفرت الوقاية والحماية لأوروبا واليابان وأنقذتهما من دخول سباق التسلح خلال الحرب الباردة، وهذا ما دفع معظم البلدان - حتى وقت قريب، على الأقل - إلى الاستنتاج بأن امتلاك الأسلحة النووية لا يستحق العناء والجهد. وطالما احتفظت روسيا والصين بقوات عسكرية ضخمة ولم تتخلص من غريزة ممارسة النفوذ - وطالما رغبت حفنة من الدول المارقة في مهاجمة الدول الأخرى ذات السيادة، مثلما هاجم صدام الكويت عام 1990 - ستأتي أوقات توجب علينا لعب دور «الشريف» المكلف بحفظ الأمن والقانون في العالم. هذا لن يتغير ويجب ألا يتغير.

من ناحية أخرى، حان الوقت للاعتراف بأن ميزانية الدفاع وبنية القوة المصممتين أساسا لمواجهة احتمال نشوب حرب عالمية ثالثة، لم يعد لهما معنى منطقي على الصعيد الإستراتيجي. فقد بلغت الميزانية العسكرية والدفاعية الأمريكية 522 مليار دولار عام 2005 - أي تجاوزت إنفاق الدول الثلاثين التالية مجتمعة على الدفاع. الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة يفوق الناتج الإجمالي في أكبر اقتصادين في العالم وأسرعهما نموا - الصين والهند - مجتمعين. نحن بحاجة إلى الحفاظ على وضعية قوة إستراتيجية تتيح لنا مواجهة تهديدات دول مارقة، مثل كوريا الشمالية وإيران، وتحديات دول منافسة محتملة مثل الصين. ونظرا لاستنزاف قواتنا بعد الحربين في العراق وأفغانستان، سوف نحتاج على الأرجح إلى ميزانية أعلى نوعا ما في المستقبل القريب لاستعادة الجاهزية واستبدال المعدات.

لكن أشد التحديات تعقيدا لن يكون التفوق على الصين فقط (مثلما أن أكبر تحد مع الصين لن يكون عسكريا بل اقتصاديا). الأرجح أن يشمل ذلك التحدي نشر جنودنا على الأرض في مناطق معادية أو لا تخضع لسلطة حكومة حيث يهيمن الإرهابيون وتزدهر شبكاتهم. وهذا يتطلب توازنا أكثر ذكاء بين ما ننفقه على المعدات التقانية المتقدمة وما ننفقه على جنودنا. ومعني أيضا تنامي حجم قواتنا المسلحة للحفاظ على برامج معقولة لتبديل القوات، والحفاظ على الجنود مجهزين بالشكل المناسب، وتدريبهم على اللغة المعنية، وإعادة الإعمار، وجمع المعلومات الاستخبارية، ومهارات حفظ السلام والأمن التي سيحتاجون إليها للنجاح في المهمات التي تزداد صعوبة وتعقيدا باطراد.

لكن إحداث تغيير في تكوين مؤسستنا العسكرية لن يكون كافيا. فمن أجل مغالبة التهديدات اللامتكافئة التي سنواجهها في المستقبل - من الشبكات الإرهابية والدول القليلة التي تدعمها - ستكون البنية التركيبية لقواتنا المسلحة أقل أهمية في نهاية المطاف من كيفية تقرير استخدام هذه القوات. لقد كسبت الولايات المتحدة الحرب الباردة لا مجرد أنها تفوقت في العناد على الاتحاد السوفييتي، بل لأن القيم الأمريكية تفوقت في محكمة الرأي العام الدولي، الذي شمل حتى أولئك الذين يعيشون داخل الأنظمة الشيوعية. يصدق ذلك بشكل أكبر على الصراع ضد الإرهاب المرتكز على الإسلام، حيث لن يكون مجرد حملة عسكرية بل معركة لكسب الرأي العام في العالم الإسلامي، والدول الحليفة، وداخل الولايات المتحدة. يعرف أسامة بن لادن حقيقة أنه لن يستطيع إلحاق الهزيمة بالولايات المتحدة أو إضعاف قدرتها عبر حرب تقليدية. وما يستطيع هو وحلفاؤه عمله هو جعلها تشعر بألم يكفي لاستفزاز ردة فعل من النوع الذي رأيناه في العراق - غزو أمريكي وأخرق وMathew وطائش انتهك سيادة بلد إسلامي، فحفز بدوره عمليات تمرد واسعة اعتمدت على الشعور الديني والكرامة الوطنية، وهذا حتم بدوره أيضا احتلالا طويلا وصعبا، أدى إلى تزايد أعداد القتلى من الجنود الأمريكيين والسكان المدنيين المحليين. لا ريب في أن ذلك كله يهيج المشاعر المعادية لأمريكا لدى المسلمين، ويزيد قدرة الإرهابيين على حشد وتجنيد المتطوعين، ويحفز

عامّة الأمريكيين لا لوضع الحرب موضع المساءلة والتشكيك فقط بل السياسات التي تعرض صورتنا أمام العالم الإسلامي في المقام الأول.

تلك هي الخطة لكسب الحرب من كهف في الجبال النائية، ونحن نلتزم، حتى الآن على الأقل، بالسيناريو الموضوع لنا. في سبيل تغييره، نحن بحاجة لتتيقن أن أي ممارسة للقوة العسكرية الأمريكية سوف تساعد على تحقيق أهدافها العريضة لا على عرقلتها؛ إضعاف القدرة التدميرية والتخريبية المحتملة للشبكات الإرهابية وكسب هذه المعركة العالمية على الأفكار.

ما الذي يعنيه ذلك على الصعيد العملي؟ يجب أن نبدأ من المقدمة المنطقية التي تؤكد أن الولايات المتحدة، مثل جميع الدول ذات السيادة، لها حق، من جانب واحد، في الدفاع عن نفسها ضد الهجوم. وبذلك، تعد الحملة التي شنتها الولايات المتحدة لتدمير معسكرات القاعدة وإزاحة نظام طالبان الذي يؤويها مبررة كلياً - بل عدتها حتى معظم البلدان الإسلامية حملة مشروعة. قد يكون من الأفضل الحصول على دعم حلفائنا في مثل هذه الحملات العسكرية، لكن سلامتنا وأمننا لا يمكن أن يصبحا رهينة للرجبة في الحصول على إجماع دولي؛ فإذا اضطررنا لأداء المهمة وحدنا، فإن الشعب الأمريكي سيكون مستعداً لدفع أي ثمن وتحمل أي عبء لحماية وطننا.

أستطيع تقديم الحجة أيضاً على أن من حقنا اللجوء إلى عمل عسكري أحادي الجانب للقضاء على أي تهديد وشيك لأمننا - طالما يأتي ذلك التهديد الوشيك من دولة أو جماعة أو فرد على استعداد لهاجمة أهداف أمريكية (أو أهداف في بلدان حليفة تجمعها بالولايات المتحدة اتفاقات دفاعية متبادلة)، أو من عدو امتلك أو سيمتلك الوسائل للقيام بذلك في المستقبل القريب. هذا المعيار ينطبق على القاعدة، ويمكننا، وعلينا، اللجوء إلى الضربات الاستباقية ضدها كلما استطعنا إلى ذلك سبيلاً. لكن العراق تحت حكم صدام لم يكن يستوفي هذا المعيار، ولذلك كان غزونا خطأ إستراتيجياً. فإذا أردنا أن نتصرف بأسلوب أحادي، فمن الأفضل أن تكون أهدافنا مشروعة وأخلاقية.

لكن حالما نتجاوز إطار الأمور المتعلقة بالدفاع عن النفس، أعتقد أن من مصلحتنا الإستراتيجية دوما التصرف بأسلوب جماعي لا أحادي حين نستخدم القوة في أي مكان من العالم. لا أعني بذلك أن يعترض مجلس الأمن الدولي - الهيئة التي كثيرا ما بدت مجمدة خلال حقبة الحرب الباردة بسبب بنيتها التركيبية وأنظمتها - على قراراتنا وأفعالنا. ولا أقصد أن نجمع بريطانيا وتوغو معنا ثم نتصرف كما يحول لنا. إن العمل بأسلوب جماعي يعني أن نعمل ما فعله جورج بوش الأب وفريقه في حرب الخليج الأولى - أي الانخراط في عمل دبلوماسي شاق للحصول على دعم معظم دول العالم لما نفعه، وتيقن أن أعمالنا تخدم هدف تعزيز الاعتراف بالمعايير الدولية.

لماذا يجب أن نتصرف بهذه الطريقة؟ لأنه لا يوجد أحد يستفيد من التزام القوانين والقواعد مثلنا. ولا يمكننا أن نكسب مزيدا من الملتزمين بها إذا تصرفنا وكأنها تنطبق على الجميع ما عدانا. فحين تضبط القوة العظمى الوحيدة في العالم جماح قوتها وتلتزم معايير السلوك التي حظيت بالموافقة الدولية، فإنها تبعث برسالة مفادها أن هذه القواعد والأنظمة تستحق أن نتبعها، وتحرم الإرهابيين والحكام المستبدين من الحجة القائلة إنها مجرد أدوات تستخدمها الإمبريالية الأمريكية.

إن الحصول على موافقة واقتناع العالم يتيح للولايات المتحدة أيضا حمل عبء أخف ثقلا حين يكون العمل العسكري ضروريا ويعزز فرص النجاح. ونظرا لميزانيات الدفاع المتواضعة نسبيا لمعظم حلفائنا، فإن تقاسم العبء العسكري قد يكون مجرد وهم في بعض الحالات، لكن في البلقان وأفغانستان، تحمل شركاؤنا في حلف الناتو بالفعل حصتهم من الأخطار والتكاليف. وفيما يتعلق بأنماط الصراعات التي يرجح أن نجد أنفسنا في خضمها، ستكون العملية العسكرية الأولية أقل تعقيدا وتكلفة من العمل الذي يليها - تدريب قوات الشرطة المحلية، واستعادة خدمات شبكات الماء والكهرباء، وبناء نظام قضائي فاعل، وتعزيز ورعاية وسائل الإعلام المستقلة، وإنشاء بنية تحتية للصحة العمومية، والتخطيط للانتخابات. يمكن للحلفاء المساعدة في تحمل التكاليف وتوفير الخبرة لهذه الجهود الحاسمة في أهميتها، مثلما فعلوا في البلقان وأفغانستان، لكنهم سيكونون أكثر رغبة واستعدادا إذا اكتسبت أعمالنا دعما دوليا في البداية. فالشرعية هي «مضاعف القوة» حسب التعبير العسكري.

على القدر ذاته من الأهمية، تجربنا العملية المجهددة والمرهقة لبناء التحالفات على الإصغاء إلى وجهات نظر الآخرين ومن ثم التفكير قبل القفز. حين لا نكون في حالة الدفاع عن النفس أمام تهديد وشيك ومباشر، سوف نحظى غالباً بفائدة الوقت؛ وتصبح قوتنا العسكرية مجرد أداة من أدوات عديدة (رغم أنها مهمة إلى حد استثنائي) للتأثير في الأحداث وتعزيز مصالحنا في العالم - مصالحنا في الحفاظ على إتاحة مصادر الطاقة الرئيسة، والمحافظة على استقرار الأسواق المالية، واحترام الحدود الدولية، ومنع عمليات الإبادة الجماعية. وفي المسعى لحماية هذه المصالح، علينا الانخراط في تحليل واقعي/ عملي لتكاليف وأرباح استخدام القوة مقارنة بأدوات التأثير الأخرى الموجودة في حوزتنا.

هل يستحق الحصول على نفط رخيص الثمن دفع تكاليف الحرب من دماء ومال؟ هل يؤدي تدخلنا العسكري في نزاع اثني معين إلى تسوية سياسية دائمة أم إلى التزام غير محدد المدة من جانب القوات الأمريكية؟ هل يمكن حل النزاع مع بلد ما ديبلوماسياً أم عبر سلسلة منسقة من العقوبات؟ إذا كنا نأمل بكسب معركة الأفكار الواسعة، يجب أن يدخل الرأي العام العالمي في هذه الحسبة. وفي حين قد نشعر بالإحباط وخيبة الأمل بسبب المواقف المعادية لأمريكا أحياناً من جانب الحلفاء الغربيين، الذين يرتعون في حمايتنا، أو سماع خطاب في الجمعية العامة للأمم المتحدة مصممة للإبهام والتشويش أو تشتيت الانتباه، أو تبرير العطالة والامتناع عن فعل شيء، فإن من المحتمل أن تكمن تحت الخطابة البلاغية وجهة نظر يمكن أن تبين الوضع على حقيقته وتساعدنا على اتخاذ قرارات إستراتيجية أكثر صواباً.

أخيراً، عبر إشراك حلفائنا، نمحهم ملكية مشتركة للعمل الصعب والمنهجي والحيوي، والتعاوني بالضرورة، الذي يهدف إلى القضاء على قدرة الإرهابيين على إلحاق الأذى بنا. هذا العمل يشمل تفكيك الشبكات المالية الإرهابية وتقاسم المعلومات الاستخباراتية لمطاردة المشتبه في انتمائهم إلى المنظمات الإرهابية، والتسلل إلى خلاياهم؛ لا يمكن تبرير إخفاقنا المستمر في تنسيق جمع المعلومات الاستخباراتية بطريقة فاعلة، حتى بين مختلف الوكالات والأجهزة الأمريكية، إضافة إلى افتقارنا

المتواصل إلى قدرة استخبارية بشرية مؤثرة. والأهم أننا نحتاج إلى رص الصفوف لإبعاد أسلحة الدمار الشامل عن أيدي الإرهابيين.

من أفضل الأمثلة على مثل هذا التعاون العمل الرائد الذي قام به السيناتور الجمهوري ديك لوغار (إنديانا) والسيناتور الديمقراطي السابق سام نان (جورجيا) في التسعينيات، بعد أن فهما الحاجة إلى رعاية وتعزيز التحالفات قبل اندلاع الأزمات، وطلباً هذا الفهم على مشكلة انتشار الأسلحة النووية المحفوفة بالخطر. أما المقدمة المنطقية لما أصبح يعرف ببرنامج نان - لوغار فهي بسيطة: بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، لم يعد أكبر تهديد يدهم الولايات المتحدة يأتي من ضربة أولى يأمر بها غورباتشوف أو يلتسين (بغض النظر عن شنها بطريق الخطأ)، بل انتقال المواد والدراسة النووية إلى أيدي الإرهابيين والدول المارقة، وهي نتيجة محتملة لانهايار الاقتصاد الروسي، والفساد المستشري في المؤسسة العسكرية، وفقر العلماء الروس، ومنظومات الأمن والتحكم التي بلغت حالة يتعذر إصلاحها. ووفقاً للبرنامج، وفرت أمريكا بشكل أساس الموارد الضرورية لإصلاح وترميم هذه المنظومات، وثبت أنه واحد من أهم الاستثمارات التي قمنا بها لحماية أنفسنا من الكارثة، على الرغم من أنه سبب بعض الانزعاج للذين تعودوا التفكير بأسلوب الحرب الباردة.

في آب/ أغسطس 2005، سافرت مع السيناتور لوغار لمشاهدة بعض من نتائج أعماله. كانت تلك رحلتي الأولى إلى روسيا وأوكرانيا، وما كنت لأحظى بدليل أفضل من ديك، الرجل اللطيف الذي يتمتع بلباقة بدنية لافتة مع أنه في الثالثة والسبعين من العمر، وصاحب الأسلوب الرزين والهادئ، والابتسامة المميزة التي خدمته جيداً خلال اللقاءات الطويلة التي كثيراً ما جمعتنا مع المسؤولين الأجانب. قمنا معا بزيارة المنشآت النووية في ساراتوف، حيث أشار الجنرالات الروس بكل فخر واعتزاز إلى أنظمة الأمن والتسوير الجديدة التي استكملت منذ مدة قريبة؛ وبعد ذلك دعونا إلى مأدبة غداء. في بيرم، حيث يجري تفكيك الصواريخ التكتيكية (من طراز اس اس 24 و اس اس 25)، تجولنا في مركز إطلاق الصواريخ الضخمة الصقيلة البالغ طول كل منها ثمانية أقدام، التي وضعت الآن بأمان في مخازنها، لكنها كانت ذات يوم موجهة إلى مدن أوروبا.

وفي حي سكني هادئ في كييف، قمنا بجولة في النسخة الأوكرانية لمركز مكافحة الأمراض، وهو بناء متواضع مكون من ثلاث طبقات بدا كمختبر علمي في مدرسة ثانوية. خلال الجولة، وبعد فتح النوافذ بسبب عدم وجود أجهزة تكييف، شاهدنا شرائط معدنية موضوعة على عضادات الباب لمنع الفئران من الدخول، ثم وقفنا أمام ثلاثة صغرة لا يحميها سوى قفل مختوم. فتحت امرأة في منتصف العمر ترتدي معطف المختبرات الأبيض وقناعا طبييا واقيا باب الثلاجة وسحبت بضعة أنابيب اختبار، ولوحت بها قرب وجهي وقالت شيئا باللغة الأوكرانية.

شرح المترجم ما قالت مشيرا إلى الأنبوب في يدها اليمنى: «هذه جراثيم الجمره الخبيثة. أما هذا (الذي تحمله باليسرى) فيحوي جراثيم الطاعون» نظرت إلى الوراء فرأيت لوغار يقف خلفي عند نهاية الغرفة. سألته، وأنا أترجع نحوه: «ألا تريد أن تأخذ نظرة عن قرب يا ديك؟»

قال مبتسما: «يكفيني النظر من هنا»

مرت لحظات خلال رحلاتنا ذكرتنا بأيام الحرب الباردة. في مطار بيرم، مثلا، احتجزنا ضابط مسؤول في أوائل العشرينيات من العمر مدة ثلاث ساعات لأننا لم نسمح له بتفتيش طائرتنا، فأمر مساعدونا السفارة الأمريكية ووزارة الشؤون الخارجية الروسية في موسكو بوابل من الاتصالات الهاتفية. ومع ذلك فإن معظم ما سمعناه وشاهدناه - متجر كالفن كلاين وصالة عرض مازاراتي في مركز الساحة الحمراء للتسوق؛ مواكب السيارات التي يقودها رجال أشداء يرتدون بذات لا تناسب مقاساتهم، ربما كانوا يندفعون لفتح الأبواب لمسؤولي الكرملين ذات يوم، لكنهم أصبحوا الآن من مرافقي الشخصيات البارزة في طبقة النخبة من المليارديرات؛ جماعات من المراهقين بالقمصان القطنية الخفيفة وسراويل الجينز يتبادلون السجائر ويستمعون إلى الموسيقى من أجهزة (iPods) وهم يتجولون في شوارع كييف الأنيقة المشجرة - أكد عملية التكامل الاقتصادي، إن لم يكن السياسي، التي لا يمكن عكسها بين الشرق والغرب.

كان ذلك كله جزءاً من السبب، كما استشعرت، وراء الاستقبال الحار الذي تلقيناه أنا ولوغار في هذه المنشآت العسكرية المختلفة. فحضورنا لم يعد بالمال لأنظمة الأمن والتسوير والمراقبة فقط؛ بل أكد للرجال والنساء العاملين فيها أنهم يتمتعون بالأهمية حتى الآن. لقد عملوا طيلة حياتهم في مهنتهم وتفوقوا في أدائها وتلقوا التكريم على إتقان أدوات الحرب. والآن، وجدوا أنفسهم يشرفون على بقايا وأطلال الماضي، وتكاد مؤسساتهم تفقد الصلة بأهم غيرت شعوبها بؤرة اهتمامها وأدارت لهم ظهرها.

من المؤكد أن ذلك هو الشعور السائد في دونتسك، البلدة الصناعية في الجزء الجنوبي الشرقي من أوكرانيا، حيث توقفنا لزيارة منشأة أقيمت لتدمير الأسلحة التقليدية. المنشأة متوارية في مكان محمي من البلاد، ولا يمكن الوصول إليها إلا عبر سلسلة من الطرق الضيقة التي تقطعها قطعان الماعز بين الحين والآخر. قادنا المدير، وهو رجل مليء الجسم مشرق الوجه ذكرني بالمشرف على سجن شيكاغو، عبر سلسلة من الأبنية المعتمة الشبيهة بالمستودعات المتهالكة والمتداعية، حيث يقوم العمال بتفكيك تشكيلة متنوعة من الألغام الأرضية وذخائر الدبابات، في حين تجمعت أغلفة القذائف على شكل أكوام بارتفاع الكتف. قال المدير إنهم بحاجة إلى مساعدة الولايات المتحدة، لأن أوكرانيا تفتقر إلى المال الكافي للتعامل مع جميع هذه الأسلحة الباقية من الحرب الباردة وأفغانستان - بالوتيرة التي يسيرون عليها، قد يحتاج تأمين تفكيك ونزع هذه الأسلحة زهاء ستين سنة. في هذه الأثناء، ستبقى الأسلحة مبعثرة في مختلف أرجاء البلاد، في أكواخ متهالكة غير مغلقة بأقفال آمنة، ويمكن أن تنتقل منها الذخيرة والمواد الشديدة الانفجار والصواريخ المضادة للطائرات التي تحمل على الكتف، إلى أمراء الحرب في الصومال ومقاتلي التاميل في سريلانكا والمتمردين في العراق لتصبح أدوات دمار في أيديهم.

دخلت مجموعتنا مبنى آخر، حيث تضع النساء أقتعة طبية ويقفن أمام طاولة لنزع مادة الهيكسوجين (مادة متفجرة تستخدم في الأعمال الحربية) من مختلف أنواع الذخائر ووضعتها في أكياس. في غرفة أخرى، التقيت برجلين يدخلان قرب مرجل قديم يئز، وينفضان الرماد في مجرور مفتوح ملآن بمياه آسنة برتقالية اللون.

أحد أعضاء الفريق دعاني لمشاهدة ملصق مصفر اللون على الجدار، قيل لنا إنه من بقايا الحرب في أفغانستان: فيه تعليمات عن طريقة إخفاء المتفجرات في الدمى التي تترك في القرى فيأخذها الأطفال الأبرياء إلى بيوتهم.

شهادة دامغة على جنون البشر، كما فكرت آنذاك.

سجل يوثق كيف تدمر الإمبراطوريات ذاتها بذاتها.

ثمة بعد أخير للسياسة الخارجية الأمريكية يجب مناقشته - جانب أقل ارتباطا بتفادي الحرب من تشجيع السلم. في السنة التي ولدت فيها، ذكر الرئيس كينيدي في خطاب تنصيبه: «نتعهد لتلك الشعوب المقيمة في الأكواخ والقرى التي تمثل نصف سكان العالم، وتكافح لكسر قيود اليأس الكاسح، نتعهد ببذل قصارى جهدنا لمساعدتهم على مساعدة أنفسهم، مهما طال الزمن - لأن الشيوعيين قد يفعلون ذلك، ولا لأننا نسعى لكسب أصواتهم، بل لأن ذلك حق و صواب. فإذا لم يتمكن مجتمع حر من مساعدة الفقراء الذين يمثلون الأغلبية، فلن يتمكن من إنقاذ الأغنياء الذين يمثلون الأقلية» بعد خمسة وأربعين عاما، ما يزال ذاك اليأس الكاسح موجودا. وإذا أردنا الوفاء بوعد كينيدي - وخدمة مصالحنا الأمنية على المدى البعيد - علينا تجاوز مجرد الاستخدام الحصيف للقوة العسكرية. علينا رصف سياساتنا بالمساعدة على تقليص مجالات انعدام الأمن والأمان والفقير والعنف في شتى أنحاء العالم، وإعطاء مزيد من الشعوب الحق في المشاركة في النظام الذي خدمنا جيدا.

وبالطبع، هنالك من يعارض وينتقد المقدمة المنطقية التي انطلق منها: أي نظام عالمي مشيد وفقا للنموذج الأمريكي يمكن أن يقلل اليأس في البلدان الفقيرة. فبرأي هؤلاء المنتقدين، تعد فكرة أمريكا عما يجب أن يكون عليه النظام الدولي - التجارة الحرة، الأسواق المفتوحة، التدفق غير المقيد للمعلومات، حكم القانون، الانتخابات الديمقراطية... إلخ - مجرد تعبير عن الإمبريالية الأمريكية، مصمم لاستغلال العمالة الرخيصة والموارد الطبيعية في البلدان الأخرى، وتلويث الثقافات غير الغربية، بعدوى المعتقدات المنحطة والفسادة. فبدلا من الامتثال للقواعد والأنظمة الأمريكية،

كما تقول الحجة، يجب على البلدان الأخرى مقاومة مساعي أمريكا لتوسيع هيمنتها؛ واتباع سبيلها الخاص للتنمية والتطور، بقيادة الزعماء الشعبويين من أصحاب الميول اليسارية مثل الرئيس الفنزويلي هوغو تشافيز، أو العودة إلى المبادئ الأكثر تقليدية للتنظيم الاجتماعي، مثل الشريعة الإسلامية.

لا أرفض آراء هؤلاء النقاد دون تفكير وتمحيص. فعلى الرغم من كل شيء، صممت النظام الدولي الراهن أمريكا وشركاؤها الغربيون؛ فهو يمثل أسلوبنا في العمل - معاييرنا، ومقاييسنا، ودولارنا، وحقوقنا الفكرية، وثقافتنا الشعبية - الذي تكيف معه العالم طوال السنوات الخمسين الماضية. فإذا أفرز النظام الدولي على وجه العموم ازدهارا عظيما في أكثر بلدان العالم تقدما، فإنه خلف بلدانا كثيرة وراءه - وتلك حقيقة كثيرا ما تجاهلها صناع السياسة الغربيون، بل جعلوا الوضع أسوأ في بعض الأحيان.

لكن في نهاية المطاف، أعتقد أن المنتقدين يخطئون عند الظن بأن فقراء العالم يستفيدون من رفض مثل السوق الحر والديمقراطية الليبرالية. وعندما يأتي ناشطو حقوق الإنسان من مختلف البلدان إلى مكثبي ويتحدثون عن تعرضهم للسجن أو التعذيب بسبب معتقداتهم، لا يتصرفون بوصفهم عملاء لأمريكا. وحين يشكى ابن عمي في كينيا من استحالة العثور على عمل إلا إذا دفع رشوة إلى أحد المسؤولين في الحزب الحاكم، لا نستطيع اتهامه بأن الأفكار الغربية غسلت دماغه. فمن الذي يشك في أن معظم الناس في كوريا الشمالية سيفضلون العيش في كوريا الجنوبية لو سُنحت لهم الفرصة، أو أن العديد من الناس في كوبا لن يحاولوا الإقامة في ميامي؟

لا يجب أي شخص، من أي ثقافة كانت، أن يستأسد عليه أحد، أو يعيش في حالة من الخوف بسبب اختلاف أفكاره، أو يعاني الفقر أو الجوع، أو يحيا في ظل نظام اقتصادي يحرمه دائما من جني ثمار كده وجهده. لربما يعاني نظام السوق الحر والديمقراطية الليبرالية السائد حاليا في معظم بلدان العالم المتقدم عيوباً ونواقص ومثالب؛ ولربما يعبر غالبا عن مصالح الأقوياء لا الضعفاء. لكنه يخضع باستمرار للتغيير والتحسين - وفي هذا الانفتاح على التغيير بالضبط تمنح

الديمقراطيات الليبرالية المرتكزة على السوق الفرص للناس في شتى أنحاء العالم لتحسين أوضاعهم الحياتية.

إذن، التحدي الذي يواجهنا هو ضمان أن تدفع سياسات الولايات المتحدة النظام الدولي نحو مزيد من المساواة والعدالة والازدهار - وأن تخدم القواعد التي نروجها مصالحنا ومصالح البلدان التي تكافح وتعاني. وحين نفعل ذلك، يجب أن نتذكر بضعة مبادئ أساسية. أولاً، يجب أن نشكك بنيات أولئك الذين يمتقدون أن بمقدورنا وحدنا دون معين تحرير الشعوب الأخرى من نير الطغيان. أوافق جورج بوش حين أعلن في خطاب القسم لولايته الثانية وجود رغبة عالمية شمولية في التحرر. لكن ليس في التاريخ سوى أمثلة معدودة على نجاح فرض الحرية على الآخرين عبر التدخل الخارجي. ففي كل حركة اجتماعية ناجحة ظهرت في القرن الماضي، من حملة غاندي ضد الحكم البريطاني إلى حركة تضامن في بولندا إلى الحركة المناهضة للنظام العنصري في جنوب أفريقيا، كانت الديمقراطية نتيجة لليقظة الداخلية.

يمكننا أن نلهم وندعو الشعوب الأخرى لتوكيد حرياتنا؛ ونستطيع استخدام المنتديات والاتفاقيات الدولية لوضع معايير يتبعها الآخرون؛ وتقديم التمويل للديمقراطيات الوليدة للمساعدة على مأسسة أنظمة انتخابية نزيهة، وتدريب الصحفيين المستقلين، وغرس قيم المشاركة المدنية؛ والتكلم باسم الزعماء المحليين الذين تنتهك حقوقهم؛ وممارسة الضغوط الاقتصادية والديبلوماسية على الحكام الذين يكررون انتهاك حقوق شعوبهم.

لكن حين نسمى إلى فرض الديمقراطية بالمدافع، أو تمويل الأحزاب التي تعد سياستها مماثلة لواشنطن، أو الوقوع تحت نفوذ وتأثير منفيين ومعارضين مثل أحمد جليبي، الذي لا تحظى مطامحه بأي دعم محلي مميز، فإننا نعرض أنفسنا للفشل والإخفاق. نحن نساعد الأنظمة القمعية على تصوير الناشطين الديمقراطيين كأدوات للقوى الأجنبية، ونعيق احتمال بروز ديمقراطية حقيقية تنشأ وتترعرع محلياً.

ثمة لازمة منطقية لذلك تتمثل في أن الحرية تعني أكثر من مجرد الانتخابات. في عام 1941، قال فرانكلين روزفلت إنه يتطلع إلى عالم مؤسس على أربع حريات جوهرية: حرية الكلام، وحرية العبادة، والحرية من إساءة الحاجة، والحرية من الخوف. أما تجربتنا الخاصة فتشير إلى أن الأخيرتين، الحرية من الحاجة والحرية من الخوف، هما شرطان مسبقان للباقيتين. إذ إن نصف سكان العالم، أي زهاء ثلاثة مليارات نسمة، يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، والانتخابات في نظرهم هي في أفضل الأحوال وسيلة لا غاية؛ نقطة انطلاق، لا خلاص أو انعقاد. هؤلاء الناس لا يهتمون بالانتخابات قدر اهتمامهم بالضروريات الأساسية التي نعدها سمات ومحددات للحياة الكريمة - الطعام، والمأوى، والكهرباء، والرعاية الصحية الأساسية، والتعليم، والقدرة على شق الطريق في الحياة دون تحمل الفساد أو العنف أو السلطة القراقوشية العشوائية. إذا أردنا كسب قلوب وعقول الناس في كاراكاس أو جاكرتا أو نيروبي أو طهران، لن يكون كافياً توزيع صناديق الاقتراع. علينا تيقن أن القواعد الدولية التي نروجها تعزز، ولا تعرقل، إحساس الناس بالأمان المادي والشخصي.

قد يتطلب ذلك منا النظر في المرأة. على سبيل المثال، تطالب الولايات المتحدة وغيرها من البلدان المتقدمة باستمرار البلدان النامية بإلغاء الحواجز التجارية التي تحميها من المنافسة، حتى وإن كنا نصر بعناد على حماية أسواقنا من منافسة الصادرات التي يمكن أن تنتشل البلدان الفقيرة من وهدة الفقر. في غمرة حماسنا المحموم لحماية حقوق وبراءات اختراع شركات الأدوية الأمريكية، عرقلنا قدرة بلدان مثل البرازيل على إنتاج عقاقير معالجة الإيدز المحمية بالعلامة التجارية، التي يمكن أن تنقذ حياة الملايين. وبقيادة واشنطن، كرر صندوق النقد الدولي، الذي أنشئ بعد الحرب العالمية الثانية كصندوق يقدم القروض بوصفها الملجأ الأخير، إجبار البلدان وهي في خضم الأزمات المالية، مثل إندونيسيا، على إجراء تعديلات هيكلية مؤلمة (رفع معدلات الفائدة بحدّة، وتخفيض الإنفاق الاجتماعي الحكومي، وإلغاء الدعم للصناعات الأساسية) سببت مشقة هائلة لشعبها - دواء مر يصعب حتى علينا نحن الأمريكيون تناوله.

هنالك فرع آخر للنظام المالي العالمي يمثلته البنك الدولي، الذي اشتهر بتمويل المشروعات الضخمة والمكلفة التي تفيد المؤسسات الاستشارية الفنية والنخب المحلية النافذة، لكنها لا تفعل الكثير من أجل السواد الأعظم من المواطنين العاديين - مع أن هؤلاء هم الذين يدفعون الثمن عندما يعين موعد السداد. وفي الحقيقة، فإن البلدان التي تطورت بنجاح في ظل النظام الدولي الحالي، تجاهلت أحيانا وصفات واشنطن الاقتصادية الصارمة عبر حماية الصناعات الوليدة وممارسة سياسات صناعية جريئة. ومن المؤكد أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بحاجة إلى الاعتراف بعدم وجود صيغة وحيدة وثابتة لتطوير وتنمية جميع بلدان العالم قاطبة.

ليس ثمة خطأ بالطبع في سياسة «مزج الحب والقسوة» حين يتعلق الأمر بتقديم المساعدات التنموية إلى البلدان الفقيرة. فالعديد منها يعاني عقبات تفرضها قوانين ملكية عتيقة، بل إقطاعية، وأنظمة مصرفية متخلفة؛ في الماضي، لم تؤد برامج المعونات الخارجية إلا إلى مزيد من المكاسب للنخب المحلية، لتخرج الأموال مرة أخرى إلى الحسابات الخاصة في المصارف السويسرية. وفي الحقيقة، ظلت سياسات المعونات الخارجية زمنا طويلا جداً تتجاهل الدور الحاسم الذي يلعبه حكم القانون ومبادئ الشفافية في تنمية وتطوير أي بلد. وفي حقبة تعتمد فيها التعاملات المالية الدولية على عقود موثوقة وواجبة التنفيذ، ربما نتوقع أن يؤدي الازدهار في النشاط التجاري العالمي إلى إصلاحات قانونية واسعة النطاق. لكن بعض البلدان، مثل الهند ونيجيريا والصين، وضعت في الحقيقة نظامين قانونيين - واحدا للأجانب والنخب، وآخر للمواطنين العاديين الذين يحاولون دخول معترك قطاع الأعمال.

أما فيما يتعلق ببلدان مثل الصومال أو سيراليون أو الكونغو، فهي لا تتبع أي قوانين على الإطلاق. حين أفكر أحيانا ببلايا أفريقيا - ملايين المصابين بالإيدز، المجاعات وجائحات القحط المستمرة، أنظمة الحكم الديكتاتورية، الفساد المستشري، وحشية حروب العصابات التي يخوضها فتية في الثانية عشرة من العمر مسلحون بالفتوس وبنادق كلاشينكوف ولا يعرفون في الدنيا سوى الحرب - يجتاحني الشك واليأس. إلى أن أتذكر أن «الناموسية» الواقية من الملاريا تكلف ثلاثة دولارات؛ وبرنامج الاختبار

الطوعي لفيروس العوز المناعي المكتسب في أوغندا حقق اختراقات مهمة فيما يتعلق بمعدل العدوى الجديدة بكلفة تتراوح بين 3 - 4 دولارات لكل اختبار؛ وأن انتباها متواضعا - على شكل استعراض دولي للقوة أو إنشاء مناطق حماية للمدنيين - ربما أوقف المذايح في رواندا؛ وحالات كانت عنيدة ومستعصية ذات يوم، مثل موزامبيق، حققت خطوات مهمة تجاه الإصلاح.

كان فرانكلين روزفلت على صواب بالتأكيد حين قال: «ربما نفخر كأمة بحقيقة أننا نتصف بالرحمة ورقة القلب؛ لكننا لا نستطيع أن نكون بلهاء» يجب ألا نتوقع مساعدة أفريقيا إذا ثبت أنها في نهاية المطاف غير راغبة في مساعدة نفسها. لكن ثمة نزعات واتجاهات إيجابية في أفريقيا كثيرا ما تكون مخفية بين طيات اليأس. الديمقراطية تنتشر. الاقتصادات تنمو في بلدان عديدة. نحن بحاجة إلى الارتكاز على ومضات الأمل هذه ومساعدة أولئك الزعماء والمواطنين المخلصين في شتى أنحاء القارة على بناء مستقبل أفضل يرغبون به، مثلنا، بإلحاح وإصرار.

فضلا عن ذلك كله، نحن نخدع أنفسنا حين نفكر أن «علينا تعلم مراقبة الآخرين يموتون بهدوء»، حسب تعبير أحد المعلقين، دون أن نتوقع التبعات والعواقب. الفوضى تولد الفوضى؛ والقسوة تجاه الآخرين تنزع إلى نشر الغلظة والقسوة بيننا. وإذا لم تكن المبادئ الأخلاقية كافية لنا لنتحرك حين تتفجر قارة من الداخل، فهناك بالتأكيد أسباب وجيهة تدفع الولايات المتحدة وحلفاءها إلى الاهتمام بالدول الفاشلة التي لا تسيطر على أراضيها، ولا تستطيع مكافحة الأوبئة، وتجتأحها الحروب الأهلية، وترتكب فيها الفظائع. في مثل هذا الوضع من غياب القانون استولى الطالبان على أفغانستان. وفي السودان، حيث تحدث اليوم الإبادة الجماعية البطيئة، أقام بن لان معسكرا طوال عدة سنوات. في بؤس أحياء الفقر سوف يظهر الفيروس القاتل التالي.

وبالطبع، لا يمكن توقع أن نعالج هذه المشكلات المروعة وحدنا، لا في أفريقيا ولا سواها. لهذا السبب، علينا قضاء مزيد من الوقت وإتفاق مزيد من المال في محاولة تعزيز قدرة المؤسسات الدولية بحيث تتمكن من القيام بجزء من هذا العمل عنا. بدلا

من ذلك، كنا نفضل العكس. فقد ظل المحافظون في الولايات المتحدة طوال سنوات يستغلون كل فرصة سياسية متاحة لانتقاد الأمم المتحدة: نفاق القرارات التي تستهدف إدانة إسرائيل وحدها، الخطوة اللامعقولة والمحفوفة بالخطر المتمثلة في انتخاب دول مثل زيمبابوي وليبيا إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ثم العمولات الخفية التي أصابت بأفتها برنامج النفط مقابل الغذاء.

هذه الانتقادات صحيحة. فمقابل كل هيئة تؤدي وظيفتها بشكل فاعل في الأمم المتحدة، مثل اليونيسيف، هنالك هيئات أخرى لا يزيد نشاطها عن عقد المؤتمرات، وإصدار التقارير، وتوفير المناصب الرسمية والمرتبات العالية لموظفين دوليين من الدرجة الثالثة. لكن هذه الإخفاقات ليست حجة لصالح تقليص إسهامنا ومشاركتنا في المنظمات الدولية، ولا ذريعة تبرر التصرف الأحادي الجانب من الولايات المتحدة. فكلما زادت فاعلية قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في التعامل مع الحروب الأهلية والصراعات الطائفية، تقلص احتمال قيامنا بدور الشرطي الدولي لحراسة ومراقبة المناطق التي نريد أن نراها مستقرة. وكلما زادت مصداقية المعلومات التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تزايدت قدرتنا على حشد الحلفاء في مواجهة مساعي الدول المارقة لامتلاك الأسلحة النووية. وكلما تعاظمت قدرة منظمة الصحة العالمية، خف عبء مكافحة أنفلونزا الطيور في بلادنا. لا يوجد بلد آخر له مصلحة مثلنا في تعزيز وتقوية المؤسسات الدولية — لهذا السبب، مارسنا الضغط من أجل إنشائها في المقام الأول، ولهذا السبب نحتاج لأن نكون رواد تحسين أدائها.

أخيراً، دعوني أقترح، لأولئك الذين أغضبهم احتمال العمل مع حلفائنا لمواجهة التحديات العالمية الضاغطة، مجالاً واحداً على الأقل يمكننا فيه التصرف بشكل أحادي وتحسين موقفنا في العالم — صقل وتكميل ديمقراطيتنا والتحول إلى نموذج يحتذى مثاله. حين نستمر في إنفاق مليارات الدولارات على منظومات تسليح مشكوك بقيمتها ونفعها، ونتردد في صرف المال لحماية المصانع الكيماوية المحفوفة بالخطر المحدق في المراكز الحضرية الكبرى، يصبح من الأصعب إقناع البلدان الأخرى بتأمين منشآت الطاقة النووية لديها. وحين نعتقل المشتبه فيهم دون محاكمة مدة غير محددة

أو ننقلهم خلسة تحت جناح الظلام إلى بلدان نعلم أنهم سيتعرضون للتعذيب فيها، نضعف قدرتنا على ممارسة الضغط من أجل التزام حقوق الإنسان وحكم القانون في الأنظمة الديكتاتورية. حين لا نستطيع، نحن الذين نعيش في أغنى بلد على ظهر الأرض ونستهلك 25% من وقود العالم الأحفوري، رفع معايير كفاءة وترشيد استخدام الوقود حتى بنسبة ضئيلة بحيث نقلل من اعتمادنا على حقول النفط السعودية ونبطئ الاحتباس الحراري، يجب أن نتوقع مواجهة أوقات صعبة عند محاولة إقناع الصين بعدم التعامل مع موردين للنفط مثل إيران أو السودان - ويجب ألا نعتمد على مزيد من التعاون من جانبها للتصدي للمشكلات البيئية التي تدهم شواطئنا.

إن عدم الرغبة في اتخاذ الخيارات الصعبة والارتقاء إلى مستوى مثلنا العليا لا يؤدي إلى إضعاف مصداقية الولايات المتحدة في عيون العالم فقط، بل يضعف مصداقية الحكومة الأمريكية في نظر الشعب الأمريكي أيضا. في نهاية المطاف، فإن طريقة إدارة هذا المصدر الثمين - الشعب الأمريكي، ونظام الحكم الذاتي الذي ورثناه عن الآباء المؤسسين - هي التي تقرر نجاح أي سياسة خارجية. العالم الرابض هناك معقد ومحفوف بالخطر؛ وعملية إعادة تشكيله ستكون طويلة وصعبة، وسوف تتطلب بعض التضحيات. مثل هذه التضحيات ستكون ضرورية لأن الشعب الأمريكي يفهم جيدا الخيارات المتاحة أمامه؛ فقد ولد أصلا نتيجة الثقة في ديمقراطيتنا. فرانكلين روزفلت فهم ذلك حين قال بعد الهجوم على بيرل هاربور: «هذه الحكومة ستضع ثقتها في جلد وقوة احتمال الشعب الأمريكي» وكذلك فعل ترومان، حين عمل مع دين اتشسون على إنشاء لجنة لوضع خطة مارشال، مكونة من كبار المديرين التنفيذيين، والأكاديميين، وزعماء العمال، ورجال الدين، وغيرهم ممن يستطيعون ترويج الخطة في مختلف أرجاء البلاد. يبدو كأن ذلك عبء يجب على الزعماء الأمريكيين اعتبارها.

أساءل أحيانا هل يقدر الناس في الحقيقة على التعلم من دروس التاريخ؟ - هل نتقدم من مرحلة إلى أخرى في مسار ارتقائي صاعد أم نسير في دورة مغلقة من الانتعاش والانكماش، والحرب والسلم، والصعود والهبوط؟. في الرحلة نفسها التي

زرت فيها بغداد، قضيت أسبوعا في إسرائيل والصفة الغربية، التقيت خلاله مسؤولين من الجانبين، ورسمت في ذهني خريطة موقع هذا النزاع. تحدثت مع يهود فقدوا آباءهم في المحرقة وأخوة في التفجيرات الانتحارية؛ وسمعت فلسطينيين يصفون ما يتعرضون له من إذلال ومهانة عند حواجز التفتيش وعن ذكرياتهم عن أوضاعهم السلبية. ركبت حوامة حلقت فوق الخط الفاصل بين الشعبين ووجدت نفسي عاجزا عن التمييز بين البلدات اليهودية والعربية. حيث بدت كلها مثل مخافر أمامية مكشوفة بين التلال الخضراء والجرداء. نظرت من موقع مشرف على القدس إلى المدينة القديمة، وقبة الصخرة، وحائط المبكى، وكنيسة القيامة، وفكرت بألفي سنة من الحروب التي شنت في هذه البقعة الصغيرة من الأرض، وتأملت مليا عبثية الاعتقاد بإمكانية حل هذا الصراع في عصر جيلنا الحالي، وقدرة أمريكا، على الرغم من قوتها الكاسحة، على تحديد مسار الأحداث في العالم.

لكني لم أتشبت كثيرا بمثل هذه الأفكار – فهي أفكار رجل عجوز. فمهما بلغت صعوبة المهمة، أعتقد أن من واجبنا الانخراط في جهود تحقيق السلام في الشرق الأوسط، لا لفائدة شعوب المنطقة فقط، بل من أجل أمن وسلامة أطفالنا أيضا.

ولربما لا يعتمد مصير العالم على الأحداث في ميادين المعارك وحسب؛ بل يرتكز أيضا على عملنا في تلك الأماكن الهادئة التي تطلب يد العون. أتذكر التقارير الإخبارية عن إعصار تسونامي الذي اجتاح شرق آسيا عام 2004 – بلدات الساحل الغربي من إندونيسيا التي سويت بالأرض وآلاف الضحايا الذين غرقوا في البحر. وكيف شاهدت في الأسابيع التالية بكل فخر واعتزاز الأمريكيين يرسلون معونات تجاوزت قيمتها مليار دولار، والسفن الحربية الأمريكية تنزل آلاف الجنود للمساعدة في توزيع المعونات وإعادة الإعمار. وفقا للتقارير الصحفية، قال 65% من الإندونيسيين الذين استطلعت آراؤهم إن هذه المعونات جعلتهم يتبنون وجهة نظر أكثر إيجابية عن الولايات المتحدة. لست ساذجا إلى درجة الاعتقاد أن واقعة واحدة في أعقاب كارثة يمكن أن تزيل عقودا من الشك والريبة.

لكنها مجرد بداية.

- 9 -

العائلة

بحلول بداية عامي الثاني في مجلس الشيوخ، استقرت حياتي على إيقاع قابل للتدبير. كنت أغانر شيكاغو ليل الاثنين أو صباح الثلاثاء، اعتمادا على مواعيد جلسات التصويت في المجلس. وباستثناء ذهابي يوميا إلى نادي اللياقة البدنية في المجلس والغداء أو العشاء مع صديق (وهذا أمر نادر)، كانت تشغلني في الأيام الثلاثة التالية سلسلة متوقعة ومعروفة من المهمات - مراجعة التعديلات على القوانين التي تطرحها اللجان، والتصويت، والغداء مع الأعضاء الديمقراطيين، والبيانات في قاعة المجلس، والخطب، والصور مع الأعضاء، وجمع التبرعات في الأمسيات، والرد على المكالمات الهاتفية، وكتابة المراسلات، ومراجعة التشريعات، وكتابة مسودات المقالات، وتسجيل الملفات الرقمية من الإنترنت، وتلقي الإجازات السياسية، واستضافة الناخبين، وحضور سلسلة لا نهاية لها من الاجتماعات واللقاءات. وفي أصيل أيام الثلاثاء، نعرف، حين نكون في غرفة الاستراحة الملحقة بالمجلس، موعد التصويت، وفي الوقت المحدد أقف في الطابور مع الزملاء لأدلي بصوتي، قبل أن أنزل درجات مبنى الكابيتول مسرعا لألحق بالطائرة التي تقلني إلى شيكاغو وأصل إلى المنزل قبل أن تخلد البنيتين إلى النوم.

على الرغم من برنامج المواعيد المتختم، وجدت العمل مثيرا وساحرا، وإن يكن محبطا بين الحين والآخر. فخلافا للمدركات الشعبية السائدة، لا يعرض على التصويت في قاعة المجلس سوى قرابة عشرين مشروع قانون يحظى بالأهمية كل سنة، ومن النادر أن يقدم أحدها عضو من حزب الأقلية. ونتيجة لذلك، انحصرت في إطار اللجان معظم المبادرات الرئيسة التي قمت بها - تشكيل مناطق مبتكرة للمدارس العامة، وخطة لمساعدة مصنعي السيارات الأمريكيين على دفع تكاليف الرعاية الصحية للعمال المتقاعدين مقابل رفع معايير الاقتصاد في استهلاك الوقود، وتوسيع

برنامج بيل غرانت لمساعدة الطلاب من ذوي الدخل المحدود على تلبية نفقات التعليم الجامعي المرتفعة.

من ناحية أخرى، استطعت بفضل العمل الدؤوب للموظفين المساعدين أن أدخل تعديلات على عدد كبير من القوانين: ساعدنا على توفير التمويلات الضرورية للمحاربين القدماء الذين لا يملكون بيوتا. وفرنا اثمانات ضريبية لمحطات الوقود التي تنصب مضخات وقود (E85). حصلنا على تمويل لمساعدة منظمة الصحة العالمية على الرصد والاستجابة لجائحة أنفلونزا الطيور المحتملة. أجزنا في المجلس تعديلا يلغي العقود التي لا تعتمد على مناقصات فيما يتعلق بإعادة إعمار المناطق المنكوبة التي اجتاحتها إعصار كاترينا، وبذلك عاد مزيد من المال إلى أيدي ضحايا المأساة. صحيح أن هذه التعديلات لن تغير البلد، لكنني شعرت بالرضى لأن كلا منها قدم لبعض الناس مساعدة متواضعة أو دفع القانون قليلا في اتجاه قد يثبت أنه أكثر اقتصادا أو أكثر استجابة أو أكثر عدالة.

في أحد أيام شهر شباط/ فبراير، وجدت نفسي في حالة مزاجية ومعنوية جيدة، بعد أن استكملت جلسة استماع حول تشريع قدمته أنا وديك لوغار استهدف تقييد انتشار الأسلحة وتجارتها في السوق السوداء. ولأن ديك أحد أبرز الخبراء في المجلس فيما يتعلق بقضايا انتشار الأسلحة، إضافة إلى ترؤسه على لجنة شؤون العلاقات الخارجية، فقد كانت احتمالات إجازة مشروع القانون واعدة. أردت أن أتقاسم مع ميشيل الأخبار السارة، فاتصلت بها من مكثبي في واشنطن وشرحت لها أهمية القانون — كيف يمكن للصواريخ المضادة للطائرات المحمولة على الكتف أن تهدد الرحلات الجوية التجارية إذا وقعت في أيدي الأعداء، وكيف استمرت مخزونات الأسلحة الخفيفة من حقبة الحرب الباردة تغذي الصراعات في مختلف أرجاء العالم. قاطعتني ميشيل قائلة:

«في بيتنا نمل!»

«ماذا؟»

«وجدت النمل في المطبخ. وفي الحمام»

«حسنا..»

«أريدك أن تشتري مصائد للنمل قبل أن تأتي إلى البيت غدا. أستطيع شراءها بنفسني لكن علي أخذ البنيتين إلى موعد الطبيب غدا بعد المدرسة. هل تقدر؟»

«أجل. مصائد للنمل»

«مصائد للنمل. لا تنس يا عزيزي. علي الآن الذهاب لحضور اجتماع. إلى اللقاء»

أغلقت الخط، وتساءلت هل يبتاع تيد كنيدي أو جون مكين مصائد للنمل في طريقهما إلى المنزل من العمل.

معظم الذين يقابلون زوجتي يستنتجون بسرعة أنها تتمتع بشخصية لافتة. وهم على حق - فهي ذكية، وساخرة، وساحرة. وهي أيضا جميلة، لكن جمالها ليس من النوع الذي يجده الرجال مهددا أو تجده النساء مزعجا أو منفرا؛ إنه جمال الأم والموظفة المهنية المشغولة بعملها، الذي يختلف عن صور فتيات الغلاف في المجلات الشهيرة. في كثير من الحالات، يأتي أحدهم إلي بعد سماعها تتحدث في اجتماع أو العمل معها في مشروع ويقول شيئا مثل: «باراك، أنا معجب بك، لكن زوجتك.. رائعة!» في العادة، أومئ برأسي، فأنا أعرف جيدا أنها لو نافستني على أي منصب عام لما وجدت صعوبة تذكر في الفوز علي.

من حسن حظي أن ميشيل لن تدخل معترك السياسة أبدا. وهي تقول لمن يسألها: «ليس لدي الصبر» ومثلما هي عاداتها، فهي تقول الصدق.

التقيت ميشيل في صيف عام 1988، حين كنا نعمل معا في مؤسسة قانونية كبيرة (سيدلي و اوستن) يقع مقرها في شيكاغو. ومع أنها تصغرني بثلاث سنين، إلا أنها كانت محامية ممارسة، بعد أن انتسبت إلى كلية الحقوق في هارفارد حالما تخرجت في الجامعة. كنت قد أنهيت لتوي السنة الأولى في كلية الحقوق وبدأت العمل مساعدا مؤقتا في الصيف.

كانت مرحلة صعبة وانتقالية في حياتي. فقد انتسبت إلى كلية الحقوق بعد ثلاث سنوات من العمل في مجال التنظيم الاجتماعي. ومع أنني استمتعت بدراستي، إلا أن الشك ظل يراودني فيما يتعلق بقراري. كنت قلقا في سري من أن يمثل ذلك تخليا عن المثل العليا التي تبنيها في سنوات الشباب، تنازلا للوقائع الصارخة التي يفرضها المال والسلطة - العالم كما هو لا كما يجب أن يكون.

فكرة العمل في مؤسسة قانونية، قريبة بهذا القدر ومع ذلك نائية إلى هذا الحد عن الأحياء الفقيرة التي ما زال أصدقائي يكدهون فيها، فاقمت تلك المخاوف. لكن مع ارتفاع أقساط قروض الطلاب بسرعة، لم يكن وضعي يسمح لي برفض مرتب الشهور الثلاثة الذي عرضته علي المؤسسة. وهكذا، بعد أن استأجرت أرخص شقة وجدتها، وابتعت أول ثلاث بذات وحذاء جديدا (تبين أنه صغير المقاس وسوف يشل حركتي طوال الأسابيع التسعة التالية)، دخلت المؤسسة في صبيحة يوم ماطر من أيام شهر حزيران/ يونيو، وتوجهت إلى مكتب المحامية الشابة التي عينت مشرفة على عملي.

لا أتذكر تفاصيل أول حديث لي مع ميشيل. أتذكر فقط أنها فتاة طويلة القامة (تماثلني في الطول حين تلبس حذاء عالي الكعب) ومحببة وودودة ومحترفة، ومظهرها يدل على شخصيتها. شرحت لي كيف تعين المهمات في المؤسسة، وطبيعتها، وكيف نسجل ساعات العمل على القضايا. وبعد أن قادتي إلى مكنتي، وزرنا المكتبة، عرفتي بأحد الشركاء وقالت: إنها ستقابلني على الغداء.

أخبرتني ميشيل فيما بعد أنها فوجئت (مفاجأة سارة) حين دخلت مكتبها؛ فالصور الشخصية التي أرسلتها بدا فيها أنفي أكبر حجما، وشككت في رأيي السكرتيريات اللاتي شاهدتني خلال المقابلة وقلن إنني جذاب: «اعتقدت أنهن تأثرن، كعهدهن دوما، برجل أسود يلبس بزة ويحصل على عمل» لكن إذا كانت ميشيل قد تأثرت، فإنها لم تظهر تأثرها خلال الغداء. عرفت أنها نشأت في منطقة ساوث سايد، في بيت صغير إلى الشمال من الحي الذي كنت أمارس فيه عملي التنظيمي. كان والدها مشغل مضخة المدينة؛ وظلت والدتها ربة بيت إلى أن كبر الأولاد، فعملت سكرتيرة في

أحد المصارف. تخرجت في مدارس شيكاغو الثانوية ثم لحقت بأخيها في برينستون، حيث تألق في فريق كرة القدم. في المؤسسة القانونية كانت عضواً في مجموعة الحقوق الفكرية وتخصصت في مجال الترفيه؛ في إحدى المراحل، فكرت بالانتقال إلى لوس أنجلوس أو نيويورك للعمل هناك.

تحدثت ميشيل عن الكثير من الخطط ذلك اليوم، ولم يكن لديها وقت لتتشغل عن خططها، كما قالت - خصوصاً مع الرجال. وكانت ضحكاتها مشرقة. لكنني لاحظت أنها ليست في عجلة من أمرها لتعود إلى المكتب. هنالك أمر آخر، ثمة التماعه تتألق في عينيها السوداوين كلما نظرت إليها، تلمح إلى شيء من عدم اليقين، كأنما تعرف في أعماق أعماقها مدى هشاشة الأشياء، فإذا فقدت السيطرة، ولو للحظة واحدة، فسوف تتفكك الخطط وتهاوى بسرعة. تأثرت نوعاً ما بتلك اللحظة من الضعف. وأردت أن أعرف ذلك الجزء منها.

كنا نلتقي طوال الأسابيع التالية يومياً، في المكتبة أو الكافتريا أو خلال النزاهات العديدة التي تنظمها المؤسسة للموظفين والمساعدين القانونيين المؤقتين لإقناعهم بأن الحياة في مهنة المحاماة ليست مجرد ساعات طويلة من البحث في الوثائق ودراساتها. دعنتني إلى حفلة أو اثنتين، متغاضية بلباقة عما في خزانتي من ثياب قليلة، وعرفتني ببعض أصدقائها. ومع ذلك رفضت الخروج في موعد (غرامي) معاً. فذلك ليس لائقاً كما قالت لأنها المشرفة علي والناصحة لي.

قلت لها: «هذا عذروا. أي نصيحة قدمتها لي؟ نصائحك لا تتعدى تدريبي على استخدام آلة نسخ الصور، وأفضل المطاعم. ولا أظن أن الشركاء سيعدون الموعد بيننا خرقاً خطيراً لسياسة المؤسسة»

هزت رأسها وقالت: «أعتذر»

«حسنًا، أنا مستقيل. ما رأيك؟ أنت المشرفة الناصحة. أخبريني، لمن أتوجه بالشكوى»

في نهاية المطاف أذعنت. وبعد نزهة المؤسسة، أوصلتني بسيارتها إلى شقتي، فعرضت عليها تناول البوظة. اشتريت قطعتين وجلسنا على الحاجز في أصيل ذلك

اليوم الحار الرطب. أخبرتها عن عملي في متاجر «باسكن روبنز» للمثلجات عندما كنت مراهقا، وصعوبة الحفاظ على برودة الجسم عندما كنت ألبس المتزر البني وأضع القبعة. فقالت: إنها ظلت مدة سنتين أو ثلاث في مرحلة الطفولة ترفض تناول أي طعام سوى زبدة الفستق والجيلي. قلت: إنتي أود لقاء عائلتها. فقالت: إن ذلك يسعدها.

أمضينا بقية الصيف معا. أخبرتها عن التنظيم الاجتماعي، والحياة في إندونيسيا، ورياضة ركوب الأمواج. وأخبرتني عن صديقات الطفولة، ورحلة قامت بها إلى باريس حين كانت في المدرسة الثانوية، وأغنيات ستيفي ونذر المفضلة.

لكنني لم أبداً أفهم ميشيل حقا إلا بعد أن التقيت بأسرتها. فقد تبين لي أن زيارة عائلة روبنسون أشبه بالانضمام فجأة إلى كادر العاملين في فيلم (Leave It to Beaver). هنالك فرازير، الأب الطيب الحليم الذي لم ينقطع يوما عن عمله أو تفوته مباراة لابنه. وهناك ماريان، الأم الجميلة العاقلة التي تخبز كعكة أعياد الميلاد وترتب المنزل، والمتطوعة في المدرسة لتضمن أن يحسن تلاميذها سلوكهم ويؤدي المدرسون الواجب المطلوب منهم. وهناك كريغ، لاعب كرة السلة النجم الطويل القامة، والشقيق الودود والمهذب والمسلبي، الذي يعمل مصرفيا استثماريا لكن يحلم بالعمل في مجال التدريب يوما ما. وهناك الأعمام والعمات وأبناء العمومة الذين يأتون متى أرادوا ويجلسون إلى مائدة المطبخ ويأكلون ما طاب لهم، ثم يستمعون إلى مجموعة أسطوانات موسيقى الجاز التي يحتفظ بها الجد ويضحكون ويسهرون حتى منتصف الليل.

لكن العائلة ينقصها كلب. لأن ماريان لا تحب الكلاب في المنزل.

ما جعل هذه الصورة للأسرة الكريمة أشد تأثيرا حقيقة أن آل روبنسون غالبوا المشقات التي نادرا ما تظهر قصصها على شاشات التلفزيون. هنالك القضايا المعتادة المتعلقة بالعنصرية بالطبع: الفرص المحدودة المتاحة لأبوي ميشيل في شيكاغو خلال الخمسينيات والستينيات؛ الشعور بخطر العنصرية والهلع الذي دفع عائلات البيض إلى الابتعاد عن الحي؛ الطاقة الإضافية المطلوبة من الآباء السود للتعويض عن

الدخل القليل، والعنف المتصاعد في الشوارع، والملاعب التي تعاني من نقص التمويل، والمدارس المتخلفة العاجزة.

لكن ثمة مأساة عصفت بأسرة روبنسون. فحين بلغ والد ميشيل الثلاثين، أي في ذروة عطاء حياته، تبين بالتشخيص أنه يعاني تصلب الأعضاء والعضلات. وظل طوال السنوات الخمس والعشرين التالية، رغم تدهور حالته، يتحمل مسؤولية عائلته دون أن يشفق على نفسه: أصبح يستيقظ في الصباح قبل ساعة من الموعد المعتاد للذهاب إلى العمل، ويكافح لأداء كل حركة جسدية، من قيادة السيارة إلى ارتداء قميصه، دون أن ينسى ابتسامته ودعابته والقبلة المعتادة لابنته كل يوم. وداوم على الذهاب إلى الملعب لمشاهدته ابنه - مع عرج خفيف في البداية ثم بمساعدة عكازين، والعرق يتصبب من رأسه الأضلع.

بعد زواجنا، ساعدتني ميشيل على فهم التأثير الخفي الذي مارسه مرض والدها على العائلة؛ العبء الثقيل الذي أجبرت الأم على حمله؛ الحدود المرسومة بدقة حول حياة الأسرة، حيث يجب التخطيط بعناية حتى لنزهة بسيطة من أجل تجنب المشكلات والإرباك والإحراج؛ وكيف تبدو الحياة المتخبطة مرعبة ومروعة تحت قناع الابتسامات والضحكات.

لكنني لم أجد آنذاك سوى المتعة في منزل آل روبنسون. وبالنسبة لشخص مثلي، لا يكاد يعرف أباه، وأمضى جزءا كبيرا من حياته مترحلا من مكان إلى مكان، وتبعثرت جذوره في الاتجاهات كلها، حرك البيت الذي بناه فرازير وماريان روبنسون، لهما ولأبنائهما، توقفا جارفا للاستقرار وإحساسا بالمكان لم يدرك قبلا وجودهما في داخله. مثلما وجدت ميشيل في رفقتي حياة تملؤها المغامرة والمخاطرة والسفر إلى بلاد غريبة ربما - أفقا أوسع مما سمحت به لنفسها سابقا.

بعد ستة أشهر من لقائنا، توفي والدها فجأة نتيجة مضاعفات عملية أجريت على كليته. عدت إلى شيكاغو ووقفت أمام قبره، ووضعت ميشيل رأسها على كتفي. فوعدهت أن أعنتي بابنته. وشعرت بطريقة لا تعبر عنها الكلمات بأننا أصبحنا عائلة واحدة.

يشيع هذه الأيام الحديث عن تفكك بنية الأسرة الأمريكية. إذ يزعم المحافظون، اجتماعيا، أن العائلة التقليدية تتعرض لهجوم كاسح من أفلام هوليوود ومواكب المثليين في الشوارع. في حين يشير الليبراليون إلى العوامل الاقتصادية - من تجمد الأجور إلى عدم كفاية الرعاية النهارية - التي عرضت العائلات لتهديد متزايد. ثقافتنا الشعبية تغذي مشاعر الخوف والحذر، وتنتشر حكايات عن نساء سيبقين عانسات إلى الأبد، ورجال راغبين عن الارتباط بالتزامات دائمة، ومراهقين ينخرطون في مغامرات جنسية متهورة لا نهاية لها. لا شيء يبدو مستقرا، كما كانت الحال في الماضي؛ أدوارنا وعلاقاتنا كلها متاحة لمن هب ودب كي يأخذها.

نظرا لهيمنة هذه الحالة من القلق والانزعاج، قد يكون من المفيد تذكير أنفسنا بأن مؤسسة الزواج لن تختفي قريبا. وصحيح أن معدلات الزواج انخفضت بشكل ثابت منذ الخمسينيات، إلا أن جزءا من هذا الانخفاض يعود إلى أن مزيدا من الأمريكيين يؤخرون زواجهم لاستكمال تعليمهم أو اختيار مهنة راسخة لهم؛ لكن في سن الخامسة والأربعين، تكون 89% من النساء و83% من الرجال قد ارتبطوا بعلاقة زواج مرة واحدة على الأقل. وما زالت 67% من العائلات مكونة من رجل وامرأة جمعتهما علاقة زواج، والأغلبية الساحقة من الأمريكيين ما يزالون يعدون الزواج أفضل ركيزة للعلاقة الحميمة الشخصية، والاستقرار الاقتصادي، وتربية ورعاية الأطفال.

ومع ذلك، لا يمكن إنكار حقيقة أن طبيعة العائلة قد تغيرت خلال السنوات الخمسين الأخيرة. وعلى الرغم من أن معدلات الطلاق انخفضت بنسبة 21% عن الذروة التي بلغت في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، ما زال نصف الزوجات الأولى ينتهي بالطلاق. ومقارنة بأجدادنا، نعد أكثر تساهلا مع العلاقات الجنسية السابقة على الزواج، وأكثر استعدادا للمعاشرة دون زواج، وميلا إلى العيش دون شريك. نحن أيضا أكثر ميلا إلى تربية الأطفال في أسر غير تقليدية؛ 60% من جميع حالات الطلاق تخلف أطفالا، و33% من الأطفال يولدون من علاقات غير شرعية، و34% من الأطفال لا يعيشون في كنف آبائهم البيولوجيين.

تشهد حدة هذه النزعات بين الأمريكيين الأفارقة، حيث من العدل القول إن العائلة النووية على شفا الانهيار. ومنذ عام 1950، انخفض معدل زواج النساء السود من 62% إلى 36%. وبين عامي 1960 - 1995، انخفض عدد الأطفال الأمريكيين الأفارقة الذين يعيشون مع أبوين متزوجين بأكثر من 50%؛ واليوم، يعيش 54% من الأطفال السود في أسر وحيدة الأب/ الأم، مقارنة بنسبة 23% لدى الأطفال البيض.

فيما يتعلق بالبالغين، تختلط تأثيرات هذه التغييرات على أقل تقدير. إذ تشير الأبحاث والدراسات إلى أن المتزوجين، في المعدل المتوسط، يعيشون حياة أكثر صحة وثناء وسعادة، لكن ذلك لا يعني القول إن الرجال والنساء يستفيدون من السقوط في فخ زيجات سيئة أو مهينة. ومن المؤكد وجود معنى منطقي وراء قرار الأعداد المتزايدة من الأمريكيين بتأخير زواجهم؛ إذ لا يقتصر الأمر على أن اقتصاد المعلومات اليوم يتطلب مزيداً من التعليم والدراسة فقط، بل أظهرت الدراسات أن الأشخاص الذين ينتظرون حتى بلوغ أواخر العشرينيات أو أوائل الثلاثينيات من العمر للزواج، يرجح أن تستمر حياتهم الزوجية مدة أطول من أولئك الذين يتزوجون في عمر مبكر.

لكن مهما كان حجم التأثير في البالغين، فإن هذه النزعات أضرت بالأطفال. فالتعدد من الأمهات العازبات - ومنهن أمي - يكافح ويجاهد جهاد الأبطال من أجل أولادهن. ومع ذلك، يزيد احتمال فقر الأطفال الذين يعيشون في كنف أمهات عازبات بمقدار خمس مرات مقارنة بالأطفال الذين يعيشون في كنف والديهم الاثنين. والأطفال الذين يعيشون تحت رعاية الأمهات العازبات أكثر احتمالاً للتسرب من المدرسة وإقامة علاقات جنسية (ظاهرة الآباء والأمهات المراهقين)، حتى حين نلغي عامل الدخل. تشير الأدلة إلى أن الأطفال الذين يعيشون في كنف آبائهم وأمهاتهم البيولوجيين يتفوقون، في المعدل الوسط، على الذين يعيشون مع غير آبائهم أو مع أبوين لا تجمعهما علاقة زواج شرعية.

في ضوء هذه الحقائق، تعد السياسات التي تقوي رابطة الزواج لمن يختارونه وتعميق الولادات غير المرغوبة خارج إطار الزواج أهدافاً منطقية ومعقولة يجب السعي إليها. على سبيل المثال، يتفق معظم الناس على وجوب ألا تعاقب برامج الرعاية الاجتماعية

الاتحادية وقانون الضرائب المتزوجين؛ ولذلك تحظى جوانب إصلاح برنامج الرعاية الاجتماعية التي أقرت في عهد كلينتون وتلك العناصر المتضمنة في الخطة الضريبية التي وضعها بوش بدعم قوي من الحزبين كليهما.

الأمر ذاته ينطبق على توقي الحمل في سن المراهقة. إذ يتفق الجميع على أن حمل المراهقات يعرض الأم والطفل معا لأخطار أنواع المشكلات كلها. ومنذ عام 1990، انخفض معدل حمل المراهقات بنسبة 28%، وهذا خبر سار دون شك. لكن ولادات الأمهات المراهقات ما تزال تمثل قرابة ربع الولادات التي تحدث خارج إطار الزواج الشرعي، والأمهات المراهقات أكثر احتمالا لإنجاب مزيد من الأطفال خارج إطار الزواج الشرعي مع تقدمهن بالعمر. لقد تبين أن للبرامج المجتمعية المرتكز سجلا مثبتا في توقي حالات الحمل غير المرغوب فيها - عبر تشجيع التعفف والاستخدام الصحيح لوسائل منع الحمل - وتستحق دعما واسع النطاق.

أخيرا، تظهر الأبحاث الأولية أن ورشات العمل التثقيفية فيما يتعلق بالزواج يمكن أن تحدث فارقا حقيقيا في مساعدة المتزوجين على البقاء معا وتوطيد رابطة أطول عمرا بينهم. ويجب أن يتفق الجميع على أهمية توسيع مدى وإتاحة هذه الخدمات لتشمل الأزواج من ذوي الدخل المحدود، ربما بالتناغم مع التدريب المهني والتوظيف، والرعاية الطبية الشاملة، وغيرها من الخدمات المتاحة.

لكن فيما يتعلق بالعديد من المحافظين (اجتماعيا)، لا تعد هذه المقاربات البديهية كافية. فهم يريدون العودة إلى حقبة سألقة، حين كانت الجنسانية خارج إطار الزواج تتعرض إلى العقاب والعار، والحصول على الطلاق أشد صعوبة بكثير، ولا يحقق الزواج الرضى الشخصي فقط، بل يحدد بدقة الأدوار الاجتماعية للرجال والنساء. وبرأيهم، فإن أي سياسة حكومية تبدو أنها تكافئ أو حتى تقف على الحياد إزاء ما يعدونه سلوكا فاجرا ومنافيا للأخلاق - مثل تقديم وسائل تحديد النسل للشباب، أو خدمات الإجهاض للنساء، أو الرعاية الاجتماعية للأمهات العازبات، أو الاعتراف القانوني بالروابط التي تجمع المثليين - يبغض قيمة وأهمية الرابطة الزوجية. مثل هذه السياسات تقربنا خطوة، كما تقول الحجة، نحو عالم جريء

جديد تمحى فيه فوارق الجندر (النوع الاجتماعي)، ويصبح الجنس متعة خالصة، والزواج رابطة يسهل حلها، والأمومة حالة مزعجة، والحضارة نفسها تركز على قاعدة من الرمال المتحركة.

أنفهم الدافع لاستعادة إحساس بالنظام إلى ثقافة في حالة من التغيرات المتتابة والمستمرة. وأقدر بالتأكيد رغبة الآباء في حماية أبنائهم من القيم التي يعدونها وبيلة وضارة؛ إحساس أنقاسمه معهم حين أستمع إلى كلمات الأغاني من المدياع.

لكن على وجه العموم، لا أتعاطف كثيرا مع أولئك الذين يحملون الحكومة مهمة فرض الأخلاق الجنسية بالقوة. وعلى شاكلة معظم الأمريكيين، أعد القرارات المتعلقة بالجنس والزواج والطلاق والحمل من الأمور الشخصية – وتقع في صميم نظامنا القائم على الحرية الفردية. أما حين تزيد مثل هذه القرارات الشخصية احتمال إيقاع الأذى البالغ بالآخرين – كإساءة معاملة الأطفال، أو سفاح القربى، أو تعدد الزوجات أو الأزواج، أو العنف الأسري، أو الإخفاق في رعاية وإعالة الأولاد – يصبح من حق المجتمع وواجبه التدخل (أولئك الذين يعتقدون أن الجنين كائن حي يتمتع بكامل حقوق البشر يصنفون الإجهاض ضمن هذه الفئة). وفيما وراء ذلك، ليست لدي رغبة في تدخل الرئيس أو الكونغرس أو البيروقراطية الحكومية لتنظيم ما يحدث في غرف نوم الأمريكيين.

فضلا عن ذلك، لا أعتقد أننا نقوي ونعزز الأسرة عبر إجبار أو إكراه الناس على إقامة علاقات نعدّها مفيدة لهم – أو عبر إنزال العقاب بأولئك الذين لا يلتزمون معاييرنا فيما يتعلق بالأداب السلوكية الجنسية. أريد أن أشجع الشباب على إظهار مزيد من الاحترام للعلاقة الجنسية والحميمة، وأصفق استحسانا للآباء والتجمعات الكنسية والبرامج المجتمعية التي تنقل وتبث هذه الرسالة. لكنني لست مستعدا لقبول حصر المراهقة في حياة من المعاناة بسبب حرمانها من وسائل منع الحمل. أريد من كل شريكين أن يفهما قيمة ما يستتبعه الزواج من التزام وتضحيات. لكنني لست مستعدا لاستخدام قوة القانون لإبقائهما معا بغض النظر عن ظروفهما الشخصية.

لربما تمنعني طرائق القلب البشري الشديدة التنوع، وحياتي التي تفتقد الكمال والمثالية، من تنصيب نفسي قاضيا مؤهلا للحكم في محكمة الأخلاق. أعرف تماما أننا طوال السنوات الأربع عشرة من زواجنا، لم نختلف أنا وميشيل نتيجة ما يفعله الآخرون في حياتهم الشخصية.

ما تجادلنا حوله - مرارا وتكرارا - هو كيف نوازن بين العمل والعائلة بطريقة عادلة لميشيل ومفيدة للبننتين. لسنا الوحيدين في ذلك. في الستينيات وأوائل السبعينيات، مثلت العائلة التي ترعرعت فيها ميشيل القاعدة لا الاستثناء - أكثر من 70% من العائلات لديها والدة في المنزل وتعتمد على الوالد بوصفه المعيل الوحيد.

اليوم، انعكست هذه الأرقام. 70% من الأسر التي لديها أطفال يعيها أبوان عاملان أو أب أو أم عاملة. أما النتيجة فهي ما دعته مستشارتي في شؤون السياسة والخبيرة في شؤون الأسرة العاملة، كارين كورنبلوه، «عائلة الحواة» التي تلعب بعدة كرات في وقت واحد: حيث يكافح الأبوان لدفع الفواتير، والعناية بالأطفال، والحفاظ على الأسرة والمنزل، والمحافظة على العلاقة بينهما. لكن أداء جميع هذه المهام معا يوقع أضرارا بحياة الأسرة. وكما شرحت كارين حين عملت مديرة لبرنامج العمل والأسرة في مؤسسة أمريكا الجديدة، وأدلت بشهادتها أمام لجنة مجلس الشيوخ الفرعية المعنية بالأطفال والأسر:

اليوم، تقلصت المدة التي يقضيها الأمريكيون مع أطفالهم أسبوعيا بمعدل 22 ساعة مقارنة بحالهم عام 1969. وملايين الأطفال يتربون في مراكز غير مرخصة للرعاية النهارية كل يوم - أو وحدهم في المنزل حيث يقوم جهاز التلفزيون مقام جليسة الأطفال. وخسرت الأمهات العاملات زهاء ساعة من النوم كل يوم في محاولتهن للتكيف مع الوضع. وأكدت البيانات التي جمعت حديثا أن الآباء الذين لديهم أطفال في سن المدرسة يظهرون أمارات قوية على الإجهاد والتوتر - وهذه تؤثر في إنتاجيتهم وعملهم - حين تفتقد وظائفهم المرونة ولا يجدون رعاية نهارية مستقرة لهم بعد انتهاء الدوام في المدرسة.

هل يبدو ذلك كله مألوفاً؟

يشير العديد من المحافظين (اجتماعياً) إلى أن هذا السيل العارم من النساء اللاتي يخرجن من المنزل وينطلقن إلى العمل ما هو إلا عاقبة مباشرة للأيديولوجية النسوية، ومن ثم يمكن عكسه إذا عادت المرأة إلى رشدتها ورجعت إلى أداء دورها التقليدي كربة منزل. صحيح أن الأفكار المتعلقة بالمساواة لعبت دوراً حاسماً في تغيير مكان العمل؛ ومثلت الفرصة المتاحة للمرأة لكي تعمل وتحقق الاستقلال الاقتصادي وتظهر مواهبها على قدم المساواة مع الرجل، أحد أعظم الإنجازات في الحياة الحديثة في أذهان معظم الأمريكيين.

لكن فيما يتعلق بالنساء الأمريكيات في المعدل المتوسط، لا يعد قرار العمل خارج المنزل مجرد أمر يتصل بتغيير المواقف، بل بعدم تخطي الإنفاق حدود الدخل.

لنفكر بالحقائق ملياً. خلال السنوات الثلاثين الماضية، ازداد ما يكسبه الرجل الأمريكي العادي بنسبة تقل عن 1% بعد حساب التضخم. في هذه الأثناء، ارتفعت تكاليف كل شيء، من السكن إلى الرعاية الصحية إلى التعليم، بشكل ثابت ومستمر. أما ما منع الأغلبية الساحقة من العائلات الأمريكية من السقوط من الطبقة الوسطى فهو راتب الأم العاملة. في كتاب اليزابيث وارن وأميلييا تياغي «فخ المدخولين»، إشارة إلى أن الدخل الإضافي الذي تجلبه الأمهات إلى المنزل لا يبديد على المواد الكمالية. بل يذهب جميعه تقريباً على شراء ما تعتقد الأسر أنه استثمارات في مستقبل الأولاد - تعليم ما قبل سن المدرسة، رسوم الجامعة، والأهم منزل في حي سكني آمن فيه مدارس عامة جيدة. وفي الحقيقة، فإن نتيجة هذه التكاليف الثابتة والنفقات الإضافية للأم العاملة (خصوصاً تكاليف الرعاية النهارية للأطفال والسيارة الثانية)، تحصل الأسرة ذات المدخولين على دخل أقل تحت تصرفها - ودرجة أدنى من الأمان المالي - مقارنة بنظيرتها المعتمدة على مدخول واحد قبل ثلاثين سنة.

إذن، هل يمكن للأسرة العادية العودة إلى الحياة المعتمدة على المدخول الواحد؟ يتعذر ذلك حين تعتمد كل أسرة في الحي على مدخولين اثنين وترتفع أسعار البيوت

وأقساط المدارس ورسوم الجامعة. وأظهرت وارن وتياغي أن الأسرة المعتمدة على معيل واحد التي تحاول اليوم الحفاظ على أسلوب حياة الطبقة الوسطى يقل دخلها المتوفر بنسبة 60% عن نظيرتها في السبعينيات. بكلمات أخرى، يعني بقاء الأم في المنزل بالنسبة لمعظم العائلات العيش في أحياء سكنية أقل أمانا وانتساب أولادها إلى مدارس أدنى مستوى.

معظم الأمريكيين ليسوا مستعدين لاتخاذ هذا الخيار. بدلا من ذلك، يبذلون قصارى جهدهم ضمن الظروف السائدة، وهم يعرفون أن ذلك النوع من الأسرة التي ترعرعوا فيها - الأسرة التي ربي فيها فرازير وماريان روبنسون أولادهما - أصبح من الأصعب الحفاظ عليه.

اضطر الرجال والنساء معا إلى التكيف مع هذه الحقائق الجديدة. لكن يصعب مخالفة ميشيل حين تلح بإصرار على أن أعباء الأسرة الحديثة يقع حملها الأكبر على عاتق النساء.

خلال السنوات القليلة الأولى من زواجنا، قمنا أنا وميشيل بإجراء التعديلات المعتادة التي ينبغي على المتزوجين إجراؤها: تعلم قراءة الحالة المزاجية، وقبول الخصال والعادات الغريبة لكل منا. ميشيل تحب الاستيقاظ باكرا ولا تستطيع مغالبة النعاس بعد العاشرة ليلا. أنا مفرم بالسهر ويمكن أن تسوء طباعي قليلا (أغدو لثيما كما تقول ميشيل) خلال نصف الساعة الأولى من نهوضي من السرير. نظرا لأنني كنت أعمل على تأليف كتابي الأول من جهة، وربما لأنني عشت معظم حياتي بوصفي الطفل الوحيد، كثيرا ما كنت أمضي الأمسيات في مكتبي خلف شقتنا؛ وما عدتُ أمرا عاديا ترك ميشيل تشعر بالوحدة. اعتدت على الدوام ترك الزبدة خارج الثلاجة بعد تناول الفطور ونسيان ربط كيس الخبز؛ في حين لا تعد ميشيل جمع بطاقات وقوف السيارة في المرأب واجبا مفروضا على أحد.

لكن على الأغلب، كانت تلك السنوات المبكرة مترعة بالمسرات العادية - الذهاب إلى السينما، تناول العشاء مع الأصدقاء، حضور الحفلات الموسيقية بين الحين

والآخر. كنا نعمل ونكدح معا: كنت أمارس الحمامة في مؤسسة صغيرة متخصصة بقضايا حقوق الإنسان، وبدأت التدريس في كلية الحقوق بجامعة شيكاغو، في حين قررت ميشيل ترك الحمامة، أولاً للعمل في إدارة التخطيط في شيكاغو، ثم في إدارة فرع شيكاغو لبرنامج خدمات وطني يدعى «بوبليك الايز» تقلصت المدة التي نقضيها معا أكثر حين قررت الترشح لمجلس شيوخ الولاية، لكن على الرغم من أوقات الغياب الطويلة ونفور ميشيل من السياسة عموماً، فقد أيدت القرار؛ كانت تقول: «أعلم أنك تريد ذلك» في الليالي التي كنت أقضيها في سبرينغفيلد، كنا نتحدث ونضحك عبر الهاتف، ونتقاسم الدعابات والإحباطات الناجمة عن ابتعاد أحدهنا عن الآخر، ثم أنام قريـر العين وواتقا من الحب الذي يجمعنا.

ثم ولدت ماليا، في الرابع من يوليو، ذكرى استقلالنا، هادئة وجميلة، لها عينان واسعتان ساحرتان بدا وكأنهما تقرأن العالم لحظة فتحتهما. أتت ماليا في وقت مثالي لكليتنا: كان المجلس والجامعة في عطلة الصيف، وتمكنت من قضاء كل مساء في المنزل؛ في هذه الأثناء، قررت ميشيل قبول عمل بدوام جزئي في جامعة شيكاغو، بحيث تستطيع قضاء مزيد من الوقت مع الطفلة، ولن يبدأ الدوام في الوظيفة الجديدة قبل تشرين الأول / أكتوبر. بقينا طوال ثلاثة أشهر ساحرة معا، نتجادل ونتجاوز ونتابنا الهواجس حول الطفلة: نقرب من سريرها لنتيقن أنها تتنفس، نستجدي بالملاطفة ابتسامتها، نفني لها، نلتقط الصور معها، إلى درجة أننا بدأنا نطلق على عينيها. وفجأة، تبين أن اختلاف نظامنا الحيوي كان مفيدا: حين تمام ميشيل باكرا، أسهر أنا حتى الواحدة أو الثانية صباحا، أغير «الحفاضات»، وأدق الحليب، وأشعر بأنفاس ابنتي الرقيقة على صدري حين أهرها لتنام، وأحاول أن أحزر أحلامها الطفولية.

لكن حين أتى الخريف - عندما بدأت الدروس في الجامعة، وبدأ الفصل التشريعي في المجلس، وعادت ميشيل إلى العمل - لاحظت نذر التوترات في علاقتنا. كثيرا ما كنت أغيب عن المنزل ثلاثة أيام متواصلة، وحتى حين أعود إلى شيكاغو، كنت مضطرا لحضور الاجتماعات المسائية، أو تصحيح أوراق امتحانات الطلاب، أو كتابة بعض الملخصات. أما ميشيل فقد وجدت أن العمل بدوام جزئي يتوسع ويمتد بطريقة

مضحكة. عثرنا على جلسة أطفال رائعة مقيمة في المنزل لرعاية ماليا حين نكون في العمل، لكن راتبها زاد الضغط على ميزانيتنا.

لم يعد لدينا وقت لتبادل الحديث، فضلا عن الفرام، بسبب التعب والشدة والإرهاق. وحين بدأت حملتي الانتخابية المنكودة إلى مجلس شيوخ الولاية، لم تخف ميشيل امتعاضها من قراري. فجأة لم يعد من المحبب لديها امتناعي عن تنظيف المطبخ، ولم تعد تبادلني قبلة الوداع في الصباح. وبحلول الوقت الذي ولدت فيه ساشا- التي شابته أختها في الجمال والهدوء - لم تعد زوجتي تستطيع احتواء غضبها على ما يبدو.

كانت تقول لي: «أنت لا تفكر إلا بنفسك. لم أحسب أبدا أنني سأرعى عائلة وحدي»

استفزتني مثل هذه الاتهامات؛ واعتقدت أنها ظالمة. فعلى الرغم من كل شيء، أنا لا أذهب للسهر والعربدة مع أصدقائي كل ليلة. ولا أطلبها بالكثير - إذ لم أنتظر منها أن ترفو جواربي أو تحضر العشاء وتنتظرنني حين أعود إلى المنزل. وكنت كلما استطعت أسهم في رعاية الطفلتين. وكل ما أطلبه بالمقابل بعض الرقة والحنان. لكن بدلا من ذلك، وجدت نفسي في خضم مفاوضات لا تنتهي حول جميع تفاصيل إدارة شؤون المنزل، وأمام لوائح طويلة بالمهمات التي يجب أن أؤديها أو نسيته أداءها، وفي موقف محرج دوما. ذكرت ميشيل أننا عائلة محظوظة إلى حد لا يصدق مقارنة بمعظم العائلات الأخرى. وأنتني أحبها وأعشق البنيتين على الرغم من جميع مثالي وغيوبي. وأعتقد أن حبي سيكون كافيا. فبرأيي، ليس ثمة سبب يدعوها للشكوى.

لم أبدأ تقدير حجم ما عانته ميشيل آنذاك، وكفاحها وكدها المميزين للأم العاملة اليوم، إلا بعد تأمل عميق واختبارات ومحن تلك السنين وذهاب البنيتين إلى المدرسة. فبغض النظر عن مدى الحرية التي أحببت أن أتمتع بها - وكم قلت لنفسي إننا شريكان متساويان، وأحلامها وطموحاتها مهمة مثل طموحاتي وأحلامي - فإن الحقيقة أن ميشيل، ولست أنا، هي التي كان من المطلوب منها إجراء التعديلات

الضرورية على حياتها حالما أتت البننتان. صحيح أنني قدمت بعض المساعدة، لكنها كانت وفقا لشروطي، وتبعاً لبرنامجي. في هذه الأثناء، وجب عليها أن تتخلى عن عملها مؤقتاً، وترعى البننتين كل يوم. فإذا مرضت إحداهما، أو لم تأت الجليسة، كان عليها أن تتصل وتعتذر عن الحضور إلى العمل.

لم يقتصر الأمر على أن المهمة الشاقة للتوفيق بين العمل ورعاية الطفلتين جعلت وضع ميشيل على هذه الدرجة من الصعوبة فقط. بل حقيقة أنها لم تكن تبلي بلاء حسناً في أي منهما من وجهة نظرها. بالطبع لم يكن ذلك صحيحاً؛ فرب عملها كان معجباً بها، وشهد الجميع بنجاحها كام. لكنني بدأت أعرف أن هناك رؤيتين اثنتين تتصارعان في ذهنها - الرغبة في أن تشبه أمها بكل ما اتصفت به من صلابة وموثوقية، وحب ورعاية لأولادها؛ والرغبة في التفوق في مهنتها، وترك أثر يخلدها في هذه الدنيا، وتنفيذ جميع تلك الخطط التي عرفتها في أول يوم التقينا معا.

في النهاية، أدين بالفضل لقوة ميشيل - استعدادها لمعالجة تلك التوترات وتقديم التضحيات من أجلي ومن أجل البننتين - على تجاوزنا تلك الأوقات الصعبة. لكن كان لدينا أيضاً موارد في متناولنا لم يمتلكها العديد من الأسر الأمريكية. أولاً، وضعنا كمهنيين سمح لنا بإعادة ترتيب برامجنا والتعامل مع حالات الطوارئ (أخذ يوم إجازة مثلاً) دون التعرض لخطر فقدان الوظيفة. في حين أن 57% من الأمريكيين لا يتمتعون بهذا الترف؛ وفي الحقيقة، فإن معظمهم لا يستطيعون أخذ يوم إجازة لرعاية أطفالهم دون خسارة أجره أو حسمه من أيام الإجازة السنوية. وفيما يتعلق بالآباء الذين يحاولون وضع برامج وجداول مواعيد خاصة بهم، كثيراً ما تعني المرونة العمل في وظيفة مؤقتة أو بدوام جزئي دون ارتقاء على السلم الوظيفي ودون تعويضات ومكاسب إضافية.

كنا أنا وميشيل نحصل أيضاً على دخل كاف لدفع جميع نفقات الخدمات التي تساعد على التخفيف من حدة الضغوط التي تعاني منها الأسر التي يعيها الأبناء معاً: رعاية موثوقة ويعتمد عليها للأطفال، جليسة أطفال كلما احتجنا إليها، وجبات عشاء من المطاعم نحضرها حين لا نجد الوقت أو الطاقة للطبخ في المنزل، خادمة

تأتي مرة في الأسبوع لتنظيف البيت، مدرسة حضانة خاصة للبنتين، معسكرات صيفية حين بلغتا عمرا مناسباً. مثل هذه المساعدة بعيدة، مالياً، عن تناول معظم الأسر الأمريكية. فتكلفة الرعاية النهارية مرتفعة على نحو خاص؛ والولايات المتحدة هي الوحيدة من بين البلدان الغربية التي لا توفر خدمات الرعاية النهارية المدعومة من الحكومة والجيدة النوعية إلى عمالها جميعاً.

أخيراً، كانت والدة ميشيل تسكن على بعد خمس عشرة دقيقة من بيتنا. صحيح أنها في أواخر الستينيات لكنها تبدو أصغر عمراً بعشر سنين، وفي السنة الماضية، حين عادت ميشيل إلى العمل بدوام كامل، قررت ماريان (الأم) تخفيض عدد ساعات عملها في المصرف، بحيث تستطيع أخذ البنتين من المدرسة والعناية بهما في فترة ما بعد الظهر. مثل هذا العون ليس متاحاً للعديد من العائلات الأمريكية؛ وفي الحقيقة، فإن الوضع معكوس بالنسبة للعديد من الأسر - تقديم أحد أفراد العائلة الرعاية لأب طاعن في السن يعد أولوية من أولوياتها.

وبالطبع، يستحيل على الحكومة الاتحادية أن تضمن لكل أسرة «حماة» مدهشة تتمتع بصحة جيدة وشبه متقاعد وقيم في منزل قريب. لكن إذا كنا نهتم جدياً بقيم العائلة، يمكننا اتباع سياسات مناسبة تجعل العمل خارج المنزل وداخله أمراً أكثر سهولة. نستطيع البدء بإنشاء مراكز جيدة النوعية للرعاية النهارية متاحة لكل أسرة تحتاجها. فخلافاً لمعظم البلدان الأوروبية، تفتقر الرعاية النهارية في الولايات المتحدة إلى التخطيط والتنسيق. ويمكن لتحسين معايير الترخيص والتدريب لمراكز الرعاية النهارية، وتوسيع الائتمانات الضريبية لرعاية الأطفال على المستوى الاتحادي ومستوى الولاية، وتقديم الدعم الحكومي للأسر المحتاجة، يمكنها جميعاً أن توفر لآباء أسر الطبقة الوسطى والمحدودة الدخل شيئاً من هدوء البال خلال يوم العمل - وتفيد أرباب العمل عبر خفض معدلات التغيب عن العمل.

حان الوقت أيضاً لإعادة تنظيم وتصميم مدارسنا - لا من أجل الآباء والأمهات العاملين فقط، بل لتهيئة وإعداد أطفالنا لعالم تزداد فيه حدة المنافسة. لقد أكد عدد لا يحصى من الدراسات الفوائد التعليمية لبرامج ما قبل مرحلة المدرسة، ولهذا

السبب تسعى حتى الأسر التي لا يعمل فيها الأبوان إلى إلحاق أطفالها بها. والشيء ذاته ينطبق على زيادة ساعات الدوام في المدرسة، والمدارس الصيفية، وبرامج ما بعد الدوام في المدرسة. ولا ريب في أن إتاحة هذه الفوائد لجميع الأطفال سوف تكلف مالا، لكن بوصفها جزءاً من الجهود الواسعة لإصلاح حال المدارس، يجب علينا، كمجتمع، أن نستعد لتحمل التكلفة.

فوق كل شيء، نحن بحاجة إلى التعاون مع أرباب العمل لزيادة مرونة ساعات الدوام. إدارة كلينتون اتخذت خطوة في هذا الاتجاه عبر قانون الأسرة والإجازة الطبية، لكن لأنه ينطبق على الإجازة غير مدفوعة الأجر والشركات التي تضم أكثر من خمسين موظفاً فقط، لم يتمكن معظم العمال الأمريكيين من الاستفادة منه. ومع أن جميع الدول الغنية الأخرى (باستثناء واحدة) تتبع صيغة من صيغ إجازة الأمومة المدفوعة الأجر، إلا أن معارضة قطاع الأعمال للإجازة المدفوعة الأجر كانت ضارية، وذلك بسبب القلق من التأثير السلبي على الأعمال التجارية الصغيرة.

مع قليل من الإبداع، يجب أن نتمكن من التغلب على هذه الورطة. كاليفورنيا بدأت حديثاً تطبيق الإجازة المدفوعة الأجر، من خلال صندوق ضمان العجز، لكن مع تيقن ألا يتحمل أرباب العمل وحدهم التكلفة.

يمكننا أيضاً التعامل بمرونة مع الآباء والأمهات لتمكينهم من تلبية احتياجاتهم اليومية. والعديد من الشركات الكبرى تعرض على موظفيها دواماً مرناً، وهذا أدى إلى ارتفاع معنوياتهم وتقليص معدل تبديل الوظائف. أما بريطانيا فقد ابتكرت مقاربة جديدة لحل المشكلة - كجزء من «حملة التوازن بين العمل والحياة» التي تحظى بشعبية كبيرة، حيث يحق للآباء الذين تقل أعمار أطفالهم عن ست سنوات الطلب من أرباب العمل تغيير موعد دوامهم. صحيح أن أرباب العمل ليسوا ملزمين بالموافقة، لكن عليهم الاجتماع مع الموظفين للتفكير بالأمر؛ ونجح حتى الآن ربع الآباء البريطانيين المتمتعين بهذا الحق في العمل بدوام يناسب الأسرة دون حدوث أي انخفاض في الإنتاجية. ومع توليفة تجمع رسم مثل هذه السياسة المبتكرة، والمساعدة التقنية، وزيادة الوعي، يمكن للحكومة أن تعين الشركات والمنشآت التجارية على مساعدة موظفيها بنفقات رمزية.

وبالطبع لا يحتاج أي من هذه السياسات إلى منع العائلات من إبقاء أحد الأبوين في المنزل، بغض النظر عن التضحيات المالية. ففيما يتعلق ببعض العائلات، قد يعني ذلك حرمانها من بعض وسائل الراحة المادية. وبالنسبة لغيرها، قد يعني الدراسة في المنزل، أو الانتقال إلى حي تنخفض فيه تكلفة المعيشة. وبالنسبة لعائلات أخرى، قد يضطر الأب إلى البقاء في المنزل - مع أن الأم تقوم بدور مقدم الرعاية الرئيس في غالبية الأسر.

ومهما كانت الحالة، يجب احترام مثل هذه القرارات. فإذا أصاب المحافظون بشيء فهو أن ثقافتنا الحديثة تخفق أحيانا في تقدير قيمة المساهمات الاستثنائية، العاطفية والمالية - التضحيات والكبح - لربة المنزل. أما ما أخطأ فيه المحافظون فهو الإصرار على أن هذا الدور التقليدي أصيل وفطري - نموذج الأمومة الأفضل أو الوحيد. أريد لابنتي أن تختار ما هو أفضل لها ولأسرتها. ولن يعتمد ذلك على جهدها وموقفها فقط، بل على رجال - ومجتمع أمريكي - يحترمون ويستوعبون الخيارات التي تتخذها، كما علمتني ميشيل.

«مرحبا يا أبي»

«مرحبا يا حلوتي»

إنه أصيل يوم الجمعة، وقد عدت إلى البيت مبكرا لأرعى البنيتين عندما تذهب ميشيل إلى الحلاق. عانقت ماليا ولاحظت وجود فتاة شقراء في مطبخنا، ترمقني عبر نظارتين كبيرتين.

سألت «من هذه؟»

«هذه سام، جاءت لنذهب للعب معا»

«مرحبا يا سام»، ومددت يدي فترددت قبل أن تصافحني. ونظرت إلي ماليا غير مصدقة.

«اسمع يا أبي... يجب ألا تصافح الأطفال»

«ألا تفعلون ذلك؟»

قالت ماليا: «لا. حتى المراهقين لا يتصافحون. لربما لم تلاحظ، لكننا في القرن الحادي والعشرين»، ونظرت إلى سام التي كبحت ابتسامها.

«وماذا تفعلون في القرن الحادي والعشرين؟»

«نكتفي بقول: مرحبا، وأحيانا نلوح. هذا يكفي»

«أجل. أمل أنني لم أسبب لك إحراجا»

ابتسمت ماليا وقالت: «لا بأس يا أبي. أنت لا تعرف، فقد اعتدت مصافحة الكبار»

«هذا صحيح. أين أختك؟»

«في الطابق العلوي»

صعدت إلى الطابق العلوي لأجد ساشا تقف بملابسها الداخلية وصدرية وردية. عانقتني ثم قالت إنها لا تجد بنطالا قصيرا تلبسه. بحثت في الخزانة فوجدت واحدا أزرق اللون فوق الدرج.

«ما هذا؟»

عبست ساشا لكنها أخذته على مضض ولبسته. بعد بضع دقائق جلست في حضني.

«هذا البنطال ليس مريحا يا أبي»

عدنا إلى الخزانة مرة أخرى وفتحنا الدرج ووجدنا بنطالا قصيرا آخر، أزرق اللون أيضا. سألتها: «ماذا عن هذا البنطال؟»

قطبت مجددا، وبدت نسخة مصغرة عن أمها. دخلت ماليا وسام لمراقبة الأزمة.

قالت ماليا مفسرة: «ساشا لا تحب هذه السراويل»

التفت إلى ساشا وسألته عن السبب. نظرت إلي بحذر وكأنها تقيس طول قامتي.

قالت أخيراً: «الوردي والأزرق لا يتناسقان»

قهقهت مالياً وسام. حاولت أن أبدو متجهماً مثلما تفعل ميشيل في مثل هذه الظروف، وأمرت البنات بارتداء البنطال. أطاعت، لكنني أدركت أنها تنفذ رغبتني.

حينما يتعلق الأمر بالبنات، لا يخدع أسلوب الصارم أحداً.

ومثل العديد من الرجال اليوم، نشأت دون وجود أب في المنزل. فقد انفصل أبي وأمي بالطلاق حين كان عمري سنتين، ولم أعرف أبي إلا عبر الرسائل التي كان يبعث بها أو الحكايات التي ترويها أمي وجدتي. كان هناك رجال في حياتي - عمي زوج أمي الذي عشنا معه أربعة أعوام، وجدي الذي ساعد جدتي في تربيته، وكلاهما رجل طيب أبدى نحوي كل مودة ورقة ولطف. لكن علاقاتي معهما كانت بالضرورة جزئية وغير مكتملة. في حالة عمي، كان ذلك نتيجة المدة المحدودة التي قضيناها معا وطبيعته المتحفظة. وصحيح أنني كنت مقرباً من جدي، لكنه كأن طاعناً في السن ويعاني مشكلات كثيرة بحيث لم يتمكن من توجيهي.

النساء، إذن، هن اللاتي وفرن الاستقرار في حياتي - جدتي التي استطاعت بقدرتها العملية العنيدة إنقاذ الأسرة من الفرق، وأمي التي تمكنت بما قدمته من حب وما تمتعت به من صفاء الروح من الإبقاء على عالمنا أنا وشقيقتي مركزاً. وبسبب تضحياتهما لم أشعر بالحاجة قط إلى أي شيء مهم. وسوف آخذ منهما القيم التي استهديت بهديها حتى اليوم.

ومع ذلك، أدركت حين كبرت مدى الصعوبة التي واجهتها أمي وجدتي في تربيته دون وجود رجل قوي في البيت. شعرت أيضاً بالتأثير الذي يخلفه غياب الوالد في الطفل. وقررت أن أحول عدم تحمل والدي مسؤوليته تجاه أولاده، وبعد عمي عني، وإخفاقات جدي، إلى دروس استخلص منها العبر، وأن يكون لأولادي أب يعتمدون عليه.

بالمعنى الأساس، حققت نجاحاً في هذا السياق. فزواجي مستمر وناجح ولم أتردد في إعالة أسرتي. وأنا أحضر الاجتماعات التي تضم الآباء والمدرسين والحفلات

المدرسية، ولا ينقص ابنتي الحنان والعطف والحب. ومع ذلك، تظل طاقاتي كزوج وأب، من بين جميع المجالات الأخرى، محل شك وريبة.

أدرك أنني لست الوحيد في ذلك؛ فعلى مستوى من المستويات، أعاني العواطف المتناقضة ذاتها التي تلازم الآباء الآخرين في وضع اقتصادي متقلب ومعايير اجتماعية متغيرة. فصورة الأب في خمسينيات القرن العشرين - إعالة أسرته عبر وظيفة يمتد الدوام فيها من التاسعة صباحاً إلى الخامسة مساءً، وتناول العشاء التي تحضره زوجته كل أمسية، وتدريب فريق الشباب، وإجراء بعض التصليحات في المنزل - ما زالت تهيمن على الثقافة بقوة، مثلها مثل صورة الأم ربة المنزل، حتى وإن زادت صعوبة محاكاتها باطراد. وفي نظر الكثيرين اليوم، يعد العجز عن إعالة الأسرة مصدراً للإحباط وحتى للخزي والعار؛ وليس من الضروري أن يكون المرء من دعاة الحتمية الاقتصادية كي يؤمن بأن ارتفاع معدلات البطالة وتدني الأجور يسهمان في عدم تحمل الأب لمسؤولياته وانخفاض معدلات الزواج بين الرجال الأمريكيين الأفارقة.

فيما يتعلق بالعاملين، وبالعاملات أيضاً، تغيرت شروط الاستخدام. وبغض النظر أكان الأب مهنيًا مرتفع الأجر أم مجرد عامل عادي على خط التجميع، فهو يقضي مدة أطول في الوظيفة مقارنة بحاله في الماضي. مثل هذه الوظائف التي تتزايد متطلباتها فيما يتعلق بالدوام متزامنة مع توقع - وفي كثير من الحالات، حاجة - أن يكون الآباء أكثر مشاركة في حياة أبنائهم مقارنة بمشاركة آبائهم في حياتهم.

لكن إذا كانت الفجوة بين مفهوم الأبوة/ الأمومة كما أفكر فيه والواقع الحياتي ليست فريدة، فإن ذلك لا يلغي شعوري بأنني لا أعطي عائلتي دوماً كل ما أستطيع. في عيد الآباء الماضي، دعيت للتحدث أمام أعضاء كنيسة سالم المعمدانية في منطقة ساوث سايد في شيكاغو. لم يكن أمامي نص مكتوب، لكن الموضوع كان: «كيف تصبح رجلاً ناضجاً تمام النضج؟» قلت: «إن الوقت قد حان للرجال عموماً والسود على وجه الخصوص للتخلي عن أعذارهم التبريرية للابتعاد عن عائلاتهم. وذكرت الرجال الحاضرين أن الأبوة تعني أكثر من مجرد رعاية الأطفال؛ وحتى

أولئك الذين لا يغيبون عن بيوتهم جسدياً كثيراً ما يغيبون عنها عاطفياً ووجدانياً؛ ولأن العديد منا لم يكن لديه آباء في المنزل، علينا مضاعفة جهودنا لكسر الحلقة المفرغة؛ وإذا أردنا أن ننقل الآمال والطموحات الكبيرة لأطفالنا، علينا أن نمتلك أولاً مثل هذه الآمال والطموحات».

حين أفكر بما قلت حينئذ، أسأل نفسي أحياناً هل أطبق بالأفعال ما أدعو إليه بالأقوال؟ فعلى الرغم من كل شيء، وخلافاً للعديد من الرجال الذين تحدثت أمامهم ذلك اليوم، لست مضطراً للعمل في وظيفة إضافية أو ليلية لإعالة أسرتي. فقد كان بمقدوري العثور على وظيفة تسمح لي بالبقاء في المنزل كل ليلة أو العثور على عمل بأجر أعلى، تبرر فيه ساعات الدوام الطويلة بعض المكاسب لأسرتي - كأن تقلص ميشيل ساعات عملها مثلاً، أو ندخر مزيداً من المال للبننتين.

بدلاً من ذلك، اخترت حياة مهنية تتسم بسخف برنامجها وساعات دوامها، حياة تتطلب مني الغياب عن ميشيل والبننتين مدة طويلة، وهذا يعرض ميشيل لجميع أنواع الإجهاد والضغط. قد أقول لنفسي إنني بالمعنى الأوسع أعمل بالسياسة من أجل مالياً وساشا، وأن العمل الذي أقوم به سوف يجعل العالم مكاناً أفضل لهما. لكن مثل هذه العقلنة تبدو واهية ومغالية في التجريد إلى حد مؤلم حين تفوتني المشاركة مع البننتين في مأدبة الغداء التي تقيمها المدرسة بسبب التصويت في المجلس، أو أتصل بميشيل لإبلاغها بتمديد الجلسة وضرورة تأجيل العطلة التي قررنا قضاءها معاً. وفي الحقيقة، لم يفلح النجاح الذي حققته في السياسة في تخفيف حدة الشعور بالذنب؛ ومثلما قالت ميشيل ذات مرة، في شبه مداعبة، إن رؤية صورتي في الجريدة أمر مثير أول مرة، لكنها تصبح نوعاً من الإحراج بمرور الزمن.

وهكذا، بذلت قصارى جهدي للرد على الاتهام الذي يهيم على تفكيري - أنا شخص أناني، وهدفي الوحيد هو تدعيم وتضخيم شعوري الأنوي وملء الفراغ في ذاتي. فحين أكون في المدينة، أحاول تناول العشاء في المنزل، وسماع حكايات مالياً وساشا عما جرى خلال اليوم، وقراءة القصص لهما، ووضعهما في السرير. أحاول عدم الارتباط بمواعيد أيام الأحد، وأستغلها في عطلة الصيف لأخذ البننتين إلى

حديقة الحيوانات أو المسبح؛ أما في الشتاء فنزور المتحف أو حوض الأسماك. وأعنف البنتين برقة ولطف حين تسيئان التصرف، وأحاول تقليص ما تأخذانه من التلفزيون وما تأكلانه من الطعام غير الصحي. أتلقى التشجيع على ذلك كله من ميشيل، مع شعوري في بعض الأحيان أنني انتهكت مجالها الحيوي — وأنتي بغيايبي المستمر ربما عززت بعض الحقوق في التدخل في العالم الذي شيدته.

وفيما يتعلق بالبنتين، يبدو أنهما في وضع مزدهر وسعيد على الرغم من غيابي المتواصل. وتلك شهادة دامغة على مهارات الأمومة التي تتمتع بها ميشيل؛ فهي على ما يبدو تمتلك لمسة سحرية حين يتصل الأمر بماليا وساشا، قدرة على رسم الحدود دون شدة أو تصلب. وهي تعمل على ضمان عدم تعديل أسلوب حياة البنتين كثيراً نتيجة انتخابي إلى مجلس الشيوخ، مع أن التغيير الذي أصاب أطفال الطبقة الوسطى في أمريكا هذه الأيام يماثل ما أصاب الآباء على ما يبدو. لقد ولت تلك الأيام التي كان فيها الأبوان يرسلان طفلهما ليلعب خارج المنزل أو في الحديقة على أن يعود قبل العشاء. فمع أخبار عمليات الاختطاف وشك الآباء بكل ما هو تلقائي وعفوي، أو حتى نتيجة شيء من الكسل، فإن برامج ومواعيد الأطفال تنافس برامج ومواعيد الآباء. هنالك الاجتماعات التي يعقدها الآباء والأمهات ليتيحوا لأطفالهم اللعب معاً، ودروس الباليه واللياقة البدنية والتنس والبيانو، والمباريات الرياضية، وحفلات أعياد الميلاد التي يبدو أنها تقام أسبوعياً. قلت لماليا ذات مرة إنني لم أحضر طوال مرحلة الطفولة أكثر من حفلي عيد ميلاد، ولم يزد عدد الحاضرين في كل منهما عن خمسة أو ستة أطفال. فنظرت إلي كما كنت أنظر إلى جدي حين كان يروي لي قصص حقبة الكساد الكبير، بمزيج من الانسحار وعدم التصديق.

مهمة تسيق نشاطات البنتين متروكة في عهدة ميشيل، التي تؤديها بنجاحة وكفاءة. وأتطوع أنا، عندما أستطيع، للمساعدة، وهو أمر تقدره ميشيل، مع أنها حريصة على تقليل حجم مسؤولياتي. ففي اليوم السابق على حفلة عيد ميلاد ساشا في يونيو الماضي، طلب مني شراء عشرين بالونا، وما يكفي من البيتزا لإطعام عشرين طفلاً، إضافة إلى المتلجات. بدا ذلك أمراً أستطيع تدبره، وعندما قالت ميشيل إنها

ذاهبة لتحضر بعض الأكياس لتضع فيها الهدايا والأطعمة ونوزعها عند انتهاء الحفلة، اقترحت أن أقوم أنا بالمهمة، فردت ضاحكة:

«لا يمكنك ذلك. دعني أشرح لك. عليك أن تذهب إلى المتجر وتختار الأكياس، ثم تختار ما ستضعه فيها، ومحتوى أكياس البنات يجب أن يكون مختلفا عن محتوى أكياس الصبيان. عليك أن تتجول في المتجر مدة ساعة، فتشعر أن رأسك سينفجر»

تراجعت ثقتي بنفسي. لكنني عثرت عبر الإنترنت على متجر يبيع البالونات قرب المكان الذي ستقام فيه الحفلة، ومطعم للبيتزا وعد بإرسال ما طلبت في الساعة 3:45. بحلول الوقت الذي بدأ فيه المدعون يأتون في اليوم التالي، كانت البالونات معلقة في مكانها وعلب العصير جاهزة وباردة. جلست مع الآباء الآخرين أراقب زهاء عشرين طفلا وطفلة في نحو الخامسة من العمر يقفزون ويلعبون كجماعة من الأقزام المسحورين المبتهجين. أحسست بشيء من القلق حين لم تحضر البيتزا في الساعة 3:50، لكنها وصلت قبل عشر دقائق من موعد الطعام. كريغ، شقيق ميشيل، هنأني، وميشيل ابتسمت مشجعة وهي تضع قطع البيتزا على الأطباق الكرتونية.

كان الختام مسكا، فبعد أن التهم الأطفال البيتزا وشربوا العصير، وأنشدنا معا «سنة حلوة»، وتناولنا بعض قطع الكاتو، جمع مدرب التمارين الرياضية الأطفال كلهم حول مظلة قديمة متعددة الألوان وطلب من ساشا الجلوس في المركز. وعند العدد حتى ثلاثة، طارت ساشا في الهواء وعادت مرة أخرى. تكررت الحركة البهلوانية ثلاث مرات، وفي كل مرة ارتفعت فيها ضحكت وضحكت من أعماق قلبها.

أتساءل هل ستتذكر ساشا تلك اللحظة حين تكبر. لربما لن تذكر؛ إذ يبدو أنني لا أستطيع استعادة سوى نتف من الذكريات من عمر الخامسة. لكنني أحسب أن السعادة التي شعرت بها سوف تعلق إلى الأبد في نفسها؛ هذه اللحظات تتراكم وتغرس في شخصية الطفل، وتصبح جزءا من ذاته. في بعض الأحيان، حين أسمع ميشيل تتحدث عن والدها، أسمع صدى مثل هذه البهجة في داخلها: الحب والاحترام اللذين حظي بهما فرايزر روبنسون لا عبر الشهرة أو الأعمال المشهودة، بل التصرفات العادية

اليومية - حب اكتسبه لأنه موجود هناك على رأس عائلته. وأسأل نفسي هل ستذكرني البنتان بالطريقة ذاتها.

سرعان ما تغلق نافذة هذه الذكريات. يبدو أن ماليا منذ الآن تنتقل إلى مرحلة جديدة؛ فهي أكثر اهتماما بالفتيان والعلاقات، وبملاستها. كانت على الدوام تبدو أكبر من عمرها، وتتمتع بحكمة استثنائية. في إحدى المرات، حين كانت في السادسة، كنا نتحدث ونحن نسير على شاطئ البحيرة، فسألتني دون مقدمات هل نعد عائلة ثرية. قلت إننا لسنا أثرياء فعلا، لكننا نملك مالا أكثر من معظم الناس. ثم سألتها لماذا تريد أن تعرف.

«كنت أفكر.. وقررت أنني لا أريد أن أكون غنية. أريد أن أعيش حياة بسيطة»

كانت كلماتها مفاجئة إلى حد أنني ضحكت فنظرت إلي وابتسمت، لكن عيناها أكدت أنها تعني ما قالته.

كثيرا ما أفكر بذلك الحديث بيننا. وأسأل نفسي ما هورأي ماليا بحياتي التي ليست بسيطة كثيرا. من المؤكد أنها لاحظت أن آباء أفراد فريقها يحضرون المباريات أكثر مني، ولو أزعجها ذلك لما بان عليها، لأنها تميل إلى المحافظة على مشاعر الآخرين، وتحاول رؤية أفضل ما في كل حالة. ومع ذلك، يريحني قليلا التفكير بأن ابنتي التي بلغت الثامنة تحبني إلى حد تتفاضى فيه عن نواقصي وعيوبي.

تمكنت من حضور إحدى مباريات ماليا منذ مدة، حين انتهى الفصل التشريعي قبل أسبوع من الوقت المحدد. كان أصيل يوم صيفي جميل، والعائلات منتشرة في كل مكان حين وصلت، من السود والبيض واللاتين والأسويين من جميع أنحاء المدينة، نساء يجلسن على الكراسي، ورجال يلعبون الكرة مع أطفالهم، وأجداد يساعدون الأطفال الصغار على الوقوف. وجدت ميشيل وجلست على العشب بجانبها، وأتت ساشا وجلست في حضني. كانت ماليا في الملعب، ضمن جماعة من اللاعبين الذين يحيطون بالكرة. ومع أن كرة القدم (الأمريكية) ليست رياضتها المفضلة - فهي أطول قامة من أصدقائها، لكن قدميها الصغيرتين لا تتناسبان طول جسمها - إلا أنها تلعب

بطريقة متحمسة وتنافسية جعلتنا نهتف لها ونشجعها. في استراحة ما بين الشوطين، أتت إلى حيث كنا نجلس.

سألتها: «كيف حالك يا صديقة؟»

قالت وهي ترشف الماء: «على أحسن ما يرام! أبي، لدي سؤال»

«هيا»

«هل نستطيع شراء كلب؟»

«ما رأي أمك؟»

«طلبت مني أن أسألك. أعتقد أنني أقتعتها»

نظرت إلى ميشيل، فابتسمت وهزت كتفيها.

قلت: «لماذا لا نؤجل الحديث إلى ما بعد المباراة»

«حسنا»، ثم قبلتني وهي تشرب جرعة أخرى من الماء وقالت «أنا سعيدة بوجودك»

قبل أن أجب كانت في الملعب. لوهلة، وفي وهج شمس الأصيل، شعرت وكأنني رأيت المرأة التي ستكونها ابنتي الكبرى، كأنما في كل خطوة تزداد طولاً، ورشاقة، وكأن ساقها الطويلتين تأخذانها إلى حياة خاصة بها.

ضممت ساشا إلى صدري بقوة. ميشيل أمسكت يدي، كأنها تستشعر ما أحس به. تذكرت شاهداً قالته ميشيل أمام أحد الصحفيين خلال حملتي الانتخابية، حين سألتها ماذا يعني لها أن تكون زوجة سياسي.

قالت: «إنه وضع صعب»، ثم أضافت حسب ما قال الصحفي وعلى محياها ابتسامة

ماكرة: «ولهذا السبب أراه حامداً شكورا»

كانت زوجتي على حق، كمادتها دائماً وأبداً.

خاتمة

مراسم أدائي القسم عضوا في مجلس شيوخ الولايات المتحدة (كانون الثاني/يناير 2005) استكملت عملية بدأت في اليوم الذي أعلنت فيه ترشيحي قبل سنتين - واستبدال حياة مغمورة نسبيا بأخرى عامة وشهيرة.

من المؤكد أن العديد من الأمور بقيت على حالها. فأسرتنا ما زالت تقيم في شيكاغو. وما زلت أذهب إلى الحلاق ذاته، ولم نغير أصدقاءنا، أنا وميشيل، الذين يأتون لزيارتنا في البيت، وما زالت البنتان تلعبان في الملاعب نفسها.

ومع ذلك، ليس ثمة شك في أن العالم قد تغير تغيرا عميقا بالنسبة لي، بطرائق لا أعترف بها دائما. كلماتي، وأفعالي، وخطط رحلاتي، وضرائبي، أصبحت تنشر في الصحف الصباحية أو تبث في نشرات الأخبار المسائية. ووجب على ابنتي تحمل أن يقاطع نزهتنا في حديقة الحيوانات غرباء يظهرود الود ويتحدثون معي. حتى خارج شيكاغو، غدا من الصعب السير في المطارات، مثلا، دون أن أثير انتباه الناس.

على وجه العموم، أجد من الصعب التعامل مع هذا الاهتمام كله بجدية كبيرة. فعلى الرغم من كل شيء، ما زلت في بعض الأيام أخرج من البيت وأنا أرثدي سترة لا تناسب البنطال. وأفكاري تفتقر إلى الترتيب، وأيامي تفتقد التنظيم، وصورتي الحقيقية لا تتطابق كثيرا مع تلك التي تبرزها الآن وسائل الإعلام أمام العالم، وتفسر أحيانا بعض اللحظات الهزلية. أتذكر اليوم السابق على أداء القسم، حين قررت أنا والموظفون المساعدون عقد مؤتمر صحفي في مكنتي. في ذلك الوقت، كان ترتيبني التاسع والتسعين في السن، واحتشد جميع المراسلين في مكتب مؤقت صغير في قبو مبنى ديركسن، قرب مستودعات التموين التابعة للمجلس. كان ذلك يومي الأول في المبنى؛ لم أشارك في أي عملية تصويت، ولم أقدم أي مشروع قانون - في الحقيقة، لم أجلس بعد في مقعدي حين رفع مراسل جدي الملامح يده وسأل: «سيناتور أوباما، أين هو مكانك في التاريخ؟».

حتى بعض المراسلين الآخرين غلبهم الضحك.

يمكن اقتفاء أثر المبالغة والفلو في الخطبة التي ألقيتها أمام المؤتمر الديمقراطي في بوسطن عام 2004، حين أثرت أول مرة الاهتمام على المستوى الوطني. في الحقيقة، بقيت العملية التي تم عبرها اختياري المتحدث الرئيس سرا غامضا بالنسبة لي. كنت قد التقيت جون كيري أول مرة بعد الانتخابات التمهيدية في الينوي، حين تحدثت في حملته لجمع التبرعات، ورافقته في مهمة استهدفت تسليط الضوء على أهمية برامج التدريب الوظيفية. بعد بضعة أسابيع، علمنا أن مساعدي كيري يريدون مني التحدث أمام المؤتمر، مع أنه لم تتضح بعد الصفة التي أمثلها. بعد الظهر، ركبت السيارة عائدا من سبرينغفيلد إلى شيكاغو للمشاركة في الحملة، واتصلت بي مديرة حملة كيري الانتخابية لتبلغني النبأ. بعد انتهاء المكالمة قلت لسائقي مايك سيفناتور:

«أعتقد أن الأمر مهم جدا»

أوما مايك وقال: «يمكنك أن تقول ذلك»

لم أحضر مؤتمرات الحزب الديمقراطي من قبل سوى مرة واحدة، مؤتمر عام 2000 في لوس أنجلوس. لم أخطط لحضور ذلك المؤتمر؛ كنت خارجا للتو من الهزيمة التي منيت بها في الانتخابات التمهيدية للحصول على مقعد المنطقة التشريعية الأولى في ولاية الينوي ومصمما على قضاء معظم عطلة الصيف في استكمال الواجبات والقضايا القانونية التي تركتها خلال الحملة (وهذا إهمال تركني مفلسا تقريبا)، إضافة إلى تعويض الوقت الذي خسرتة مع زوجة وابنة غبت عنهما كثيرا خلال الشهور الستة الماضية.

لكن في اللحظة الأخيرة، أصر عدد من الأصدقاء والأنصار من المخططين على الانضمام إليهم. قالوا إن عليك توطيد اتصالات على المستوى الوطني، تفيدك عندما تترشح مرة أخرى - وعلى أي حال ستكون المناسبة ممتعة. ومع أنهم لم يلمحوا إلى أمر آخر آنذاك، إلا أنني أظن أنهم عدوا الرحلة إلى المؤتمر نوعا من العلاج المفيد لي، على أساس أن أفضل شيء أفعله بعد أن سقطت عن الحصان هو العودة إلى السبيل الصحيح.

في نهاية المطاف أذعنت وحجزت تذكرة إلى لوس أنجلوس. وحين حطت الطائرة، ذهبت إلى مكتب هيرتز لتأجير السيارات وناولت الموظفة بطاقتي الائتمانية، وبدأت أبحث في الخريطة عن الاتجاهات المؤدية إلى فندق رخيص السعر، فوجدت واحدا قرب فينيس بيتش. بعد بضع دقائق عادت الموظفة وعلى وجهها أمارات الإحراج

«عفوا يا سيد أوباما، رفضت بطاقتك».

«هذا مستحيل، هل يمكنك المحاولة مرة أخرى؟».

«حاولت مرتين يا سيدي. ربما عليك الاتصال بأمرئكان اكسبريس».

بعد مكالمة دامت نصف ساعة على الهاتف، أجاز المشرف الطيب استخدام بطاقتي لاستئجار سيارة. لكن الحادثة كانت نذير شؤم. ونظرا لأنني لست مندوبا، لم أتمكن من ضمان الحصول على إذن بدخول قاعة المندوبين؛ ووفقا لرئيس الحزب في الينوي، فقد تلقى سيلا دافقا من الطلبات، وأفضل ما يمكن أن يفعله هو منحني الإذن بدخول مكان الاجتماع. ولذلك، انتهى بي المطاف أشاهد وأستمع إلى معظم الخطب عبر شاشات التلفزيون المبعثرة في مختلف أرجاء مركز ستيلز، وأتبع الأصدقاء أو المعارف إلى المقصورات حيث اتضح أنني غريب عن المكان. بحلول مساء الثلاثاء، أدركت أن حضوري لا يفيدني ولا يخدم أي هدف بين الحزب الديمقراطي، وبحلول الأربعاء كنت على أول رحلة عائدا إلى شيكاغو.

نظرا للفارق الواسع بين دوري السابق كضيف غير مدعو ودوري الجديد كخطيب رئيس، شعرت ببعض القلق من أن ظهوري في بوسطن قد لا يسير على ما يرام. لكن لأنني ربما تعودت بحلول ذلك الوقت الأمور الغريبة التي تحدث في حملتي الانتخابية، لم أحس بأي توتر. بعد بضعة أيام من مكالمة السيدة كاهيل، عدت إلى غرفتي في الفندق في سبرينغفيلد، أدون الملاحظات في مسودة الخطبة في حين أشاهد مباراة في كرة السلة. فكرت بالموضوعات التي تناولتها خلال الحملة - استعداد الناس للعمل بجد ودأب إذا منحوا الفرصة، ضرورة قيام الحكومة بتوفير الأرضية المناسبة للفرص، الاعتقاد أن الأمريكيين يشعرون بالتزام متبادل تجاه

بعضهم بعضا. وضعت قائمة بالقضايا التي يمكن أن أتطرق لها - الرعاية الصحية، والتعليم، والحرب في العراق.

لكن قبل كل شيء، فكرت بأصوات جميع الناس الذين قابلتهم خلال مسار الحملة. تذكرت تيم ويلر وزوجته في غيلزبرغ، محاولا معرفة الطريقة التي يمكن عبرها لابنهما المراهق إجراء عملية زرع الكبد التي يحتاج إليها. تذكرت شابا في ايسنت مولين اسمه سيموس اهرن الذي كان في طريقه إلى العراق - رغبته في خدمة وطنه، أمارات الفخر والاعتزاز والخوف على وجه والده. تذكرت شابة سوداء قابلتها في ايسنت سنت لويس، نسيت اسمها، أخبرتني عن مساعيها للانتساب إلى الجامعة رغم عدم وجود أحد في أسرتها تخرج في المدرسة الثانوية.

لم يكن كفاح هؤلاء الرجال والنساء هو الذي أثر في نفسي، بل عزيمتهم، واعتمادهم على الذات، وتفاؤلهم العنيد على الرغم من المشقات. تذكرت جملة استخدمها القس جيرميه رايت، في إحدى مواعظه:

الجرأة على الأمل

فكرت بأنها تجسد أفضل ما في الروح الأمريكية - الجرأة على الإيمان بأن في مقدورنا استعادة حس الجماعة إلى أمة مزقتها الصراعات، على الرغم من الأدلة التي تثبت العكس؛ التجرؤ على الاعتقاد أننا نمتلك بعض السيطرة - ومن ثم المسؤولية - على مصيرنا، على الرغم من النكسات الشخصية، أو فقدان الوظيفة، أو مرض أحد أفراد العائلة، أو الطفولة المرعبة في وحل الفقر.

تلك الجرأة، كما فكرت، هي التي جمعتنا معا كشعب واحد. روح الأمل المنتشرة تلك هي التي ربطت قصة عائلتي مع قصة المجتمع الأمريكي الأوسع، وقصتي الشخصية مع قصص الناخبين الذين أسعى إلى تمثيلهم.

توقفت عن متابعة المباراة، وأغلقت التلفزيون، وبدأت الكتابة.

بعد بضعة أسابيع، وصلت إلى بوسطن، وسرقت ثلاث ساعات نوم، وذهبت من فندقني إلى فليت سنتر من أجل أول ظهور لي في برنامج «قابل الصحافة». وقرب

انتهاء البرنامج، وضع تيم روسيرت على الشاشة مقتطفات من مقابلة أجريتها مع صحيفة كليفلاند بلين - ديلر غابت عن ذاكرتي كليا، حيث سألتني المراسل - بوصفي دخلت للتومعترك السياسة كمرشح لمجلس شيوخ ولاية الينوي - عن رأيي بالمؤتمر الديمقراطي في شيكاغو:

المؤتمر للبيع.. أنت تحصل على طبق العشاء مقابل 10 آلاف دولار، وبطاقة النادي الذهبية. أعتقد أن الناخب العادي حين يرى ذلك، يشعر بأنه مبعد عن العملية. إذ لا يمكنه حضور حفلة إفطار بقيمة 10 آلاف دولار. ويعرف أن القادرين ستتاح لهم أمور لا يتصورونها حتى في خيالهم.

بعد أن غاب الشاهد المقتبس عن الشاشة، التفت روسيرت إلي وقال: «مئة وخمسون متبرعا قدموا أربعين مليون دولار لهذا المؤتمر. الوضع أسوأ حالا من شيكاغو وفقا لمعاييرك. هل تشعر بتعرضك للإساءة، وما الرسالة التي يبعث بها ذلك كله إلى الناخب العادي؟».

قلت مجيبا إن السياسة والمال يمثلان مشكلة للحزبين كليهما، لكن سجل تصويت جون كيري، وسجلي أنا، أشارا إلى أننا صوتنا لمصلحة البلد. وأن المؤتمر لن يغير ذلك، مع أنني اقترحت فعلا أنه كلما زاد تشجيع الديمقراطيين للمشاركة من جانب الناس المغيبين عن العملية، زاد إخلاصنا لأصولنا وجدورنا كحزب المواطنين العاديين، وتعاضمت قوتنا كحزب سياسي.

اعتقدت في سري أن الشاهد الأصلي (عام 1996) كان أفضل وأصدق تعبيراً.

في بعض الأحيان كانت المؤتمرات السياسية تعبر عن الحالات الطارئة والدرامية للسياسة - حين كانت الترشيحات تقررها قيادات المؤتمر وأعداد الحاضرين والصفقات الجانبية والصفوط والتهديدات، حين كانت العواطف والأهواء أو سوء الحساب تؤدي إلى جولة ثانية أو ثالثة أو رابعة من التصويت. لكن هذا الزمان مضى وانقضى. فمع ظهور الانتخابات التمهيدية الملزمة، وإنهاء هيمنة زعماء الحزب والصفقات الجانبية والمفاوضات السرية، لم تعد المؤتمرات تخبئ المفاجآت. بل تعد

إعلاننا دعائيا يستمر أسبوعا للحزب ومرشحه — إضافة إلى كونها وسيلة لمكافحة الأنصار المخلصين والمساهمين الرئيسيين في الحزب بأربعة أيام من الطعام والشراب والتسلية وتبادل الحديث عن القضايا التي تهمهم.

قضيت معظم الأيام الثلاثة الأولى من المؤتمر أمارس دوري في هذا المهرجان. تحدثت في قاعات مليئة بالمتبرعين الديمقراطيين الرئيسيين، وتناولت الفطور مع مندوبين من الولايات الخمسين. كنت أجرب إلقاء الخطب أمام شاشة فيديو، وأؤدي «البروفات» حول تنفيذها، وأتلقى التعليمات فيما يتعلق بالمكان الذي أقف فيه وإشارات اليدين وأفضل طريقة لاستخدام الميكروفونات. وكنت أصعد وأنزل أدراج مبنى فليت سنتر، برفقة مدير اتصالاتي، روبرت غيبز، لإجراء مقابلات، لم يكن يفصل بينها أحيانا سوى دقيقتين، مع محطات إيه بي سي، وإن بي سي، وسي بي إس، وسي إن إن، وفوكس نيوز، وإن بي آر، مؤكدا في كل منها على النقاط التي قدمها فريق كيري — إدواردز، واختبرت كل كلمة منها دون شك بواسطة العديد من استطلاعات الرأي والمجموعات التمثيلية.

نظرا لسرعتي الشديدة في تلك الأيام المحمومة، لم يكن لدي الوقت الكافي لأشعر بالقلق على تأثير خطبي وأحاديثي. ولم أشعر بشيء من التوتر إلا مساء الثلاثاء، بعد أن تجادل المساعدون مع ميشيل حول ربطة العنق التي سأرتديها (اتفقنا أخيرا على ربطة عنق روبرت غيبز)، وبعد أن ذهبنا إلى فليت سنتر وسمعنا الناس يهتفون لي: «حظا سعيدا»، و«اسحقهم يا أوباما»، وبعد أن زرنا السيدة الكريمة والمسلية تيريزا هاينز كيري في غرفتها في الفندق، وجلسنا أنا وميشيل نشاهد البث في غرفة خلفية. ذكرت لميشيل أنني أشعر ببعض الألم في معدتي فعانقتني ونظرت في عيني وقالت: «لا تقسد الأمر يا رفيق».

ضحكنا معاً. في تلك اللحظة أتى أحد مديري الإنتاج وقال إن الوقت قد حان لآخذ مكاني خلف المسرح. وقفت وراء الستارة السوداء، واستمعت إلى ديك دروبن يقدمني، فكرت بأمي وأبي وجدي وشعورهم لو كانوا بين الحضور. فكرت بجذتي في هاواي، التي تشاهد المؤتمر على شاشة التلفزيون لأن حالة ظهرها المتردية

منعتها من السفر. فكرت بالمتطوعين والأنصار والمؤيدين في الينوي الذي بذلوا قصارى جهدهم من أجلي.

قلت لنفسي: يا إلهي ساعدني على رواية قصصهم بطريقة صحيحة. ثم دخلت إلى المسرح.

سأكون كاذبا لو قلت إن ردة الفعل الإيجابية على خطبتي في مؤتمر بوسطن - الرسائل التي تلقيتها، والحشود التي تجمعت لاستقبالنا حين عدنا إلى الينوي - لم تكن مرضية لي شخصيا. فعلى الرغم من كل شيء، دخلت معترك السياسة لأمارس بعض التأثيرات في الجدل العام، لأنني اعتقدت أن لدي ما أقوله فيما يتعلق بالوجهة التي يجب أن تسير نحوها البلاد.

ومع ذلك، عززت موجة الشهرة الكاسحة التي أعقبت الخطبة إحساسي بأن الشهرة أمر زائل وعابر، ومرتكز على ألف من العوامل المختلفة، منها الحظ والأحداث التي اتخذت هذا المسار لا ذلك. أعرف أنني لست أكثر ذكاء من الرجل الذي كنته قبل ست سنين، حين سقطت في تلك الورطة - المؤقتة - في لوس أنجلوس. أفكارى المتعلقة بالرعاية الصحية أو التعليم أو السياسة الخارجية لم تشهد إضافات محسنة صقلتها وشذبتها وجعلتها أفضل مما كانت عليه حين كنت مغمورا أجاهد وأكافح في ميدان التنظيم الاجتماعي. فإذا أصبحت أكثر حكمة، فلأنني تقدمت خطوة على السبيل الذي اخترته لنفسى، سبيل السياسة، وعرفت لمحة عن الوجهة التي يؤدي إليها، إلى النفع أو إلى الضرر.

أتذكر حديثا لي مع صديق قبل عشرين سنة، رجل أكبر منى عمرا كان ناشطا في مجال حقوق الإنسان في شيكاغو في الستينيات، وأستاذا للدراسات الحضرية في جامعة نورث ويسترن. كنت قد قررت لتوي، بعد ثلاث سنوات من العمل في التنظيم الاجتماعي، الانتساب إلى كلية الحقوق؛ ولأنه واحد من الأكاديميين القلائل الذين عرفتهم، طلبت منه توصية.

قال إنه يسعده أن يكتب التوصية، لكن يريد أن يعرف أولا ما أنوي فعله بشهادة الحقوق. ذكرت له اهتمامي بالحقوق المدنية، وأنتي سأحاول في مرحلة ما الترشح

لأحد المناصب العامة. أو ما رأسه وسألني هل فكرت بما يعنيه اتخاذ هذا السبيل، وما هي الأشياء التي سأكون مستعداً لفعالها لإجراء مراجعة على القانون، أو اتخاذ شريك، أو الارتقاء في ذلك المنصب الذي سأنتخب له. كقاعدة عامة، يتطلب القانون والسياسة كلاهما تنازلات وتساويات، كما قال؛ لا فيما يتعلق بالقضايا وحسب، بل بالأمور الجوهرية - القيم والمثل. لم يكن يقول ذلك ليثيني عن هدي، كما أكد. بل هي الحقيقة. فبسبب عدم رغبته في تقديم التنازلات، رفض دوماً دخول معترك السياسة على الرغم من الطلبات الكثيرة التي دعت إلى دخوله في شبابه.

قال لي: «لا يعني ذلك أن الخطأ متأصل في التسوية، بل لأنني لم أجدها مرضية ولا مقنعة. والشيء الذي اكتشفته مع تقدمي في العمر أن عليك أن تفعل ما يرضيك ويقنعك. وفي الحقيقة، فإن هذه إحدى مزايا الشيخوخة، كما أفترض، حيث تعرف أخيراً ما يهمك. يصعب أن تعرف ذلك في السادسة والعشرين. والمشكلة أنه لا يوجد من يجيب عن هذا السؤال من أجلك. عليك أن تفكر به وحدك».

بعد عشرين سنة، فكرت بذلك الحديث وقدرت أهمية كلمات صديقي أكثر مما فعلت آنئذ. فقد بلغت عمراً يجعلني أعرف ما يرضي نفسي، ومع أنني أكثر تسامحاً مع التسويات مقارنة بصديقي، إلا أنني أعرف أن رضى النفس لن أجده في وهج كاميرات التلفزيون أو تصفيق الجمهور. بل يبدو أنه يأتي غالباً الآن من معرفة أنني استطعت بطريقة يمكن إثباتها مساعدة الناس على العيش بشيء من الكرامة. أفكر بما كتبه بينجامين فرانكلين إلى أمه، ليشرح لها لماذا كرس هذا القدر من وقته للخدمة العامة: «أفضل أن يقال: استفاد الناس من حياته، بدلاً من مات ثرياً».

هذا ما يرضي نفسي الآن كما أحسب - أن أكون مفيداً لأسرتي والناس الذين انتخبوني، وأخلف ورائي ميراثاً يجعل حياة أطفالنا مترعة بأمل أكبر من حياتنا. في بعض الأحيان، حين أعمل في واشنطن، أشعر أنني أحقق ذلك الهدف. في أحيان أخرى، يبدو أن الهدف يبتعد عني، وكل النشاط الذي أمارسه - جلسات الاستماع والخطب والمؤتمرات الصحفية والبيانات التي أعلن فيها وجهة نظري - نشاط عبثي لا طائل فيه ولا يفيد أحداً.

حين أجد نفسي في هذه الحالة الذهنية، أحب ممارسة رياضة الجري. في العادة، أبدأ عند المغرب، خصوصاً في الصيف والخريف، حين يكون الهواء في واشنطن دافئاً وهادئاً ولا تكاد الريح تهز أوراق الشجر. وبعد هبوط الليل، لا أجد كثيراً من الناس في الطريق - اللهم سوى بعض الأزواج والزوجات الذين يسرون هنا وهناك، وبعض المشردين على المقاعد يرتبون حاجياتهم. في معظم الأحيان أتوقف عند نصب واشنطن التذكاري، لكنني أحياناً أصل إلى النصب التذكاري لأبطال الحرب العالمية الثانية، ثم إلى النصب التذكاري لقدامى المحاربين في فيتنام، وبعدئذ أصعد درج نصب لينكولن.

في الليل، يكون الضريح العظيم مضاء لكن خالياً. أفق هناك بين الأعمدة الرخامية، وأقرأ خطبة غيتسبرغ وخطاب القسم للولاية الثانية. ثم أنظر إلى ريفلكتينغ بول، وأتخيل الحشد المسحور بإيقاع صوت مارتن لوثر كينغ، ثم إلى ما وراءها حيث المسلة المضاءة وقبة الكابيتول البراقة.

وفي ذلك المكان، أفكر بأمريكا وبناتها، الآباء المؤسسين لهذه الأمة الذين ارتقوا فوق مطامحهم الصغيرة وسموا فوق حساباتهم الضيقة وتخيلوا أمة تمتد دولتها عبر قارة. وأولئك الذين نذروا حياتهم، مثل لينكولن وكينغ، لجعل اتحاد يفترق الكمال كاملاً. وجميع أولئك الرجال والنساء، الذين لا وجوه لهم ولا أسماء، والعبيد، والجنود، والخياطين، واللحامين، الذين بنوا حياة لهم ولأطفالهم وأحفادهم، لبنة لبنة، ومدوا السكك الحديدية وشيدوا الطرقات وجاهدوا وكافحوا بأيديهم الصلبة وأذرعهم القوية لتحقيق أحلامنا الجمعية.

هذه العملية هي التي أريد أن أشارك فيها.

فقلبي مترع بالحب لهذا البلد.



كلمة شكر

ما كان لهذا الكتاب أن يرى النور لولا الدعم الاستثنائي الذي قدمه عدد من الأشخاص.

علي أن أبدأ بزوجتي ميشيل. فالزواج من سناتور أمر يصعب تحمله، لكن الزواج من سيناتور يؤلف كتابا يحتاج إلى صبر أيوب. إذ لم تكف بتوفير الدعم المعنوي والعاطفي طيلة مدة الكتابة، بل ساعدتني على التوصل إلى العديد من الأفكار التي عبر عنها الكتاب. مع كل يوم يمر، أعرف كم أنا محظوظ بوجودها في حياتي، ولا يمكنني سوى الأمل بأن يقدم حبي اللامحدود لها بعض المواساة والتعويض عن انشغالي المستمر عنها.

أريد أن أعبّر أيضا عن الشكر لمحرة الكتاب، ريتشيل كليمان. فحتى قبل أن أفوز بانتخابات المجلس التمهيدية، كانت ريتشيل هي التي نبهت دار النشر، كراون، إلى أهمية كتابي الأول «أحلام من أبي» بعد أن نفذت نسخته. وهي التي أيدت اقتراحي بتأليف هذا الكتاب. وهي التي ظلت شريكتي الدائمة في الجهد الصعب لكن المتواصل والمتسارع لاستكمال إنجازهم. في كل مرحلة من عملية التحرير، تميزت بالرؤى الثاقبة، والدقة الشديدة، والحماسة التي لا تهدأ. وكثيرا ما فهمت ما كنت أحاول تحقيقه من الكتاب حتى قبل أن أبدأ، وأعادتني بلطف ورقة لكن بصرامة لا تلين إلى المسار الصحيح كلما ضللت السبيل وانزلقت إلى مستوى الرطانة، أو اللغة الطنانة، أو العاطفة المفرطة المغالية. فضلا عن ذلك، اتسمت بصبر لا ينفد تجاه انشغالي الدائم وبرنامج مواعيدي المتختم في المجلس، والنوبات الدورية من فتور الحماس وانقطاع الإلهام؛ وكثيرا ما كان عليها التضحية بنومها الهائئ، أو عطلها الأسبوعية، أو إجازاتها مع أسرتها لكي تدفع المشروع قدما إلى الأمام.

باختصار، كان محررة مثالية - وغدت صديقة لا تقدر بثمن.

وبالطبع، ما كانت ريتشيل لتستطيع إنجاز ما أنجزته لولا الدعم الكامل من الناشرين في مجموعة كراون، جيني فروست وستيف روس. فإذا شملت صناعة النشر تشابك الفن والتجارة، فقد انحاز الاثنان باستمرار إلى جانب جعل الكتاب على أفضل صورة ممكنة. وإيمان كل منهما به دفعه إلى بذل جهد دؤوب إضافي - مرارا وتكرارا - في سبيل نشره، ولذلك أدين لهما بالشكر الجزيل.

الروح ذاتها ميزت جميع العاملين في دار كراون للنشر الذين بذلوا جهدا مضنيا في سبيل الكتاب. أميبورستين، التي لم تتعب من إدارة عملية الإنتاج المرهقة على الرغم من ضيق الوقت. في حين دافعت تينا كونستابل وكريستين ارونسون دفاعا مستميتا عن الكتاب واستطاعتا بكل مهارة وحذق جدولة (وإعادة جدولة) اللقاءات معي وفقا لمواعيد عملي في المجلس. وبذلت جيل فلاكسمان جهدا دؤوبا مع قسم المبيعات في راندوم هاوس والمكتبات لتساعد في سرعة وصول الكتاب إلى أيدي القراء. وأنتج جاكوب برونستين - للمرة الثانية - نسخة صوتية متميزة للكتاب في ظروف لا يمكن وصفها بالمثالية. إلى هؤلاء جميعا أقدم شكري وتحياتي القلبية، ولن أنسى الأعضاء الآخرين في فريق دار كراون: لوسيندا بارتلي، ويتني كوكمان، لورين دونغ، لورا دويغ، سكيب داي، ليتا ايفانثيز، كريستين كايسر، دونا باسانانت، فيليب باتريك، ستان ريدفيرن، باربرا ستورمان، دون فايسبيرغ، والعديد غيرهم.

هنالك عدد من الأصدقاء، منهم ديفيد اكسلرود، كاساندرا بوتس، فوريس كلابيول، جوليوس جيناتشوفسكي، سكوت غريشن، روبرت فيشر، مايكل فرومان، دونالد غيبس، جون كوير، انتوني ليك، سوزان رايس، جين سبيرلينغ، كاس سونستين، جيم واليس، الذين قرؤوا المخطوط وقدموا اقتراحات ثمينة ومفيدة. سامانثا باور تستحق شكرا خاصا على كرمها الاستثنائي؛ فعلى الرغم من أنها تؤلف كتابا خاصا بها، عملت على مراجعة كل فصل كأنه من فصول كتابها، وقدمت سيلا دافقا مستمرا من الملاحظات المفيدة، وشجعتني على المتابعة كلما استشعرت فتورا في طاقتي وتراخيا في همتي.

وهناك عدد من الموظفين المساعدين في المجلس، منهم بيت روز، كارن كورنبلوه، مايك ستروتمانيز، جون فافرو، مارك ليبيرت، جوشوا دوبوا، وخصوصا روبرت غيبس وكريس لو، قرؤوا المخطوط خلال وقت الفراغ وقدموا لي اقتراحات تتعلق بالتحجير، وتوصيات تتصل بالسياسة، ومذكرات، وتصويبات. الشكر كل الشكر لهم جميعا على القيام بأكثر مما تطلبته واجباتهم.

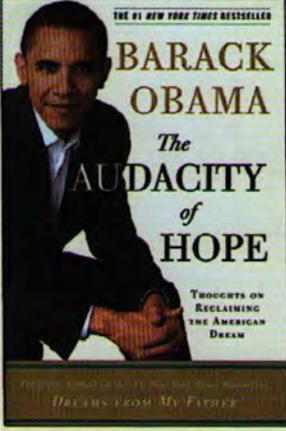
الموظفة التي عملت معي سابقا، مادوري كوماردي، كرست فصل الصيف قبل التحاقها بكلية الحقوق بجامعة ينل من أجل التحقق من دقة المعلومات في المخطوط برمته. أذهلتني موهبتها وأدهشتني طاقتها. أتوجه بالشكر أيضا إلى هيلاري شرينيل، التي تطوعت لمساعدة مادوري في التحقق من عدد من المعلومات الواردة في فصل السياسة (الخارجية).

أخيرا، أود أن أشكر وكيلتي، بوب بارنيت (من شركة وليامز كونولي)، على صداقته، ومهارته، ودعمه. فالتأثير الإيجابي الذي مارسه كان هائلا.



منتدى اقرأ الثقافي

www.iqra.ahlamontada.com



باراك أوباما : عضو في مجلس الشيوخ الأمريكي عن ولاية إلينوي، ومؤلف كتاب «أحلام من أبي»، الذي اختارته صحيفة نيويورك تايمز واحداً من أكثر الكتب مبيعا. وهو يعيش في شيكاغو مع زوجته ميشيل وابنتيه ماليا وساشا.

في تموز/ يوليو ٢٠٠٤، سبب باراك أوباما موجة عارمة من الإثارة اجتاحت المؤتمر الوطني للحزب الديمقراطي، حين ألقى خطبة مؤثرة توجه فيها إلى الأمريكيين على اختلاف مواقعهم من الطيف السياسي. ثمة جملة محددة على نحو خاص استقرت في أذهان المستمعين: «الجرأة على الأمل»، حسب تعبير أوباما، لأنها ذكرتهم بأنهم - كأمة - استرشدوا دائما وأبداً بهدي تقاؤل راسخ الجذور بالمستقبل، وذلك على الرغم من جميع الخلافات والصراعات التي شهدتها تاريخهم.

والآن، يدعو أوباما في «الجرأة على الأمل» إلى نمط جديد من السياسة، سياسة لأولئك الذين أسأمتهم الحزبية المريعة ونفرتهم «الصدامات التي لا تنتهي بين الجيشين» في مجلس الشيوخ والحملات الانتخابية: سياسة متجذرة في الإيمان والدين، والشمولية التي لا تستبعد أحداً، ونبل الروح وشهامة النفس، تكمن في صميم «تجربتنا الديمقراطية التي لا تصدق». يستكشف أوباما هذه القوى - بدءاً من الخوف من الاستسلام إلى الحاجة الأبدية إلى جمع المال وانتهاج بقوة وسائل الإعلام - التي يمكن أن تكبت حتى أصدق السياسيين نية وأنبلهم مقصداً. ويتناول أيضاً بأسلوب مفاخٍ في حميميته ومدهشٍ في ألفته وسخريته وتقليله من شأن الذات، عمله بوصفه عضواً في مجلس الشيوخ، وبحثه عن التوازن بين مطالب الخدمة العامة ومتطلبات الحياة العائلية، والتزامه الديني العميق.

لقد كتب أوباما، السيناتور، والمحامي، والأستاذ الجامعي، والأب، والمسيحي المؤمن، والمعتق لمبدأ الشك، ودارس التاريخ والطبيعة البشرية، كتاباً يتمتع بقوة تغييرية. إذ لا يمكن للأمريكيين - برأيه - إصلاح حال العملية السياسية المنهارة وإعادة تنظيم آليات عمل الحكومة العاجزة التي افتقدت الصلة إلى درجة الخطر مع المواطنين العاديين، إلا بالعودة إلى المبادئ التي أنتجت الدستور. هؤلاء الأمريكيون يقفون هناك «في انتظار الجمهوريين والديمقراطيين للحاق بركبهم».

«باراك أوباما من السياسيين القلة الذين يملكون موهبة الكتابة، وبأسلوب بليغ ومؤثر وأصيل، عن الذات.. وهو يسعى في هذه الصفحات إلى تأسيس تفكيره السياسي على الحس البدهي السليم والمنطق العقلاني البسيط.. في حين يعبر عن أفكاره بأسلوب نثري رصين ونزيه وبعيد عن الحزبية الضيقة. وهذا بحد ذاته أمر غير عادي، لا في هذه الأيام السابقة على الانتخابات بكل ما يسودها من حقد ولؤم وضغينة، بل في هذا العصر الذي تتفاقم فيه حالة الاستقطاب».

مايكل كاكوتاني - نيويورك تايمز.

«أوباما واحد من أفضل الكتاب الذين دخلوا معترك السياسة».

جوناثان التير - نيوزويك (دوت. كوم).

ISBN:978-9960-54-647-6



موضوع الكتاب: ١- الولايات المتحدة - الأحوال السياسية

٢- الولايات المتحدة - تاريخ

موقعنا على الإنترنت:

<http://www.obeikanbookshop.com>

9 789960 546476